المنهج المستوفي

في قواعدالنحو

الشيخ رحيم الطائي

أستاذ اللغة العربية في الحوزة العلمية في النجف الأشرف

المقدمــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين على ما أعطانا من نعمه الكثيرة وآلائه الوفيرة حمداً نقابل به كرمه ونجازي به وافر نعمه، وإن كنا عاجزين عن شكره إلا بتوفيق منه وتلقين من إلهامه، ونسأله تعالى أن يديم لنا الفضل ويتابع علينا المدد فلسنا في غنى عن شيء من نعمه ولا في كفاية عن أدنى مواهبه ومننه، كيف؟! ونحن العبيد المحتاجون في وجودنا إليه والمعتمدون في بقائنا عليه والمستمسكون عن فنائنا به والمستغيثون دائماً برحمته والمستمدون في حركاتنا وسكناتنا من فيض كرمه.

ثم الصلاة والسلام على صفوة خلقه ومستودع سره ومستأمن اسمه محمد المصطفى الذي بعثه رحمة للعالمين وجعله شاهداً على الأولين والآخرين وأكرمه بختم الرسالات وأظهر فيه الأسماء والصفات التي حارت العقول فيها وبخعت النفوس لعظمتها، وعلى أهل بيته الذين حملوا أمانته ومثّلوا مقامه فكانوا بالحق خليفته.

وبعد، فهذا كتاب وفقني الله لتأليفه في قواعد النحو العربي التي قد أخرجها من مكامنها وكشف عن لثامها المتقدمون من علماء النحو ومن تأخر عنهم، جزاهم الله جميعا خير الجزاء وأعطاهم على خدمتهم لغة الدين والقرآن وافر العطاء.

والمعروف عند الجميع أن علم النحو قد وصل إلى كماله وبلغ ذروته على أيدي المتقدمين من النحاة أمثال سيبويه والفارسي والكسائي والفراء والأخفش وأضرابهم، فلم يعُد للمتأخرين من عمل فيه وإثراء له إلا تهذيب تلك القواعد التي اكتشفها المتقدمون،

وتنسيقها، وتبويبها، وربما تفريعها بما لا يستقل في فحواه عن تلك الأصول، وضبط الحدود لأبوابه وعناوينه، وقد اشتهر هذا القول: " وُلد النحو وشب في العراق وكهل في الأندلس وشاخ في مصر " أي نشأ وبلغ كماله في مدرستي الكوفة والبصرة وهم المتقدمون، وكهل في مدرسة الأندلس، ومن أعلامها ابن مالك وابن عصفور والشلوبين وغيرهم، وشاخ في مصر، ومن أعلامها ابن عقيل وابن هشام.

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة إلى دور أساطين هذا الفن من المتأخرين، فكيف يكون الأمر بالنسبة لنا ونحن من صغار طلبة هذا العلم؟! فليس لنا أن ندعي من العمل في هذا الكتاب إلا جمع ما تيسر لنا من تلك القواعد وتنسيقها وفق ما نراه من حسن الترتيب وجمال التنسيق وجودة النهج ليكون الكلام يسير الفهم للطالب منتظم الدخول إلى حافظته واضحةً معالمه متميزة أجزاؤه منسابة شقوقه وتفرعاته.

نعم، قمنا أيضاً ببعض التحقيق وإبداء الرأي والترجيح بين الآراء ولكن بصورة محدودة وبقدر ما تستوجبه الضرورة، ولا أدعي كمال العلم واستحكام الرأي، بل أنا من صغار طلبة هذا العلم، كما ذكرت، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يمنعني من مناقشة الآراء بالدليل الواضح والحجة القوية طالما لم تكن تلك الآراء صادرة من معصومين.

وقد رتبت أبوابه بما يقرب من ترتيب الأبواب في ألفية ابن مالك لكونها هي الأساس في هذا التصنيف والعمدة في تبويبه.

أما الغرض الذي حدا بي إلى تأليف هذا الكتاب مع غنى المكتبة العربية عن أمثاله فهو أني أيام كنت أُدرّس النحو في فترة الشباب في مخيم رفحاء[1] للاجئين العراقيين في المملكة

---

[1] هو مخيم أقامته القوات الأمريكية للاجئين العراقيين -الذين فروا من بطش النظام الصدامي المجرم بعد فشل الانتفاضة الشعبانية المباركة سنة ٩١م - في الحدود العراقية السعودية قرب مدينة رفحاء السعودية وقد كان الهدف من ذلك امتصاص نقمة الجماهير الثائرة وإخماد جذوة الانتفاضة مع أن الأمريكان هم ممن دعا للانتفاض ضد صدام، و هذه سجية الشيطان، فلا عجب.

السعودية وجدت كتب النحو التي أُدرّسها غير مستوفية لما هو المهم من قواعد النحو وغير مصنّفة على ما يروق لكثير من الطلبة، وفي بعضها تكثير للفروع بلا طائل لرجوعها إلى قاعدة واحدة منضبطة، وهذا كمن كان عنده رغيف من الخبز فرأى أنه لا يسد جوعته فقام بتقطيعه ليكثّره ولو أبقاه على حاله لكان أجدر؛ لأن تقطيعه لا يجديه شيئاً، ولقد ابتلي كثير من المصنفين بذلك غافلين عن أنه يتعب الطالب ويكثّر عليه المطالب وينفره من هذا العلم الجميل فضلاً عن أن فيه هدراً للوقت والحبر والورق.

وفي بعضها إخفاء للقواعد المهمة بين السطور من دون تمييز لها وتنبيه عليها، فيمر الطالب عليها غير ملتفت لها.

وفي بعضها سوء اختيار للأمثلة مع وجود الأمثلة المناسبة في كتاب الله تعالى وهو الأولى بالتمثيل به.

وفي بعضها صعوبة في فهم العبائر وتعقيد في إرجاع الضمائر وإيجاز في موضع الإسهاب.

وبعضها مستوفٍ للقواعد المهمة وافٍ بما أطمح إليه لكنه مطوّل بما لا يصلح للدرس ومشتمل على كثير من الفضول.

فلهذا وغيره لم أجد فيها ما يروي الغليل ويحقق ما أراه لازماً في كل منهج يُدرَّس لطلبة هذا الزمان، فشددت أزري وعزمت على تأليف مثل هذا المنهج المأمول ليكون منهجاً لي أدرّسه طلبتي في ذلك المخيم المبارك، فقمت بذلك العمل مع قلة المصادر وضعف الحال وشحّة المال، فقد كنا نعيش مهجّرين في ذلك المخيم الذي هو أشبه

وقد كنت من المتنعمين بنعمة اللجوء في هذا المخيم المبارك لمدة ١٢سنة بعيداً عن ظلم الظالمين متجافياً عن الركون إليهم حتى زال النظام وانقشعت حنادس الظلام فرجعت حامداً فعلتي راضياً على نفسي، وما بنا من نعمة فمن الله وأسأله تعالى أن يختم حياتي بمرضاته إنه أرحم الراحمين.

بالمعتقل، بل كان إياه، لا يصل إلينا من الكتب إلا كمثل صدقات البخيل، ولا من المال إلا ما يسد الرمق.

ولما أكملت تأليفه نويت أن أطبعه، ولكن لم أُوفق لذلك لصعوبة هذا الأمر في مثل تلك الظروف القاسية، وقد ضعّف رغبتي في طبعه أيضاً تفرق طلبتي في البلدان، وإعراض الباقين عن الدراسة لاشتداد المحنة في دار الغربة.

ولما رجعت إلى الوطن بعد سقوط النظام البعثي الطاغي لم أفكر في طبعه لأني كنت – وما زلت – لا أراه يستحق الطبع ويستأهل النشر، فمضى على ذلك ما يقرب السبع سنوات حتى تشرفت بمزاملة الشيخ العزيز محبةً والعزيز أمثالاً والعزيز روحاً ومثالاً الشيخ أحمد الزركاني حفظه الله وأعطاه ما يتمناه، فعلم لمكان الصداقة بأمر الكتاب المذكور فألحّ عليّ بطبعه ونشره، فلما استعظمت ردّ طلبه واستأثمت مخالفة رأيه شددت العزم على مراجعته، فراجعته كاملاً وصححت ما فيه من أخطاء ندّتْ وكلمات شذّتْ وحذفت ما لا يليق وأضفت ما كان بالإضافة خليق، فجاء بحمد الله يغيظ العدو ويسر الصديق، ولا أدعي أنه نقي من الزيغ عليّ على النقد، ولكن أقول: هذا ما وسعه باعي وقوي عليه ذراعي، والله هو العالم ونحن الجهلاء والغني ونحن الفقراء، والحمد لله أولا وآخراً، وصلى على حبيبه محمد وآله الطيبين الطاهرين.

العبد الفقير إلى رحمة ربه

رحيم جابر الطائي

٢٠ جمادى الأولى ١٤٣٣هـ المصادف ١٢ نيسان ٢٠١٢م

الباب الأول: الكــلام وما يتألف منه

الكلام: اسم لكل ما يُتكلم به، مفيداً كان أو غير مفيد.

وفي الاصطلاح: هو اللفظ الموضوع[1] لمعنى مركب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها.

فخرج بقيد الموضوع لمعنى المهمل، كالكلام الأعجمي، وخرج بقيد المركب الكلمة؛ فإنها اللفظ الموضوع لمعنى مفرد، وخرج بقيد المفيد فائدة يحسن السكوت عليها بعض الكلم؛ لان الكلم: ما تركب من ثلاث كلمات[2] سواء أفاد فائدة يحسن السكوت عليها أم لا، فالأول[3] نحو: " الناس عبيد الدنيا "، والثاني[4] نحو: " إنْ جاء علي... " والخارج هو الثاني.

والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية.

والمراد بالوضع الوضع العربي، فلا يسمى اللفظ الأعجمي كلمة أو كلاماً في الاصطلاح.

---

[1] قولنا: " لمعنى مركب " أولى من قولهم: " اللفظ المركب " إذ ربما كان اللفظ مفرداً ومعناه مركب، كفعل الأمر في مثل: " استقم " أما تقدير لفظ ثانٍ وهو الضمير المستتر فلا وجه له؛ إذ كيف يتركب الشيء من لفظ موجود وآخر غير موجود بل مقدر؟! كما قد يكون اللفظ مركباً ومعناه مفرد، كالعلم المركب الإسنادي نحو " تأبط شراً " مع أنه لا يسمى كلاماً.

[2] إذ هو جمع كلمة وأقل الجمع ثلاثة.

[3] وهو ما أفاد فائدة يحسن السكوت عليها.

[4] وهو ما لم يفد فائدة يحسن السكوت عليها.

والقول يرادف اللفظ في الاصطلاح، أما في اللغة فاللفظ أعم منه، قال تعالى: " ما يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ "(ق١٨).

والجملة ترادف الكلام[١].

أقسام الكلمة

والكلمة على ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف.

أولا: الاسم

وهو الكلمة الدالة بذاتها على شيء غير مقترن بزمان. نحو: محمد - كتاب - هو- هذا....إلخ

وعلاماته التي يُميز بها من الفعل والحرف أهمها خمس:

١- الجر

سواء كان بحرف الجر أم بالإضافة أم بالتبعية، وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى: "وَنادَيْناهُ مِنْ جانِبِ الطُّورِ الأَيْمَنِ"(مريم٥٢) فإن (جانب) مجرور بالحرف، و(الطور)مجرور بالإضافة، و(الأيمن) مجرور بالتبعية، فهو نعت للطور، وعليه فكل من الكلمات الثلاثة اسم.

وإنما كان الجر علامة للاسم لاختصاصه به، فلا يُجر الفعل ولا الحرف.

واعلم أن بعض الأسماء لا تُجر، كالظروف الملازمة للنصب على الظرفية، نحو (قطُّ) و(عوضُ) .

[١] فرّق ابن هشام في المغني بين الجملة والكلام، فقال: الجملة ما تركب من المسند والمسند إليه وإن لم تفد فائدة يحسن السكوت عليها، ورأيه حسن.

٢- التنويـــن

وهو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الأسماء لفظا لا خطّاً، وتحذف في الوقف أو تقلب ألفا، وهو علامة للاسم لاختصاصه به،فلا ينون الفعل ولا الحرف. قال تعالى: " قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُها أَذىً "(البقرة٢٦٣) فكل من (قول) و(معروف) و(مغفرة) و(خير) و(صدقة) و(أذى) اسم لقبوله التنوين.

لكن التنوين لا يلحق الأسماء المبنية[1] إلا ما كان للتنكير، نحو: " رأيت سبويهِ وسبويهٍ آخر " ونحو: " صهٍ و مهٍ " وإلا ما كان عوضا عن جملة، وهو اللاحق لـ(إذ) عند حذف جملتها، نحو قوله تعالى: " وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ "(الواقعة٨٤) أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم.

٣- النــــــداء

نحو: " يا محمد "، " يا هذا "، " يا إياك"...إلخ، فإن (محمد - هذا - إياك) أسماء لصحة ندائها.

وبالنداء عرفت اسمية الأسماء الملازمة للنداء، نحو " يا فلُ " أي يا فلان، إلا أنه لا يصلح لبعض الأسماء كالضمائر المتصلة.

٤ - الألف واللام

نحو: " الدين المعاملة " فكل من (دين) و(معاملة) اسم لصحة دخول (أل) عليه أما قول الشاعر:

ما أنت بالحكم التُّرضى حكومته   ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدلِ

[1] أما الأسماء الممنوعة من الصرف؛ فهي وإن لم يجُز تنوينها لكنه ممكن بدليل تنوينها في ضرورة الشعر، وذلك كاف في قبولها للتنوين.

حيث أدخل فيه الألف واللام على الفعل (تُرضى) فهو ضرورة سهّلها شبه الفعل المضارع المبني للمجهول باسم المفعول.

٥- الإسـنـاد إليه، وهو الإخبار عنه نحو: " سعيد مسافر "، " جاء علي " فكل من (سعيد) و (علي) اسم للإخبار عنه.

وبالإسناد تعرف اسمية ضمائر الرفع المتصلة، نحو: " ذهبتُ "، " ذهبنا "، "ذهبوا".

ويشترط أن لا يكون المسند إليه مما قُصد لفظه نحو: " ذهبَ فعل ماض " و" ليس فعل جامد " فإن (ذهب) و (ليس) فعلان رغم الإسناد إليهما؛ لأن المقصود لفظهما وهو اسم، فكأنه قيل: هذا اللفظ الذي هو (ذهب) فعل ماض، وهذا اللفظ الذي هو (ليس) جامد.

هذه أهم علامات الاسم، وقد ذكروا علامات أخرى للاسم:

منها: أن يعود عليه ضمير، وبه عرفت اسمية (أل) الداخلة على الصفة الصريحة، نحو: " هؤلاء المعطِي والمعطَى والكريم " ففي كل واحدة من الصفات الثلاثة ضمير يعود على الألف واللام في كل منها.

ومنها: أن يكون الاسم مجموعاً، نحو: رجال – كتبَة – مسرعين.

ومنها: أن يكون مصغراً، نحو: رُجيِّل – أُحيمر – كُتيِّف.

ومنها: أن يبدل منه اسم صريح معلوم الاسمية: نحو: " كيف الجوُ أحارٌ أم بارد " فإن (كيف) اسم حيث أُبدل منه (حار) وهو اسم لقبوله التنوين.

ومنها: أن يكون لفظه موافقاً لوزن اسم آخر لا خلاف في اسميته، نحو " حذارِ " فإنه موافق لوزن (حَذامِ) وبهذا تعرف اسمية ما جاء على وزن (فَعالِ) من أسماء الأفعال.

ومنها: أن يكون معناه موافقاً لمعنى اسم آخر ثابت الاسمية، نحو: " قطُّ " و " حيثُ " فالأولى بمعنى (الزمن الماضي) والثانية بمعنى (مكان) وبهذه العلامة عرفت اسمية هاتين الكلمتين.

ثانياً: الفعـــــل

وهو الكلمة الدالة على حدث مقترن بزمان، نحو: نهض - ينهض - انهض، فقد دلت الكلمات الثلاثة على حدث وهو النهوض، وقد اقترن في الأول بالزمن الماضي، وفي الثاني بالزمن الحال (أو المستقبل) وفي الثالث – لو حصل - بالزمن المستقبل.

والفعل ثلاثة أقسام ماضٍ ومضارع وأمر:

١- الماضي: وهو الفعل الدال على حدث تمّ في الزمن الماضي ، ويعرف بقبوله تاء الفاعل، نحو: " ذهبتُ " أو تاء التأنيث الساكنة، نحو " ذهبتْ هند".

٢- المضارع: وهو الفعل الدال على حدث يتحقق في الحال نحو " يكتب " أو في المستقبل، نحو " سأكتب وأُجيد الكتابة " .

ويعرف بقبوله السين أو سوف أو قبوله أدوات النصب كـ(لن) أو أدوات الجزم، كـ(لم).

٣- الأمر: وهو الفعل الدال على طلب تحقيق حدث في المستقبل بذاته لا بأداة، نحو: " صاحبْ العالم وتجنبْ الجاهل" فكل من (صاحبْ) و(تجنبْ) فعل أمر؛ لأنه دل على طلب تحقيق حدث - وهو المصاحبة أو التجنب - بذاته.

فإن دل على ذلك بأداة لم يكن فعل أمر، نحو قوله تعالى: " لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ "(الطلاق٧)، وقوله: " يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَخُونُوا اللهَ وَالرَّسُولَ "(الأنفال٢٧) .

فإن (ينفق) و (تخونوا) ليسا فعلي أمر؛ لأنهما دلا على الطلب بلام الأمر ولا الناهية، لا بذاتهما.

ويعرف فعل الأمر بدلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة معاً، فإن دل على الطلب ولم يقبل الياء فليس فعل أمر، بل اسم فعل أمر، نحو (صه) و(مه)، وكذا إذا قبلها ولم يدل على الأمر، فليس فعل أمر، بل فعل مضارع، نحو: " تفعلين ولن تفعلي ولم تفعلي".

تنبيـــــــه:

إذا دلت الكلمة على ما يدل عليه الفعل الماضي ولم تقبل علامته، فهي اسم فعل ماضٍ، نحو "شتان " بمعنى بعُد، وكذا إذا دلت على ما يدل عليه الفعل المضارع ولم تقبل علامته، فهي اسم فعل مضارع، نحو: " وي " بمعنى أتعجب.

ثالثا:الحـــــرف

وهو الكلمة الدالة على معنى في غيرها خال من الزمان - أما في نفسها فليس لها معنى - نحو: " جلست في الدار وكتبت بالقلم " فإن (في) و(الباء) قد دلتا على الظرفية والاستعانة، لكن لا بنفسيهما، بل بواسطة دخولهما على (الدار) و(القلم).

الباب الثاني: البنـــــاء والإعراب

الإعراب: هو أثر ظاهر على آخر الكلمة أو مقدر عليه يسببه العامل في تلك الكلمة، فتكون حركة الآخر حسب ما يقتضيه ذلك العامل من الأثر، نحو: " خسر المبطلُ "، " إنّ المبطلَ خاسرٌ " فإن الضمة على اللام من (المبطل) في المثال الأول هي الأثر الذي اقتضاه العامل (خسر) والفتحة عليها في المثال الثاني هي الأثر الذي اقتضاه العامل (إنّ).

وقد يكون الأثر مقدراً، نحو " التقى عيسى موسى في المنتدى " فإن الضمة على ألف (عيسى) والفتحة على ألف (موسى) والكسرة على ألف (المنتدى) مقدرة امتنع ظهورها لتعذر النطق بها.

أما البنـــاء: فهو امتناع الكلمة من التأثر بالعوامل وعدم حدوث أثر لها، لا تحقيقاً ولا تقديراً، نحو: " لا تُهينَنَّ مَن أكرمَك " فإن (تهينَنَّ) و(مَن) و(الكاف الثانية) كلمات مبنية؛ لأنها لم تتأثر بالعوامل، أعني (لا) في الأول، و(تهيننّ) في الثاني، و(أكرم) في الثالث.

أسباب البناء والإعراب

البناء أصل في الحروف والأفعال، فرع في الأسماء، والإعراب خلافه، فما جاء من الأسماء والأفعال خلاف الأصل فلا بد من علة له.

وعلة الإعراب في الأفعال – كما قرره البصريون – هي أنه أشبه الاسم في أن كل منهما يتوارد عليه معانٍ تركيبية لا يتضح التمييز بينهما إلا بالإعراب.

بيان ذلك: أنك أذا قلت مثلا: " ما أحسن صفاء " احتمل ثلاثة معان:

١ – أنك تريد نفي الإحسان عن صفاء.

٢ – أنك تريد التعجب من حسن صفاء.

٣– أنك تريد الاستفهام عن أي جزء من صفاء هو أحسن من غيره.

ولا سبيل إلى تعيين أحد هذه المعاني إلا بالإعراب، فيرتفع (صفاء) إذا أردت المعنى الأول، وينتصب إن أردت المعنى الثاني، ويُجر إن أرت المعنى الثالث.

ومثل ذلك يكون في الفعل، فإذا قلت مثلا: " لا تأكل وتتكلم " احتمل ثلاثة معان أيضاً:

١ – أنك تنهى عن الأكل وتأذن بالتكلم.

٢ – أنك تنهى عن الجمع بينهما.

٣– أنك تنهى عنهما جميعاً.

فإذا أردت المعنى الأول رفعت (تتكلم) وإن أردت المعنى الثاني نصبته، وإن أردت المعنى الثالث جزمته.

وعلة البناء في الأسماء هو شبهها بالحرف شبهاً قوياً على أصح الآراء.

وشبه الاسم بالحرف على أنواع:

١ – الشبه الوضعي

وهو أن يشبه الاسم الحرف وضعاً؛ فإنهم قد وضعوا الحروف (أي حروف المعاني) على حرف هجاء واحد مثل (همزة الاستفهام) أو حرفين ثانيهما ليّناً مثل (لا) فإذا كان الاسم كذلك فإنه يبنى لمشابهته الحرف في الوضع، كما في تاء الفاعل ونون النسوة ونحوهما و(نا) الفاعلين وشبهها.

أما ما كان من الضمائر على ثلاثة نحو: (نحن) فيُبني حملاً على إخوانه، ليطّرد الباب على وتيرة واحدة.

٢- الشـــــبه المعنوي:

وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحرف في معنى خاص بالحرف، كاستعمال أسماء الاستفهام استعمال (الهمزة) و(هل) أي للاستفهام، وهو معنى خاص بالحرف.

وكاستعمال أسماء الشرط استعمال (إنْ) أي للشرط، وهو معنى خاص بالحرف أيضاً.

ولا يشترط أن يكون هذا المعنى الخاص بالحرف قد أُستعمل له حرف، بل وإن لم يُستعمل له حرف، كالاشارة فإنها لم يستعمل لها حرف مع ان الأصل فيها ذلك؛ ولذا بُنيتْ اسماء الاشارة؛ لانها تشبه في المعنى حرفاً مقدراً.

٣- الشـــــبه الاستعمالي

وذلك في كون الاسم يعمل ولا يدخل عليه عامل يؤثر فيه، كأسماء الأفعال، فإنها تعمل بغيرها ولا يعمل فيها عامل، بل لا يدخل عليها أصلا، فهي لا محل لها من الإعراب، على أصح الآراء.

٤- الشـــــبه الافتقاري

وذلك بأن يفتقر الاسم افتقاراً لازماً الى ما بعده، كالأسماء الموصولة، فإنها مفتقرة إلى صلتها افتقاراً لازماً، فأشبهت الحرف في لزوم الافتقار وتأصله.

٥- الشبـــــه الإهمالي

وهو بأن يشبه الاسم بعض الحروف بكونه لا عاملا ولا معمولا، مثل أوائل السور المبدوءة بالحروف المقطعة " ألم - ق - ن... إلخ ".

٦- الشبـــه اللفظي

وهو أن يكون لفظ اسم كلفظ حرف من حروف المعاني، نحو(حاشا) الاسمية؛ فإنها أشبهت (حاشا) الحرفية في اللفظ، وهذان القسمان الاخيران ذكرهما ابن مالك في الكافية.

المبني من الأسماء

أشهره عشرة أنواع:

١- الضمائر كلها.

٢- أسماء الشرط عدا (أيّ) لانها ملازمة للإضافة، والإضافة من خصائص الأسماء،فيبعد شبهها بالحرف.

٣- أسماء الاستفهام عدا (أيّ) للسبب المتقدم.

٤- أسماء الإشارة عدا (هذان وهاتان) لأنهما ملحقان بالمثنى،والتثنية من خصائص الأسماء، فأُعربا لذلك.

٥- الأسماء الموصولة عدا (اللذان واللتان) للسبب المتقدم،وعدا (أيّ) إذا لم تُضف ويحذف صدر صلتها، كما سيأتي، إن شاء الله.

٦- أسماء الأفعال كلها.

٧- الأسماء المركبة، كالأعداد المركبة عدا (اثني عشر واثنتي عشرة) الجزء الأول منهما، لأنهما ملحقان بالمثنى.

٨- اسم (لا) النافية للجنس حين يكون مفرداً، أي غير المركب لفظاً ومعنًى ،نحو " لا مجتهدَ خاسرٌ"، " لا مجتدين خاسرون".

٩- المنادى إذا كان مفرداً (غير المركب لفظاً ومعنى) علما أو نكرة مقصودة[1]، نحو: " يا عليُّ " و " يا رجلُ أنت غريمي "، " يا محمدون "، " يا جالسون قوموا ".

١٠- ما كان مختوماً بـ(ويهِ) من الأعلام، نحو:" سيبويه " وما كان على وزن (فَعالِ) من أعلام الاناث،نحو: " حذامِ و قطامِ ".

المبنـــــي من الأفعال

الأفعال كلها مبنية عدا المضارع غير المتصل بنون النسوة أو المباشر لنون التوكيد.

وللفعل الماضي ثلاث حالات من البناء:

١- البناء على الفتح إذا لم يتصل به شيء من ضمائر الرفع عدا ألف الاثنين،نحو: " نهضَ - نهضَا - نهضَتْ "

٢- البناء على السكون إذا اتصلت به أحد ضمائر الرفع المتحركة (تاء الفاعل، ناء الفاعلين، نون النسوة) نحو: " ذهبْتُ - ذهبْنا - ذهبْنَ ".

٣- البناء على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة، نحو: " ذهبُوا ".

وللأمر أربع حالات من البناء:

١- البناء على السكون إذا كان صحيح الآخر لم يتصل به ضمير رفع عدا نون النسوة، نحو " اجتهدْ - اجتهدْنَ ".

٢- البناء على حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر،نحو: " اسعَ - ارمِ - ادعُ ".

٣- البناء على الفتح إذا اتصلت به إحدى نوني التوكيد، نحو: " جاهدَنْ المنكر وانصرَنَّ الحق يا مؤمن ".

٤- البناء على حذف النون اذا كان من الأفعال الخمسة (وهي ثلاثة في الأمر).

---

(١) النكرة المقصودة هي المعينة عند المتكلم، مثل قولك تخاطب صديقك: (يارجل).

نحو: قوله تعالى: " اذْهَبا إِلى فِرْعَوْنَ "(طه٤٣) ، " فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً "(مريم٢٦)، " كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللهِ "(البقرة٦٠) .

وللمضارع حالتان من البناء:

١- البناء على الفتح اذا باشرته (أي اتصلت به مباشرة بلا فاصل) نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، نحو قوله تعالى: " لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً(١) مِنَ الصَّاغِرِينَ "(يوسف٣٢).

فإن لم تباشره النون بأن فصل بينها وبينه فاصل ظاهر أو مقدر فإنه يبقى معرباً، مثال الفاصل الظاهر قوله تعالى: " وَلا تَتَّبِعانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ..."(يونس٨٩)، وقوله: إِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي... "(مريم٢٦)، وقوله: " لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ "(التكاثر٦) فإن الفاصل في الآية الأولى ألف الاثنين وفي الثانية ياء المخاطبة وفي الثالثة واو الجماعة.

ومثال الفاصل المقدر قوله تعالى: " ثُمَّ لَتُسْئَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ "(التكاثر٨) ، وقولنا: " لا تسفرِنَّ يا هند " فإن الفاصل في (لتسألُنَّ) هو واو الجماعة التي حُذفت فراراً من التقاء الساكنين، وفي (تسفرِنَّ) ياء المخاطبة التي حذفت كذلك، والأصل: (لتسألونَّ) و(لا تسفرينَّ).

٢- البناء على السكون إذا اتصلت به نون النسوة، نحو قوله تعالى: " إِذا جاءَكَ الْمُؤْمِناتُ يُبايِعْنَكَ عَلى أَنْ لا يُشْرِكْنَ بِاللهِ شَيْئاً وَلا يَسْرِقْنَ وَلا يَزْنِينَ وَلا يَقْتُلْنَ أَوْلادَهُنَّ وَلا يَأْتِينَ بِبُهْتانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللهَ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ "(الممتحنة١٢) فإن الأفعال المضارعة (يبايعْنَ – يشركْنَ – يسرقْنَ – يزنيْنَ – يقتلْنَ – يأتيْنَ – يعصيْنَ) مبنية على السكون لاتصالها بنون النسوة.

(١) رسمت نون التوكيد الخفيفة هنا بصورة التنوين، وهذا رسم قرآني لا يقاس عليه.

أنـــواع الإعراب

أنواع الإعراب أربعة: الرفع والنصب والجر والجزم، والأولان مشتركان بين الأسماء والأفعال والثالث مختص بالأسماء والرابع مختص بالأفعال.

والرفع علامته الضمة، والنصب علامته الفتحة، والجر علامته الكسرة، والجزم علامته السكون .

وهذه العلامات هي العلامات الأصلية، وما عداها يكون نائباً عنها، وما يعرب بالعلامات النائبة سبعة أشياء خمسة منها تنوب فيها الحروف (أو حذفها) عن الحركات، وهي: الأسماء الستة – المثنى – جمع المذكر السالم – الأفعال الخمسة – الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم.

واثنان تنوب فيها حركة عن حركة، وهما: جمع المؤنث السالم في حالة النصب والاسم الذي لا ينصرف في حالة الجر، وإليك التفصيل:

ما يعرب بالعلامات النيابية

أولا: الأسماء الخمســــة

وهي: أبٌ – أخٌ – حمٌ – فمٌ (بعد إسقاط الميم) – ذو – هَنٌ[1].

ويشترط في إعرابها بالحروف أن تكون مفردة غير مصغّرة مضافة لغير يا المتكلم.

وتُرفع بالواو نيابة عن الضمة وتُنصب بالألف نيابة عن بالفتحة وتُجرّ بالياء نيابة عن الكسرة، نحو قوله تعالى: " قالَ أَبُوهُمْ "(يوسف٩٤) وقوله: " وَاذْكُرْ أَخا عادٍ "(الأحقاف٢١) وقوله: " وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ "(يوسف٧٦) وكقولنا: " صان حموك فاه عن ذكر هنيك " .

فإن كانت الأسماء الستة مجموعة أو مصغّرة أو غير مضافة أو مضافة إلى ياء المتكلم، أَعربت بالحركات الأصلية، نحو قوله تعالى: "آباؤُكُمْ وَأَبْناؤُكُمْ لا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً "(النساء١١) وقوله: " وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ "(النساء١٢) وقوله: " إِنَّ هذا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً "(ص٢٣) ففي الآية الأولى (آباء) رُفع بالضمة لكونه مجموعاً، وفي الثانية (أخ) رفع بالضمة لكونه غير مضاف، وفي الثالثة (أخي) رفع بالضمة (مقدرة) لكونه مضافاً إلى ياء المتكلم، ويجوز أن يكون منصوباً بدلاً من اسم الإشارة.

وإن كانت مثناة رُفعت بالألف ونُصبت وجُرت بالياء كما سيأتي، وقد يُجمع بعضها جمع مذكر سالم فيعرب إعرابه.

---

[1] وهو ما يستقبح ذكره أو ما يجهل اسمه.

وهذا الذي ذكرناه في (هنٍ) من كونه معرباً بالحروف لغة نادرة ذكرها سيبويه، والأشهر إعرابه بالحركات، وتسمى (لغة النقص)[1] تقول: "جاء هنُك" و " اكتم هنَك " و" لا تُطلع على هنِ غيرِك".

وهذه اللغة أعني لغة النقص جائزة أيضاً في (أب وأخ وحم) وإن كانت نادرة عكسها في (هن)، تقول عليها: " جاء أَخُهُ ورأيت أَخَهُ وأُعجبت بأَخِهِ "، قال الشاعر:

بأَبِهِ اقتدى عَدِيٌّ بالكرمْ   ومَنْ يشابهْ أَبَهُ فما ظلَمْ

ويجوز في هذه الثلاثة لغة ثالثة نادرة وهي (لغة القصر) وذلك بأن تلزمها الألف رفعا ونصباً وجراً، وتعرب بحركات مقدرة كغيرها من الأسماء المقصورة، ومن ثَمّ سميت هذه اللغة بلغة القصر، تقول على هذه اللغة: " جاء أباك ورأيت أباك و مررت بأباك "، قال الشاعر:

إنّ أباها وأبا أباها   قد بلغا في المجد غايتاها

ولا تكون (ذو) من الأسماء الستة إلا إذا كانت بمعنى صاحب، أما إذا كانت بمعنى(الذي) وهي ذو الطائية، فلا تكون من الأسماء الستة، بل هي اسم موصول مبني على السكون، نحو قول الشاعر:

فإمّا رجال موسرون لقيتُهم   فحسبيَ من ذو عندَهم ما كفانيا

أي: من الذي عندهم.

وليُعلم أن (ذو) التي بمعنى صاحب لا تستعمل إلا مضافة، ولا تضاف إلا إلى اسم ظاهر غير صفة؛ لكونها مما يتوصل به لوصف ما قبله بما بعده، وذلك يستدعي أن لا يمكن الوصف بها بعدها مباشرة(٢)، وأن يكون ما بعدها صالحاً للوصف، ولا يكون ذلك إلا في

(١) أي نقص الحرف الاخير، لأن كلمة (هن) - كبقية الأسماء الستة – ثلاثية في الاصل.
(٢) كما تقول: (هذا رجل ذو مال) فإنك تريد وصف الرجل بالمال ، وهذا لايمكن مباشرة ، فلذلك وسطت (ذو).

أسماء الأجناس المعنوية، نحو: " هو ذو علم وذو مال وذو فضل " وما أشبه ذلك، ولا يقال: هو ذو ضاحك أو ذو زيد أو ذوه.

ثانيا: المثنى

الثاني مما تنوب فيه الحروف عن الحركات المثنى، وهو (كل اسم دالّ على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون في آخره صالح للتجريد منهما، متفق مفرداه لفظاً ومعنى ووزناً).

فقيوده خمسة:

١ – أن يكون اسماً، فخرج الفعل والحرف.

٢ – أن يكون دالا على اثنين أو اثنتين، فخرج ما كان دالا على غيرهما ، نحو: " كتاب وكتب وذُؤبان وصنوان (جمع صنو) ومصطفَينَ ومُتوفَينَ".

٣– أن تكون دلالته على الاثنين أو الاثنتين بزيادة الألف والنون أو الياء والنون في أخره، فخرج ما دل عليهما بغير ذلك، نحو " شفع وزوج وكلا وكلتا ".

٤– أن يكون صالحاً للتجريد من هذه الزيادة، بمعنى أن تبقى كلمة تامة بعد التجريد، فخرج " اثنان واثنتان وهذان وهاتان واللذان واللتان " لأنك إن حذفت الألف والنون منها لم تبقَ كلمة تامة.

٥– أن يتفق مفرداه في اللفظ و المعنى والوزن، فإن لم يتفق في جميع ذلك، لم يكن من المثنى المصطلح،نحو: " الحسنان " للحسن والحسين عليهما السلام، و" العمران " لأبي بكر وعمر مع اختلافهما في اللفظ، ونحو: " العينان " للعين الباصرة والعين الجارية مع اختلافهما في المعنى، ومثله " الشمسين" في قول المتنبي:

يا ليت طالعةَ الشمسين غائبةٌ   وليت غائبةَ الشمسين لم تغبِ

أراد بالشمسين الشمس الحقيقية والمرأة المرئية، ونحو: "العُمران" تثنية عُمر وعَمرو مع اختلا فهما في الوزن، فكل ذلك ليس من المثنى عند الجمهور، بل هو ملحق به.

ويُرفع المثنى بالألف نيابة عن الضمة وينصب ويجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة، ومن العرب مَن يُلزمه الألف رفعاً ونصباً وجراً، فيقول مثلا: " جاء الرجلان ورأيت الرجلان ومررت بالرجلان " قال الشاعر:

إن أباها وأبا أباها		قد بلغا بالمجد غايتاها

والأصل أن يقول: غايتيها؛ لأنه مفعول به، وهذه لغة نادرة لا يحسن القياس عليها.

وخُرِّج على هذه اللغة قراءة بعضهم: " قالُوا إِنْ هذانِ لَساحِرانِ "(طه٦٣) بتشديد (إنّ).

واعلم أن ما خرج عن تعريف المثنى بقيوده الآنفة وأُعرب مع ذلك إعراب المثنى، يكون ملحقاً به، نحو (اللسانين) في مثل قولهم: " القلم أحد اللسانين " و(اثنتين) في مثل قوله تعالى: " قالُوا رَبَّنا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ "(غافر١١) و(كِلا) في قول الشاعر:

كلانا غنيٌ عن أخيه زمانَه		ونحن إذا متنا أشدُّ تغانيا

و(كلتا) في قول الآخر:

فقدَّموا مائة وأخروا مائة		كلتاهما قد وفَتْ وازدادتا عددا

واعلم أن (كلا وكلتا) لا تعربان إعراب المثنى ألا إذا اضيفا إلى الضمير، كما في البيتين السابقين، أما اذا أُضيفا إلى الظاهر؛ فإنهما يعربان بحركات مقدرة كسائر الأسماء المقصورة، تقول: " رأيت كلا الرجلين، وكلتا المرأتين "، قال تعالى: " كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها "(الكهف٣٣) فـ(كلتا) مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على الألف.

ثالثا: جمـــع المذكّــر السالم

الثالث مما تنوب فيه الحروف عن الحركات جمع المذكر السالم، وهو (كل اسم دالٌّ على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون أو ياء ونون في آخره، متفق الأفراد لفظاً ومعنى ووزناً.

فخرج ما دل على الجمع بغير تلك الزيادة، نحو: " رجال وقوم وبنات ".

وما دل عليه بتلك الزيادة مع اختلاف في لفظ المفردات، نحو: " سعيدون " جمعاً لسعد وسعيد وساعد، أو اختلاف في معناها، نحو: " المغتابون" لرجلين وثالثاً يغتابانِهِ، أو اختلاف في وزنها، نحو: " العُمَرون " لعُمر وعمرو وعامر.

ويُرفع جمع المذكر السالم بالواو نيابة عن الضمة وينصب ويجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة.

ولا بد في الاسم الذي يجمع جمع مذكر سالم من أن يكون أحد شيئين:

١- علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث الزائدة غير مركب لفظاً، نحو: محمد – خالد – عامر.....إلخ، ولا يُجمع عليه ما كان علماً لمؤنث، نحو: (فاطمة) أو لمذكر غير عاقل، نحو: (شذقم) علم لبعير، أو مختوماً بتاء التأنيث، نحو: (معاوية وطلحة) ، أو مركباً، نحو: (مَعدِيْكَرِب وتأبط شراً).

٢- صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث، ليس على وزن (أَفْعل) الذي مؤنثه (فَعْلاء)، ولا على وزن (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلَى)، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، نحو: مسلم – عاقل – كريم – شجاع...إلخ.

ولا يجمع عليه من الصفات ما كان لمؤنث، نحو: (حائض) أو لمذكر غير عاقل، نحو: (نابح) صفة الكلب، أو مختوما بالتاء نحو: (علّامة وراوية)، أو على وزن أفعل الذي

مؤنثه فعلاء، نحو: (أحمر وأحور وأعرج)[1] أو على وزن فعلان الذي مؤنثه فعلى، نحو: (عطشان وريّان وسكران)[2] أو كان مما يستوي فيه المذكر والمؤنث – أي يستعمل فيهما بلفظ واحد – نحو: (جريح وقتيل ومِهذار) فلا يقال: جريحون أو قتيلون أو مهذارون.

الملحــق بجمع المذكر الســالم

وكل ما خرج عن التعريف أو لم يستوفِ الشروط ومع ذلك أُعرب إعراب جمع المذكر السالم فهو ملحق به.

نحو: (ذوو وعشرون) فإنهما لا مفرد لهما من لفظيهما، وكذا بقية الفاظ العقود.

و نحو (أهلون وبنون وعالَمون وأَرَضون) فإن مفرداتها أسماء أجناس جامدة، لا صفات ولا أعلام، قال تعالى على لسان المخلّفين: " شَغَلَتْنا أَمْوالُنا وَأَهْلُونا "(الفتح١١) وقال: " الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَياةِ الدُّنْيا "(الكهف٤٦) وقال: " الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعالَمِينَ (الفاتحة٢) ، وفي الدعاء: " الحمدُ للهِ ربِّ السماواتِ السبعِ والأَرَضينَ السبع".

و نحو: (عِليُّون) جمع عِلِّي، فإنه لِما لا يَعقِل، قال تعالى:" كَلاَّ إِنَّ كِتابَ الأَبْرارِ لَفِي عِلِّيِّينَ * وَما أَدْراكَ ما عِلِّيُّونَ (المطففين١٩).

و نحو: (سَنة) وبابها فإنه لما لا يَعقِل، ونعني بباب سنة: (كل اسم جمع الشروط التالية):

١ – أن تُحذف لامه (الحرف الأخير منه) ويعوَّض عنها بتاء التأنيث المربوطة.

٢ – أن لا يُعرف له جمع تكسير.

٣ – أن لا يُعرف له مفرد مذكر يجمع جمع مذكر سالم.

---

[1] فإن مونثها: حمراء- حوراء- عرجاء على الترتيب.

[2] فإن مؤنثها: عطشى – ريّا – سكرى على الترتيب.

فخرج بالشرط الأول (اسم) فإن لامه حُذفت ولم يعوض عنها، وخرج بالشرط الثاني (شفة) فإنها تُجمع جمع تكسير، فيقال: شفاه، وخرج بالشرط الثالث (هَنَة) فإن مذكرها، وهو (هَنٌ)، جُمع جمع مذكر سالم فقيل (هَنُون).

ومما جمع الشروط : " عِظَة – غِزَة – مِئَة – ثُبة – قُلة – إِرَة "[1] قال تعالى: " الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ "(الحجر٩١) وقال: " عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمالِ عِزِينَ "(المعارج٣٧).

واعلم أن هذا الجمع في باب سنة سماعيّ لا يقاس عليه ما لم يُسمع عن العرب.

ويجوز إعراب (سنين) وبابه إعراب الاسم المتمكن، تقول: " مضت سنينٌ " و" قضينا سنيناً " و " ابتلينا بسنين "، وقال الشاعر:

دعانيَ من نجدٍ فإنَّ سنينَه لعبْنَ بنا شيباً وشيبننا مُردا[2]

لم يحذف النون من سنين؛ لأنه أعربها إعراب الاسم المفرد.

وقال آخر:

يدٌ بخمسِ مِئِينٍ عسجدٍ وُدِيَتْ ما بالُها قُطعت في ربعِ دينارِ

فقد نوَّن (مئين) وهو دليل إعرابها إعراب المفرد.

ولكن إعرابه إعراب جمع المذكر السالم أفصح؛ لمجيئه في القرآن الكريم، قال تعالى: " قالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَباً "(يوسف٤٧).

تنبيـــــــــــــه:

---

[1] العضة: القطعة من العضو، قال الراغب: " والتعضية تجزئة الأعضاء، وقال: (جعلوا القرآن عضين) أي مفرقاً فقالوا كهانة وقالوا أساطير الأولين، إلى غير ذلك " انتهى، والعزَة: الجماعة المنفصلة عن غيرها، فقوله تعالى: " عزين " أي جماعات متفرقة، والثُّبة: الجماعة، قال تعالى: " فانفروا ثباتٍ أو انفروا جميعاً "، والقُلَة: لعبة للأطفال، و الإرَة: النار أو موضعها.

[2] معنى البيت: اتركاني من ذكر نجد فإن السنين التي قضيناها فيه لعبن بنا....إلخ.

يُميَّز بين المثنى وجمع المذكر السالم (وكذا ما أُلحق بهما) لفظاً بعلامتين:

الأولى: حركة النون، فإنها مكسورة في المثنى، وفتحُها لغة ضعيفة، كقول الشاعر :

على أَحْوَذِيَينَ استقلتْ عشيةً   فما هي إلا لمحةٌ وتغيبُ[1]

حيث فتح النون من (أحوذيين) وهو مثنى أحوذيّ.

أما في جمع المذكر السالم؛ فهي مفتوحة دائماً، وقد تكسر للضرورة ، نحو قوله:

عرفنا جعفراً وبني أبيه   وأنكرنا زعانفَ آخرينِ

كسر النون للقافية؛ لأنها مكسورة.

ومثله قول الآخر:

وماذا تبتغي الشعراء مني   وقد جاوزت حدّ الأربعينِ

الثانية: حركة الحرف الذي قبل الياء، فإنه مفتوح في المثنى مكسورٌ في جمع المذكر السالم، تقول في المثنى مثلا: (مسلمَين) فتفتح الميم، وفي جمع المذكر: (مسلمِين) فتكسر الميم.

[1] الأحوذي: السريع الخفيف، يصف القطاة بسرعة الطيران بأنها ارتفعت على جناحين خفيفين سريعين.

رابعاً: جمع المؤنث السالم

الرابع مما يعرب بالنيابة جمع المؤنث السالم، وهو (ما دلَّ على الجمع بزيادة ألف وتاء في آخرِهِ) وتنوب فيه حركة عن حركة، وهي الكسرة عن الفتحة في النصب، فهو يُرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة، قال تعالى: " إِذا جاءَكَ الْمُؤْمِناتُ "(الممتحنة١٢)، وقال: " خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ "(العنكبوت٤٤)، وقال: " لله ما فِي السَّماواتِ "(لقمان٢٦) .

وبملاحظة التعريف يخرج نحو: (قُضاة ورُماة وهُداة)؛ لان الألف فيها أصلية، ونحو: (أبيات وأصوات وأوقات)؛ لان التاء فيها أصلية، فكل هذه جموع تكسير لا جموع مؤنث سالم.

ويلحق بجمع المؤنث السالم (أُولات) فهي تعرب إعرابه وليست منه؛ إذ ليس لها مفرد من لفظها، قال تعالى: " وَأُولاتُ الأَحْمالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ "(الطلاق٤)، وقال: " وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ "(الطلاق٦).

وإذا سُمي بجمع المؤنث السالم، فلك في إعرابه ثلاثة أوجه:

١- أن تعامله بلحاظ اللفظ، فتعربه إعراب جمع المؤنث السالم؛ لان لفظه كذلك، تقول: " هذه عرفاتٌ " و " زرتُ عرفاتٍ[1] " و " مكثت في عرفاتٍ "، قال تعالى: " فَإِذا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفاتٍ "(البقرة١٩٨) .

٢- أن تعامله بلحاظ المعنى، فتعربه إعراب الاسم المفرد، و لكن تمنعه من الصرف؛ لمكان التاء، تقول: " هذه عرفاتُ " و " زرتُ عرفاتَ " و " مكثت في عرفاتَ".

---

[1] بناء على أنها اسم لكل المشعر لا جمع لأجزائها.

٣- أن تعامله بكلا اللحاظين، فتعربه إعراب جمع المؤنث السالم برعاية اللحاظ الأول، وتمنعه من الصرف برعاية اللحاظ الثاني ، تقول: " هذه عرفاتُ " و" زرت عرفاتِ " و " مكثت في عرفاتِ".

وقد رُوي بيت امرئ القيس:

تنوَّرتُها من أذرعات وأهلها		بيثربَ أدنى دارها نظرٌ عالي[1]

بالوجوه الثلاث في (أذرعات)، وأول الوجوه أحسنها.

خامسا: الممنـــوع من الصـــرف

الخامس مما يعرب بالنيابة الممنوع من الصرف ، وهو الاسم الذي لا يعرضه الصرف (أي التنوين) لوجود علة فيه تمنعه من الصرف، وسيأتي الكلام عنه مفصلا إن شاء الله، وتنوب فيه حركة عن حركة، وهي الفتحة عن الكسرة - عكس جمع المؤنث السالم – فهو يُرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة، نحو قوله تعالى : " وَقَتَلَ داوُدُ جالُوتَ "(البقرة٢٥٢)، وقوله: " وَزَيَّنَّا السَّماءَ الدُّنْيا بِمَصابِيحَ "(فصلت١٢) فإن كلاً من (داود – جالوت – مصابيح) ممنوع من الصرف، وقد رُفع الأول بالضمة ونصب الثاني بالفتحة وجُرّ الثالث بالفتحة نيابة عن الكسرة، ومُنع الجميع من التنوين.

ويشترط في إعرابه هذا أن لا يكون مضافاً أو معرفاً بأل، وإلا جُرّ بالكسرة على الاصل، فلا نيابة، نحو قوله تعالى: " أَ لَيْسَ اللهُ بِأَحْكَمِ الْحاكِمِينَ "(التين٨) وقوله: "

---

[1] معنى البيت أنه رأى نوره محبوبته وهو في أذرعات - وأذرعات موضع في الشام - والحال أنها كانت عند أهلها بيثرب وهو المدينة المنورة والحال أيضاً أن أقرب جزء من دارها نظر بعيد.

بِزِينَةٍ الْكَواكِبِ "(الصافات٦) فإن (أحكم) و(الكواكب) ممنوعان من الصرف ومع ذلك جُرّا بالكسرة، للإضافة في الأول والتعريف بأل في الثاني.

سادسا: الأفعال الخـــمسة

السادس مما يعرب بالنيابة: الامثلة الخمسة وهي كل فعل مضارع زِيد في آخره (ألف) أو(واو) أو(ياء) مع نون بعد كل منها مكسورة في الأول مفتوحة في الآخَرين، نحو: " يشهدانِ – تشهدانِ – يشهدونَ – تشهدونَ – تشهدينَ " بخلاف نحو: " يدّان – يهون – تستعين " لأصالة الحرفين الأخيرين في كلٍ، وبخلاف نحو (يَعْفُونَ) في مثل: " النساء يعفون " لأن الواو فيه أصلية، فكل هذه ونظائرها ليست من الأفعال الخمسة.

وينوب في هذه الأفعال النون عن الضمة وحذفها عن الفتحة والسكون، فهي ترفع بالنون وتنصب وتجزم بحذف النون.

مثال الرفع قوله تعالى: " وَالَّذانِ يَأْتِيانِها مِنْكُمْ فَآذُوهُما "(النساء١٦) وقوله: " وَأَكْثَرُهُمْ لا يَعْقِلُونَ "(المائدة١٠٣) وقوله: " أَ تَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ الله "(هود٧٣) .

ومثال النصب قوله تعالى: " إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّماواتِ وَالأَرْضَ أَنْ تَزُولا "(فاطر٤١)، وقوله: " لَنْ تَنالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ "(آل عمران٩٢)، وقولنا: " لن تخسري يا فاطمة ". ومثال الجزم قوله تعالى: " إِنْ تَتُوبا إِلَى الله فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما "(التحريم٤)، وقوله: " فَلْيَأْتُوا بِشُرَكائِهِمْ إِنْ كانُوا صادِقِينَ "(القلم٤١)، وقول الشاعر:

لا تعجبي يا هندُ من رجل ضحك المشيب برأسه فبكى

سابعا: الفعل المضارع المعتل الآخر

السابع مما يعرب بالنيابة الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم، فإنه ينوب فيه حذف حرف العلة عن السكون، نحو قوله تعالى: " أَ لَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحابِ الْفِيلِ "(الفيل١)، وقوله: " فَلْيَدْعُ نادِيَهُ "(العلق١٧)، وقوله: " أَ وَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِها أَنْ لَوْ نَشاءُ أَصَبْناهُمْ "(الأعراف١٠٠) فالأفعال (ترَ – يدعُ – يهدِ) مجزومة بحذف حرف العلة، وهو الألف في الأول والواو في الثاني والياء في الثالث.

الإعـــراب التقديـــري

تقدم أن الإعراب قسمان ظاهر ومقدّر، والكلام الآن في الثاني، بعد وضوح الأول بما تقدم من الكلام، فنقول: للإعراب التقديري (وهو ما كان علامة الإعراب فيه مقدرة غير ظاهرة) عدة مواضع أشهرها خمسة:

الأول: الاسم المعتل الآخر، وهو قسمان:

١- المقصور، وهو: (كل اسم معرب آخره ألف مقصورة لازمة) نحو: فتى - موسى - دنيا - عليا...إلخ، وقيَّدوا الألف باللازمة ليخرجوا ألف المثنى والملحق به ، نحو (كتابا زيد، كلاهما) وألف الأسماء الستة نحو (أبا زيد) فإن الألف فيهما غير لازمة، لانقلابها إلى الياء أو الواو.

وتقدّر على المقصور الحركات الثلاثة جميعها؛ لتعذر إظهارها، قال تعالى: " قُلْ إِنَّ الْهُدى هُدَى الله "(آل عمران٧٣) ، وقال: " وَإِذْ قالَ مُوسى لِفَتاهُ "(الكهف٦٠) فكلمة (الهدى) اسم (إنَّ) منصوب بفتحة مقدرة، وكلمة (هدى) خبرها مرفوع بضمة مقدرة، وكلمة (فتى) اسم مجرور بكسرة مقدرة.

وتُحذف ألف المقصور لفظاً لا خطاً إذا كان نكرة غير مضاف، كقوله تعالى: " هُدًى لِلْمُتَّقِينَ "(البقرة٢) .

٢- المنقوص، وهو: (كل اسم معرب آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها) فبقيد اللازمة تخرج ياء المثنى وياء جمع المذكر السالم وياء الأسماء الستة، فإنها غير لازمة، وبقيد كسر ما قبلها، يخرج، نحو: " ظبْيٌ - هَدْيٌ - جُنديٌّ - مهديٌّ " لكون ما قبل الياء ساكناً لا مكسورا.

وتقّدر على المنقوص الضمة والكسرة لثقل إظهارها، نحو: " العلم هو الهادي إلى المعالي" فإن (الهادي) خبر مرفوع بضمة مقدرة، و(المعالي) اسم مجرور بكسرة مقدرة.

أما الفتحة فتظهر لخفتها، نحو قوله تعالى: "يا قَوْمَنا أَجِيبُوا داعِيَ اللهِ "(الأحقاف٣١).

وتحذف ياء المنقوص في الوصل والوقف لفظاً وخطاً إذا كان نكرة مجرّداً من أل والإضافة، كقوله تعالى: " وَلِكُلِّ قَوْمٍ هادٍ "(الرعد٧).

الثاني: الفعل المضارع المعتلُّ الآخر، وهو قسمان أيضاً:

١- معتل الآخر بالألف، وتقّدر عليه الضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب، نحو قوله تعالى: " يَسْعى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمانِهِمْ "(الحديد١٢)، وقوله: " أَمَّنْ لا يَهِدِّي إِلاَّ أَنْ يُهْدى "(يونس٣٥) فالفعل (يسعى) مرفوع بضمة مقدرة، والفعل (يُهدَى) منصوب بفتحة مقدرة.

أما في حالة الجزم فيجزم بحذف حرف العلة، كما تقدم.

٢- معتل الآخر بالياء أو الواو، وتقدر عليه الضمة فقط، نحو قوله تعالى: " يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ ما لا يَضُرُّهُ وَما لا يَنْفَعُهُ "(الحج١٢)، وقوله: " يَهْدِي اللهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشاءُ "(النور٣٥) فالفعلان (يدعو) و (يهدِي) مرفوعان بضمة مقدرة.

أما الفتحة فتظهر لخفتها، نحو قوله تعالى على لسان أصحاب الكهف: " لَنْ نَدْعُوَا مِنْ دُونِهِ إِلهاً "(الكهف١٤) ، وقوله: " وَما كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْ لا أَنْ هَدانَا اللهُ "(الأعراف٤٣) فإن الفعلين (ندعو) و(نهتدي) منصوبان بالفتحة الظاهرة.

أما في حالة الجزم فيجزم بحذف حرف العلة، كما تقدم.

الثالث: اللفظ المفرد أو المركب المقصود لفظه لا معناه.

وتقدر على آخره جميع الحركات الإعرابية الثلاثة للحكاية، كما في قولنا: " كان فعل ناقص "، " جاء جادَ الحقُّ "، " إن (فاز المجدُّ) كلامٌ "، " قرأت سورة المؤمنون "، فإن (كان) في المثال الأول مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة للحكاية، و(جاد الحق) في المثال الثاني فاعل مرفوع بضمة مقدرة كذلك، (وفاز المجدّ) في المثال الثالث اسم (إنّ) منصوب بفتحة مقدرة كذلك و(كلام) خبرها، و(المؤمنون) في المثال الأخير مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة للحكاية.

الرابع: الاسم المضاف إلى ياء المتكلم.

وتقّدر عليه الحركات جميعها، لانشغال المحل بالكسرة المناسبة لياء المتكلم، قال تعالى: " وَأَخِي هارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِساناً "(القصص٣٤) وقال: " قالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي "(طه٢٥) " وقال: " وَاجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي "(طه٢٩) فإن (أخ) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة لاشتعال المحل بكسرة المناسبة، و(صدر) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة كذلك، و(أهل) مجرور بكسرة مقدرة كذلك.

ويستثنى من ذلك الاسم المقصور والاسم المنقوص، فإنهما يبقيان على حالهما من الإعراب وإن إضيفا الى الياء، تقول: " جاء فتايَ و دعوت فتايَ ومررت بفتايَ " فتُقَدَر على (فتى) الحركات للتعذر،كما تقدم، وتقول: " جاء هادِيَّ وأكرمت هاديَّ واقتديت بهاديَّ " فتُقدّر الضمة والكسرة على الياء الأولى، أما الفتحة فلا تظهر هنا أيضاً لكن لا لانشغال المحل، بل للسكون العارض لأجل الإدغام.

ويستثنى كذلك المثنى وجمع المذكر السالم، فإنهما يعربان بالحروف كما هو الحال قبل الاضافة، نعم تقلب واو الرفع في جمع المذكر ياءً، نحو " جاء مُعلِمِيَّ الأفاضل" فإن (معلميّ) فاعل مرفوع بالواو المقلوبة ياءً؛ لاجتماعها مع الياء وتقدمها ساكنةً.

خامسا: الفعل الثلاثي المضعّف[1] المجرّد - نحو: (ردّ) - أو المزيد - نحو: (ارتدّ) - في حالة الجزم.

فإن السكون تُقدّر عليه خوف التقاء الساكنين، ويُحرّك آخره بالفتح؛ ليدل على أنه غير مرفوع، قال تعالى: " يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ... "(المائدة٥٤) فإن (يرتدّ) فعل مضارع مجزوم بالسكون منع من ظهورها خوف التقاء الساكنين.

ويجوز فيه أيضاً أن يُحرك أول المدغمَين بحركة باب الفعل ويُفكَّ الادغام فيظهر الإعراب، قال تعالى: " وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ... "(البقرة٢١٧).

[1] هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد.

الباب الثالث: النكـــرة والمعرفـــة

النكرة: (اسم عام أُريد به فرد من أفراده لا بعينه) مثالها كلمة (رجل) في قولنا: " رأيت رجلاً " فإنها اسم عام ينطبق على زيد وعمرو وبكر وخالد.... إلخ، والمقصود واحد منهم لا على التعيين(1).

وعلامة النكرة قبول (أل) التعريف أو كونها بمعنى ما يقبل (أل).

مثال الأول (كتاب) فهو يقبل ال التعريف؛ لذا فهو نكرة، ومثال الثاني (ذو – مَنْ – ما التعجبية) فإن الأولى بمعنى صاحب، والثانية بمعنى شخص والثالثة بمعنى شيء، وكل هذه الثلاثة أعني (صاحب وشخص و شيء) يقبل (أل) فمرادفاتها أعني (ذو ومَن وما) إذن نكرات.

والمعرفة: (اسم خاص أو عام أُريد به معيَّن معروف) مثال الخاص: " محمد – جعفر – مكة – دجلة – القيروان..إلخ " فإنها ألفاظ خاصة وُضعت لأشياء معينة، نعم قد يقع الاشتراك اتفاقاً كما في أكثر أعلام الناس، ولكن العبرة هنا بأصل الوضع، وهو معيّن.

ومثال العام الضمائر وأسماء الإشارة، فإن ألفاضها عامة تنطبق على أكثر من واحد، لكن المراد بها فرد من هذه الأفراد معينا معروفاً.

---

(1) نعم قد يكون معيناً في نية المتكلم، و لكن الاعتبار بدلالة اللفظ لا بالنية.

أما أعلام الاجناس كـ(أُسامة وثُعالة) وكذا المعرّف بال الجنسية، فإنه وإن كان عاماً من حيث أفراده إلا أنه موضوع للحقيقة الواحدة المعينة الحاصلة في الذهن، فهو من الخاص، وسيأتي الكلام عنهما إن شاء الله تعالى.

وعلامة المعرفة: عدم قبولها (أل) التعريف، عكس النكرة إذ لا واسطة بين النكرة والمعرفة على الأصح.

أنـواع المـعرفة

وأنواع المعارف سبعة: الضمير – العلم – اسم الإشارة – الاسم الموصول – المعرف بالألف واللام – المضاف إلى المعرفة – النكرة المقصودة في النداء.

الأول: الضميـــر

وهو: (اسم جامد معرفة دالٌ على متكلم أو مخاطب أو غائب) ومعنى كونه جامداً أنه لا يتصرف تصرف الأسماء المنصرفة من إمكان تثنيتها وجمعها وتصغيرها.

وينقسم الضمير إلى عدة أقسام باعتبارات مختلفة.

التقسيم الأول: باعتبار رتبة مسماه ينقسم إلى ضمير المتكلم وضمير المخاطب وضمير الغائب، مثال الأول (أنا) والثاني (أنت) والثالث (هو) ويسمى ضميرا المتكلم والمخاطب بضمير الحاضر؛ لاشتراط حضور صاحبه عند التكلم به، نعم قد يُفرض الحضور فرضاً وينزل تنزيلاً، كقول المتنبي:

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته   وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

واعلم أن رتبة المتكلم أخص من رتبة المخاطب وهذه أخص من رتبة الغائب فاحفظ هذا فسيأتي وقت الحاجة إليه، إن شاء الله تعالى.

التقسيم الثاني: باعتبار ظهوره واختفائه ينقسم إلى بارز ومستتر، والبارز ما كان ظاهراً نطقاً وكتابةً، والمستتر ما كان مختفياً نطقاً وكتابة، مثال الأول: تاء الفاعل في (كتبتُ) ومثال الثاني الضمير (هو) المختفي في الفعل (كتب) في نحو: " زيدٌ كتبَ " إذ التقدير: زيد كتب هو.

التقسيم الثالث: باعتبار صورته يقسم البارز إلى متَّصل، وهو ما لا يصحُّ الابتداء به، نحو تاء الفاعل من (جئتُ)، ومنفصل، وهو ما يصح الابتداء به، نحو (أنا) في قولنا: " أنا فقير إلى الله".

التقسيم الرابع: باعتبار الإعراب يقسم المنفصل إلى ضمير رفع؛ لوقوعه في موضع رفع، نحو(نحن) في قولنا: " نحن طلاب " وضمير نصب؛ لوقوعه في موضع نصب، نحو (إيّاك) في قوله تعالى: " إياك نعبد".

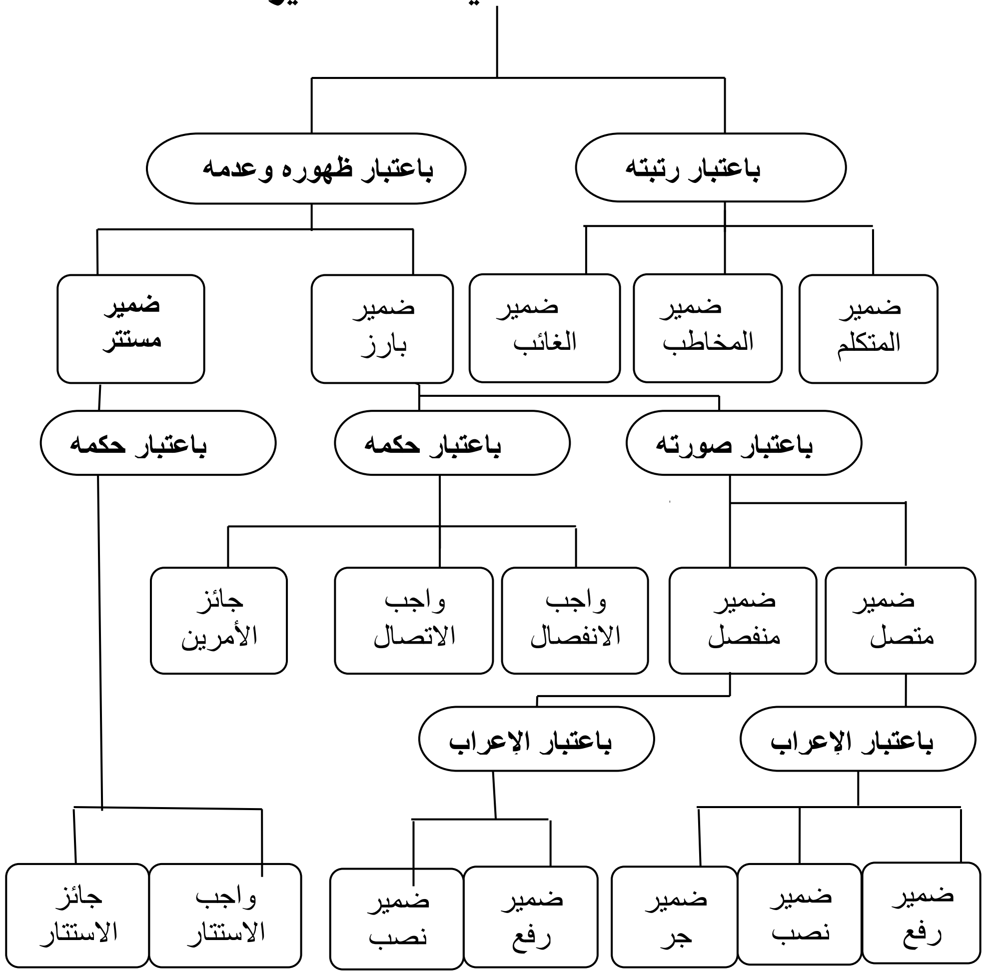
ويقسم المتصل إلى ضمير رفع، نحو (التاء) من: " كنتُ طالباً " وضمير نصب نحو (الياء) من " أكرمني " وضمير جرٍّ؛ لوقوعه في موضع جرّ، نحو (الياء) من " كتابي أُخذ منّي" فضمير الجر دائماً متصل، ولا يكون منفصلا.

أما الضمير المستتر فلا يكون إلا ضمير رفع.

التقسيم الخامس: باعتبار الحكم يقسم الضمير المستتر إلى واجب الاستتار أي لا يجوز إظهاره، نحو (أنا) في قولنا: " أحبُّ الخير " أي أحبّ -أنا -الخير ، وجائز الاستتار أي يجوز إظهاره ويجوز عدمه، نحو (هو) في قولنا: " الله يحبُّ عباده " أي يحبّ – هو – عباده.

ويقسم الضمير البارز إلى واجب الانفصال، نحو قوله تعالى: "اللهُ لا إِلهَ إِلاَّ هُوَ "(البقرة٢٥٥) وواجب الاتصال وجائز الأمرين، وسيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى.

مخطط تقسيمات الضمير



أفــراد الضمائـر ومواضعـها

ضمائر الرفع المنفصلة اثنا عشر: اثنان للمتكلم وهما (أنا ونحن) وخمسة للمخاطب وهي (أنتَ) وفروعه[١] وخمسة للغائب وهي (هو) وفروعه[٢].

ضمائر النصب المنفصلة أثنا عشر أيضاً، وهي: فروع (إيّا) : للمتكلم[٣] وللمخاطب[٤] وللغائب[٥].

ضمائر الرفع المتصلة ستة: ألف الاثنين، نحو " ذهبا " تاء الفاعل[٦]، نحو " ذهبتُ " و ناء الفاعلين، نحو " ذهبنا " و نون النسوة، نحو " النساء ذهبنَ " و(واو) الجماعة، نحو " الرجال ذهبوا " وياء المخاطبة نحو " اذهبي إن لم تصبري".

وتقع في موضع رفع فاعل، كالأمثلة السابقة أو نائب فاعل، نحو " الكتابان سُرقا " أو اسم للأفعال الناقصة، نحو " كانوا ظالمين".

ضمائر النصب المتصلة أربعة: ياء المتكلم، نحو: " هذا أكرمَني " وناء المفعولين، نحو: " هذا أكرمَنا " و كاف الخطاب[٧]، نحو: " هذا أكرمَكَ " وهاء الغيبة[٨]، نحو: " هذا أكرمَه".

---

[١] وهي: أنتِ – أنتما – أنتم – أنتُنَّ.

[٢] وهي: هي – هما – هم – هُنَّ.

[٣] وهي: إياي –إيانا.

[٤] وهي: إياكَ – إياك – إياكما – إياكم. إياكُنَّ.

[٥] وهي: إياه – إياها – إياهما – إياهم – إياهنَّ.

[٦] تتفرع تاء الفاعل إلى خمسة فروع: للمخاطب (ذهبتَ) وللمخاطبة (ذهبتِ) وللمثنى بنوعيه (ذهبتما) وللجمع المذكر (ذهبتم) وللجمع المؤنث (ذهبتُنَّ).

[٧] تتفرع كاف الخطاب إلى أربعة فروع: للمخاطبة (أكرمك) وللمخاطبَين (أكرمكما) وللمخاطبِين (أكرمكم) وللمخاطبات (أكرمكنَّ).

[٨] تتفرع هاء الغيبة إلى أربعة فروع أيضاً: للمخاطبة (أكرمها) وللمخاطبَين (أكرمهما) وللمخاطبِين(أكرمهم) وللمخاطبات (أكرمهنَّ).

وتقع في موضع نصب مفعول به، كالأمثلة السابقة أو اسمٍ لأحد الحروف المشبهة بالفعل، نحو قوله تعالى: " قالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ "(مريم٣٠) فالياء في موضع نصب اسم (إنّ)، أو خبرٍ للأفعال الناقصة، نحو: " الرجل كنتَه " فالهاء في موضع نصب خبر لـ(كان)، أو مفعول مطلق، نحو قوله تعلى: " عَذاباً لا أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعالَمِينَ (المائدة١١٥) فإن الهاء في موضع نصب مفعول مطلق.

ضمائر الجرّ – ولا تكون إلا متصلة – وهي نفس ضمائر النصب حين تكون متصلة بمضاف أو بحرف جر، نحو: " قولي فيك كقوله فينا".

مواضع استتار الضمير

يجب استتار الضمير في تسعة مواضع:

١- في فعل الأمر للمفرد المذكر، نحو " اجتهدْ".

٢- في الفعل المضارع المبدوء بالتاء للمفرد المخاطب، نحو " أنت تجتهدُ".

٣- في المضارع المبدوء بالهمزة، نحو " أنا أجتهدُ".

٤- في المضارع المبدوء بالنون، نحو " نحن نجتهدُ".

٥- في اسم فعل الأمر، نحو " صه و حذارِ".

٦- في اسم فعل المضارع، نحو " أُفٍّ".

٧- في المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو " صبراً في مجال الموت".

٨- في أفعال الاستثناء، وهي " خلا - عدا - حاشا - ليس - لا يكون".

٩- في فعل التعجب (أفعلَ) نحو: " ما أشجعَ الذي يكتم غضبه".

وفيما عدا هذه المواضع يكون استتار الضمير جائزاً لا واجباً.

مواضع وجوب انفصال الضمير

يجب أن يكون الضمير منفصلا في اثني عشر موردا:

١- أن يكون الضمير محصوراً[1]، نحو قوله تعالى: " لا يُجَلِّيها لِوَقْتِها إِلاَّ هُوَ " (الأعراف١٨٧)، وقول الشاعر :

وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي.

٢- أن يكون عامل الضمير محذوفاً، نحو: " إن هو جفاني فلن أجفِهِ " . فإن الضمير (هو) فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور أعني (جفاني) والتقدير إن جفاني هو جفاني.

ومن ذلك قول الشاعر:

وإنْ هو لم يَحملْ على النفس ضيمَها فليس إلى حسن الثناء سبيلُ

٣- أن يكون الضمير معمولا لحرف نفي، نحو قوله تعالى: " ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ "(المجادلة٢) فالضمير(هن) اسم لـ(ما) الحجازية، وهي حرف نفيّ مشبه بـ(ليس).

٤- أن يكون الضمير فاعلاً لمصدر مضاف إلى مفعوله، نحو: " سُررتُ بإكرامك هو"[2] فالمصدر(إكرام) مضاف إلى الكاف وهو مفعوله، والضمير (هو) فاعله.

أو يكون الضمير مفعولاً لمصدر مضاف إلى فاعله، نحو: " سررتُ بإكرامك إيّاه "[3] فالمصدر مضاف إلى الكاف وهو هنا في موضع الفاعل، والضمير (إيّاه) مفعوله، ومن ذلك قول الإمام في الدعاء: " وإدخالك إيّاي في سعة من رحمتك".

---

[1] ومعنى الحصر هو كون الحكم المذكور مقصوراً على الضمير مختصاً به، فالتجلية في الآية مقصورة عليه تعالى، فلا يجلي الساعة في وقتها إلا هو تعالى، والدفاع عن أحسابهم -في البيت- قد قصره الشاعر على نفسه، فلا يقوم بهذه المهمة إلا هو.

[2] فهو الذي أكرمك، لانه الفاعل.

[3] فأنت الذي أكرمته، فهو مفعول.

٥- أن يكون عامل الضمير متأخِّراً عنه، نحو: " إياك نعبد".

٦- أن يكون عامل الضمير معنويّاً، وذلك إذا وقع مبتدأً؛ لأن العامل في المبتدأ معنوي، وهو الابتداء.

٧- أن يقع الضمير بعد واو المعيّة، نحو: " سرتُ وإيّاك".

٨- أن يفصل بين الضمير وعامله معمول آخر، نحو قوله تعالى: " يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ "(الممتحنة١) .

٩- أن يقع الضمير بعد (إمّا) نحو: " أما أنت فمُقري الضيف".

١٠- أن يقع بعد اللام الفارقة، نحو: " علمت لَأنت الصادق".

١١- أن يقع توكيداً، نحو قوله تعالى: " وَقُلْنا يا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ " (البقرة٣٥) فالضمير (أنت) توكيد للضمير المستر وجوباً في (اسكن).

١٢- أن يكون ضمير فصل، نحو قوله تعالى: " إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ "(الحجر٩).

أحكام أخرى للضمائر

<u>أولا</u>: إذا لم يوجد احد الأسباب الموجبة لانفصال الضمير وجب اتصاله، نحو قولك: " ساعدتُ زيداً " فلا يجوز أن تقول: ساعدَ أنا زيداً؛ لعدم وجود الموجب لانفصال الضمير (أنا).

ويخرج من هذه القاعدة مسألتان يجوز فيهما الاتصال والانفصال:

الأولى: فيما إذا نصب فعلٌ أو شبهُ فعلٍ ضميرين مختلفين في الرتبة[1] سواء كان أصلهما مبتدأً وخبراً، نحو قوله تعالى: " إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِي مَنامِكَ قَلِيلاً "(الأنفال٤٣) أم لم يكن أصلهما مبتدأً وخبراً، نحو قوله: " فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ

[1] مراتب الضمير ثلاثة: التكلم والخطاب والغيبة، وقد تقدمت الاشارة إلى ذلك.

"(البقرة١٣٧) فإنه يجوز اتصال الثاني وانفصاله، فتقول – في غير القرآن: يُريك إيّاهم ويَكفيك إيّاهم.

فإن اتّحد الضميران في الرتبة؛ وجب الانفصال، كقول المولى لعبده: " أعطيتُك إيّاك " أي أعطيتُك نفسك، بمعنى أعتقتك، ولا يقال: أعطيتُكَكَ، بوصل الضميرين.

نعم قد يجوز ذلك في الغَيبة إن اختلف لفظا الضميرين، نحو: " طلبا منى الكتاب فأعطيتُهماه " .

وكذا يجب الانفصال – وإن اختلفا في الرتبة – إن كان الثاني أعرف من الأول، نحو: " السؤال الذي سألتُه إياك صعب".

الثانية: فيما إذا كان الأول اسماً للأفعال الناقصة والثاني خبراً لها، كما لو قيل لك من كان ذلك الرجل، فتقول: " كنُتُهُ " ويجوز أن تقول: " كنتُ إيّاه " بالفصل، قال أبو الأسود – وقد وصل – واصفاً النبيذ وأنه عين الخمر:

فإنْ لم تَكُـنْهُ أو يكُنها فإنّه أخوها غَذَتْه أمها بلُبانِها

أي: فإن لم تكن الخمر هي النبيذ، أو يكن النبيذ هو الخمر.

ثانياً: إذا اجتمع ضميران منصوبان متصلان - كما في المسألة السابقة - وكان أحدهما أخص[1] من الثاني وجب تقديم الأخصّ ، نحو: " هذا المال الذي منحْتُكَهُ " ولا يقال: منحتُهُـكَ .

فإن كان الثاني منفصلا فأنت بالخيار إن شئت قدّمت الأخص وإن شئت قدمت غير الأخص، تقول: " منحتك إياه " أو منحتُهُ إياك".

[1] ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وهو أخص من ضمير الغائب، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

هذا مع أمن اللبس، فإن لم يُؤمن اللبس، نحو: " زيد أعطيتُـك إياهُ " فلا يجوز إلا تقديم الأخص؛ لعدم تميِّز الآخذ من المأخوذ إلا بتقديم الأخص، فيكون هو الآخذ.

ثالثا: توسط نون الوقاية، ويختص بهذا الحكم ياء المتكلم، وذلك أن ياء المتكلم إذا اتصلت بالفعل أو اسم الفعل وجب توسط نون الوقاية بينهما، نحو: " أكرمَني – يكرمُني – أكرمْني – دَراكِني " وشذ تجرد (ليس) منها، كقول الشاعر:

عددتُ قومي كعديد الطيسِ إذ ذهب القوم الكرام ليسي[1]

فإن كان آخر الفعل نون زائدة – كما في الأفعال الخمسة – جاز توسط نون الوقاية مُدغَمَةً أو غير مدغمة وجاز تركها، فنقول مثلا: " أ تأمرونِّي أو أتأمرونَنِي " بتوسط نون الوقاية مدغمة في الأول وغير مدغمة في الثاني أو: " أ تأمرونِي " بتركها.

وتزاد نون الوقاية أيضاً بين ياء المتكلم وما اتصلت به مما يأتي:

١– الحروف المشبهة، وزيادتها معها جائزة، ويكثر ذلك مع (ليت) ويقل مع (لعلّ)، ويشهد به عدم ورود (ليتي) و (لعلّني) في القرآن الكريم، وقد ورد فيه العكس، نحو قوله تعالى: " يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ "(النساء٧٣)وقوله: " لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبابَ "(غافر٣٦) . ومثال حذفها مع (ليت) قول الشاعر:

كمُنْيةِ جابرٍ إذ قال ليتِي أصادفه وأُتلفُ جُلَّ مالِي[2]

ومثال ذكرها مع (لعلّ) قول حاتم:

أريني جواداً مات هزلاً لعلّني أرى ما تَرَيْنَ أو بخيلاً مُخَلّدا

أما بقية الحروف المشبهة بالفعل، فذكر النون وحذفها معها سِيّان.

[1] الطيس قيل هو الرمل، يقول: عددت قومي فكانوا كعدد الطيس، حين ذهب الكرام إلا أنا.

[2] أي: تمنى هذا الرجل كمنية جابر، وهو رجل من غطفان، إذ تمنى أن يلقى عدواً له ليقتله، وإن كلفه هذا اللقاء أن يتلف جل ماله، ولكن للأسف أن ذلك العدو قتل جابراً.

٢- (مِن) و(عن) من حروف الجر، وتوسط النون معهما واجب، تقول: " مِنِّي وعنِّي " بتشديد النون، الأولى نون الحرف والثانية نون الوقاية وشذ ترك نون الوقاية معهما، كقول الشاعر:

أيها السائل عنهم وعنِي   لستُ من قيسَ ولا قيسُ مِنِي

بتخفيف (مني وعني).

٣- ثلاثة أسماء وهي: (لَدُن) و(قَدْ) التي بمعنى حسب و(قَطْ) التي بمعنى حسب أيضاً، نحو قوله تعالى: " قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْراً "(الكهف٧٦) بتشديد النون من لدني، الأولى نون الاسم والثانية نون الوقاية، ونحو قولنا: " قدْنِي من الكلام، وقطْنِي من ذكر اللئام " أي حسبي من الكلام، وحسبي من ذكر اللئام.

وقد تُترك نون الوقاية مع هذه الثلاثة قليلا، وقد جمع الشاعر الذكر والترك في قوله :

قدني من ذكر الخُبيبَينِ[1] قدِي   ليس الإمام بالشحيحِ الملحدِ

رابعا: لا يجوز عودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة[2]، فلا يقال مثلا: " ساكنُها في الدار " لان الخبر(في الدار) متأخر رتبة عن المبتدأ وقد تأخر لفظاً أيضاً، فلا يجوز أن يعود عليه الضمير(الهاء) في ساكنها،وكذا لا يقال نحو: " أنجى عقلُه العاقلَ " لان المفعول (العاقل) متأخر رتبة عن الفاعل(عقل) وقد تأخر لفظاً أيضاً،فلا يجوز أن يعود عليه ضمير (عقله).

أما إذا تأخر مرجع الضمير في اللفظ دون الرتبة، فيجوز عود الضمير عليه، فتقول مثلا: " أنجى نفسَه العاقلُ " فإن (العاقل) وإن كان متأخراً في اللفظ إلا أنه متقدم في

[1] هما عبد الله بن الزبير وأخوه مصعب، والشحيح الملحد هو عبد الله بن الزبير كان يلقب بذلك.

[2] المبتدأ متقدم رتبة على الخبر، والفاعل ونائبه متقدم رتبة على المفاعيل.

الرتبة، لأنه هنا فاعل، وتقول: " في داره زيدٌ " فإن (زيد) وإن كان متأخراً في اللفظ إلا أنه متقدم في الرتبة؛ لأنه مبتدأ.

وكذا يصح لو تأخر في الرتبة دون اللفظ، نحو قوله تعالى: " وَإِذِ ابْتَلَى إِبْراهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِماتٍ "(البقرة١٢٤) فإن (إبراهيم) وإن كان متقدم في اللفظ، لكنه متأخر في الرتبة؛ لأنه مفعول به.

وقد خرج عن هذه القاعدة موارد جاز فيها عودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهي:

١- أن يكون الضمير مرفوعاً بنِعم أو بئس ولا يفسَّر إلا بالتمييز، نحو: " نعم شيمةً الكرم " و " بئس شيمةً البخل " ففي كل من نعم وبئس ضمير مستتر- وهو فاعلهما - يعود على التمييز (شيمة) مع كون التمييز متأخراً رتبة عن الفاعل، وهو متأخر عن الفاعل لفظاً أيضاً.

ومثل نعم وبئس في هذا الحكم كل فعل يراد به المدح أو الذم، نحو قوله تعالى " ساءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا "(الأعراف١٧٧)، وقوله: " كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْواهِهِم "(الكهف٥).

٢- أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعَين الذين أُعمِل ثانيهما في المتنازَع فيه دون الأول، نحو: " جَفَوني ولم أجفُ الأخلاءَ " فالواو في (جفوني) ضمير يعود على (الأخلاء) مع أنّ (الأخلاء) متأخر لفظاً ورتبةً.

٣- أن يكون مخبراً عنه فيفسِّره خبره، نحو قوله تعالى: " وَقالُوا إِنْ هِيَ إِلاَّ حَياتُنَا الدُّنْيا "(الأنعام٢٩) فإن (حياتنا) خبر الضمير(هي) وهو نفسه مرجعه ومتأخر عنه لفضاً ورتبة.

٤- أن يكون ضمير الشأن أو القصة[١]، نحو قوله تعالى: " قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ " (الاخلاص١)[٢].

و يشترط في مرجع الضمير هنا أن يكون جملة؛ إذ لا يُفسَّر ضمير الشأن إلا بجملة أو أكثر.

واعلم أن ضمير الشأن لا يكون إلا مفرداً وإن فُسِّر بقصّتين أو أكثر، ولا يكون إلا مبتدأً، نحو آية التوحيد السابقة، أو أصله مبتدأ (وهو اسم الناسخ أو مفعوله الأول) نحو قوله تعالى: " قالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُوا إِسْرائِيلَ "(يونس٩٠). فالضمير في (أنَّه) هو اسم (إنّ) وقد فُسر بجملة (لا إله إلا الذي...) ، ونحو قولنا: " كان هو المحتوم واقع " فضمير الشأن (هو) اسم لكان، وجملة الخبر (المحتوم واقع) تفسير له، ونحو: " ظننْتُهُ زيدٌ فائزٌ " فقد وقع مفعولا أولاً لـ(ظن) وجملة (زيد فائز) تفسير له وهي في محل نصب مفعول ثان لـ(ظن).

٥- إن يكون مجروراً بـ(رُبّ) مفسَّراً بتمييز، نحو قول الشاعر:

رُبَّهُ فِتيةً دعوتُ إلى ما ... يُورِثُ المجدَ دائباً فأجابوا

فالهاء في (ربه) هو ضمير الشأن، وقد فُسَّر بالتمييز (فتية)، وهذا الضمير لا يكون إلا مفرداً، كضمير الشأن.

٦- أن يُبدل منه اسم ظاهر يفسِّرُه، نحو: " أكرمتُه أخاك " فإن (أخاك) بدل من الضمير مفسِّرٌ له.

---

[١] وهو الضمير الذي تلفظه أولاً كناية عن كلام في نفسك، فإذا تكلمت بالكلام، كان تفسيراً للضمير، وُسميَ ضمير شأن أو قصة؛ لأن ذلك الكلام هو شأن ستُظهره أو قصة ستقصّها.

[٢] هناك إعراب لطيف للضمير(هو) في الآية وهو أن يكون كناية عن الذات المقدسة التي هي غيب الغيوب قبل اتصافها بصفة تُخرجها من الخفاء إلى الجلاء، وعليه لا يكون (هو) ضمير شأن، بل مبتدأ خبره الله , وأحد خبر ثان. .

خاتمــة: في ضمــــير الفصــل

تعريفـــه:

وهو: (الضمير المسوق للدلالة على أن يكون ما بعده خبراً لا تابعاً) ومن ثَمَّ سُمي ضمير الفصل؛ لأنه يفصل بين الخبر والتابع عند اللبس، ففي مثل قولنا: " زيدُ الكريم " يحتمل كون (الكريم) خبراً كما يحتمل كونه نعتاً، فينتظر السامع الخبر، فإذا قلت: " زيدٌ هو الكريم " تعيّن كونه خبراً لا غير.

وله – إضافة إلى الفائدة اللفظية السابقة – فائدتان معنويّتان هما: التوكيد و القصر.

شروطـــه:

١– أن يكون ما قبله مبتدأ، نحو قوله تعالى: " وَأُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ "(البقرة٥) أو أصله مبتدأ، نحو قوله: " كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ "(المائدة١١٧) فإن (التاء) اسم كان، وهو مبتدأ في الأصل، وقوله: " وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ "(الصافات١٦٥) فالضمير (نا) اسم إنّ، وهو مبتدأ في الأصل، وقوله: " إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مالاً وَوَلَداً" (الكهف٣٩) فإن الياء في (ترني) مفعول أول لفعل القلب (ترى) وأصله مبتدأ أيضاً.

٢– أن يكون ما قبله معرفة كما في الآيات السابقة.

٣– أن يكون ما بعده خبراً أو أصله خبر. مثال ما هو خبر ما تقدم من الآيات الثلاثة الأولى، ومثال ما كان أصله خبراً الآية الرابعة، فإن (أقلَّ) فيها مفعول ثانٍ، وأصله خبر.

٤– أن يكون ما بعده معرفة أو نكرة تقارب المعرفة،وهي التي لا تقبل أل ، مثال المعرفة ما تقدم إلا الآية الأخيرة، ومثال ما يقارب المعرفة الآية الأخيرة، أعني قوله تعالى:

" إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مالاً وَوَلَداً "(الكهف٣٩) فإن أفعل التفضيل الذي يُجرُّ فيه المفضل عليه بـ(مِنْ) لا يقبل أل.

٥- أن يكون- أعني ضمير الفصل- ضمير رفع منفصل، فلا يقال مثلا: " أنت إياك الكريم".

٦- أن يكون مطابقاً لما قبله، فلا يقال مثلا: " لستَ هو الناجح " على اعتبار (هو) ضميرَ فصل.

واعلم أن الأرجح في إعراب ضمير الفصل أنه حرف لا محل له من الإعراب.

الثاني: العلـــــم

الثاني من المعارف العلم، وهو: (الاسم المعرفة الذي يُعيِّن مسماه بنفسه) فيدخل تحت قولنا: " الذي يعين مسماه " كل المعارف الأخرى وتخرج بقيد (بنفسه) لأن أيّاً منها لا يعيّن مسماه إلا بشيءٍ خارج عنه، كالتكلم أو الخطاب أو الغيبة، فإنه هو الذي يعين مسمى الضمير، وكالإشارة؛ فإنها تعيّن مسمى اسم الإشارة، وكالصلة؛ فإنها تعين مسمى الاسم الموصول، أما العلم فإنه يشخِّص مسماه بنفسه، فإذا قلت " الله " مثلا؛ فإنه لا حاجة في تعيين مسماه إلى شيء آخر سوى نفس الاسم المبارك.

أقسام العلـــم

يقسم العلم باعتبارات شتى إلى عدة أقسام:

التقسيم الأول: إلى علم الشخص وعلم الجنس

فـعلم الشخص: (هو ما وُضع لشخص معيّن بحيث يختص به ولا يتعداه إلى غيره[1])
نحو: محمد – بغداد – دجلة – أُحُد – يعفور[2] – ذو الفقار[3].

وعلم الجنس هو: (الاسم الموضوع للحقيقة المجرّدة الحاصلة في الذهن) كأُسامة لجنس الأسد، فإن لكل جنس من الأجناس – كالإنسان والأسد والفرس...إلخ – حقيقةً

[1] نعم قد يقع الاشتراك اتفاقاً كما في أكثر أعلام الناس، ولكن العبرة هنا بأصل الوضع، وهو معين، كما تقدمت الإشارة إليه.
٢ اسم لحمار النبي صلى الله عليه وآله.
٣ اسم لسيف الإمام علي عليه السلام.

جامعة لكل أفراد ذلك الجنس حاصلة في الذهن، فإذا وُضع لتلك الحقيقة اسم كان مشيراً إليها معرِّفاً لها بنفسه، فهو علم لها.

فإن قلت: اسم الجنس – كأسد مثلا – أيضاً موضوع لتلك الحقيقة وليس هو بعلم.

قلت: اسم الجنس ليس موضوعاً للحقيقة من حيث هي حاصلة في الذهن، بل من حيث هي شائعة في أفرادها، ولذلك لا يُراد به في الاستعمال إلا فرد من تلك الأفراد غير معين، فهو إذن نكرة كما تقدم في تعريفها، نعم إذا عُرِّف اسم الجنس (بأل) الجنسية؛ كان مشيراً إلى الحقيقة الذهنية، ولكن ذلك بوساطة (أل) لا بنفسه حتى يكون علماً[1].

ومن أمثلة علم الجنس: (أُسامة) للأسد و(ثُعالة) للثعلب و(أم عامر) للضبع و(هَيّان بن بَيّان) و(أبو الدَغْفاء) للأحمق، و(شَبْوة) و(أم عِرْيَط) للعقرب، و(أبو الحارث) للأسد، و (أبو جعيدة) للذئب.

وكما يكون علم الجنس للأعيان، يكون للمعاني أيضاً، نحو (بَرَّة) للبِر، و(فجارِ) للفجور، و(حمادِ) للحمد، و(يسارِ) لليُسر، و(وادي تُخَيِّب) للباطل، يقال: " وقع في وادي تخيّب " أي في الباطل، و(شَعُوب) للمنية، قال أبو طالب (رض):

اصبِرَنْ يا بُنيَّ فالصبرُ أحجى　　وكل امرئٍ مصيرُه لِشَعوبِ

[1] سوّد المؤلفون في هذا الباب صفحات عديدة في تعريف علم الجنس والفرق بينه وبين علم الشخص، وما ذكرناه على قصره يغنيك عما ذكروه على طوله، فافهمه.

التقسيم الثاني: إلى مفرد ومركب

فـ(العلم المفرد): ما كان كلمة واحدة، و (العلم المركب): ما تركب من أكثر من كلمة، وهو على ثلاثة أقسام:

١- المركب الإضافي، وهو ما تألف من مضاف ومضاف إليه، نحو: "عبد الله " و " أُم كلثوم".

٢- المركب الإسنادي، وهو ما تركب من مسند ومسند إليه، كالمبتدأ والخبر، نحو: " عليٌ مع الحق "[1] أو الفعل والفاعل، نحو: " جادَ الحقُّ " و " شاب قَرناها " أو الفعل ونائب الفاعل، نحو: " سُرَّ مَنْ رأى".

٣- المركب المزجي، وهو ما تركب من كلمتين تركيباً غير معهود لغة، نحو: "حَضْرَمَوْت – بَعْلَبَكّ – معدِيْكَرِب – باكستان – سيبويه".

ويعرب المركب الإضافي إعراب المضاف والمضاف إليه، أما المركب الإسنادي؛ فيُحكى على صورته، وتُقدّر عليه الحركات الإعرابية للحكاية، فنقول: " فاز جاد الحقُّ " بضمة مقدرة على القاف منع من ظهورها حكاية اللفظ كما هو، و" رأيت جاد الحقُّ " بفتحة مقدرة كذلك، و" مررت بجاد الحقُّ " بكسرة مقدرة كذلك.

أما المركب المزجي؛ فيعرب إعراب الاسم الذي لا ينصرف إن لم يكن مختوماً بـ(ويهِ) وإلا بُني على الكسر مطلقاً، تقول في (بعلبكّ): " هذه بعلبكُّ " فترفعه بالضمة بلا تنوين، و " زرت بعلبكَّ " و " مررت ببعلبكَّ " فتنصبه وتجره بالفتحة كذلك، وتقول في (سيبويه): " قال سيبويهِ " و " وذكرتُ سيبويهِ " وأثنيت على سيبويهِ " فتبنيه على الكسر مطلقاً.

---

[1] اسم لشخص.

التقسيم الثالث: إلى الاسم والكنية واللقب

و(الاسم): ما سُمي به الشخص أصلاً، نحو: " محمد – علي – جعفر...إلخ"[1].

و(الكنية): هي ما يكنى به عن الاسم – إذا لم يرد ذكره – متصدراً بـ(أب) أو(أم) أو(ابن) أو (بنت) مضافات، نحو: " أبو عبد الله، و أم كلثوم، وابن مريم، و بنت وردان[2]".

و(اللقب): ما وضع للشخص زيادة على اسمه[3] مشعراً بمدح أو ذمّ، نحو: " زين العابدين – الصادق – السفّاح – الأعشى".

ويجب تقديم الاسم على اللقب إن اجتمعا في غير الإسناد، وكان الاسم أشهر من اللقب، نحو: " محمد المصطفى (ص) خير من ولدت النساء".

أما إذا اجتمعا في الإسناد؛ فيجب تقديم المسند إليه، نحو: أن يُقال: مَن الناقص؟ فيقال: " الناقصُ يزيدُ بن عبد الملك".

وإن كان اللقب أشهر من الاسم أو متساويين في الشهرة؛ فلك تقديم أيهما شئت، تقول: " سيبويهِ عمرو إمامُ النحاة "، وقال تعالى: " بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ "(آل عمران٤٥).

وكذا لك تقديم ما تشاء إذا اجتمعت الكنية مع الاسم، نحو: " قال: الحسين أبو عبد الله أو قال: أبو عبد الله الحسين "، أو اجتمعت مع اللقب، نحو: " قال: أبو عبد الله الصادق، أو قال الصادق أبو عبد الله "

---

[1] فقد يسمى شخص – تسمية لا تكنية - بـ(أبو فلان) أو (ام فلان)، فهذا من الاسم وليس من الكنية، فتأمل.

[2] كنية الخنفساء .

[3] فقد يسمى شخص بما يشعر بالمدح أو الذم، وهذا ليس من القب، نحو: (الحسن).

إعراب الاسم والكنية واللقب

إذا اجتمع الاسم واللقب أو هما مع الكنية، أُعرب الأول حسب موقعة من الجملة، وأُعرب الثاني بما يلي:

١- مضاف إلى إليه أو تابع له[١] إن كان مفرداً (وفي حكمه المركب المزجي والإسنادي) نحو: " قال محمدُ قُطْرُبٍ أو محمدٌ قطربٌ[٢]".

٢- تابع للأول فحسب إن كان مركباً إضافياً، وكان الأول مركباً إضافياً أيضاً، نحو: " قال: عبدُ الله بنُ عباس".

٣- تابع للأول أو مضاف له إن كان مركباً وكان الأول مفرداً نحو: " قال موسى كليمُ الله " برفع (كليم)، أو " قال موسى كليمِ الله " بجر (كليم).

أما الثالث فهو تابع للأول مطلقاً، نحو: " قال أبو عبد الله جعفر الصادقُ " فـ(الصادق) بدل أو عطف بيان من (أبو) لا غير.

التقسيم الرابع: إلى المرتجل والمنقول

فـ(المُرتجَل): هو ما أُختُرِع للعَلمية ولم يسبق له استعمال في غيرها، نحو: " سعاد – أُدَد – فقعس – عُمَر – غطفان".

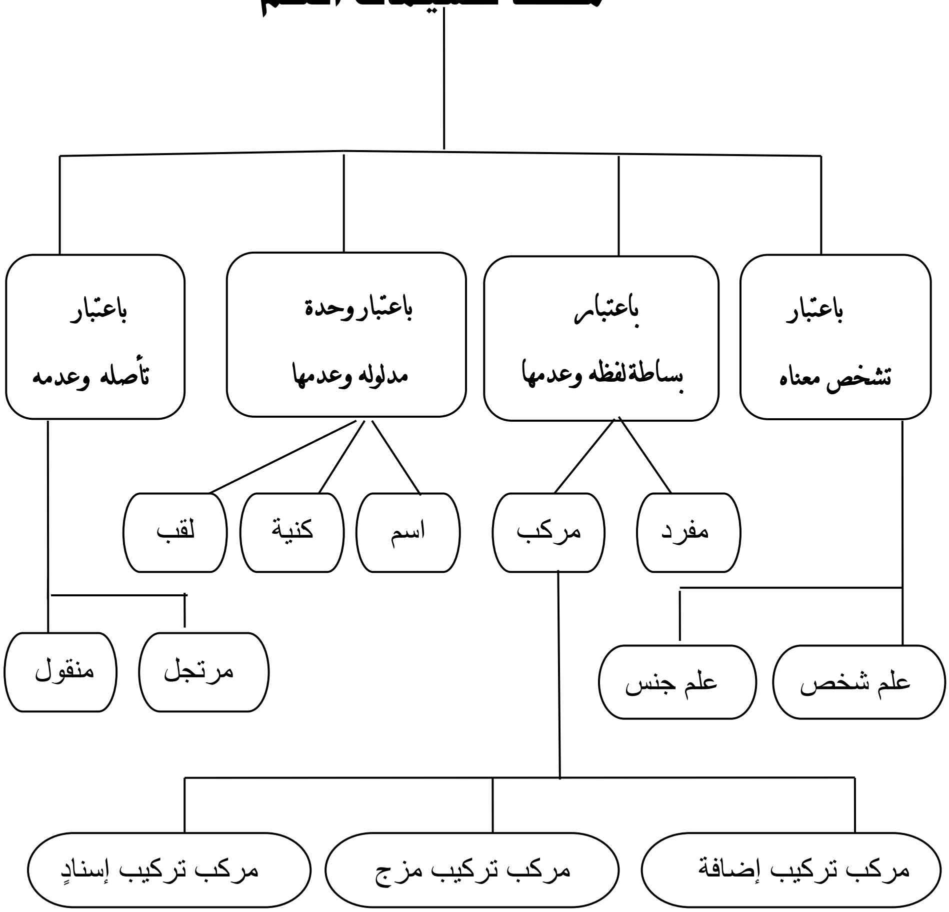
و(المنقول) خلافه، فمنه ما كان مستعملاً مصدراً، نحو: " فَضل وتغريد " أو اسم جنس، نحو: " أسد ونمر " أو صفة نحو: " حسن وعباس " أو فعلا نحو: " يَشكُر و يزيد وتَغلِب " أو جملة، نحو: " تأبط شراً، وجاد المولى".

---

[١] أي بدل منه أو عطف بيان له.
[٢] القُطرُب دُويبة تُبكِّر للرزق لقّبَ بها سيبويه تلميذه محمد.

وهذا العلم بنوعيه – المرتجل والمنقول – يكون جامداً لا يدل إلا على الذات، فتجري عليه أحكام الجامد وإن كان أصله مشتقاً.

مخطط تقسيمات العلم



الثالث: اســم الإشــارة

الثالث من المعارف اسم الإشارة، وهو: (الاسم المبهم الذي يعيِّن مسماه بقيد الإشارة إليه".

فإذا قلت مشيراً إلى رجل: "هذا " فإن كلمة (هذا) لم تُعيِّن الرجل وحدها، بل دلّت على شيء دون تعيين، ومن ثَمَّ احتاجت إلى قيد هو الإشارة إلى ذلك الرجل الذي هو مدلول (هذا) في المثال؛ ذلك لأن المبهم لا يعيِّن مدلوله إلا بقيد.

وأسماء الإشارة أربعة عشر هي:

(١) ذا[١]، للمفرد المذكر العاقل وغيره، نحو " ذا رجل كريم "، والمراد من المفرد أعم من الحقيقي كالمثال، والحُكمي، كما في قوله تعالى: " لا فارِضٌ وَلا بِكْرٌ عَوانٌ بَيْنَ ذلِكَ "(البقرة٦٨) فإن المشار إليه بـ(ذلك) مثنى حقيقة و هو الوصفان (فارض وبكر) ولكنه مفرد حكماً؛ لأن المثنى له وحدة جامعة لفرديه، ومثل الآية قول الشاعر:

إنّ للخيرِ وللشِر مدى   وكلا ذلك وجهٌ وقَبَلْ[٢]

فقد أضاف (كلا) إلى (ذلك) مع أنها لا تُضاف إلا إلى مثنى.

ومن المفرد الحُكمي أيضاً قولهم: " ذا فريق فائز "وذا جمع كريم" وقول لبيد:

ولقد سأمتُ تكاليفَ الحياةِ وطولِها   وسؤالِ هذا[٣] الناس كيف لبيدُ؟

(٢-٨) ذي- ذهْ - ذهِ[١] - ذاتُ - تِي - تَا - تِهْ - تِهِ[٢] ، وكله للمفردة المؤنثة عاقلة وغيرها.

---

[١] ربما أستعمل غيره قليلا، كـ(ذاؤه) في قول الشاعر: هذاؤه الدفترُ خيرُ دفترِ   في يدِ قَرْمٍ ماجدٍ مُصدَّرِ

[٢] القبل (بفتحتين) الطريق الواضحة، والمعنى: أن للخير وللشر غاية ينتهي إليها، وكلَ منهما أمرَ واضح بيّن .

[٣] يلتبس الأمر على بعض الطلبة فيحسب أن (هذا) كله اسم إشارة، والحال أن اسم الإشارة هو(ذا) والهاء حرف تنبيه، وكذا الأمر في كل اسم إشارة بُدئ بالهاء ما خلا (هنا) فهاؤه من أصل الكلمة، وسيأتي الكلام عن هذه الهاء إن شاء الله تعالى.

(١٠) ذانِ، للمثنى المذكّر عاقلاً وغيره في حالة الرفع، ويصير (ذينِ) في حالتي النصب والجر؛ لأنه يُعرب إعراب المثنى، تقول: " ذانِ رجلانِ كريمانِ " إنّ ذينِ رجلان كريمان " أُعجبتُ بذينِ الرجلين".

(١١) تانِ، للمثنى المؤنث عاقلاً وغيره في حالة الرفع، ويصير (تينِ) في حالتي النصب والجر، تقول: " تانِ امرأتان " و " إنّ تينِ امرأتان " و " وأثنيت على تينِ المرأتين".

(١٢) أُولى، وتُمدّ فتصير (أُولاءِ) وهو الأكثر، وهما للجمع عاقلاً وغيره مذكراً ومؤنثاً، نحو قوله تعالى: " وَأُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ "(البقرة٥) وقوله: " إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤادَ كُلُّ أُولئِكَ كانَ عَنْهُ مَسْؤُلاً "(الإسراء٣٦) وقوله على لسان لوط(ع): " هؤُلاءِ بَناتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ "(هود٧٨).

(١٣،١٤) هُنَا وثَمَّ، للمكان، الأولى للمكان القريب، والثانية للمكان البعيد، نحو: " هنا محل إقامتنا "، ونحو قوله تعالى على لسان المنافقين: " ما قُتِلْنا هاهُنا "(آل عمران١٥٤)، وقوله: " فَأَيْنَما تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ "(البقرة١١٥) وقوله: " وَأَزْلَفْنا ثَمَّ الآخَرِينَ "(الشعراء٦٤).

وللمشار إليه بأسماء الإشارة مرتبتان، فهو إما أن يكون قريباً وإما أن يكون بعيداً، وعلى هذا الاعتبار تختلف أسماء الإشارة المذكورة سابقاً كما يلي:

أولا: إذا كان المشار إليه قريباً أُشير إليه بما يناسبه من أسماء الإشارة المذكورة سابقاً بلا زيادة.

---

[1] باختلاس الكسرة (أي بنطقها حركة واحدة) وبإشباعها (أي بمدها حتى تصبح ياء).
[2] باختلاس الكسرة (أي بنطقها حركة واحدة) وبإشباعها (أي بمدها حتى تصبح ياء).

ثانياً: إذا كان بعيداً أُشير إليه كذلك، بزيادة كاف الخطاب وحدها أو قبلها اللام، تقول: " ذاك أو ذلك الرجل شجاع " و" تيك أو تلك[1] المرأةُ عفيفة " و " ذانِك الرجلان شجاعان " و" تانِك المرأتان عفيفتان " و " أُولئك الرجال شجعان".

وكاف الخطاب هذه حرف ولها حكمان:

الأول: أنها تمتنع في موارد:

١- مع غير (تي وتا) من اسماء الاشارة التي للمفرد المؤنث.

٢ـ مع أيٍّ من أسماء الإشارة إذا كان مبدوءاً بـ(ها) التنبيه وبين الهاء واسم الإشارة فاصل، نحو: " ها أنذا " فلا يقال: ها أنذاك.

٣- مع اسم الإشارة المنادى، فلا يقال: يا هذاك.

الثاني: أنها تطابق المخاطب، كما هو مقتضى التسمية، تقول في خطاب المفرد: " أكرم يا علي ذاكَ الرجل " وفي خطاب المفردة: " أكرمي يا هند ذاكِ الرجل " وفي خطاب المثنى: " أكرما ذاكما الرجل " وفي خطاب جمع المذكر: " أكرموا ذاكم الرجل " وفي خطاب جمع المؤنث: " أكرمْنَ ذاكُنَّ الرجل " قال تعالى: مخاطب نبيه صلى الله عليه وآله: " ذلِكَ الْكِتابُ لا رَيْبَ فِيهِ "(البقرة٢)، وقال مخاطباً مريم (ع) " كَذلِكِ اللهُ يَخْلُقُ ما يَشاءُ "(آل عمران٤٧)، ومخاطباً آدم وحواء(ع): " أَ لَمْ أَنْهَكُما عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ "(الأعراف٢٢)، وقال مخاطباً الذين آمنوا أو قريشاً: " ذلِكُمْ وَأَنَّ اللهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكافِرِينَ "(الأنفال١٨)، وقال على لسان امرأة العزيز مخاطبة النسوة اللاتي قطّعن أيديهن: " فَذلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ "(يوسف٣٢) تشير إلى يوسف (ع).

أما اللام فهي حرف أيضاً ولها أربعة أحكام:

[1] حُذفت الياء من (تيك)لالتقاء الساكنين.

الأول: أنها تمتنع حيث تمتنع الكاف ولا تستقل بدونها.

الثاني: أنها لا تُزاد في اسم الإشارة الذي للمثنى المذكر أو المؤنث: فلا يقال: ذانلك أو تانلك.

الثالث: أنها لا تجتمع مع (ها) التنبيه، فلا يقال مثلا: هذالك أوهتالك.

الرابع: أنها لا تُزاد مع (أولاء) فلا يقال: " أولائلك " على الأصح.

تنبيـــــه:

قد يُدلُّ عل البعيد بغير زيادة الكاف أو هي واللام، وذلك مخصوص بإشارة المكان، قالوا في (هُنَا) عند الإشارة إلى البعيد (هَنَّا) بفتح الهاء وتشديد النون، و(هِنَّا) بكسر الهاء وتشديد النون، قال الشاعر:

حنَّتْ نوارِ ولاتَ هَنَّا حنّتِ   وبدا الذي كانت نوارِ أجنَّتِ

وقد يكون اسم الإشارة موضوعاً أصلا للبعيد، كما في (ثَمّ) ؛ إذ هي للبعيد وضعاً.

الرابع: الاسم الموصول

الرابع من المعارف الاسم الموصول، وهو: (الاسم المبهم المعيَّن لمسماه بصلةٍ جملةٍ أو شبهها تُذكر بعده) فإذا قلت مثلا: " جاء الذي " فإن (الذي) يصدق على كل شيء مفرد مذكر، فإذا قلت: " الذي أرسلتَه " اختصَّ بفرد واحد معهود.

والأسماء الموصولة نوعان: مختصة ومشتركة، فالأولى ما اختصت بعنوان معين كـ(الذي) فإنه مختص بالمفرد، والثانية خلافها كـ(مَنْ) فإنه يستعمل للجميع، وإليك التفصيل:

أ) الأسماء الموصولة المختصة

وهي ثمانية:

١- (الذي) للمفرد المذكر عاقلا وغيره، نحو قوله تعالى: " وَقالَ الَّذِي اشْتَراهُ مِنْ مِصْرَ "(يوسف٢١)، و قوله: " وَالْكِتابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلى رَسُولِهِ "(النساء١٣٦).

٢- (التي) للمفردة المؤنثة عاقلة وغيرها، نحو قوله تعالى: " وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَها "(الأنبياء٩١)، وقوله: " ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةَ "(المؤمنون٩٦). والمراد بالمفرد هنا أعم من الحقيقي كالأمثلة السابقة والحكمي، نحو: " يُكافئ الفريق الذي يفوز "، وقوله تعالى " ما هذِهِ التَّماثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَها عاكِفُونَ "(الأنبياء٥٢) فان الجمع وإن كان ليس بمفرد بحسب أفراده لكنه مفرد حكماً[1]، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

٣- (اللذانِ) للمثنى المذكر عاقلا وغيره، في حالة الرفع، نحو قوله تعالى: " وَالَّذانِ يَأْتِيانِها مِنْكُمْ فَآذُوهُما "(النساء١٦) ويصير في النصب والجر (اللذَينِ) لأنه يعرب إعراب

[1] فالعشرة مثلا هي واحد باعتبار مجموعها، وهكذا الثلاثة واحد والأربعة واحد ......فكل مجموعة هي واحد أو واحدة من حيث هي مجموعة.

المثنى، نحو قوله تعالى: " أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلاَّنا مِنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ "(فصلت٢٩)، وقولنا: " أحسن للذَينِ ربَّياك " .

٣- (اللتانِ) للمثنى المؤنث عاقلا وغيره، في حالة الرفع، نحو: " جاءت المرأتان اللتانِ أكرمتهما " ونحو: " اليدان اللتان لا تعملان لا خيرَ فيهما " ويصير في النصب والجر (اللتَينِ)؛ لأنه يعرب إعراب المثنى أيضاً.

واعلم أن (اللذان) و(اللتان) مثنيا (الذي) و(التي) بإسقاط الياء منهما؛ ولذا أُلحقا بالمثنى.

٤- (الّذِينَ) لجمع الذكور العقلاء، نحو قوله تعالى: " إِنَّ الَّذِينَ جاؤُ بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ "(النور١١) وهو مبني على الفتح عند عامة العرب، وربيعة تُلحقه بجمع المذكر السالم، قال شاعرهم:

نحن الّذونَ صبّحوا الصباحا يوم النُخيلِ غارةً مِلْحاحا

فرفع (الذون) بالواو إلحاقاً لها بجمع المذكر.

٥- (الأُلى) لجمع الذكور العقلاء وغيرهم، فمن استعماله في العقلاء قول الشاعر:

فإنّ الأُلى في الطفِ من آلِ هاشمِ تأسَّوا فسنُّوا للكرام التأسيا

ومن استعماله في غير العاقل قول الآخر:

تُهيِّجُني للوصلِ أيامُنا الأُلَى مررْنَ علينا والزمان وريقُ

وقد يستعمل (الأُلى) لجمع الإناث قليلا، نحو قوله:

فأمّا الأُلى يسكُنَّ غورَ تهامةٍ فكلُّ فتاةٍ تترك الحجلَ أقصما

٧،٨ - (اللاتِ) أو (اللاتي) بإشباع الكسرة و(اللاءِ) أو (اللائي) بإشباع الكسرة، كلاهما لجمع المؤنث عاقلا وغيره، نحو قوله تعالى: " وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفاحِشَةَ...

"(النساء١٥)، وقوله: " إِنْ أُمَّهاتُهُمْ إِلاَّ اللاَّئِي وَلَدْنَهُمْ "(المجادلة٢) وكقولنا: " قرأتُ الكلماتِ اللاتِ أو اللاءِ كتبتَها".

(ب)الأسماء الموصولة المشتركة

وهي ستة:

١- (مَنْ) وتستعمل للعقلاء كثيراً، نحو: " كافأتُ مَن نجح ومَن نجحا ومَن نجحوا ومَن نجحْنَ " ، قال تعالى: " لِيُنْذِرَ مَنْ كانَ حَيًّا "(يس٧٠) وقوله: " تُرْجِي مَنْ تَشاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشاءُ "(الأحزاب٥١) وقوله: " وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ "(يونس٤٢). وقد تستعمل لغير العاقل في الموارد التالية:

الأول: ما إذا نُزِّل غير العاقل منزلة العاقل، نحو قول الشاعر:

أسربَ القَطا هل مَنْ يُعير جناحه لعلِّي إلى مَن قد هويت أطيرُ

الشاهد في (مَن) الأولى.

الثاني: ما إذا ذُكِر مُجْمل (يشمل العاقل وغيره) ثم فُصِّل بـ(مَنْ)، نحو قوله تعالى: " وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ ماءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلى أَرْبَعٍ "(النور٤٥).

الثالث: ما إذا كان العاقل مختلطاً في غيره وقد غُلِّب على غيره، نحو قوله تعالى: " أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّماواتِ "(النور٤١)[1].

٢- (ما) ويُستعمل لغير العاقل كثيراً، نحو قوله تعالى: " حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ "(آل عمران٩٢) وقد يستعمل للعاقل في موارد:

[1] بناء على أن (مَن) هنا شاملة للعاقل وغيره.

منها: ما إذا كان غير العاقل مختلطاً في العاقل وقُصِد تغليبه على العاقل، نحو قوله تعالى: " يُسَبِّحُ للهِ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الأَرْضِ "(الجمعة١).

ومنها: ما إذا لُوحظ صفات العاقل – وإن كان ذلك يُلازم الذات – نحو: " اقتدِ بما شئت مِن العلماء الأبرار " ومنه – كما قيل – قوله تعالى: " فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ "(النساء٣) .

٣– (أل) وتكون للعاقل وغيره، نحو: " يُقدَّم الفاضل على المفضول " والدليل على أنها – هنا – موصولة هو وجود ضمير ليس له مرجع سواها، ففي كل من (الفاضل) و(المفضول) ضمير ليس له مرجع إلا (أل) و الضمير لا يعود إلا على اسم، فثبت أنها اسم وليس بحرف، خلافاً لبعضهم.

٤– (ذو) في لغة طيّ، وتكون عندهم للعاقل وغيره، نحو: " هذا الرجل ذو أكرمته " و " هذا الكتاب ذو قرأته " أي الرجل الذي أكرمته والكتاب الذي قرأته، قال الشاعر:

ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بأمْسهم وأمْسلمة

أي: ذاك خليلي والذي يواصلني يرمي ورائي بالسهم والسلمة[١]، وهي الحجارة. وقال الآخر:

وإنّ الماء ماءُ أبي وجدي وبئري ذو حفرتُ وذو طَوَيتُ

أي: وبئري التي حفرتها والتي طويتها. و(ذو) هذه مبنية كسائر الأسماء الموصولة.

٥– (ذا) وتكون للعاقل وغيره أيضاً، لكنها لا تكون اسماً موصولا إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن تُسبقَ بـ(مَنْ) أو (ما) الاستفهاميتن.

(١) بعض العرب تبدل لام التعريف ميماً, وتسمى هذه اللغة بالطمطمانية، ونسبت الى بعض طيّ والى حِمير.

الثاني: أن لا تكون مُلغاةً، ويتحقق إلغاؤها بتركُّبها مع (مَن) أو (ما) بحيث يكونان كلمة واحدة، وهو المعبَّر عنه بالإلغاء الحُكمي، أو بفرضها زائدة، وهو الإلغاء الحقيقي.

الثالث: أن لا تكون للإشارة، كما تقول: " ماذا الكتابُ؟ " و" ماذا الرجل؟ " أي: ما هذا الكتاب وما هذا الرجل؟ فإنها حينئذ اسم إشارة لا موصولة.

وتظهر ثمرة الإلغاء وعدمه في التابع والجواب، فيجوز لك في نحو: " مَن ذا أكرمتَ علياً أم خالداً " أن تنصب (علي وخالد) على اعتبار أن (ذا) ملغاة وأن (عليا) بدل من (مَن) في الإلغاء الحقيقي أو من (من ذا) جميعاً في الإلغاء الحكمي.

ويجوز أن ترفع (علي) لكونه بدلا مِن (ذا) على اعتبار أنها غير ملغاة، فتكون خبراً لـ(مَن).

وكذا الحال في الجواب، فإذا قيل مثلا: " ماذا صنعتَ " جاز لك في الجواب أن تقول مثلا: " خيراً " أو " خيرٌ " فالنصب على اعتبار (ذا) ملغاة، فتكون (ما) أو (ماذا كلها) مفعولا به مقدم لـ(صنعت) فتنصب (خير) مفعولا به لفعل محذوف، حتى يتطابق الجواب مع السؤال، أما الرفع فعلى اعتبار أن (ذا) خبر لـ(ما) فترفع (خير) خبراً لمبتدأ محذوف، لتحصل المطابقة.

٦- (أيّ) وهي للعاقل وغيره أيضاً، نحو: " أكرم أيَّهم فائز " واقرأ أيَّ كتابٍ هو مفيد".

واعلم أن أي معربة في غالب أحوالها إلا في حالة واحدة، وهي فيما إذا أُضيفت وحذف صدر صلتها حال كونه ضميراً، فهنا شرطان:

الأول: أن تضاف، فإذا لم تضف فهي معربة، نحو: " أكرمت أيّاً هو ناجحٌ أو أيّاً ناجح أو أيّاً نجح أو أيّاً عندك".

الثاني: أن يُحذف صدر صلتها، وهو الضمير في أول صلتها العائد عليها، فإذا لم يُحذف فلا بناء، نحو: " أكرمت أيَّهم هو ناجح أو أيَّهم هو نجح أو أيَّهم هو عندك".

ومثالها مبنية (جامعة للشرطين) قوله تعالى: " ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا "(مريم٦٩) أي: هو أشد، فحذف الضمير الذي هو صدر الصلة، وقول الشاعر:

إذا ما لقِيت بني عامرٍ فسلِّم على أيُّهم أفضلُ

وحُكي عن بني تميم أنهم يعربون (أيّ) مطلقاً وإن استجمعت الشرطين.

صلـــة الموصـــول

تقدم أن الموصول اسم مبهم، ولذا فهو بحاجة متأصلة إلى شيء يزيل غموضه ويعيّن مدلوله، وهذا الشيء هو الصلة، فالموصول إذن مُعرَّف بصلته لا بـ(أل) أو بنيَّتها، كما ذهب البعض.

والصلة إما جملة أو شبهها أو صفة صريحة، والثالثة مختصة بـ(أل)، مثال الجملة قوله تعالى: " ما هذِهِ التَّماثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عاكِفُونَ "(الأنبياء٥٢) والجملة فيه اسمية، وقوله: " قالَ رَجُلانِ مِنَ الَّذِينَ يَخافُونَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمَا "(المائدة٢٣) والجملة فيه فعلية.

ومثال شبه الجملة قوله: "إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبادَتِهِ" (الأعراف٢٠٦)

وقوله: " نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ "(النحل٦٦) .

واعلم أن شبه الجملة ترجع في الحقيقة إلى الجملة؛ لان الجار والمجرور والظرف لابد أن يتعلقا بشيء وهو هنا فعل تقديره (كان) أو(استقرّ).

أما صلة (أل) فلا تكون إلا صفة صريحة، كما تقدم، والصفة الصريحة (هي التي يمكن أن يحل محلّها الفعل، لكونها تشبهه شبهاً قويّاً، وينحصر ذلك في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، نحو: " ضارب – مضروب – كريم..إلخ " بخلاف نحو: صاحب – راكب – كاهل – أبطح – كثيب، لغلبة الإسمية عليها[1]، ونحو: المأمون والمنصور والطاهر، لعروض العلمية عليها.

وندر مجيئ صلة (أل) فعلا مضارعاً، نحو قول الشاعر:

ما أنت بالحكمِ التُرضى حكومته ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجدلِ

وأندر منه مجيئُها جملة اسمية أو شبه جملة، نحو قول الآخر:

مِن القومِ الرسولُ اللهِ منهم لهم دانتْ رقابُ بني معَدِّ

وقول الآخر:

مَن لا يكون صابراً على المعهْ فهو حَرٍ في عيشةٍ ذاتِ سعةْ

أي: على الذي معه، يُريد من لا يخضع لمعية غيره من أهل الكبر، فهو خليق بالحرية وعيش السعة.

والأحسن في إعراب (أل) وصلتها أن نعتبرهما معاً كلمة واحدة بلحاظ الإعراب فقط، وعليه تكون حركات الإعراب على آخر الصلة، كما يُعرب المركب المزجي، نحو "حضرموت".

[1] ومنه يُعلم أن هذه الأسماء لو أُستعملت كصفات صريحة لكانت (أل) الداخلة عليها موصولة، كما لو قلت: " هذا الراكب الناقة "، وكذا الحال في المأمون والمنصور..(إلخ).

شرائط الصلة

التعريف بالصلة لا بد أن يكون بنسبة واقعية فيها معهودة للمخاطب.

فلا يصح أن تكون إنشائية ولو في المعنى؛ لعدم وجود نسبة واقعية فيها، فلا يقال مثلا: " جاء الذي استقبِلْه " لأن الصلة أمرية وهي إنشائية لفظاً ومعنًى، ولا نحو: " مات الذي رحمه الله " لأن الصلة وإن كانت خبرية لفظاً إلا أنها إنشائية معنى إذ المقصود بها الدعاء وهو إنشاء.

ولا يصح أن تكون الصلة غير معهودة للمخاطب، نحو: " جاء الذي ضرب زيداً " إذا كان المخاطب لا يعرف زيداً ولا يدري بالضرب[١]. نعم يجوز ذلك إذا أُريد من الإبهام والتفخيم والتهويل، نحو قوله تعالى: " فَأَوْحى إِلى عَبْدِهِ ما أَوْحى " (النجم١٠) وقوله: " فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ ما غَشِيَهُمْ "(طه٧٨).

ومثل ذلك في الامتناع شبه الجملة غير التامة، نحو: " جاء الذي بك " لعدم حصول الفائدة.

ويشترط في الصلة فضلا عما تقدم:

١ – أن تكون مشتملة على ضمير يعود على الموصول، وهو الرابط الذي يربط الصلة بالموصول[٢]، وبدونه يبقى الكلام مفكَّكاً فلا يحصل التعريف، كما لو قلت مثلا: " جاء الذي مات زيدٌ "، بخلاف ما لو قلت: " جاء الذي مات زيد أبوه " فإن الربط قد حصل بهذا الضمير العائد وهو الهاء في (أبوه).

---

[١] جرينا في هذا الشرط على ما ذكروه، وهو واضح السخافة؛ لأن المتكلم - أياًّ كان - لا يأتي بغير المعهود عند المخاطب إلا أن يقصد الإبهام ونحوه وذلك لا مانع منه لغة.

[٢] قد يعود هذا الضمير على غير الموصول استغناء به عنه، كما لو عاد على المبتدأ الذي خبره الموصول، نحو: " أنا الذي سافرتُ " فإن التاء عائد على (أنا) لا على (الذي).

٢- أن تكون متأخرة عن الموصول، فلا يجوز تقديمها ولا تقديم بعضها عليه إلا إذا كان ذلك البعض ظرفاً أو جاراً و مجروراً، فيجوز تقديمه، لأن الظرف والجار والمجرور يُتَوسع فيهما ما لا يُتوسع في غيرهما، نحو: " أنت على رأسه الذي ضرب اللصَ " أي أنت الذي على رأسه ضرب اللص، ونحو: " أنت أمس الذي ضرب اللص " ونحو قوله تعالى: " وَقاسَمَهُما إِنِّي لَكُما لَمِنَ النَّاصِحِينَ "(الأعراف٢١) فقدّم (لكما) – وهو من صلة (أل) – عليها.

٣- أن لا يُفصَل بينها وبين الموصول أو بين أجزائها بأجنبي، فلا يقال مثلا: " الذي للناس ساعدك يحب الخير" أي: الذي ساعدك يحب الخير للناس، ولا: " الذي ساعد للناس أخاه يحب الخير " أي: الذي ساعد أخاه يحب الخير للناس.

نعم يجوز في غير (ال) الفصل بالقسم أو النداء المسبوق بضمير المخاطب، نحو: " نزلنا عند من – والله – يقري الضيفَ " ونحو: " أنت الذي يا زيد تقري الضيف". أما (ال) فلا يجوز الفصل فيها مطلقاً.

٣- أن لا تفتقر إلى كلام قبلها، فلا يصح نحو: " جاءني الذي لكنه ظريف " لأن الاستدراك يقتضي أن يسبق بكلام.

عائـــد الموصـــول

تقدم أن من شرط الصلة اشتماله على ضمير يعود على الموصول يربطها به، فقد يكون هذا الضمير مرفوعاً، نحو: " فاز الذين هم متقون " و " فاز الذين اتقوا " و " فاز الذين قُتلوا في سبيل الله".

ففي المثال الأول العائد هو الضمير (هم) ومحله الرفع بالابتداء، وفي المثال الثاني الواو ومحله الرفع على الفاعلية، وفي الثالث الواو أيضاً ومحله الرفع على نيابة الفاعل، وقد يكون

منصوباً نحو: " جاء الذي دعوتُه " و " جاء الذي إنّه عالم " العائد هو الهاء، ومحله في الأول النصب على المفعولية، وفي الثاني النصب اسماً لـ(إنّ).

وقد يكون مجروراً نحو قوله تعالى: " وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ"(السجدة٢٠) وقوله: " وَراوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهِا "(يوسف٢٣) والعائد في الآية الأولى هو الهاء في (به) ومحله الجر بالباء، و في الآية الثانية الضمير(ها) من (بيتها)، ومحله الجر بالإضافة.

ويشترط في العائد مطلقاً أن يطابق الموصول في اللفظ والمعنى إن كان الموصول من الأسماء الموصولة المختصة، فإن كان الموصول مذكّراً كان العائد مذكّراً وإن كان مؤنثاً كان العائد كذلك وإن كان مفرداً كان العائد مفرداً وإن كان مثنى أو جمعاً كان العائد كذلك، تقول: " كافأتُ الذي فاز، والتي فازت، واللذان فازا، والذين فازوا، واللاتي فزْنَ".

أما إذا كان الموصول من الأسماء الموصولة المشتركة فيجب أن يطابقه العائد في اللفظ أو في المعنى، بعبارة أُخرى يجب رعاية إما اللفظ – وهو مفرد مذكر – أو المعنى وهو بحسب مدلول الموصول، تقول كافأتُ مَن فاز، ومن فازت، ومن فازا، ومن فازوا، ومن فزْنَ " كل ذلك بمطابقة المعنى، وإن شئت قلت في الجميع: " كافأتُ مَن فاز " بمطابقة لفظ (مَن) وهو مفرد مذكر. قال تعالى: " وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ "(يونس٤٠) فراعى اللفظ؛ ولو راعى المعنى لقال: (يؤمنون)؛ لأن المعنى جمع، وقال: " وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ "(يونس٤٢) فراعى المعنى[١]، والله العلم.

[١] ليس هذا الحكم مختص بـ(مَن) الموصولة، بل يعم الشرطية أيضاً، نحو قوله تعالى - وقد راعى اللفظ والمعنى معاً: " بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ للّه وَهُوَ مُحْسنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عندَ رَبِّه وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ " وكذا قوله: " مَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقاً كَرِيماً".

هذا مع أمْنِ اللبس، فإن لم يُؤمَن اللَّبس وجب مراعاة المعنى لا غير، نحو: " كافأتُ مَن ساعدتْك " فلا يصح فيه أن تقول " من ساعدك " برعاية اللفظ، لحصول اللبس.

حذف الموصـــول والصـــلة والعائـــد[1]

أولا: حذف الموصول

يجوز حذف الموصول – غير (أل)- بشرط أن يُعطف على مثله، نحو قوله تعالى: " وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ "(العنكبوت٤٦) أي: والذي انزل إليكم[2]، وكقول حسان:

أ مَنْ يهجو رسول الله منكم ويمدحُه وينصرُه سواءُ

أي: ومَن يمدحه وينصره.

ثانيا: حذف الصلة

يجوز على قلة حذف الصلة – غير صلة أل – بشرط أن لا يكون ما بعدها صالحاً لأن يكون صلة، نحو قول الشاعر:

نحنُ الأُلى فاجمعْ جمو عَك ثمُ وجِّهْهم إلينا

أي: نحن الألى عُرفوا بالشجاعة، أو نحو ذلك.

فإن صلح ما بعد الصلة أن يكون صلة، لم يجُز الحذف، نحو: "هذا الذي سافر رجع" فلا يجوز حذف الصلة(سافر)، لأن (رجع) يصلح أن يكون صلة مكانها.

---

[1] اعلم أن كل حذف مشروط بوجود القرينة الدالة على المحذوف، فما لم توجد قرينة عليه لا يجوز الحذف مطلقاً.

[2] ويجوز أن تكون الجملتان صلتين للموصول المذكور فلا حذف، والمعنى أن كتاب الله واحد أنزل إلينا بصورة القرآن، وأنزل إليهم بصورة التوراة أو الإنجيل، والله أعلم.

ثالثا: حذف العائـــد

تقدم أن العائد يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً:

١ – فإن كان مرفوعاً جاز حذفه بشرط كون الصلة جملة اسمية المبتدأ فيها هو العائد والخبر مفرد، نحو: " المرأة التي عفيفة خير من التي بذيئة " أي: المرأة التي هي عفيفة خير من التي هي بذيئة. وكقول الشاعر:

لا تنوِ إلا الذي خيرٌ فما شَقِيتْ إلا نفوسُ الأُلى للشرِ ناوونا

أي: لا تنو إلا الذي هو خير، وقول الآخر:

مَنْ يُعنَ بالحمدِ لا ينطقْ بما سفهٌ ولا يَحِدْ عن سبيل الحلمِ والكرمِ

أي لا ينطق بما هو سفهٌ.

ويكثر الحذف – بالشرط المتقدم – إذا كانت الصلة طويلة أو كان الموصول (أيّ).

مثال الأول قوله تعالى: "هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ" (الزخرف٨٤). أي: الذي هو في السماء إله.

ومثال الثاني قولنا: "أكرمتُ أيُّهم أسبقُ " أي: أيّهم هو أسبق.

ويجب حذف العائد المرفوع في (لاسيّما) إذا كان ما بعدها مرفوعاً[(١)]، نحو: " أحببت الناس ولاسيّما العلماءُ " والتقدير: ولاسيما هم العلماء، فحُذف الضمير هم وجوباً وهو العائد على (ما) الموصولة.

٢– إذا كان منصوباً جاز حذفه بشرطين:

الأول: كونه متصلاً.

(١) يجوز في الاسم الواقع بعد (لا سيما) الرفع والنصب والجر، وقد خرّجوا الرفع على أن (ما) موصولة مضافة إلى (سيّ) والاسم بعدها خبر لمبتدأ محذوف هو الضمير العائد عليها.

الثاني: كونه منصوباً بفعل أو وصف تامَّين.

مثال ما نُصب بفعل قوله تعالى: "وَالْكِتابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلى رَسُولِهِ وَالْكِتابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ "(النساء١٣٦) أي: الذي نزله على رسوله، والذي أنزله من قبل، وقوله حكاية عن إبليس لعنه الله: " أَ أَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً "(الإسراء٦١) أي: لما خلقته.

ومثال ما نُصب بوصف قول الشاعر:

ما اللهُ مُوليكَ فضلٌ فاحمَدَنْهُ بِهِ فما لدى غيرِهِ نفعٌ ولا ضررُ

أي: ما الله موليكه، و(فضل) خبر (ما) الموصولة.

فإن كان العائد منفصلا أو كان ناصبُه فعلا أو وصفاً ناقصاً لم يجز الحذف، مثال الأول: "الله الذي لانعبد إلا إياه"، ومثال الثاني: " هذا الحال الذي كانه زيد "، ومثال الثالث: " هذا الرجل الذي ضاربه زيد".

٣- إذا كان مجروراً فإما أن يكون مجروراً بالإضافة وإما بحرف الجر:

أولا: إذا كان مجروراً بالإضافة لم يَجُز حذفُه إلا إذا كان المضاف اسم فاعل للحال أو للاستقبال، نحو قوله تعالى: " فَاقْضِ ما أَنْتَ قاضٍ "(طه٧٢) أي: ما أنت قاضيه.

ثانيا: إذا كان مجروراً بحرف الجر، جاز حذفه بشرطين:

أولهما: أن يُجرَّ الموصول بمثلِ الحرف الجار للعائد لفظاً ومعنًى.

ثانيهما: أن يتحد مُتعلَّقُ الجارَّينِ مادة.

مثال ذلك: قوله تعالى: " وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ "(المؤمنون٣٣) أي: تشربون منه، وقولنا: " مررتُ بمَنْ تمرُّ " أي: تمرّ به، و" مررت بمَن أنت مارٌّ " أي: مارٌ به. ففي هذه كل هذه الأمثلة الشرط الأول موجود؛ فإن الاسم الموصول (ما أو مَن) مجرورا بمثل حرف الجر الذي جَرّ العائد - (مِن) في الآية، و(الباء) في بقية الأمثلة- وقد اتحد الحرفان في

اللفظ ، وهو واضح، وفي المعنى أيضاً؛ لأن معنى (مِن) في (مما) نفس معنى (مِن) في (منه) كلاهما للتبعيض ، و(الباء) في (بمَن) نفس معنى الباء في (به) كلاهما للإلصاق.

والشرط الثاني أيضا موجود؛ فإن متعلق (مما) هو الفعل (يشرب) ومتعلق (منه) هو (تشربون) وهما متحدا مادة، ومتعلق(بمَن) هو (مررت) ومتعلق (به) هو (تمر) أو (مارّ) والجميع محدّ مادة.

فإن لم يُجرّ الموصول بنفس الحرف، نحو: " تزوّجَ زيدٌ التي تزوجتَ بها قبلاً " أو ُجرّ بمثله، ولكن اختلف الحرفان في اللفظ، نحو: " رغبتُ بمَن رغبتَ عنه " أو في المعنى، نحو: " مررتُ بالذي مرّ زيدٌ عليك به[1] " أو اختلف المتعلقان مادة، نحو: " أخذتُ من الذي أكلتَ منه" لم يَجُز الحذف في جميع ذلك.

[1] الباء الأولى للإلصاق والثانية للمصاحبة، فاختلف معنى الباءين.

الخامس: المعرّف بـ(أل)[1]

الخامس من المعارف المعرف بـ(أل) وهي عموماً ثلاثة أقسام: موصولة - وقد تقدمت - ومُعرِّفة وزائدة.

أولا: أل المعرِّفـــــة

وهي الداخلة على النكرة المُعيِّنة لها خارجاً أوفي الذهن، مثال الحالة الأولى قولك لصديقك: " هل جاء الرجل؟ " تريد الرجل المعهود بينكما، فإن الرجل هنا معيَّن خارجاً وتسمى أل هذه بـ(أل العهدية)، ومثال الثانية: " الأسد شجاع " فإنّ لفظة (أسد) وإن كانت أصلا موضوعة للحقيقة والماهية إلا أنّ ذلك بما هي شائعة في أفرادها لا بما هي حاصلة في الذهن، كما تقدم، فإذا دخلت عليها (أل) كان المراد بها الحقيقة نفسها[2] وهي – أي الحقيقة – معيَّنة في الذهن، وتُسمى أل هذه بـ(أل الجنسية).

---

[1] قلنا: المعرف بـ(ال) بناء على أن المعرّف هو الهمزة واللام معاً، وهو مذهب الخليل، ومذهب سيبويه أن المعِّرف هو اللام فقط والهمزة اجتُلبت لتيسير الابتداء بالساكن.

[2] ما لم يكن هناك معهود خارجي وإلا كانت (أل) عهدية، كما تقدم.

أقسام أل العهدية

وهي على ثلاثة أقسام:

١-التي للعهد الذكري، وهي الداخلة على النكرة التي سبق ذكرها في الكلام صراحة أو ضمناً، مثال الأول قوله تعالى: " كَما أَرْسَلْنا إِلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ "(المزمل١٦) وقوله: " كَمِشْكاةٍ فِيها مِصْباحٌ الْمِصْباحُ فِي زُجاجَةٍ الزُّجاجَةُ كَأَنَّها كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ "(النور٣٥).

ومثال الثاني قوله تعالى: "قالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُها أُنْثى وَاللهُ أَعْلَمُ بِما وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثى "(آل عمران٣٦) فإن قوله: (وضعتها أنثى) يدل ضمناً أو التزاماً على أنها لم تضعه ذكراً، كذا قيل والله أعلم.

٢- التي للعهد الذهني،وهي ما كان مدخولها معهوداً أي معلوماً مسبقاً، نحو قوله تعالى: " إِذْ هُما فِي الْغارِ "(التوبة٤٠)، وقوله: " وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ "(الأعراف١٧١).

وقد يغلب المعهود الذهني على سائر الأفراد المشتركة معه في الحقيقة، فتدخله اللام العهدية، فيصير علَماً بالغَلَبَة، نحو: " المدينة " فإنها صادقة على كل مدينة، ولكن غلبت في مدينة رسول الله صلى الله عليه وآله، ونحو: " الكتاب " لكتاب سيبويه .

٣- التي للعهد الحضوري، وهي ما كان مدخولها في حضرة المتكلم، نحو: " أكرمت هذا الرجل "، " يا أيها الجالس قم "، " اليوم قضيت مهمّتي " فإن اليوم – في المثال الأخير- هو اليوم الحاضر للمتكلم.

أقســام أل الجنسيــة

وهي على ثلاثة أقسام أيضاً:

١- التي لاستغراق الجنس حقيقة، نحو قوله تعالى: "إِنَّ الإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا..."(العصر٣).

ونحو قولنا: " العلم نافع والجهل مضر " وضابطها صحة استبدال (كل) بها، فيكون معنى الآية: إن كل إنسان لفي خسر إلا...، والمثال: كل علم نافع وكل جهل مضر.

٢- التي لاستغراق الجنس مجازاً، نحو: " عليٌ الرجلُ " أي الذي جمعت فيه كل صفات الرجولة، ونحو: " نعم الرجل زيدٌ " ويصح استبدال (كل) بها أيضاً،لكن على سبيل المجاز لا الحقيقة.

٣- التي لتعريف الحقيقة أو الماهية، وهي الدالة أن المراد بمدخولها حقيقته المشتركة بين أفراده، بقطع النظر عن صفات تلك الأفراد وعن استغراق الأفراد، نحو: " الذهب أثمن من الفضة "، ونحو قوله تعالى: " وَجَعَلْنا مِنَ الْماءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ "(الأنبياء٣٠) ولا يصح استبدال (كل) بها لا حقيقة ولا مجازاً.

واعلم أن الأقسام الثلاثة لـ(أل) الجنسية تشترك في أن المراد بها الحقيقة الحاصلة في الذهن إلا أن الأولى يُلاحظ فيها استغراق الأفراد حقيقة، والثانية يلاحظ فيها استغراق الأفراد مجازاً، لادِّعاء أن المعَّرف بها جامع لصفات أفرادها.

ثانيا: أل الزائـــدة

وهي قسمان:

١ – زائدة لازمة، وهي الداخلة على بعض الأعلام مقارنة لوضعها، نحو: "السَّموْءَل – اللات – العُزّى " وعلى بعض الأسماء الموصولة، نحو: " الذي والتي " وعلى بعض الظروف، نحو: " الآن".

٢– زائدة غير لازمة، وهي التي يكون ذكرها وحذفها سيان، وإنما تدخل لتزين اللفظ أو للمح الأصل، ولها موردان:

الأول: فيما يمتنع دخول (أل) المعرِّفة عليه، نحو: (أوْبر) في قول الشاعر:

ولقد جنيتُـكَ أَكمُؤاً وعساقلاً ولقد نهيتُك عن بناتِ الأوبرِ[١]

و(نفس) في قول الآخر:

رأيتُك لّما أن عرفتَ وجوهَنا صددْتَ وطبتَ النفس يا قيس عن عمرِو[٢]

و(وأول) في قولهم: " ادخلوا الأول فالأول" ففي هذه الأمثلة الثلاثة يمتنع دخول أل المعرِّفة؛ لأن (أوْبَر) فعل وهو لا يعرف، و(النفس) تمييز وهو لا يكون معرفة و(الأول) حال وهو كذلك لا يكون معرفة، وإنما أُدخلت (أل) – في الجميع – لتزيين اللفظ.

الثاني: في بعض الأعلام المنقولة، نحو: " الحسن – الحارث – العباس " والغرض من دخولها هنا لمح الأصل الذي أُخذ منه بما فيه من معنى، ففي الأول لُمح – مع العلمية – الحُسن، وفي الثاني لُمحت الحراثة، وفي الثالث العبوس.

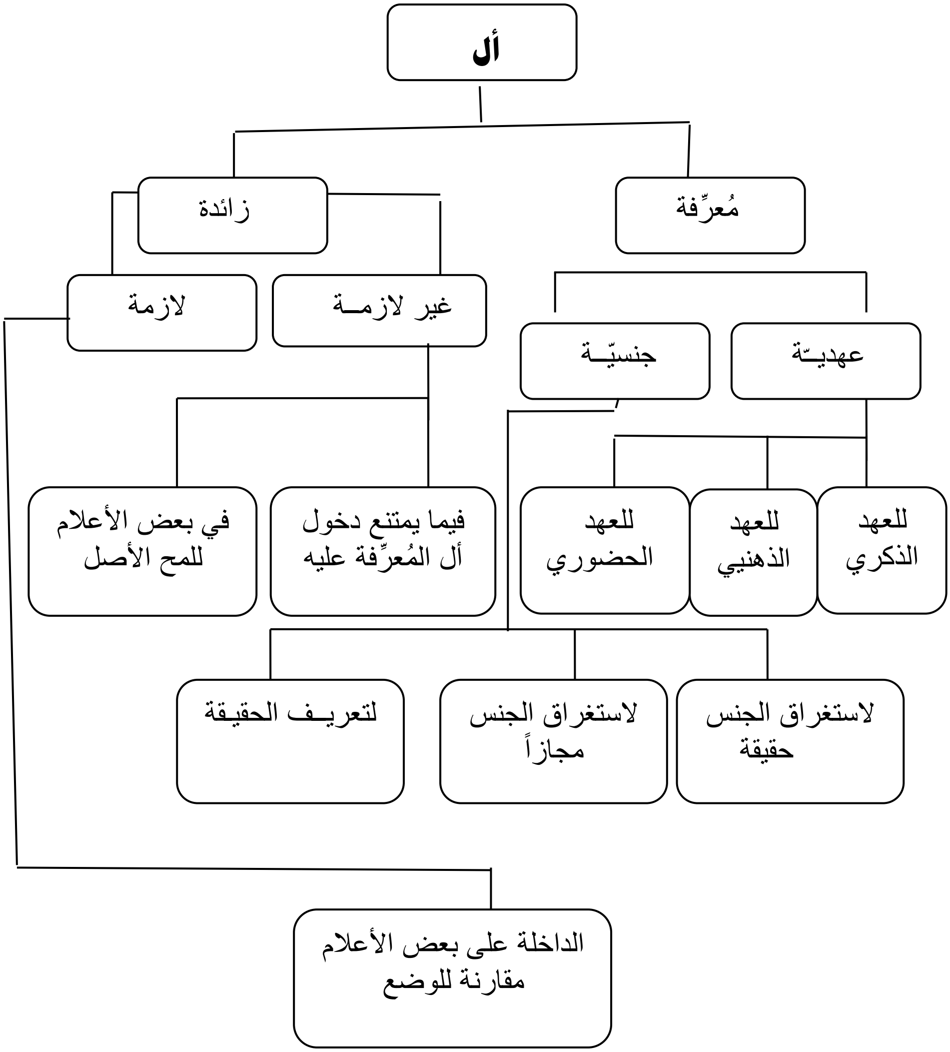
---

[١] الأكمؤ: جمع كمأ، والعساقل: جمع عُسقول وهو نوع من الكمأ ة أيضاً، وبنات الأوبر نوع آخر من الكمأة صغير ورديء، يقول: ولقد جنيت لك النوع الجيد من الكمأة، ونهيتك عن هذا النوع الرديء.

[٢] يخاطب قيساً وهو عدو له يقول له لما رأيت وجوهنا في الحرب صددت عن مواجهتنا وطبت نفساً عن عمرو الذي تطلب بثاره منا.

بقي من المعارف المعرَّف بالإضافة والمعرّف بالنداء وسيأتي الكلام عنهما في بابي الإضافة والنداء، إن شاء الله تعالى.

مخطط تقسيمات أل



الباب الرابع: الابتـــــــداء

المبحث الأول: المبتـــدأ والخبـــر

وفيه مسائل :

المسألة الأولى: في تعريف المبتدأ

وهو (الاسم المجرّد من العوامل اللفظية لأجل الحكم عليه أو به) فخرج بقولنا: (الاسم) الفعل والحرف والجملة وشبهها فلا يكون شيء منها مبتدأً، والاسم يشمل الصريح نحو قوله تعالى: وَالصُّلْحُ خَيْرٌ "(النساء١٢٨) والمُؤول، نحو قوله: " وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ "(البقرة١٨٤).

وخرج بقولنا: " المجرّد عن العوامل اللفظية " كل اسم عامله لفظ، كالخبر والفاعل والمفعول واسم (كان) واسم (إنّ) وخبرهما.

ولا يرد على التعريف ما جُرّ من المبتدأ بحرف زائد، نحو قوله تعالى: " هَلْ مِنْ خالِقٍ غَيْرُ الله "(فاطر٣) و نحو قولهم: " بحسْبِك درهم " فإن (خالق) هنا مبتدأ، و لا يضر كونه مجروراً بـ(مِنْ) لفظاً؛ لأن الزائد بحكم غير الموجود وإن أثّر في اللفظ، وكذا الكلام في (حسب).

وخرج بقولنا: " للحكم عليه أوبه" ، نحو قولنا: " واحد اثنان ثلاثة " في تعداد الأرقام، إذ لا حكم و إسناد هنا.

ودخل بقولنا: " أو به " المبتدأ المسند إلى فاعله، وهو الوصف الذي رفع فاعلا أو نائب فاعل أغنى عن الخبر، نحو: " أ حاضرٌ الطالبان "، " أ مقتول اللصان" فإن حاضر مبتدأ، وهو محكوم به لا محكوم عليهن وكذلك (مقتول).

المسألة الثانية: مجيء المبتدأ مسنداً

الأصل في المبتدأ أن يكون مسنداً إليه، وقد يجيء مسنداً، فلا يكون له خبر؛ لأن الخبر لا يكون إلا مسنداً، نعم يحتاج إلى مرفوع يسدُّ مسدّ الخبر صالح لإسناد المبتدأ له، ويشترط في تحقق هذه الحالة شروط:

١- أن يكون المبتدأ وصفاً جارياً مجرى الفعل،كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبّهة أو مؤولا بذلك، كالمنسوب و(ذو) التي بمعنى صاحب.

مثال اسم الفاعل: " ما خاسرٌ المتصدّقون " ومثال اسم المفعول: " ما مُحترَمٌ المسيئون " ومثال الصفة المشبهة: " أ شجاع أخواك " ومثال النسب: " أ تميميٌّ القادمون " ومثال ذو: " أ ذو فضلٍ الجالسون".

ومثل الوصف- على رأي - الظرف[1]، نحو: " أ في اللهِ شكٌّ؟! "، " ما عندنا رجلٌ".

٢- أن يكون نكرة مفرداً[2]، لأنه جارٍ مجرى الفعل.

فإن قلت: كيف ساغ الابتداء به مع كونه نكرة؟

---

[1] المراد من الظرف في اصطلاح القدماء الظرف والجار والمجرور معاً.

[2] إلا على لغة ضعيفة، وهي لغة (أكلوني البراغيث) فيجوز تثنيته وجمعه.

قلت: هو مسند لا مسند إليه والذي يحتاج إلى مسوّغ المسند إليه.

٣- أن يرفع اسماً ظاهراً، كالأمثلة السابقة، أو ضميراً بارزاً، كقول الشاعر:

خليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتما إذا لم تكونا لي على مَن أُقاطعُ

فإن الضمير (أنتما) فاعل للمبتدأ (وافٍ).

فإن رفع ضميراً مستتراً امتنع إعرابه مبتدأ، نحو: " ما هو شجاع ولكن كريم " التقدير: كريم هو.

٤- أن يتمّ الكلام بمرفوعه، وإلا لم يجز إعرابه مبتدأ، نحو: " ما حاصلٌ مبتغاهما المختلفان " فلا يصح إعراب (حاصل) مبتدأ و(مبتغى) فاعل أغنى عن الخبر، بل (حاصل) خبر مقدّم و(المختلفان) مبتدأ مؤخر، و(مبتغى) فاعل لـ(حاصل).

٥- أن يعتمد على نفي أو استفهام، ولا فرق فيهما أن يكونا بالحرف، كالأمثلة المتقدمة أو بالاسم، نحو قول الشاعر:

غيرُ لاهٍ عِداك فاطَّرِحْ اللهـــ ـــوَ، ولا تغترِرْ منهم بعاضٍ سلمِ

فإن النفي هنا بالاسم وهو(غير) وقد أُضيف إلى الوصف (لاه) فأخذ محله وخفضه بالإضافة و (عداك) فاعل الوصف سدّ مسد الخبر.

و نحو قولنا: " أين ماكثٌ المسافران؟ " فإن الاستفهام فيه بالاسم وهو (أين) وهو ظرف متعلق بـالمبتدأ (ماكث) والمسافران فاعل ماكث سدّ مسدّ الخبر.

بل قد يكون النفي بالفعل، نحو: " ليس خائبٌ المُجدّان " لكن الوصف يكون حينئذ اسماً لـ(ليس) لا مبتدأ.

ولم يشترط الكوفيون هذا الشرط، فيجوز عندهم أن لا يعتمد الوصف، واحتجوا بقول الشاعر:

فخيرٌ نحن عند الناس منكم   إذا الداعي المثوِّبُ قال يالا[١]

وقول الآخر:

خبيرٌ بنو لِهبٍ فلا تكُ مُلغياً   مقالةَ لِهبيٍّ إذا الطير مرّتِ[٢]

فزعموا أن (خير) في البيت الأول مبتدأ و(نحن) فاعله سد مسد الخبر، وكذا (خبير) في البيت الثاني وفاعله (بنو)، وهما عند الجمهور خبران مقدمان، والمرفوعان مبتدآن مؤخران.

واعلم أن الوصف الذي تجتمع فيه الشروط المذكورة يجوز إعرابه خبراً مقدماً أيضاً والمرفوع مبتدأً مؤخراً إذا لم يكن مانع من ذلك، نحو: " أ قائم زيدٌ "، أ قائمةٌ هندٌ " فيجوز أن تعرب (قائم) الإعراب الأول، ويجوز أن تعربه خبراً مقدماً و(زيد) مبتدأ مؤخراً، وكذا المثال الثاني.

أما إذا وجد مانع؛ فيتعيّن الإعراب الأول، وذلك في ثلاثة موارد:

الأول: ما إذا كان الوصف مفرداً والمرفوع مثنًى أو جمعاً، نحو: " أمسافرٌ الرجلان أو الرجال".

الثاني: ما إذا كان الوصف مذكراً والمرفوع مؤنثاً، نحو: " أ مقتدٍ بالصالحات هندٌ". والمانع في الموردين هو عدم المطابقة، فهو مانع من إعرابهما مبتدأ وخبراً؛ لاشتراط المطابق بين المبتدأ والخبر في الإفراد وفرعيه والتذكير وفرعه، نعم إذا كان الوصف مما يستوي فيه المذكّر والمؤنث والمفرد وغيره كـ(عدوّ وقتيل) فلا يتعين الإعراب الأول.

---

[١] أي: إذا قال الداعي المثوب – وهو الذي يلوّح بثوبه للاستغاثة – يا لَفلان !

[٢] يريد أنهم خبيرون في علم الزجر، وهو علم التفاؤل والتشاؤم بالطيور، وهو ضرب من الكهانة، وفي بعض الروايات نهي عنه.

الثالث: ما إذا فصل بين الوصف ومرفوعه بأجنبي، نحو قوله تعالى: " قالَ أَ راغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يا إِبْراهِيمُ "(مريم٤٦) فلا يجوز إعراب (أنت) مبتدأ مؤخراً، إذ يلزم منه الفصل بين العامل (راغب) ومعموله (عن آلهتي) بأجنبي، وهو المبتدأ (أنت).

أما إذا أعربنا (أنت) فاعلا فهو حينئذ معمول لـ(راغب) لا أجنبي، فلا يضر الفصل به.

المسألة الثالثة: الخبر وأقسامه

الخبر هو (المسند الذي يُتمّم مع المبتدأ فائدة الكلام) نحو (نافع) في قولنا: " العلم نافع " فإنه خبر لحصول فائدة الكلام بذكره مسنداً إلى المبتدأ.

ومن هنا تعلم أن المبتدأ أسبق علماً من الخبر، فلو لم تكن تعلم المبتدأ أولا؛ لما أثمر الحكم عليه بشيء.

وبهذه العلامة تستطيع أن تميِّز المبتدأ من الخبر عند الالتباس، فأيهما كان أسبقَ علماً من صاحبه، فهو المبتدأ، فإذا قلت مثلا: " زيدُ أخي " فإن كان (زيد) معلوماً والمجهول (كونه أخاك) كان زيد هو المبتدأ، وإذا كان العكس، كان (زيد) خبراً و(أخي) مبتدأ مؤخراً.

وقد يقال: كيف جاز تأخير المبتدأ هنا مع عدم القرينة؟

فنقول: ما ذكرناه من أسبقيّة العلم به هو القرينة.

والخبر ثلاثة أقسام: مفرد وجملة وشبه جملة.

١ - الخبر المفرد: وهو (ما لم يكن جملة أو شبهها) نحو: " الدِينُ المعاملةُ "، " محمد رسول الله "، " عليٌ ثابت في الهزاهز جأشُه "، ومنه الجملة التي حكمها حكم المفرد، نحو: " هذا جادَ الحقُّ ".

٢- الخبر الجملة، وهو " ما تركّب من مسند ومسند إليه مع حصول فائدة يحسن السكوت عليها في نفسها. وهو قد يكون جملة اسمية وقد يكون فعلية، وقد اجتمعا في قول الشاعر:

البغي يَصرعُ أهلَهُ   والظلمُ مرتعُهُ وخيمُ

فجملة (يصرع) خبر البغي، وهي فعلية، وجملة (مرتعه وخيم) خبر الظلم، وهي اسمية.

٣- الخبر شبه الجملة، وهو الظرف أو الجار[١] والمجرور، نحو: " الخيرُ في طاعةِ الله " وقوله تعالى: " قُلْ إِنَّما عِلْمُها عِنْدَ رَبِّي "(الأعراف١٨٧)، وقوله: " وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ "(الأنفال٤٢.

وفي الحقيقة أن شبه الجملة ليست هي الخبر بل ما تعلقت به من وصف (أو فعل) محذوف، والتقدير في الآية مثلا: علمها كائن عند ربي، أو كان عند ربي. على القاعدة المعروفة (كل ظرف أو جار ومجرور لابد لهما من شيء يتعلقان به).

وجوّز بعضهم أن تكون شبه الجملة هي الخبر وإن تعلقت بمحذوف، فيعرب (عند) في الآية ظرفاً في محل رفع خبر، ولا بأس به.

المسألة الرابعة: أحكام الخبر

أولا: إذا كان الخبر نفس المبتدأ حقيقة – نحو: " أنت محمد "، " زيدٌ أخوك "، " هذا جاد الحق "، " نطقي اللهُ حسبي " أو إدِّعاءً، نحو: " العلم نور "، " حياة الذليلِ موتٌ "- لم يحتج إلى رابط يربطه بالمبتدأ[٢].

---

[١] المراد بحرف الجر هنا الأصلي، فخرج الزائد وشبهه، نحو " ما هو بشيء" و " رب كلمة أقطع من سيف".
[٢] إذ ليس هناك حاجة لربط الشيء بنفسه.

وإن كان غير المبتدأ احتاج إلى ذلك الرابط، وهو بالنسبة إلى الخبر المفرد ضمير يستتر فيه أو يظهر في توابعه، مثال الأول: "زيدٌ قائم " ففي (قائم) ضمير يعود على زيد، ومثال الثاني: " البحرُ بعيدٌ غورُه".

ولا يجوز إظهار الضمير هذا إذا كان مستكناً في الخبر إلا في حالة واحدة، وهي: فيما إذا اقتضى رفعُ اللبس إظهارَه، فيجب إظهاره حينئذ، كما إذا احتمل الخبر أن يكون لصاحبه أو لغير صاحبه[1]، فيجب إظهار الضمير ليكون إظهاره دليلا على كونه لغير صاحبه، بيان ذلك:

أنك إذا قلت مثلا: "زيدٌ عمروٌ قاتِلُه" لم يُعرف أ كان الخبر جارياً على عمرو وهو صاحبه، أم على زيد وهو غير صاحبه، فإن كان الأول؛ كان المعنى أن عمراً قاتلٌ زيداً، وإن كان الثاني؛ كان المعنى العكس، فإذا أظهرت الضمير فقلت: " زيد عمرو قاتله هو " تعيّن المعنى الثاني أي أن القاتل هو زيد.

أما إذا لم يُوجب ترك إظهار الضمير لبساً، فلا يجوز الإظهار، نحو " زيد هند قاتلها " فلا لبس هنا، لوجود ضمير صاحبه أعني الهاء في (قاتلها) فيتعيّن كون الخبر جارياً على صاحبه، وهو (هند). قال الشاعر:

قومي ذرا المجدِ بانوها وقد علمتْ ... بكُنهِ ذلك عدنانٌ وغطفانُ

فلم يظهر الضمير، فلم يقل (بانوها هم) لعدم اللبس.

أما في الخبر الجملة فالرابط فيه الضمير أيضاً مستتراً، نحو: " الصدقة تُطفئ غضب الرب " أو ظاهرا، نحو: " المتقون يحذرون المعاصي "، " الظلم مرتعُه وخيمٌ " فالواو في (يحذرون) والهاء في (مرتعه) هما الرابطان لجملتي الخبر.

---

[1] صاحبه هو ما يكون خبراً له في الإعراب، وغير صاحبه هو ما لا يكون خبراً له في الإعراب وإن كان خبراً له في المعنى.

ويجوز حذفه إذا أُمِن اللبس، نحو: " البُرُّ حُقّةٌ بدينار" أي: حقة منه، وكقول الإعرابية: " زوجي المَّسُّ مسُّ أرنب والريحُ ريحُ زرنب " أي: المس منه، والريح منه.

وقد تربط الجملة بغير الضمير من الروابط منها:

١- اسم الإشارة، نحو قوله تعالى: " وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْها أُولئِكَ أَصْحابُ النَّارِ هُمْ فِيها خالِدُونَ "(الأعراف٣٦)[١] وقوله: " إِنَّ السَّمْعَ[٢] وَالْبَصَرَ وَالْفُؤادَ كُلُّ أُولئِكَ كانَ عَنْهُ مَسْؤُلاً "(الإسراء٣٦) ، وقوله: " وَلِباسُ التَّقْوى ذلِكَ خَيْرٌ "(الأعراف٢٦) .

٢- إعادة لفظ المبتدأ أو معناه في الخبر، نحو قوله تعالى: " الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ (الحاقة٢) فقد أُعيد لفظ المبتدأ (الحاقة) في الخبر(ما الحاقة)، ونحو: " عليٌ ما أبو الحسن " فإن (أبو الحسن) كنية علي(ع) وهي نفس الاسم في المعنى.

٣- عموم يدخل تحته المبتدأ، نحو: " الصدقُ نعم العملُ " و " الكذبُ بئس العملُ " فأن العمل عام يدخل تحته الصدق والكذب وغيرهما.

٤- وجود الضمير في جملة معطوفة على جملة الخبر بفاء السببية أو الواو، نحو: " الحاسد يَخفى عيبُك فيظهرُه " و قول الشاعر:

إنسانُ عيني يحسرُ الماءُ تارةً فيبدو وتاراتِ يَجُمُّ فيغرقُ

ففي (يظهره) ضمير مستتر يعود على الحاسد، وهو الرابط، وكذا في (يبدو) ضمير مستتر يعود على (إنسان) وهو الرابط.

ومثال الواو قولنا: " عليٌ يجيء الرجلُ ويسلم عليه " .

---

[١] فجملة (أولئك أصحاب النار" خبر (الذين) والرابط لها هو اسم الإشارة.

[٢] لا فرق في هذه الأحكام بين المبتدأ واسم كان واسم إنّ، بل والمفعول الأول لـ(ظنّ) وأخواتها؛ لأنها مبتدآت في الأصل.

٥- وجود الضمير في شرطٍ مدلولٍ على جوابه بالخبر، نحو: " زيدٌ أُسَرُّ إنْ جاء " ففي (جاء) ضمير يعود على زيد هو الرابط، وجواب الشرط محذوف دلّ عليه الخبر (أُسرُّ) والتقدير: إن جاء أُسرَّ.

ثانياً: الخبر المفرد إذا كان جارياً على مبتدئه؛ وجب مطابقته المبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير، ويستثنى من ذلك موارد:

١- ما إذا كان الخبر يستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو: (جريح – صبور – مِعْطار)، تقول: " هذا جريح، وهذه جريح " سيان في التذكير والتأنيث دون غيرهما.

٢- ما إذا كان المبتدأ جمعاً لغير العاقل أو جمع مؤنث سالم للعاقل، فيجوز في خبره أن يكون مفرداً أو جمعاً، نحو: " الشُّجيرات مورقةٌ أو مورقات " و " الكتب مفيدة أو مفيدات " و " البنات عفيفةٌ أو عفيفات " و " النساءُ سافرة أو سافرات".

٣- ما إذا كان الخبر دال على تقسيم، نحو: " العلمُ علمان علمُ الأديان وعلم الأبدان".

٤- ما إذا قُصد من الإسناد التشبيه بما لا يطابق، نحو: " الجنود بحرٌ متلاطم " و " الكلمات عقْدُ درٍّ " و " الأُمُّ أُستاذٌ رحيم".

أما إذا كان الخبر جارياً على غير مبتدئه؛ فيجب في المطابقة رعاية ما جرى عليه الخبر دون رعاية المبتدأ، نحو: " زيدٌ عفيفةٌ أمُّه "، " الزيدان كريمٌ أبوهما".

تنبيـــــه:

قد يُذكّر المبتدأ أو يُؤنث رعاية للخبر، نحو قوله تعالى على لسان إبراهيم(ع): " هذا رَبِّي "(الأنعام٧٦)، و قوله: " فَإِنْ كانَتَا[1] اثْنَتَيْنِ "(النساء١٧٦) إذ المشار إليه في الآية

[1] لا فرق في هذه الأحكام بين المبتدأ واسم كان؛ لأنه مبتدأ في الأصل، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

الأولى الشمس وهي مؤنث إلا أنه جاء باسم الإشارة مذكراً رعاية للخبر، والضمير في كان – في الآية الثانية – يرجع إلى الأُخت، وقد ثنّاه رعاية للخبر.

ثالثاً: يشترط في الإخبار بشبه الجملة حصول الفائدة، فلو لم تحصل الفائدة امتنع، نحو: " الرجل بك " و " زيدٌ الساعةَ " ومن ثَمَّ منعوا الإخبار بظرف الزمان عن الجُثّة (أي عن اسم الذات[1]) كما في المثال الثاني السابق، واستثنوا من هذا المنع موارد؛ لحصول لفائدة بها، وهي:

١- إذا كان اسم الذات مثل اسم المعنى في وقوعه في وقت دون وقت، نحو: " الرطب في تموز[2] " و " والمطر فصلَ الشتاء".

٢- إذا دلّ دليل على تقدير مضاف محذوف، نحو: " الليلةَ الهلالُ " أي رؤية الهلال، ونحو: " الضيف غداً " أي زيارة الضيف.

٣- إذا كان المبتدأ عاماً واسم الزمان خاصاً، نحو:" نحن في شهر تموز".

تنبيـــــه:

يجوز في ظرف الزمان، المتصرف[3] الواقع خبراً عن معنى ليس للزمان، الرفع والنصب والجر بـ(في) نحو: " السيرُ يومٌ أو يوماً أو في يومٍ " والتقدير: زمن السير يوم أو يوماً أو في يوم.

ويجوز الرفع والنصب دون الجر إذا وقع خبراً عن وقت وهو ليس من الشهور، نحو: " الجمعةُ اليومُ أو اليومَ ".

---

[1] اسم الذات هو ما دل على جوهر (أو ما هو بحكمه مما كان قائما بنفسه) ومثله في عالمنا كل إنسان وحيوان وجماد، ويقابله اسم المعنى، وهو الدال على العرض القائم بالجوهر ونحوه، كالمصادر والصفات .

[2] الجار والمجرور الدال على الزمان بحكم ظرف الزمان هنا.

[3] وهو الذي لا يلزم النصب على الظرفية أو الجر بـ(من).

أما إذا كان من الشهور فيتعيّن الرفع لا غير، نحو: " زمنُ الخيرِ تمُّوزٌ "، " شهرُ الحزنِ محرّمٌ".

المسألة الخامسة: الابتداء بالنكرة

شرط المبتدأ أن يكون معرفة، فلا يجوز أن يكون نكرة؛ لأنه محكوم عليه، والنكرة فرد مجهول – كما تقدم في تعريفها – والحكم على المجهول لا فائدة فيه.

إذن العلة في المنع عدم حصول الفائدة، فإذا حصلت الفائدة؛ جاز الابتداء بها.

ولكن معرفة الفائدة لا تتيسّر لكل أحد – كما قيل – ولذلك اختلف المتأخرون في حصر الموارد التي تحصل فيها الفائدة المجوزة للابتداء بالنكرة، فبينما حصرها بعضهم بموردين ارتفع بها غيره إلى نَيِّف وأربعين مورداً، ولكنا نكتفي بما ذكره ابن هشام في المغني، فقد حصرها في عشرة موارد وهي:

١ – أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديراً أو معنى، فالأول نحو قوله تعالى: " وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ "(الأنعام٢)، وقوله: " وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ "(البقرة٢٢١) ، ومنه قولهم: " ضعيف لاذ بقرملةٍ " إذ الأصل: رجل ضعيف، والثاني نحو قولهم " السَمنُ منوانِ بدرهم " أي منوان منه بدرهم، وقولهم: " شرٌّ أهرَّ ذا ناب " إذ المعنى شر أيُّ شر أهر ذا ناب، والثالث نحو: " رُجَيلٌ جاءني " لأنه في معنى رجل صغير جاءني، ونحو: " ما أحسن زيداً " لأنه في معنى شيء عظيم حسن زيداً.

٢– أن تكون عاملة، إما رفعاً، نحو: " قائمٌ الزيدان "[(١)] عند مَن أجازه، أو نصباً، نحو: " أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ " إذ الظرف(بمعروف) منصوب المحل بالمصدر (أمر)، ونحو:" أفضلُ منك جاءني " إذ الظرف (منك) منصوب المحل بالوصف(أفضل)، أو

[(١)] لا وجه لهذا؛ لأن المبتدأ هنا مسند، ولا يشترط في المسند التعريف، كما لا يخفى.

جرّاً، نحو: " غلامُ امرأةٍ جاءني " وشرط هذا أن يكون المضاف إليه نكرة، أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة[١]، نحو: " مثلُك لا يبخل ".

٣- العطف بشرط كون المعطوف أوالمعطوف عليه[٢] مما يسوغ الابتداء به، نحو قوله تعالى: " طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ "(محمد٢١) أي أمثل من غيرهما، فالخبر محذوف، وقوله: " قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُها أَذىً "(البقرة٢٦٣) .

٤- أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً[٣] – قال ابن مالك: أو جملة – نحو قوله تعالى: " وَلَدَيْنا مَزِيدٌ "(ق٣٥)، وقوله: " لِكُلِّ أَجَلٍ كِتابٌ "(الرعد٣٨) ونحو: " قصدَك غلامُه رجلٌ[٤] " وشرط الخبر فيهن الاختصاص[٥]، فلو قيل: (في دارٍ رجلٌ) لم يجز.

٥- أن تكون عامة إما بذاتها، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام أو بغيرها، نحو: " ما رجلٌ في الدار " و " هل رجلٌ في الدار " وقوله تعالى: " أَ إِلهٌ مَعَ اللهِ "(النمل٦٠).

٦- أن يكون مراداً بها صاحب الحقيقة من حيث هي، نحو: " رجلٌ خيرٌ من امرأة " و" ثمرة خير من جرادة "[٦].

٧- أن تكون في معنى الفعل، وهذا شامل لنحو: " عجبٌ لزيد " وضبطوه بأن يراد بها التعجب، ولنحو قوله تعالى: " سَلامٌ عَلى إِلْ ياسِينَ "(الصافات١٣٠) وقوله: " وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ "(المطففين١) وضبطوه بأن يراد بها الدعاء، ولنحو: " قائمٌ الزيدان " عند من جوزه.

---

[١] وهذا ظاهر إذ لو تعرّف المضاف الذي هو المبتدأ لخرج عن محل الكلام.

[٢] المعطوف عليه هو المبتدأ، فإذا كان يسوغ الابتداء به كفى ذلك ولا أثر للمعطوف، فالصحيح أن يقال: (بشرط أن كون المعطوف مما يسوغ الابتداء به).

[٣] لم يشترط في الخبر هنا أن يكون مقدماً؛ لأنه واجب التقديم، كما سيأتي.

[٤] هذا مثال الجملة الذي جوزه ابن مالك بناء على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة.

[٥] أي كونه مخصصاً بالوصف أو الإضافة.

[٦] لا نسلم أن المراد بالنكرة هنا الحقيقة من حيث هي، بل فرد منها على التخيير، كما تقول: " يكفيني دينارٌ" بمعنى: أيّ دينار كان.

٨- أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة، نحو: " شجرةٌ سجدت " و " بقرةٌ تكلمت".

٩- أن تقع بعد (إذا) الفجائية، نحو: " خرجتُ فإذا أسدٌ (أو رجلٌ) في الباب " إذ لا توجب العادة أن لا يخلو الحال[١] من أن يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل[٢].

١٠- أن تقع أو ل جملة حالية، كقوله:

سريْنا ونجمٌ قد أضاء فمُذْ بدا   مُحياك أخفى ضوؤه كلَّ شارقِ

وعلة الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها (المسوغ رقم ٩)، ومن ذلك قوله:

الذئبُ يطرقها في الدهرِ واحدةً   وكلَّ يوم تراني مُديةٌ[٣] بيدي[٤]

المسألة السادسة: تأخير المبتدأ عن الخبر وتقديمه عليه

الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ؛ لأنه حكم والمبتدأ محكوم عليه، والحكم متأخر عن المحكوم عليه طبعاً.

وليس ذلك بنفسه مانعاً من تقديم الخبر ما لم يكن أحد الموانع التالية:

موانع تقديم الخبر على المبتدأ

١- أن يصلح كل منهما لأن يكون مبتدأ، كأن يكونا معرفتين، نحو: "عملُك قرينُك"، " زيدٌ ابنُك "، " الله حسبي " أو نكرتين، نحو: " أكبرُ منك أكبرُ من تِربك "،

---

(١) إذ لو أوجبت العادة أن يفاجئك كلما خرجت أسد أو رجل لكان هذا الكلام بدون فائدة، كما لو قلت: " دخلت السوق فإذا رجل فيه" لكن على ابن هشام أن يقيد بحصول الفائدة.

(٢) أي ليس من المعتاد دائماً أن يفاجئك أسد...فيكون في الإخبار فائدة، بخلاف ما لو قلت "رجل مات"فإن العادة لا تخلو من موت رجل عند وقت إخبارك، فليس في كلامك هذا فائدة ز

(٣) الشاهد في قوله "مدية" فهي نكرة ومع ذلك صح أن تقع مبتدأ؛ لأنها وقعت أول جملة حالية وهي (مدية بيدي) فهي حال من الياء في " تراني".

(٤) انتهى ما ذكره ابن هشام في المغني ص٤٦٧بشيء من الاختصار.

"ولدُ رجل ولدُ امرأة " ففي الأمثلة يكون كل من المبتدأ والخبر صالحاً للحكم عليه مع أن المتكلم يريد الحكم على أحدهما بالآخر، فيجب مراعاة الأصل و تقديم المحكوم عليه؛ ليكون ذلك قرينة على أن الأول محكوم عليه أي مبتدأ والثاني هو الحكم أي خبر.

توضيح ذلك:

أن المخاطب قد يعلم (خالداً) مثلا باسمه ومسماه، ولكن لا يعلم أنه أخوك، وقد يعلم أنه أخوك، ولكن لا يعلم اسمه ففي الحالة الأولى يجب - إن أردت إخباره بذلك – أن تقول: " خالدٌ أخي " ولا يجوز العكس، وفي الحالة الثانية تقول: " أخي خالدٌ " ولا يجوز العكس.

نعم إذا دلّت قرينة على المراد جاز التقديم والتأخير، نحو: " أبو تمام امرؤ القيس " فيجوز فيه أن تقول: " امرؤ القيس أبو تمام " إذ المراد تشبيه أبي تمام بامرئ القيس في شعره ولا يلتبس المراد تقدم الخبر(امرؤ القيس) أم تأخر، ومثله: " صديقٌ بار ساعدٌ قوي " فإن المقصود تشبيه الصديق بالساعد لا تشبيه الساعد بالصديق.

٢- أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر عائد على المبتدأ، نحو: " الكريمُ ينسى فضلَه " و " المسيء يُنبَذُ " فيجب تأخير الخبر لئلا يكون المبتدأ فاعلاً أو نائب فاعلٍ مع أن المراد كونه مبتداً فيحصل اللبس.

وكذا يجب تأخير الخبر في نحو: " أنت أحسنت لجارك " لأنه إن تقدم صار المبتدأ توكيداً لتاء الفاعل لا مبتدأ.

٣- أن يُقصَر عليه المبتدأ، نحو قوله تعالى : " إِنَّما أَنْتَ مُذَكِّرٌ "(الغاشية٢١)، وقوله: " وَما مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ "(آل عمران١٤٤) فلا يجوز التقديم لكون المقصور متأخراً عن المقصور عليه ضرورة.

٣- أن يكون المبتدأ مما له الصدارة في الكلام بالأصل كأدوات الاستفهام و(كم) الخبرية و(ما) التعجبية، أو بالعارض كما إذا دخلت عليه لام الابتداء ، نحو قوله تعالى: "لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللهِ "(الحشر١٣) أو أُضيف لما له الصدارة في الأصل، نحو: " شعرُ أيِّ شاعرِ تُحبُّه؟ " و " كتابُ كل نحويٍّ عندي" فإن (أيّ وكل) لهما الصدارة في الكلام.

٤- أن يكون مقترناً بالفاء أو الباء الزائدة، نحو: " مَن يرضى بزلتِك فعدوٌ لك " ونحو قوله تعالى: " وَمَا اللهُ بِغافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ "(البقرة٧٤).

٥- أن يكون الخبر طلبيّاً نحو: " الكذابُ احذرْه " و " الغادرُ لا تصاحبْه".

٦- أن يكون الخبرُ متعدداً في معنى واحد، نحو: "الرمانُ حلوٌ حامضٌ" أي بين الحلو والحامض، وهو المُزّ.

٧- أن يكون جزاءً لـ(أمّا)، نحو " أما الكذبُ فمذمومٌ".

٨- أن يكون الخبر هو (الذي) أو أحد فروعه والمبتدأ ضمير المتكلم أو المخاطب مع مطابقة الصلة للمبتدأ، نحو: " أنا الذي عصيتُ " و " أنتم الذين تحبون الخير".

فإذا لم يوجد أحد الموانع المذكورة ؛ جاز تقديم الخبر، تقول مثلا: " عليٌ مسافرٌ " وأن شئت قلت: " مسافرٌ عليٌ " وتقول: " رجل علمٍ عندك " وإن شئت قلت: " عندك رجلُ علم".

بل يجب تقديمه إذا وُجد أحد الأمور التالية:

موجبات تقديم الخبر

١- أن يُوهم التأخير إرادة الصفة، نحو: " في الخير سعةٌ " ونحو: " بعد العسرِ يسرٌ " فيجب تقديم الخبر لئلا يُتوهَم أنه صفة مع أن المراد كونه خبراً[١].

٢- أن يعود على بعضه ضمير في المبتدأ، نحو: " للناسِ أعمالُهم" و "دون الجاهلِ مَن جادله" فيجب أن يتقدم الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة[٢]، وهو غير جائز كما تقدم في باب الضمير .

٣- أن يكون الخبر مما له الصدارة في الكلام بالأصل أو بالعارض، فالأول كأدوات الاستفهام و(كم) الخبرية ومُذ ومنذ (بناءً على رأي من قال بخبريتهما)، نحو قوله تعالى: " أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيامَةِ "(القيامة٦) ونحو: " كم زائرٍ زوارنا! "، ونحو: " لم أَزُرْك منذ يومٌ الجمعة " على رأي من يعرب (منذ) هنا خبراً، والثاني كما لو أُضيف إلى ما له الصدارة، نحو: " قولُ مَن هذا؟ " وصورةُ أيِّ رجلٍ هذه؟".

٤- أن يكون مقصوراً على المبتدأ، نحو: " إنما ناجحٌ المثابرُ " ، وكقوله تعالى: " وَعِنْدَهُ مَفاتِحُ الْغَيْبِ "(الأنعام٥٩) .

٥- أن يكون المبتدأ مقروناً بفاء الجزاء، نحو: " أمّا للحربِ فعليٌ".

٦- أن يكون الخبر اسمَ الإشارة (ثَمَّ)، نحو قوله تعالى: " فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ " (البقرة١١٥).

---

[١] إذ لو أخرت الخبر فقلت: " سعة في الخير " و" يسر بعد العسر " لكان الأسبق إلى الذهن أنه صفة لا خبر.

[٢] إذ لو قلت: " أعمالهم للناس " لعاد الضمير (هم) على متأخر لفظاً ورتبة وهو(الناس) فهو متأخر لفظاً كما ترى، ومتأخر رتبة لأنه بعض الخبر، والخبر متأخر رتبة عن المبتدأ؛ لأنه يأتي بعده في أصل لكلام.

المسألة السابعة: حذف المبتدأ والخبر

أولا: حذف المبتدأ

يجوز حذف المبتدأ إذا دل عليه دليل، وذلك كثير في:

١- جواب الاستفهام، نحو قوله تعالى: " وَما أَدْراكَ ما هِيَهْ * نارٌ حامِيَةٌ "(القارعة١١) أي: هي نار حامية.

٢ـ وبعد فاء الجزاء، نحو قوله تعالى: "ما أَصابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ "(النساء٧٩) أي: فهو من الله، وقوله: " فَإِنْ لَمْ يُصِبْها وابِلٌ فَطَلٌّ "(البقرة٢٦٥) أي: فالمصيب طل، وقوله: " وَإِنْ تُخالِطُوهُمْ فَإِخْوانُكُمْ "(البقرة٢٢٠) أي فهم إخوانكم.

٣ـ وبعد القول، نحو قوله تعالى: "سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ "(الكهف٢٢) أي: هم ثلاثة.

ويجب حذف المبتدأ في موارد:

١- قبل النعت المقطوع إلى الرفع في مدح أو ذم أو ترحُّم، نحو: " أثنيتُ على زيدٍ الفاضلُ " و " نلتُ من عمروٍ البخيلُ " وعطفتُ على سعيدٍ الضعيفُ " والتقدير: هو الفاضل – هو البخيل – هو الضعيف.

أما إن كان النعتُ لغير المدح أو الذم أو الترحم؛ فلا يجب حذف المبتدأ معه، نحو: " رأيتُ فلاناً النجارُ " وإن شئت ذكرته، فتقول: " رأيتُ فلاناً هو النجارُ.

٢- قبل المخصوص بالمدح أو الذم - بناء على إعرابه خبراً - نحو: " نعم الخُلُقُ العفةُ " و " بئس الخلقُ الشراهةُ " والتقدير: هو العفة – هو الشراهة.

٣- فيما إذا كان الخبرُ يميناً صريحة (أي معروفة عند المتكلم و السامع أنها يمين) نحو: " في ذمّتي لأنصرنّ المظلوم " و " بحياتي لأُعيننّ المحتاج " وقول الشاعر:

في عُنقي لأُسدِينَّ يداً　　　لكل ذي حاجةٍ يرجَّها

والتقدير: في ذمتي يمين – بحياتي يمين – في عنقي يمين.

٤- فيما إذا كان الخبر مصدراً نائباً عن فعله، نحو قوله تعالى: " وَيَقُولُونَ طاعَةٌ "(النساء٨١) أي: أمرُنا طاعة، والأصل: نطيعُك طاعة، ثم حذف الفعل وأُقيم المصدر مقامه منتصباً، ثم أُريد الثبوت والدوام فرُفع المصدر؛ ليكون الكلام جملةً اسمية بعد أن كان جملة فعلية، ومن الواضح أن الجملة الاسمية تفيد الدوام والثبوت بخلاف الفعلية.

ومثل ذلك قولهم: " سمعٌ وطاعةٌ " وقول الشاعر:

فقالت حنانٌ ما أتى بك هاهنا؟ أذو نسب أم أنت بالحي عارفُ

أي أمري حنان، و(حنان) هنا مصدر من (حنّ يحنُّ) لا اسم امرأة، كما قد يُتوهم، وفاعل (قالت) ضمير يعود على المرأة المتغَزَّل بها.

٥- قبل الاسم المرفوع بعد لاسيما، نحو: "أكرم الناس ولاسيما المتقون" أي ولاسيما هم المتقون.

٦- بعد المصدر الدُعائي في صدر الجملة المبينة للمفعول[١]، نحو: " سقياً لزيد " و " جدعاً لزيد " والتقدير: هو- أي السقي أو الجدع - لزيد ، ولا يصح أن يتعلق الجار والمجرور بالمصدر؛ لأنه متعدٍ بنفسه، وليست اللام للتقوية؛ لعدم صحة إسقاطها.

أو المبينة للفاعل[٢]، نحو: " تباً لزيد " و " ويحاً له".

---

[١] فإن (لزيد) والمبتدأ المحذوف جملة مستأنفة لبيان المفعول الذي دُعي له بالسقي.

[٢] فإن (لزيد) والمبتدأ المحذوف جملة مستأنفة لبيان فاعل(أي المتلبس) بالهلاك والتباب .

ثانيا: حذف الخبر

يجوز حذف الخبر أيضاً إذا دل عليه دليل، نحو: " محمد " في جواب: " مَن عندك؟ " والتقدير: عندي محمد، وكقوله تعالى: " أُكُلُها دائِمٌ وَظِلُّها "(الرعد٣٥) أي: وظلها دائم، وقوله: " قالُوا لا ضَيْرَ إِنَّا إِلى رَبِّنا مُنْقَلِبُونَ "(الشعراء٥٠) أي: لا ضير علينا، وأمثال ذلك كثير.

ويجب حذف الخبر في موارد:

١- بعد لولا الامتناعية بشرط كونه كوناً عاماً أي مقدراً بـ(كائن) أو (موجود) نحو: " لولا الشمسُ لعُدمت الحياة " و " لولا العلمُ لتعطلت الحياة " والتقدير: لو الشمس موجودةٌ أو كائنةٌ، ولولا العلم موجودٌ أو كائن.

فإن لم يكن الخبر كوناً عاماً، نحو: " لولا أنت مريضٌ لسافرتُ " أو كان كوناً عاماً، ولكنه ليس بعد لولا، نحو: " الجنُّ موجود " لم يجب الحذف، نعم يجوز مع الدليل، نحو قوله تعالى: " يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْ لا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ "(سبأ٣١) أي لولا أنتم صددتمونا[١].

ويمتنع بدون الدليل، كقول الشاعر:

ولولا بنوها حولَها لخبطتُها[٢] كخبطةِ عصفور ولم أتلعثمِ

٢- بعد مبتدأ هو نصّ في اليمين، والمراد بكونه نصاً في اليمين أن يغلب فيه بحيث لا يتبادر غيره – وليس المراد أن لا يُحتمل غيره – نحو: " لَعَمرُك ما الإنسان إلا بدينه " أي لعمرك قسمي، ونحو: " لَايمنُ الله لأساعدنّك " ونحو: " يمينُ الله لأنصفنّك".

[١] إذ ليس عدم إيمانهم متوقفاً على مجرّد وجود هؤلاء، بل على أي كونهم العام، بل على صدهم، وهو كون خاص.
[٢] إذ لو حذف الخبر لكان المعنى منصرفاً إلى الكون العام أي مجرد وجودهم، مع أن المراد وجودهم حولها، وهو كون خاص.

وليس شرطاً في وجوب الحذف أن يقترن المبتدأ بلام الابتداء، نعم اقترانه بها يعيِّن كون المحذوف خبراً بعد احتمال كونه مبتدأ أيضاً، ففي المثال الأخير يحتمل أن يكون المحذوف خبراً ويحتمل كونه مبتدأ، وهذا الاحتمال كافٍ لدرْجه في موارد حذف الخبر.

فإن لم يكن المبتدأ نصاً في اليمين؛ لم يجب حذف الخبر، نحو: " عهدُ اللهِ لأفعلنَّ كذا " فإن كلمة (عهد الله) ليس غلباً في اليمين، بل ترد في غيره كثيراً، نحو قوله تعالى : " وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللهِ إِذا عاهَدْتُمْ "(النحل٩١) .

٣- بعد معطوف بواو بمعنى (مع) نصاً[1]، نحو: " كلُ عاملٍ وعملُه " والتقدير: كل عامل وعمله مقرونان، ونحو: " رأيت الناس شتى: الطبيبُ وعيادتُه، والطالبُ ومدرستُه، والمرأةُ وبيتُها".

فلو لم تكن الواو نصّاً في المعيّة، لم يجب الحذف، نحو: " محمدٌ وأُستاذُه متصاحبان " فإن الواو هنا يُحتمل أن يراد بها عطف التشريك، فلا تكون بمعنى (مع)، ومثله قول الشاعر:

تمنَّوا لي الموت الذي يشعب الفتى   وكلُ امرئٍ والموتُ يلتقيانِ

٤- قبل حال سدّ مسدّ الخبر وهو لا يصلح أن يكون خبراً، نحو: " احترامي الرجلَ مؤدّباً " و " أن آكلَ الفاكهةَ ناضجةً "[2] و " أكثرُ حضوري الدرس منتبهاً " فليس هذه الحال (أعني مؤدبا أو ناضجة أو منتبها) خبراً؛ لأنه لا تصلح أن تكون خبراً، وكيف يصح أن تخبر عن الاحترام بأنه مؤدب، والأكل بأنه ناضجة، و أكثر الحضور بأنه منتبه؟! بل الخبر محذوف دائماً (وجوباً) سدّت مسدّه هذه الحال[3].

---

[1] أي لا تحتمل غير المعية.

[2] وهو بتأويل: (أكلِي الفاكهة ناضجة).

[3] لا حاجة إلى التمحّل في تقدير هذا الخبر المحذوف، وفائدة هذا التعبير هي قصر الفعل المفهوم من المصدر على هذه الحال.

وأما إذا صلحت هذه الحال لأن تكون خبراً؛ فيجب الإخبار بها، نحو: " قتالي القَرنَ شديدٌ " و " احترامي العالمَ عظيمٌ".

المسألة الثامنة: تعدد الخبر

يجوز أن يخبر عن مبتدأٍ واحد بخبرين أو أكثر، ولذلك ثلاث صور:

الأولى: أن يتعدد الخبر لفظاً ومعنى، نحو قوله تعالى: " وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ (البروج١٦) فإن قوله: (الغفور – الودود – ذو العرش – المجيد – فعال) خمسة أخبار للمبتدأ (هو)، ونحو قوله: " اللهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ لَهُ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ "(البقرة٢٥٥) فإن قوله: (لا إله إلا هو – الحي – القيوم – لا تأخذه سنة – له ما في السموات – من ذا الذي يشفع عنده) ستة أخبار للفظ الجلالة.

وعلامة هذا النحو من التعدد صحة الإخبار بكل واحد من هذه الأخبار مستقلاً، ويجوز في هذه الصورة عطف الأخبار ويجوز عدمه، قال تعالى: " صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَرْجِعُونَ "(البقرة١٨) بلا عطف، والمبتدأ هنا محذوف تقديره (هم)، وقال: " وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُماتِ "(الأنعام٣٩) بالعطف.

الثانية: أن يتعدد باللفظ مع وحدة المعنى، نحو: " الرمان حلوٌ حامض " أي مُزّ، و " هذا طويلٌ قصير " أي مربوع، و" هذا أبيضُ أسودُ " أي أبلق، و " هو أيسرُ أعسرُ " أي أضبط[1]، وعلامة هذا النحو من التعدد عدم صحة الإخبار بكل واحد منها مستقلا.

[1] (المُزّ) الشيء بين الحلو والحامض، و المربوع بين الطويل والقصير، والأبلق بين الأسود والأبيض، و الأضبط الذي يعمل بيده اليسرى كما يعمل باليمنى .

الثالثة: أن يتعدد لتعدد المبتدأ حقيقة أو حكماً، وفي هذه الحالة يجب العطف، مثال التعدد حقيقة: " صديقاك شاعرٌ وكاتبٌ "، " أصدقاؤك شاعر وكاتب وخطيب".

ومثال التعدد حكماً: " الإنسان دمٌ ولحمٌ وعظمٌ " وقوله تعالى: " اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلادِ "(الحديد٢٠) فالمبتدأ هنا متعدد حكماً لكونه ذا أجزاء لوحظت في الإخبار عنه.

تنبيـــــه:

يجوز في الصورة الأولى إعراب الأول خبراً و البقية نعوتاً له، مالم يكن هناك مانع معنوي أو لغوي أو قرينة تعيّن أحدَ الإعرابين، نحو: " محمدٌ طالبٌ ذكيٌّ مجتهدٌ " فيجوز إعراب كل مِن (ذكي) و (مجتهد) خبراً أو نعتاً لـ(طالب). فإن وُجد مانع معنوي، نحو: " هذهِ الكتبُ علميةٌ أدبيةٌ اجتماعيةٌ " أو لُغوي، نحو: " عليٌ شجاعٌ كريمٌ " تعيّن إعرابها أخباراً؛ إذ لا يصلح واحدٌ منها أن يكون منعوتاً.

المسألة التاسعة: اقتران الخبر بالفاء

يجوز اقتران الخبر بالفاء في ثلاث حالات:

الأولى: إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً عاماً صلتُه جملةٌ فعلية صالحة؛ لأن تقع شرطاً، نحو: " الذي يخشى اللهَ فمأمونٌ " أو شبه جملة، نحو: " مَنْ عندك – أو في كنفك – فعزيزٌ " أو صفة صريحة، نحو قوله تعالى: " وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا "(المائدة٣٨).

الثانية: إذا كان المبتدأ نكرة عامة موصوفة بجملة فعلية صالحة؛ لأن تقع شرطاً نحو: " رجلٌ يُناصحني فهو أخي " أو موصوفة بشبه جملة، نحو: " سيِّدٌ في قومه فمكرّمٌ " و " عالمٌ عند الجاهلين فمغبونٌ".

الثالثة: أن يكون المبتدأ لفظة (كل) مضافة، نحو: " كلُ نعمةٍ فمن الله".

ويشترط مع ذلك:

١- ترتب الخبر على الكلام السابق عليه كترتب جواب الشرط على جملة الشرط.

٢- تجرّد توابع المبتدأ من أداة شرطية.

وإنما دخلت الفاء على الخبر – عند وجود هذه الشروط – لمشابهته حينئذٍ لجواب الشرط، والأشياء تُعطَى أحكام مشابهاتها، ومن هنا تعرف أن تلازم الخبر مع المبتدأ يكون بدخول الفاء كتلازم الجواب مع شرطه.

فإذا قلت مثلاً: " الذي ينجح فله مكافأة " فُهِمَ منه ترتب المكافأة على النجاح، فكل مَن ينجح لزمت له المكافأة عليك، بخلاف قولك: " الذي ينجح له مكافأة " فلا تلزم فيه المكافأة بالنجاح، والله أعلم.

ويبقى الحكم المذكور سارياً إذا دخلت على المبتدأ (إنّ) أو (أَنّ) أو (لكنّ) نحو قوله تعالى: " إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِناتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذابُ جَهَنَّمَ "(البروج١٠) " وقوله: " وَاعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ للهِ خُمُسَهُ... "(الأنفال٤١) ونحو قول الشاعر:

فو اللهِ ما فارقتُكم قالياً لكم ولكنّ ما يُقضى فسوف يكونُ

المبحث الثاني: نواســـخ الابتـــداء

نواسخ الابتداء: هي الكلمات الداخلة على المبتدأ والخبر والناسخة - أي المزيلة - لحكمهما بتغيير اسمهما وإعراب أحدهما أو كليهما وإزالة حكم المبتدأ من حيث الصدارة، وهي ثلاثة أنواع:

١- ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهي الأفعال الناقصة، وتلحق بها المشبهات بـ(ليس).

٢- ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهي (إنَّ) وأخواتها.

٣- ما ينصبهما جميعاً، وهي (ظنّ) وأخواتها.

والنوع الأول قسمان: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وإليك التفصيل:

أولا: كــان وأخــواتها

وأشهرها ثلاثة عشر: كان – ظلّ – أضحى – بات – أصبح – أمسى – صار – ليس – زال – برِح – فَتِئ – انفكّ – دام.

معانيـــــها:

(كان): تفيد اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً مجرّداً[1] في زمن يناسب صيغتها. وقد تنسلخ عن الزمان، نحو قوله تعالى: " وَكانَ اللهُ غَفُوراً رَحِيماً "(الفرقان٧٠).

(ظلّ): تفيد اتصاف اسمها بمعنى خبرها نهاراً، نحو: " ظل الهواءُ حاراً".

(بات): تفيد اتصافه به ليلاً، نحو: "بات زيدٌ ساهراً".

(أضحى): تفيد اتصافه به في الضحى، نحو: " أضحى الجوُّ حاراً".

(أصبح): تفيد اتصافه به في الصباح، نحو: " أصبح الخيرُ وفيراً".

(أمسى): تفيد اتصافه به في المساء، نحو: " أمسى الغريبُ بلا وطن".

(صار): تفيد التحول من صفة إلى أخرى، نحو: " صار الماءُ ثلجاً".

(ليس): تفيد نفي اتصاف اسمها بخبرها حالاً، نحو: " ليس السعادة في المال " وقد تنفي غير الحال، نحو قوله:

له نافلاتٌ ما يَغبُّ نوالُها   وليس عطاءُ اليوم مانعَه غداً

(زال) و(برح) و(انفك) تفيد زوال اتصاف اسمها بخبرها، وإذا سُبقت بنفي أو شبهه – كما هو شرط نقصانها – أفادت استمرار اتصاف اسمها بخبرها.

(دام) تفيد دوام اتصاف اسمها بخبرها.

[1] أي مجرّدا عن الزيادة على الزمان المناسب لصيغتها، كالنفي في ليس والاستمرار في زال.

تقسيـــماتها:

١- تقسم الأفعال الناقصة من حيث إطلاق العمل وعدم إطلاقه إلى قسمين:

الأول: ما يعمل بلا شرط، وهي ثمانية: كان - ظل - أضحى - بات - أصبح - أمسى - صار - ليس.

الثاني: ما يعمل بشرط، وهي: (دام) وتعمل بشرط سبقها بـ(ما) المصدرية الزمانية[١]، نحو قوله تعالى: " وَأَوْصانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكاةِ ما دُمْتُ حَيًّا "(مريم٣١)، و(زال) وأخواتها الثلاثة، وتعمل بشرط سبقها بنفي أو شبهه[٢]، مثال النفي قوله تعالى: " قالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ "(طه٩١) وقوله: "قالُوا تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ "(يوسف٨٥) أي: لا تفتأ تذكر يوسف، فإن(لا) هنا مقدرة والمقدر بقوة المذكور، ومثال شبه النفي قول الشاعر:

صاحِ شمِّرْ ولا تزلْ ذاكرَ المو تِ فنسيانُه ظلالٌ مبينُ

فإن (لا) هنا ناهية، والنهي شبيه النفي؛ لأنه طلب رفع النسبة.

وقول الآخر:

ألا يا اسلمي يا دارَ مَيَّ على البِلى ولا زال مُنهلاً بجرعائِكِ القطرُ

فإن (لا) هنا للدعاء، وهو هنا شبيه النفي؛ لأنه طلب رفع النسبة.

٢- وتقسم من حيث التصريف وعدمه إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما كان تامَّ التصرف، وهو ما عدا زال وأخواتها وليس ودام، فيعمل بجميع مشتقاته، مثاله في (كان) قوله تعالى على لسان أخوة يوسف(ع): " وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْماً

---

[١] لأنها تُؤول مع مدخولها بصدر مضاف إلى زمان، والتقدير في الآية: مدةَ دوامي حياً.

[٢] شبه النفي هنا هو النهي والدعاء.

صالِحِينَ "(يوسف٩) وقوله: " فَقُلْنا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خاسِئِينَ "(البقرة٦٥) وقول الشاعر– وقد أعمل اسم الفاعل:

وما كلُّ مَن يُبدي البشاشة كائناً   أخاك إذا لم تُلفِهِ لك مُنجِدا

وقول الآخر– وقد أعمل المصدر :

ببذلٍ وحلمٍ ساد في قومه الفتى   وكونُك إيّاه[١] عليك يسيرُ

الثاني: ما كان ناقص التصرف، وهو زال وأخواتها، فلا يأتي منها إلا الماضي والمضارع واسم الفاعل، مثاله في (زال) قوله تعالى: " فَما زالَتْ تِلْكَ دَعْواهُمْ "(الأنبياء١٥)، وقوله: " وَلا يَزالُونَ مُخْتَلِفِينَ "(هود١١٨) وقول الشاعر:

قضى اللهُ يا أسماء أنْ لستُ زائلاً   أُحبكِ حتى يغمضَ العينَ مُغمضُ

الثالث: ما كان جامداً لا يأتي منه إلا الماضي، وهو ليس ودام.

٣– وتقسم من حيث النقصان والتمام[٢] إلى قسمين:

الأول: ما لا يأتي إلا ناقصاً، وهو ثلاثة: فتئ وزال وليس.

الثاني: ما يأتي ناقصاً وتاماً، وهو ما عدا الثلاثة، مثال مجيء (كان) تامة قوله تعالى: " وَقاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ "(الأنفال٣٩)[٣]، وقوله: " وَإِنْ كانَ ذُو عُسْرَةٍ "(البقرة٢٨٠)[٤]، وهي حينئذ تكون بمعنى (وُجِد) أو (حَدث).

ومثال مجيء (أمسى) و(أصبح) تامّين، قوله تعالى: " فَسُبْحانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ "(الروم١٧).

---

[١] أي : وكونك حليماً، فقد أرجع ضمير(إياه) إلى الحلم، وهو خبر المصدر (كون) باعتبار عمله، و(يسير) خبره باعتبار محله وهو الابتداء.

[٢] الفعل التام هو ما يكتفي بمرفوعه ولا يحتاج إلى خبر، والناقص بخلافة.

[٣] فإن (كان) هنا تامة و(فتنة) فاعلها.

[٤] فإن (كان) هنا تامة و(ذو) فاعلها.

ومثاله في (دام) قوله تعالى: " خالِدِينَ فِيها ما دامَتِ السَّماواتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ ما شاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ "(هود١٠٧).

والذي يميز لك التامة من الناقصة[١] هو صحة الاستغناء بمرفوعها عن الخبر، وقد لا يتسنى ذلك لوجود الظرف، فيحتمل النقصان والتمام، نحو قوله تعالى: " لقد كان ولدٌ له"، وقوله: " فَكَيْفَ كانَ عَذابِي وَنُذُرِ " (القمر١٦) فالظرف (له) في المثال يحتمل أن يكون خبرا وكان ناقصة، ويحتمل أن يكون صفة لـ(ولد) وكان تامة، و(كيف) في الآية يحتمل أن يكون خبراً وكان ناقصة، ويحتمل أن يكون حالاً وكان تامة.

حكـــم خبرها من حيث التقديم والتأخـــير:

يجوز تقديم خبر الأفعال الناقصة – إن لم يوجد أحد موجبات التأخير[٢] أو التقديم[٣] التي سبقت في المبتدأ والخبر – على اسمها أو عليها، نحو قوله تعالى: " وَكانَ حَقًّا عَلَيْنا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ "(الروم٤٧)، ونحو: " متخلفاً ظل الكسولُ " و " ما خائباً أمسى المجدُّ " و " أجلس ما طالعاً دام البدرُ "، وقول الشاعر:

مَهْ عاذلي فهائماً لن أبرحا بمثلِ أو أحسنَ من شمس الضحى

ولا يجوز تقديمه على ما له الصدارة في الكلام، كـ(ما) المصدرية أو النافية أو أدوات الاستفهام، فلا يصح نحو: " أكرمْ العاملَ مثابراً ما دام " يعني: ما دام مثابراً، أو " مُعاباً ما

[١] في الحقيقة أن كان التامة ترجع إلى الناقصة، إلا أن خبرها هو الكون العام (أي الوجود العام) دائماً، فاستُغني عنه بذكر الاسم؛ لأن الذكر يلازم الوجود العام.

[٢] وهي هنا اثنان – لعدم ورود الباقيات – عدم تبين الإعراب، نحو: " كان أخي صديقي "، وكون الخبر محصوراً، نحو: " ما كان الأعشى إلا شاعراً".

[٣] وهي هنا ثلاثة: عودة ضمير المبتدأ على بعض الخبر، والحصر , وكونه مما له الصدارة. وإذا كان مما له الصدارة فيجب تقديمه حتى على الفعل الناقص.

كان الغيورُ " يعني: ما كان الغيور معاباً، أو " منهمراً ما زال المطرُ "، أو " عندك هل كان خالدٌ " فالكل غير مسموع عن العرب إجماعاً.

وفي تقديم خبر (ليس) عليها خلاف، والإجماع على عدم سماعه عن العرب يقتضي المنع، لأن قواعد اللغة توقيفية.

واحتج بعضهم على جواز تقديمه بقوله تعالى: " أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ" (هود٨) حيث قدم (يوم) وهو معمول[1] الخبر على (ليس)، وحيث جاز تقديم المعمول جاز تقديم العامل.

بقي مسألتان أُخريان في التقديم:

أولهما: أنه لا يجوز تقديم الخبر وحده دون معموله المرفوع، فلا يجوز في نحو: كان حاتمٌ مشتهراً كرمُه " أن تقول: " مشتهراً كان حاتمٌ كرمُه"، ويجوز: " مشتهرا كرمُه كان حاتم".

وثانيهما: أنه لا يجوز أن يلي معمولُ الخبر الفعلَ الناقص مباشرة إلا إذا كان ظرفاً أو جارّا ومجروراً، فلا يصح في نحو: " أصبح الباطلُ منكِّساً رأسَه " أن تقول: " أصبح رأسَه الباطلُ منكساً أو أصبح رأسَه منكساً الباطلُ " ، فإن لم يباشره أو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ جاز، نحو: " أصبح منكساً رأسَه الباطلُ "، ونحو: " أمسى عندك زيدٌ مقيماً " وكان في قومِه هاشمٌ مطاعاً".

وقد ورد – نادراً – ما ظاهره خلاف هذه القاعدة، كقوله:

قنافذُ هدّاجونَ حول بيوتِهم   بما كان إيّاهم عطيةُ عوّدا[2]

---

[1] لأن (يوم) يتعلق بالخبر (مصروفا) فهو معمول له.

[2] البيت للفرزدق يهجو قوم جرير، يقول: هم كالقنافذ يسيرون في الليل طلباً للسرقة أو الفاحشة كسير الشيخ المرتعش -وهو معنى الهدّاج – وذلك من تعويد عطية - وهو أبو جرير - إياهم على ذلك.

وقول الآخر:

فأصبحوا والنوى عالي مُعرّسِهم   وليس كلَّ النوى تُلقي المساكينُ

ويُؤول على وجود ضمير الشأن، والتقدير في الأول: وكان هو- أي الشأن- إيّاهم عطيةُ عوّد، فيكون معمول الخبر (إياهم) غير مباشر لـ(كان) للفصل بضمير الشأن، وكذا يقال في البيت الثاني.

أفعـــال الصــــيرورة :

تستعمل بعض الأفعال بمعنى (صار) فتعمل عملها من رفع المبتدأ ونصب الخبر، وتجري عليها سائر أحكامها، وهي:

١ – (كان) نحو قوله تعالى: " وَبُسَّتِ الْجِبالُ بَسًّا * فَكانَتْ هَباءً مُنْبَثًّا "(الواقعة٦)، و قوله: " وَسُيِّرَتِ الْجِبالُ فَكانَتْ سَراباً "(النبأ٢٠).

٢– (ظلّ) نحو قوله تعالى: " ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ "(النحل٥٨).

٣– (أصبح) نحو قوله تعالى: " فَأَصْبَحَ هَشِيماً تَذْرُوهُ الرِّياحُ "(الكهف٤٥).

٤– (أضحى) نحو: " أضحى الخداعُ شعارَ الكثيرين".

٥– (أمسى) نحو: " أمسى الكذبُ وسيلةَ المحتالين".

٦– (آضَ) نحو قول الشاعر:

لَربيتُه حتى إذا آضَ شيظماً   وكاد يضاهي غارب الفحل غاربُهْ[1]

٧– (رجع) نحو: " رجع البناءُ تُراباً "، وقوله صلى الله عليه وآله: " لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض".

٨– (عاد) نحو قول الشاعر:

---

[1] الشيظم: الطويل الجسيم، والغارب مقدم السنام.

موشكةٌ أرضُنا أن تعودا   خلاف الأنيس وحوشاً يبابا

٩- (ارتدَّ) نحو قوله تعالى: " فَارْتَدَّ بَصِيراً "(يوسف٩٦) .

١٠- (غدا) نحو قول الفرزدق:

ندمتُ ندامةَ الكُسَعيِّ   لمّا غدت مني مطلقةً نوارُ

١١- (استحال) و(تحول) نحو: " استحال الماءُ بخاراً " و " تحول الخشبُ فحماً".

١٢- (حار) نحو قوله:

وما المرءُ إلا كالشهابِ وضوؤه   يحورُ رماداً بعد إذْ هو ساطعُ

ما اختصت به (كان)

تنفرد كان عن باقي أخواتها بثلاثة أمور:

الأول: جواز زيادتها[1] بين (ما) التعجبية وفعل التعجب، نحو قول الشاعر:

لله درُّ أنوشروان مِن رجلٍ   ما كان أعرفَهُ بالدونِ والسفلِ

وزيادتها هنا قياسية، وقد سُمع زيادتها بين الجار والمجرور، كقوله:

سُراةُ بني بكرٍ تَسامى   على كان المسومةِ العرابِ

وبين الفعل وفاعله، كقولهم: " لم يُوجد كان أفضلُ منهم "، واشترطوا لزياتها مطلقاً أن تكون بلفظ الماضي، فلا تُزاد في غيره.

وليس لـ(كان) الزائدة هذه اسم ولا خبر، فهي معطّلة عن العمل لتقوية الكلام وتوكيده، نعم تبقى دلالتها على الماضي ثابتة.

الثاني: أنها قد تُحذف وحدها أو مع اسمها.

[1] ورد زيادة غيرها ندراً، كقولهم: " ما أصبح أبردها وأمسى أدفأها " في زيادة (أصبح) و(أمسى).

١- أما حذفها وحدها، فيجب بعد (أنْ) المصدرية في كل موضع أُريد به تعليل شيء بشيء، نحو: " أما أنت مؤمناً فانصر المظلوم".

وأصل هذا التركيب - على ما أوّلوه -: انصر المظلوم لِأَنْ كنت مؤمناً، فقُدِّمتْ العلة على المعلول، وحذفت اللام قياساً[1]، ثم حُذفت (كان) فانفصل الضمير (تاء الفاعل) وعُوّض عن (كان) بـ(ما) الزائدة، ثم زِيدت الفاء في المعلول تشبيهاً له بجواب الشرط.

فيكون الإعراب كالآتي:

(أنْ): مصدرية.

(ما): عوض كان المحذوفة.

(أنت): اسم كان.

(مؤمناً): خبرها. والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه مجرور باللام المقدرة والجار والمجرور متعلق بالفعل التالي (انصر).

٢- وأما حذفها مع اسمها وبقاء خبرها؛ فذلك بعد (إنْ) و (لو) الشرطيتين، نحو قول الشاعر:

قد قيل ما قيل إنْ صدقاً وإنْ كذباً   فما اعتذارُك من قول إذا قيلا

أي: إن كان القول صدقاً، وإن كان القول كذباً، وقول الآخر:

لا يأمنِ الدهرَ ذو بغيٍ ولو ملكاً   جنوده ضاق عنا السهل والجبلُ

أي: ولو كان ذو البغي ملكاً.

وقد تحذف (كان) مع معموليها وجوباً، ويعوّض عنها بـ(ما) وهو نادر، نحو: " صُم رمضانَ إمّا لا " إي إن كنت لا تصوم غيرَه.

[1] إذ يطّرد حذفها قبل (أنْ) و(أنّ) المصدريتين.

وإنما وجب الحذف هنا، وكذا في الحالة الأولى؛ لأن (كان) قد عوّض عنها، ولا يجوز الجمع بين العوض والمُعوَّض.

الثالث: جواز حذف آخرها تخفيفاً بشرط كونها مضارعاً مجزوماً لم يتصل به ضمير[1]، نحو قوله تعالى: " وَلا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ "(النحل١٢٧)، و قوله: " وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضاعِفْها"(النساء٤٠) ولا فرق في ذلك بين أن يلي النون حرف متحرك، كالآيتين الكريمتين، أو أن يليها حرف ساكن، نحو قول الشاعر:

لم يكُ الحقُ سوى أن هاجهُ   رسم دارٍ قد تعفّى بالسرر[2]

وقول الآخر:

فإنْ لم تكُ المِرآةُ أبدت وسامةً   فقد أبدتِ المرآةُ جبهةَ ضيغمِ

والبيتان حجة على سيبويه حيث منع من الحذف مع الساكن.

كما لا فرق بين (كان) الناقصة والتامة، فمثال الناقصة ما مرّ، ومثال التامة قراءة بعضهم: " وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضاعِفْها "(النساء٤٠) برفع (حسنة).

فإن اتصل بـها ضمير؛ امتنع الحذف، نحو: " السارق لم تكنْهُ " ولا يصح أن تقول: لم تكُهُ.

[1] اشترط ابن خروف أيضاً عدم الوقف عليه واستحسنه ابن هشام.

[2] السرر (بفتحتين) واد بعينه.

ثانيا: أفعال المقاربة

تقسيماتها

وهي ثلاثة أقسام:

١- أفعال المقاربة بالمعنى الأخص، وهي: (كاد) و(أوشك) و(كرَب).

٢- أفعال الرجاء، وهي (عسى) و(حرى) و(اخْلَوْلقَ).

٣- أفعال الشروع، وهي كل فعل دلّ على الابتداء محتاجاً إلى فعل آخر يتمم معناه، كـ(شرع) في نحو: " شرع المطرُ ينهمرُ " و(بدأ) في نحو: " بدأ العدوُّ يتفرقُ " و(جعل) نحو: " جعل الماءُ يسخن " و(أخذ) نحو: " أخذ الغمام ينجلي " و(طفِق) نحو قوله تعالى: " وَطَفِقا يَخْصِفانِ عَلَيْهِما مِنْ وَرَقِ الجَنَّةِ "(الأعراف٢٢) " و(هبَّ) نحو قول الشاعر:

وعاذلةٍ هبّت بليل تلومني	وقد غاب عَيّوقُ الثُريّا وعَرَّدا[١]

و(هلْهَل) نحو قول الآخر:

وطِئنا ديارَ المعتدين فهلهلت	نفوسهمُ قبل الإماتةِ تزهقُ

وتفترق أفعال المقاربة (بالمعنى الأعم) عن كان وأخواتها في ثلاثة أمور:

الأول: أنها لا يجوز تقديم خبرها عليها، وجاز ذلك في كان وأخواتها، كما تقدم.

الثاني: أن خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعاً، وندر مجيئُه اسماً في (عسى) و(كاد)، نحو قول الشاعر:

أكثرتَ في العذلِ مُلِحّاً دائما	لا تكثرنْ إني عسيتُ صائما

[١] العيوق نجم يحول بين الثريا والدبران، و(عرّد) أي مال إلى الغروب.

وقول الآخر:

وأُبتُ إلى فَهْمٍ وما كدتُ آئباً وكم مثلها فارقتها وهي تصفرُ[1]

الثالث: أن خبرها – في غير (عسى) – لا يجوز أن يرفع ظاهراً، بل ضميراً عائداً على اسمها، فلا يقال مثلا: " كاد زيدٌ يموت أخوه " ونحو ذلك.

والسبب في عدم جوازه هو أن هذه الأفعال مسلطة على اسمها بما أن الفعل (الخبر) مسنداً إليه، فإذا رفع ذلك الفعل ظاهرا؛ كان مسنداً إلى الظاهر، فيحصل التنافي، وجاز ذلك في (عسى) للتوسع في استعمالها.

اقتران خبرها بـ(أنْ)

وهي من حيث اقتران خبرها بـ(أن) ثلاثة أقسام:

١- ما يجب اقتران خبره بها، وهو اخلولق وحرى، نحو: " اخلولق الخيرُ أن يحلّ " و" حرى الشرُّ أن يغيب".

٢- ما لا يجوز اقتران خبره بها، وهو أفعال الشروع جميعاً؛ لأن المقصود بها الحال و(أنْ) للاستقبال، فيحصل التناقض.

٣- ما يجوز فيه الاقتران وعدمه، وهو نوعان:

الأول: ما يكثر فيه ذلك، وهو (عسى) و(أوشك) حتى لم ترد عسى في القرآن الكريم إلا كذلك، نحو قوله تعالى: " فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ "(المائدة٥٢) وقوله: " عَسَى اللهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا "(النساء٨٤)، ومثال أوشك: " أوشك الحليم أن يكون نبياً " وتجرد خبرهما من (أن) قليل، نحو قول الشاعر:

[1] يقول رجعت إلى فهم، وهي قبيلته، بعدما كاد أن لا يرجع، وذلك أن أعداءه أحكموا له خطة فأفلت منها، وكم له مثل هذه الخطة وقد أفلت منها جميعاً، وهي خالية منه تصفر.

عسى الكرب الذي أمسيتُ فيه يكون وراءه فرج قريبُ

والخبر هو (يكون) وهو مجرد من (أنْ)، وقول الآخر:

يُوشك مَن فرّ من منيته في بعض غِرّاتِه يوافقُها

والخبر هو (يوافقها) وهو مجرد من (أن).

الثاني: ما يقلُّ فيه اقتران الخبر بها، وهو (كاد) و (كرب) حتى لم ترد كاد في القرآن الكريم إلا كذلك، نحو قوله تعالى: "وَما كادُوا يَفْعَلُونَ "(البقرة٧١)، وقوله: " وَلَوْ لا أَنْ ثَبَّتْناكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً "(الإسراء٧٤)، ومثال كرب: "كرب القوم يتفرقون".

ومن اقتران خبرهما بـ(أن) قولهم: " كاد المريبُ أن يقول خذوني "، وقول الشاعر:

كادتِ النفس أن تفيضَ عليه إذ غدا حشوَ رِيطةٍ وبرودِ[١]

وقول الآخر:

سقاها ذو الأحلامِ سجلاً على الظَما و قد كرَبتْ أعناقها أنْ تقطّعا[٢]

تصريفــها

كل أفعال المقاربة جامدة[٣] على الماضي،فلا يأتي منها سائر التصاريف إلا (كاد) و(أوشك) فيأتي منهما المضارع، قال تعالى: " يَكادُ سَنا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصارِ "(النور٤٣)، وقال الشاعر:

يوشك من فرّ من منيته في بعض غِراته يوافقها

---

[١] الريطة (بكسر الطاء) الملاءة، يقول: كادت النفس أن تذهب عند رؤيتها (هذا المرثي) ملفوفاً بالأكفان.

[٢] أي سقا هذه العروق - وكنى بها عن بني مروان – ذوو العقول دلوا من الماء على ضمئها وقد كادت أعناقها أن تقطّعا من العطش، يريد أن بني مروان لا يرجى منهم العطية.

[٣] حكى الكسائي مضارع (جعل) والجوهري مضارع (طفق).

وقد يأتي منهما اسم الفاعل أيضاً، نحو قوله:

موشِكةٌ أرضنُا أن تعودا خلاف الأنيسِ وحوشاً يبابا

وقول الآخر:

أموت أسًى يوم الرِجام وإنّني يقيناً لرهنٌ بالذي أنا كائِدُ[١]

نقصانها وتمامها

لا ترد هذه الأفعال تامّة – مع بقاء معناها الذي عليه المدار – إلا (عسى واخلولق وأوشك) في حال اقتران خبرهن بـ(أنْ) ولهن حينئذ صورتان:

الأولى: أن يَرفع خبرُهنّ ضميراً، نحو: " عسى أن تنجحَ، واخلولق أن تفوز " فيجب حينئذ الحكم بتمامهنّ، فيكون المصدر المؤول فاعلاً لهنّ.

الثانية: أن يرفع خبرُهنّ اسماً ظاهراً، نحو: " عسى أن يتوب العاصي " فيجوز فيهن النقصان والتمام[٢]، فيجوز أن تعرب (عسى) ناقصة و(أن يتوب) خبرها مقدّماً و(العاصي) اسمها مؤخراً، أو (عسى) تامّة و (أن يتوب) فاعلها و(العاصي) فاعل يتوب.

وتظهر فائدة الجواز في التثنية والجمع، فعلى التمام تقول مثلا: " عسى أن يتوب العاصيان " وعلى النقصان تقول: " عسى أن يتوبا العاصيان " ولو أوجبنا التمام؛ لوجب أن نقول: " عسى أن يتوب العاصيان " لا غير.

[١] الرجام موضع بعينة، والشاعر يرثي عمر بن عبد العزيز.
[٢] على رأي الجمهور، ولم يجّوز الشلوبين ومن تبعه إلا التمام، كالحالة الأولى.

ما اختصتْ به (عسى)

اختصت (عسى) من بين أفعال المقاربة بأمرين:

الأول: أنه إذا أُخبر بها عن اسم قبلها؛ جاز إضمار ضمير فيها يعود على ذلك الاسم، وجاز تجريدها منه[1]، فإذا قلت مثلا: " المؤمنُ عسى يفلح" يجوز أن نعتبر في (عسى) ضميراً يعود على (المؤمن) فيكون ذلك الضمير اسمَها، و (أن يفلح) خبرها، وجملة (عسى) خبر المبتدأ (المؤمن)، ويجوز أن لا نعتبر ذلك الضمير، فتكون عسى تامة و(أن يفلح) فاعلها وجملة عسى خبر المبتدأ.

ويظهر أثر الجواز في التأنيث والتثنية والجمع، فتقول في المثال: " المؤمنة عست أن تفلح " على النقصان، و" عسى أن تفلح " على التمام، وتقول: " المؤمنان عسيا أن يفلحا أو عسى أن يفلحا " و " المؤمنون عسَوا أن يفلحوا أو عسى أن يفلحوا " .

أما بقية أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيها، تقول: " المرأة كادتْ أن تقع " ولا يصح: المرأة كاد أن تقع، و " والمشركون كادوا أن يُهزموا " ولا يصح: المشركون كاد أن يهزموا "[2].

الثاني: أنها يجوز في الفعل المضارع الواقع خبراً لها أن يرفع ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود على اسمها، نحو قول الشاعر:

ما ذا عسى الحَجاجُ يبلغ جهدُه		إذا نحن جاوزنا حفيرَ زيادِ

وشذّ ذلك في (كاد) نحو قول الآخر:

وأسقيه حتى كاد مما أَبُثُـه		تكلمني أحجارُه وملاعبُه

---

[1] والأول لغة تميم والثاني لغة الحجاز.

[2] ألحق ابن الناظم (اخلولق) و(أوشك) بـ(عسى) في هذا الحكم.

ثالثا: المُشبــهات بـ(ليس)

أشبهت ليس في نفيها الحال – عند الإطلاق – حروفٌ أربعة، هي: (ما – إنْ – لا – لات) فعملت – بمقتضى المشابهة – عمل (ليس). ولما كان هذا العمل غير متأصِل لها؛ لم تعمل مطلقاً كـ(ليس) بل بشروط: عامة وخاصة.

فالشروط العامة ثلاثة:

١ – أن لا تُزاد (إنْ) بعدها[1]، فإن زيدت؛ لم يجُز الإعمال، نحو قول الشاعر:

وما إنْ طِبُّنا جبنٌ ولكنْ   منايانا ودولة آخرينا[2]

٢– أن لا ينتقض نفيها بـ(إلا)، فإن انتقض بها؛ لم تعمل، نحو قوله تعالى: " وَما مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ "(آل عمران١٤٤) وقوله: " إِنْ هُوَ إِلاَّ نَذِيرٌ مُبِينٌ "(الأعراف١٨٤) ونحو قولنا: " لا قرينانِ إلا مفترقان".

أما إذا انتقض نفيها بغير (إلا) فإنها تبقى عاملة، نحو: " وما العجْزُ غيرَ حبِّ السلامة".

٣– أن يبقى أصل الترتيب، فلا تعمل إذا اختل الترتيب بأن قُدِّم الخبر، نحو: "ما موفّقٌ العجولُ" و "إنْ خائبٌ سعيُ اللبيب" ، أو قُدم معمول الخبر، نحو: " ما ضيفَه البخيلُ مكرِمٌ " أو " ما البخيلُ ضيفَه مكرمٌ "، أو قُدم معمول الاسم عليه، نحو: " ما خيراً فاعلٌ كفاعلٍ شراً " أي: ما فاعلٌ خيراً كفاعل شراً .

نعم لو كان المقدم ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يضر في العمل، نحو: " ما بالصالحين أنت مقتدياً " و " ما أنت بالصالحين مقتدياً "، ونحو: "ما عندي ظلمُ أحد معهوداً " أي ما

---

[1] لم ترد زيادتها بعد غير (ما).

[2] طبنا أي عادتنا، و(طبّ) هنا مبتدأ و(جبن) خبره، و(ما) نافيه مهملة.

ظلم أحد معهوداً عندي، فالظرف متعلق بـالخبر(معهود)، و" ما تحت الشمس وقوفُك جائزاً " فالظرف متعلق بالاسم (وقوف).

هذا ما يعمّ الجميع، وإليك ما يختص به كل واحد منها.

أولا: (ما)، أعملها الحجازيون بالشروط المتقدمة، وأهملها بنو تميم مطلقاً، والجامع بين اللغتين الحكم بجواز الإعمال والإهمال، فيجوز لك إعمالها محاكاة لأهل الحجاز وإهمالها محاكاة لبني تميم، ولا ضير في ذلك فكلاهما عرب ذوو بال.

ومن إعمالها قوله تعالى: " ما هذا بَشَراً "(يوسف٣١) وقوله: " ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ "(المجادلة٢).

وقد تُتكرر (ما) توكيداً فلا يضر في عملها، نحو قول الشاعر:

لا يُنْسِك الأسى تأسّياً فما		ما مِن حمامٍ أحدٌ مستعصما

ثانيا: (إنْ)، أجاز الكسائي والمبرّد إعمالها بالشروط المتقدمة، ومنعه سيبويه والفرّاء – كما في المغني – والحاصل جواز إعمالها أخذاً بمذهب الكسائي والمبرد، وإن كان الإهمال أحسن، ومن إعمالها قول الشاعر:

إن هو مستولياً على أحدٍ		إلا على أضعف المجانينِ

وقول الآخر:

إنْ المرءُ ميْتاً بانقضاء حياتِه		ولكن بأن يُبغى عليه فيُخذلا

وقراءة سعيد بن جبير (رض): " إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبادٌ أَمْثالُكُمْ "(الأعراف١٩٤) بتخفيف (إن) ونصب (عباد) هكذا: إنْ الذين تدعون من دون اللهِ عباداً أمثالَكَم.

ثالثا: (لا) ، ويشترط في إعمالها إضافة إلى الشروط العامة المتقدمة شرطان آخران:

١ – أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فلا تعمل في المعارف[1].

٢ – أن لا تكون نصّاً في نفي الجنس، لأنها لا تكون حينئذ مشبّهة بـ(ليس)، بل هي النافية للجنس وستأتي أحكامها إن شاء اللهُ تعالى.

ومن إعمال (لا) هذه قول الشاعر:

تَعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا		ولا وزَرٌ مما قضى اللهُ واقيا

وقول الآخر:

نصرتُك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاسرٍ		فبُوِّئتَ حصناً في الكماة حصينا

ومع ذلك فإن عملها قليل حتى منعه بعضهم.

رابعا: لات، ولا تعمل إلا في الأحيان، أي أن يكون اسمها وخبرها دالين على الزمان، ولا يُذكر معها إلا أحد معموليها، والأكثر ذكر الخبر، كقوله تعالى: " فَنادَوْا وَلاتَ حِينَ مَناصٍ "(ص٣) والتقدير: ولات الحينُ حينَ مناص. وكقول الشاعر:

ندم البُغاةُ ولات ساعةَ مندمِ		والبغيُ مرتعُ مبتغيه وخيمُ

ومن حذف خبرها قراءة بعضهم: " ولاتَ حينُ مناص " بالرفع.

مسألـــة:

إذا عُطف على خبر هذه الحروف شيء، فإن كان بـ(بل) أو (لكنْ) وجب رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، فيكون من عطف الجملة، نحو: " ما البكاء مضّراً بل مفيدٌ (أو) لكن مفيدٌ " والتقدير: بل هو مفيد أو لكن هو مفيد.

ولا يجوز نصبه بإتباعه للخبر؛ لأنه مثبت وهذه الحروف لا تعمل في الإثبات.

---

[1] جوّز ابن جنيّ عملها في المعارف، ويشهد له قول النابغة:
وحلّتْ سواد القلب لا أنا باغياً		سوى ولا عن حبها متراخيا

وإن كان العطف بغيرهما؛ جاز النصب والرفع، والنصب أحسن، نحو: "ما هو مقصراً ولا عاصياً " بنصب (عاصياً) عطفاً على (مقصراً)، وإن شئت قلت: ولا عاصٍ، وهو حينئذ خبر لمبتدأ محذوف، كما تقدم.

رابعا: إنّ وأخـــواتها

الرابع من النواسخ (إنّ) وأخواتها، وعملها نصب المبتدأ اسماً لها ورفع الخبر خبراً لها، وهي ستة على المشهور[1]: إنّ (بكسر الهمزة) – أنّ (بفتحها) – ليت – لكنّ – لعلّ – كأَنّ.

معانيها:

١ – (إنّ) تفيد توكيد اتصاف اسمها بخبرها، نحو قوله تعالى: " إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ "(البقرة٢٢٠) .

٢ – (أنّ) تفيد التوكيد أيضاً؛ لأنها فرع عن المكسورة على الأصح، وتفترق عنها، في كونها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر، نحو قوله تعالى: " فَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ "(البقرة٢٠٩) والتقدير: فاعلموا عزةَ الله وحكمتَه.

٣– (ليت) تفيد التمني، وهو طلب المستحيل حقيقة أو تنزيلا، فالأول كقوله تعالى على لسان مريم (ع): " يا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هذا وَكُنْتُ نَسْياً مَنْسِيًّا "(مريم٢٣)، وقول الشاعر:

ألا ليت الشباب يعودُ يوماً   فأُخبره بما فعل المشيبُ

والثاني كقوله تعالى: " قالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَياةَ الدُّنْيا يا لَيْتَ لَنا مِثْلَ ما أُوتِيَ قارُونُ (القصص٧٩) وقول المتنبي:

فيا ليت ما بيني وبين أحبتي   من القرب ما بيني وبين المصائبِ

[1] جعل منها سيبويه (عسى) إذا اتصل بها ضمير نصب.

٤- (لكنّ) تفيد الاستدراك[١]، وهو أن يُنسب لما بعدها حكماً منافياً لما قبلها، أو رفع ما يُتوهم ثبوته له، مثال الأول: " ما الأرض ساكنةٌ لكنّها متحركةٌ "، ومثال الثاني: " ما زيد شجاعٌ لكّنه كريمٌ " إذ إنّ نفي الشجاعة غالباً يستلزم نفي الكرم، فيتوهم السامع أن الكرم منفي أيضاً، ولذا يُؤتى بالاستدراك لرفع هذا التوهم.

٥- (لعلّ) تفيد أربعة معان:

الأول: الترجي، وهو توقع الأمر المحبوب، نحو: " لعلك ناجحٌ".

الثاني: الإشفاق، وهو توقع المكروه، نحو: "لعلك راسبٌ".

الثالث: التعليل، نحو قوله تعالى: " فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشى "(طه٤٤)[٢].

الرابع: الاستفهام، نحو قوله تعالى: "وَما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى "(عبس٣)[٣].

٦- (كأنّ) تفيد ثلاثة معان:

الأول: التشبيه فيما إذا كان خبرها اسماً جامداً، نحو: " كأنّ علياً أسدٌ "، وقوله تعالى: " كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَكْنُونٌ "(الصافات٤٩).

الثاني: الظنّ فيما إذا كان خبرها اسماً مشتقّاً أو جملة أو شبه جملة، نحو: " كأنّك مسافرٌ"، " كأنّ زيداً في داره "، " كأنّك تريد الرحيل".

الثالث: التقريب، نحو: " كأنك بالشتاء مقبلٌ " و "كأني به قد حلّ"، واُختلف في إعراب هذا الأُسلوب، والأقرب ما قاله الفارسي: وهو أنّ الكاف حرف خطاب، والباء زائدة في اسم (كأنّ)، و(مقبل) أو (قد حلّ) خبرها.

---

[١] زعم ابن عصفور أنها تفيد التوكيد أيضاً مثل (إنّ).

[٢] أثبت ذلك جماعة من النحاة ن والصحيح أنه ترجٍ قائم – هنا- في نفس المخاطبين.

[٣] أثبت ذلك الكوفيون، واستدلّوا بأن (لعلّ) هنا علّقت فعل القلب عن العمل، فهي إذن للاستفهام لا للترجي؛ لأن الترجي لا يُعلِّق. والصحيح أنها للترجي – قائماً هنا بنفس المخاطَب – وإنما علقت فعل القلب لما لها من الصدارة.

شروطــها:

يشترط في استعمال هذه الحروف أمور:

١ – أن لا يكون خبرها إنشائياً غير مدح أو ذم، فلا يصح نحو: " إنّ العلمَ اطلبْهُ أو هل تُحبُّه".

٢– أن لا يتقدم خبرها أو معمول خبرها عليها، لكونها لها الصدارة[1] في الكلام، فلا يصح نحو: " شاعرٌ إنّ زيداً " أو " درسَه لعلّ زيداً قارئٌ".

٣– أن لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل سوى الظرف والجار والمجرور، فلا يصح نحو: " إنّ عالمٌ أخاك " بالفصل بالخبر، أو " إنّ السارقَ أخاك ضاربٌ " -أي: إن أخاك ضاربٌ السارقَ – بالفصل بمعمول الخبر.

ويجوز الفصل بالظرف أو الجار والمجرور، نحو قوله تعالى: " قالَ يا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ "(الزخرف٣٨) وقوله: " قالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَياةَ الدُّنْيا يا لَيْتَ لَنا مِثْلَ ما أُوتِيَ قارُونُ "(القصص٧٩)، ونحو قولنا: " إنّ عندك السرَّ مكتومٌ " و " كأنّ في داره زيداً معتكفٌ".

٤– أن لا تُزاد بعدها (ما)، فإن زيدت بعدها كفّتها عن العمل، نحو قوله تعالى: " إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ "(الحجرات١٠) وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية، فيصح دخولها على الأفعال، نحو قوله تعالى: " إِنَّما يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبادِهِ الْعُلَماءُ "(فاطر٢٨) وقوله: " كَأَنَّما يُساقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ "(الأنفال٦) وليس لها حينئذ اسم ولا خبر.

واستُثني من ذلك (ليت) فإنّ زيادة (ما) بعدها لا تُزيل اختصاصها بالجملة الاسمية، ومن ثَمّ كان القياس بقاء عملها؛ لأن سبب الإهمال ليس هو زيادة (ما)، بل هو زوال

[1] ما عدا (أنّ) مفتوحة الهمزة، فليس لها الصدارة، لكنها حُملت على أخواتها.

الاختصاص بالجملة الاسمية، ومع ذلك جوّزوا فيها الإهمال حملاً على أخواتها، تقول: "ليتما البخيلَ يُحرَم " بالإعمال أو " ليتما البخيلُ يُحرَم " بالإهمال، قال الشاعر:

قالت ألا ليتما هذا الحَمامُ لنا إلى حمامتِنا أو نصفه فقدِ[1]

يُروى بنصب (الحمام) على الإعمال، وبرفعه على الإهمال؛ لأنه بدل من اسم ليت، أعني (هذا) فيُعرب بإعرابه المحلِّي.

واتضح أنه لا يجوز أن تقول: " ليتما يُحرم البخيل " ونحوه، كما تقول في سائر أخواتها؛ لأن (ليت) لا يزول اختصاصها بالأسماء بزيادة (ما) فلا تدخل على الفعل.

أحكامـــها:

أولا: فتح همزة (إنّ) وكسرها

يجب فتح همزة إنّ إذا كانت مع معموليها مؤولة بمصدر يقع في موضع رفع أو نصب أو جر، مثال الرفع: " بلغني أنّك ناجح " والتقدير: بلغني نجاحُك، و" عُلِم أنك ناجحٌ " أي: عُلم نجاحُك.

ومثال النصب: " تمنيتُ أنك حاضرٌ " أي: تمنيت حضورَك، وقوله تعالى: " اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعالَمِينَ "(البقرة٤٧)التقدير: اذكروا نعمتي.... وتفضيليي إيّاكم " فالمصدر المؤول معطوف على المفعول به (نعمتي)، وقوله: " وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ "(الأنفال٧) والتقدير: يعدكم إحدى الطائفتين كونَها لكم، فالمصدر المؤول بدل من المفعول به (إحدى) .

---

[1] (فقد) إشارة إلى قول زرقاء اليمامة عندما رأت حماماً: " ليت الحمام لية * إلى حمامتيه * أو نصفه قديه * تمّ الحمام ميه.
تمنت أن ينضم الحمام إلى حمامتها مع نصفه فقد تمّ المجموع مائة. قيل فحسبوا ذلك الحمام فوجدوه ستاً وستين لم ينقص ولم يزد.

ومثال المجرور قوله تعالى: " ذلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لا يَعْلَمُونَ "(التوبة٦) والتقدير: ذلك بكونهم قوماً لا يعقلون، وكقول لمتنبي:

أرانبُ غيرَ أنّهمُ فحولٌ مفتحةٌ عيونُهُم نيامُ

ويجب كسر همزة (إنّ) إذا لم يصح سبكها مع معموليها بمصدر، وذلك في المواضع التالية:

١- إذا وقعت في أول الكلام حقيقةً، نحو: " إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ "(الأحزاب٥٦) أو حكماً، نحو قوله: " أَلا إِنَّ أَوْلِياءَ اللهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ "(يونس٦٢)،وقوله: " كَلاَّ إِنَّ كِتابَ الأَبْرارِ لَفِي عِلِّيِّينَ "(المطففين١٨)، وقولنا: " أَمَا إنّ الدنيا فانيةٌ " فإن (ألا) و(كلا) و(أَمَا) حروف لا تضرُّ بالابتداء.

٢- إذا وقعت صدراً في جملة الصلة، نحو قوله تعالى: " وَآتَيْناهُ مِنَ الْكُنُوزِ ما إِنَّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ "(القصص٧٦). فإن سبقها شيء من الصلة لم يجب كسرها، نحو: " لقد هرب الذي عندي أَنّه شجاع "، ومنه قولهم: " لا أفعله ما أنّ في السماءِ نجماً " إذ التقدير: ما ثبت أنّ في السماء نجماً.

٣- إذا وقعت في صدر جواب قسم لم يُذكر فعلُه، نحو قوله تعالى: "حم * وَالْكِتابِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنْزَلْناهُ فِي لَيْلَةٍ مُبارَكَةٍ "(الدخان٣) .

٤- إذا وقعت في صدر جملة محكيّةٍ بالقول[1]، نحو قوله تعالى: " قالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ"(مريم٣٠) .

[1] أي وقعت في صدر مقول القول.

٥- إذا كان في خبرها لام التوكيد، نحو: "علمتُ أنّ الإسرافَ لَمَشينٌ" ونحو قوله تعالى: " لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ "(الحجر٧٢)، وقوله: " فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ... إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ "(الواقعة٧٧).

٦- إذا وقعت جملتها خبراً أو صفة لاسم ذات، مثال الأول: " طالبُ الدنيا إنّه مذمومٌ " ومنه قوله تعالى: " إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصارى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيامَةِ "(الحج١٧)[1]، ونحو: " أتخذ صديقاً إنّه ناصحٌ".

ويجوز فتح همزة (إنّ) إذا صحّ جعلها ومعموليها مصدراً مؤولا، وصح جعلها جملة أيضاً، كما في المواضع التالية:

١- أن تقع بعد إذا الفجائية، نحو: "كنتُ أظنك أميناً إذا إنّك (أو أَنك) خائنٌ"، وقول الشاعر - وقد رُوي بالوجهين :

وكنتُ أرى زيداً كما قيل سيداً　　　إذا إِنّه عبدُ القفا واللهازمِ

وإنّما جاز الوجهان هنا لصحة التأويل بالمصدر[2]، فتُفتح الهمزة، وصحة جعل إنّ وما بعدها جملة تامّة، فتكسر الهمزة.

٢- أن تقع في صدر جملة قسم ذُكِر فعلُه مع عدم اقتران الخبر باللام، نحو: " أُقسمُ بالله إنّ (أو أَنّ)الظالمَ لا يفلح "، وقول الشاعر- وقد روي بالوجهين:

أو تحلفي بربكِ العليِّ　　　أَنّي أبو ذيّالكِ الصبيِّ

---

[1] فإن قوله: "إن الله يفصل بينهم " خبر (الذين آمنوا) أي خبر (إنّ).
[2] فيكون المصدر مبتدأ وخبره محذوف تقديره كائن أو حاصل، و(إذا) حرف.

وإنما جاز الوجهان هنا لجواز أن تكون إنّ وما بعدها مصدراً مؤولا مجروراً بالباء المقدرة؛ لأن التقدير: أقسم بالله بأن الظالم لا يفلح، وأن تكون جملة جواباً للقسم، وذلك لأن جواب القسم يجوز أن يكون مفرداً، ويجوز أن يكون جملة.

٣- أن تقع بعد فاء الجزاء، نحو: " مَن يعرفْ نفسه فإنّه يعرفُ ربّه "، وقوله تعالى: " كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلاَّهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلى عَذابِ السَّعِيرِ "(الحج٤).

وسبب جواز الأمرين هنا صحة كون أنّ وما بعدها مصدراً مؤولا - يقع مبتدأ خبره محذوف، والتقدير في المثال: مَن يعرف نفسه فمعرفتُه ربَّه كائنة أو حاصلة - وصحة كونها وما بعدها جملة تامة تقع جواباً للشرط .

٤- أن تقع بعد مبتدأ هو القول أو في معنى القول، وخبرها مقوله أو في معناه، نحو: " قولي إنّي (أو أَني) أُحب الخير " و "نطقي إنّ (أو أنّ) الأُمم بأخلاقها" و "أوّلُ كلامي إنّي (أو أَني) أُحب الإحسان".

وإنما جاز الوجهان لإمكان قصد الحكاية، فتُكسر الهمزة، أو قصد المصدرية فتُفتح.

بيان ذلك: أن المقصود ربما كان نفس العبارة (إني أحب الخير- مثلا) التي قيلت مسبقاً دون أي تغيير، فهذه حكاية تبقى معها الهمزة مكسورة كما في الأصل، وربما كان المقصود نفس معنى العبارة مع الغض عن أنها قيلت مسبقاً أم لا، وهذا يستدعي فتح الهمزة؛ ليكون الكلام مصدراً مسبوكاً.

ثانيا: دخول لام الابتداء

سُمّت لام الابتداء لأن دخولها في الغالب على المبتدأ، وتُزحلَق بدخول (إنّ) عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكِدين.

وفائدتها توكيد مضمون الجملة، وتخليص المضارع للحال، نحو: " إنّ محمداً لَيكتب " أي: الآن.

أما قوله تعالى: " وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيامَةِ فِيما كانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ "(النحل١٢٤) وقوله: " قالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ "(يوسف١٣) حيث كان ظاهرهما أن المضارع فيهما للاستقبال، فخُرِّجت الآية الأولى على إرادة الحال، لأن يوم القيامة لمّا كان حاصلاً لا محالة نُزِّل منزلةَ الحال، وخُرِّجت الثانية على حذف المضاف، والتقدير: ليحزنني قصدُ أن تذهبوا به، والقصد حال.

ودخولها هنا على أربعة أشياء

الأول: الخبر بشروط:

١- أن يكون متأخراً عن الاسم، نحو قوله تعالى: " وَإِنَّهُمْ لَكاذِبُونَ "(الأنعام٢٨) فلا تدخل عليه إن كان متقدماً، نحو قولنا: " إنّ في الدار زيداً " فلا يقال: إن لفي الدار زيداً.

٢- أن يكون مثبتاً، فلا تدخل على المنفي، نحو: " إنّ الكريمَ لا يُحصي ضيوفَه " و " إنّ المُجدَّ ليس يخيب".

٣- أن لا يكون جملة فعلية فعلها ماضٍ متصرف غير مقرون بـ(قد)، نحو:" إنّ زيداً سافرٌ " فلا يصح: " إنّ زيداً لَسافر " لأنها للحال كما تقدم، فيقع التنافي.

أما إذا كان الماضي مقروناً بـ(قد) فإنها تقربه من الحال، فيجوز دخول اللام عليه لذلك، وكذا إذا كان الفعل جامداً، فيصح دخول اللام عليه، نحو: " إنّ المخلصَ لَعسى أن يفوز " لشبهه بالاسم ودلالته على الحال.

٤- أن لا يكون جملة شرطية؛ لأنّ لام الابتداء لا تدخل عل أداة الشرط ولا على فعله أو جوابه.

٥- أن لا يكون فعلاً مبدوءاً بالسين أو سوف، لأنهما للاستقبال و اللام للحال، فيحصل التنافي.

الثاني: اسم (إنّ) بشرط أن يفصله عن (إنّ) فاصل، نحو قوله تعالى: " قالُوا إِنَّ لَنا لأَجْراً إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغالِبِينَ "(الأعراف١١٣) ونحو: " إنّ بالأبرارِ لأخاك مقتدٍ".

الثالث: معمول الخبر بشرطين:

١- أن يكون متوسطاً بين الاسم والخبر، نحو: " إنّ العملَ لَعند الله محفوظٌ".

٢- أن يكون الخبر صالحاً لدخول اللام عليه، فلا تدخل اللام على معمول الخبر إذا كان الخبر غير صالح لدخول اللام عليه، فلا تدخل على (إيّاك) في نحو: " إنّ عليّاً إيّاك أكرم " لأن الخبر (أكرم) غير صالح لدخول اللام عليه، كما تقدم في شرائط صلوح الخبر لدخولها.

الرابع: ضمير الفصل، نحو قوله تعالى: " وَإِنَّ اللهَ لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ "(الحج٥٨)، وقوله : " قالُوا أَ إِنَّكَ لأَنْتَ يُوسُفُ "(يوسف٩٠).

ثالثا: حكم المعطوف على اسمها

إذا عُطف على اسم (إِنّ) أو (لكنّ) أو (أَنّ) اسم؛ فله صورتان:

الأولى: أن يكون ذلك بعد أن تستوفي خبرها، نحو قوله تعالى:"...أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ "(التوبة٣)[١] فلا خلاف في جواز رفعه ونصبه ، فيجوز في مثل الآية رفع رسوله ونصبه.

الثانية: أن يكون ذلك قبل أن تستوفي خبرها، نحو قوله تعالى: " إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالنَّصارى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ (البقرة٦٢) ، وقوله: " إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصارى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صالِحاً فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ (المائدة٦٩)[٢] ففي جواز الرفع خلاف، والآية الثانية حجة على المانعين، وكذا ما روَوا عن العرب شعراً ونثراً، نحو قول الشاعر:

فمَن يكُ أمسى بالمدينةِ رحلُه   فإني وقيّارٌ بها لغريــبُ

أمّا بقية الحروف المشبهة بالفعل؛ فيجب نصب المعطوف على اسمها مطلقاً بالاتفاق.

[١] (رسولُه) معطوف على (الله)، بعد أن استوفت (أنّ) خبرها (بريء).

[٢] فإن (الذين هادوا – النصارى – الصابئين) معطوفة على اسم إنّ (الذين آمنوا) قبل أن يستوفي الخبر (مَن آمن..).

رابعا: تخفيـــفها

قد يُخفف ما كان مضعّفاً فيه الحرف الأخير من الحروف المشبهة بالفعل[1]، وإليك أحام كل واحد عند تخفيفه.

أ: (لكنّ) إذا خُفِّفت؛ وجب إهمالها، لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، فتدخل عليها، نحو قوله تعالى: " لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ "(النساء١٦٢)وعلى الجملة الفعلية، نحو قوله: "وَلكِنْ كانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ "(الأعراف١٦٠).

ب: (أنّ وكأنّ) إذا خُففتا؛ وجب إبقاء عملهما، لأن اختصاصهما بالجملة الاسمية لا يزول بالتخفيف، ووجب أيضاً ما يأتي:

١- أن يكون اسمهما ضمير شأنٍ محذوف، وندر مجيئُه بارزاً، نحو قوله الشاعر:

فلو أنْكِ في يوم الرخاءِ سألتِني طلاقَكِ لم أبخلْ وأنتِ صديقُ

وأندر منه مجيئه اسماً طاهراً في (كأنّ)، كقوله:

وصدرٍ مشرقِ النحرِ كأنْ ثديـَـيْهِ حُقّـــانِ

٢- أن يكون خبرهما جملة إذا كان اسمهما ضمير شأنٍ محذوف، فإن كان اسمهما ضميراً بارزاً أو اسماً ظاهراً جاز أن يكون الخبرُ مفرداً وأن يكون جملة، وقد اجتمعا في قول الشاعر:

بأنْكَ ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ وأنْك هناك تكون الثِمالا

الخبر في الأول (غيث) وهو مفرد، وفي الثاني (تكون الثمال) وهو جملة.

[1] إلا (لعلّ) فلم يثبت تخفيفها وإن زعم الفارسي ذلك، لكن لايترتب على تخفيفها حينئذ حكم، وتبقى على عملها.

٣- إن يفصل بينهما وبين الخبر فاصل إذا كان الخبرُ جملة فعلية فعلها متصرف ليس للدعاء، والفاصل أحد أربعة أشياء.

الأول: (قد) نحو قوله تعالى: " وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنا "(المائدة١١٣).

الثاني: السين أو سوف، نحو قوله تعالى: "عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضى "(المزمل٢٠) وقول الشاعر يهجو عبد الله بن الزبير:

تُخبِّرُنا أنْ سوف تَكفيك قبضةٌ وبطنك شبر أو أقلّ من الشبر

وأنت إذا ما نلت شيئاً قضمته كما قضمتْ نارُ الغضا حطب السدرِ

الثالث: النفي نحو قوله تعالى: " أَ فَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً "(طه٨٩)، وقوله: " أَ يَحْسَبُ الإِنْسانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ "(القيامة٣)، وقوله: " أَ يَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ "(البلد٧).

الرابع: (لو) نحو قوله تعالى: " أَ وَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِها أَنْ لَوْ نَشاءُ أَصَبْناهُمْ بِذُنُوبِهِمْ "(الأعراف١٠٠).

ولم يَرد الفصل في (كأنّ) بغير (لم) و(قد) نحو قوله تعالى: "كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ "(يونس٢٤) ونحو قول الشاعر:

أزِفَ الترحُلُ غيرَ أنّ ركابنا لمّا تَزِلْ برحالِنا وكأنْ قدِ

أي: وكأنْ قد زالت.

وجاء نادراً ترك الفاصل مع (أنْ) نحو قوله:

علموا أنْ يُؤَمَّلون فجادوا قبل أنْ يُسألوا بأعظم سُؤْلِ

والأصل أن يقول: أن سيؤملون، أو نحو ذلك.

ج: إنّ (مكسورة الهمزة) إذا خُففت جاز إهمالها وإعمالها، والإهمال أرجح، لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، وإنما لم يُبطل ذلك عملَها بالمرة – كما هو الحال في لكنّ – لقوتها باعتبارها سيدة أخواتها[1].

وإذا أُهملت (إنْ) وجب إدخال لام الابتداء على خبرها؛ لتكون علامة تميّزها عن (إنْ) النافية، نحو قوله تعالى على لسان أُخوة يوسف(ع): "وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ "(يوسف٩١).

نعم إن ظهر المراد من القرائن؛ فلا حاجة لهذهِ اللام، نحو قول الشاعر:

ونحن أُباةُ الضيمِ من آل مالكٍ وإنْ مالكٌ كانتْ كرامَ المعادنِ

فإنّ المدح قرينة على كون (إنْ) للتوكيد لا للنفي.

ولا تدخل (إنْ) المخففة هذهِ على الجملة الفعلية إلا ما كان فعلها ناسخاً، نحو قوله تعالى: " وَإِنْ كانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ "(البقرة١٤٣)، وقوله: " وَإِنْ يَكادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصارِهِمْ "(القلم٥١)، وقوله: " وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ "(الأعراف١٠٢) ، وشذّ قول عاتكة زوج الزبير:

شَلَّتْ يمينُك إنْ قتلتَ لَمُسلماً حلَّتْ عليك عقوبة المتعمدِ

---

[1] نظير ذلك (أنْ) المصدرية، فإنها لما كانت سيدة أدوات نصب المضارع، عملت ظاهرة ومضمرة بخلافهنّ، ونظير (كان) فإنها لما كانت سيدة الأفعال الناقصة، عملت مذكورة ومحذوفة.

فصـــل في

لا النافيـــة للجنـــس

ويلحق بالحروف المشبهة بالفعل (لا) النافية للجنس، فهي تعمل عمل تلك الحروف، لكنها لم تُجعل منهن لاختصاصها بأحكام لم تكن لهنّ.

تعريفـها :

وهي حرف ناصٌ على نفي الحكم عن جنس اسمه نفياً مستغرِقاً لجميع أفراده.

فإذا أردت أن تنفي القيام ـ مثلا ـ عن جميع أفراد الرجل قلت: " لا رجلَ قائمٌ " فإن (لا) هنا نص في النفي المستغرقِ ، فلا يحتمل المعنى نفي الوحدة (أي نفي القيام عن رجل واحد وإثباته لغير الواحد من الاثنين والأكثر ، فيكون المعنى ـ عليه ـ لا رجل قائما بل رجلان أو أكثر).

وإنما قيدناها بأنها نص على نفي الجنس إخراجاً لـ(لا) المشبهة بـ(ليس)، إذ هي مجمل تصلح لنفي الجنس ونفي الوحدة. مثالها في نفي الجنس قول الشاعر:

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً   لا وزَرٌ مما قضى الله واقياً

ومثالها في نفي الوحدة: "لا رجلُ قائماً بل رجلان".

إذن الفرق بينهما هو الفرق بين المجمل والمفصل، فإذا نفيت بالنافية للجنس فقلت مثلا: " لا رجلَ قائمٌ " لم يحتمل المعنى إلا نفي الجنس، وإذا نفيت بالمشبهة بـ(ليس) فقلت: " لا رجلٌ قائماً " احتمل المعنى نفي الجنس ونفي الوحدة، ولا يتعين أحدهما إلا بالقرينة.

وعُلِم من التعريف أن (لا) الداخلة على المعارف ليست النافية للجنس، كالتي في قوله تعالى: " لاَ الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلاَ اللَّيْلُ سابِقُ النَّهارِ "(يس٤٠) والتي في قولنا : " لا محمدٌ حاضرٌ ولا أحمدُ " إذ إن المعرفة ليست بجنس.

فان قلت: يفهم منك ضمناً أن الداخلة على المُعرَّف بأل الجنسية ليست النافية للجنس أيضا.

قلت: نعم؛ لأن المعرف بأل الجنسية ليس جنساً أيضا؛ لان المراد بالجنس هنا ما ينطبق الحكم على كل فرد من أفراده بالفعل، وليس كذلك المعرف بأل الجنسية، فإنه لا ينطبق الحكم على كل فرد من أفراده بالفعل ـ وإن انطبق بالقوة ـ فإذا قلت مثلا : " لا المرأة عندنا" على تقدير صحته ـ لم يجز في تفصيلها أن تقول : لا زينب ولا فاطمة ولا هند،... الخ، ويجوز ذلك في "لا امرأةَ عندنا".

وعلم من التعريف أيضا أنّ (لا) في مثل قولنا: " لا رجلٌ واحد عندنا " و "لا رجالٌ مائةٌ فيها " ليست النافية للجنس في الاصطلاح؛ لانّ نفيها غير مستغرِق.

عملها :

تعمل (لا) النافية للجنس عمل (إنّ) بشرطين :

(١): أن لا يدخل عليها حرف جر، فإن دخل عليها أُهملت وكان مدخولها مجروراً، نحو: " فلان يغضب من لا شيءٍ " و " مَن كثر عتبه تُرك بلا صديقٍ ".

(٢): أن لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل، ولو كان هو الخبر.

فان وجد الفاصل أهملت ووجب تكرارها، نحو: "لا بالمال عاقلٌ مغرمٌ ولا مستخِفٌّ" وقوله تعالى : " لا فِيها غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْها يُنْزَفُونَ "(الصافات٤٧) فإذا اجتمع الشرطان عملت عمل (إنّ) وكان لاسمها حالتان[١] :

الأولى: البناء على ما ينصب به مع كونه في محل نصب، وذلك عندما يكون اسمها مفرداً، وهو الذي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ـ وسيأتي توضيح معنى الشبيه بالمضاف إن شاء الله ـ نحو قوله تعالى: " ذلِكَ الْكِتابُ لا رَيْبَ فِيهِ "(البقرة٢) وقوله: " يا أَهْلَ يَثْرِبَ لا مُقامَ لَكُمْ "(الأحزاب١٣) وقولنا: " لا أعوانَ لحقود " و " لا ضدينِ متحدان " و " لا متحدِينَ مغلوبون " و " لا متبرجاتِ مرغوباتٌ " ويجوز في الأخير ـ اعني جمع المؤنث السالم ـ البناء على الفتح أيضا، نحو قول الشاعر –في إحدى روايته:

إنّ الشباب الذي مجد عواقبه		فيه نلَذُّ ولا لذاتَ للشيبِ

الثانية: الإعراب بما ينصب به، وذلك إذا كان مضافا نحو: " لا بيتَ عزٍّ مهدوم " و " أصحابَ فضلٍ مُعابون) و " لا جامعي مالٍ محمودون " و " لا خليلَيْ إيمانٍ مفختلفان".

أو شبيها بالمضاف، وهو ما كان محتاجاً لما بعده احتياج المضاف إلى المضاف إليه[٢]، نحو: " لا فاعلاً سوءاً متروك " و " لا طالبين بحقهم ملومون " و " لا أربعةً وعشرين عندنا".

[١] أما خبرها فمعرب مرفوع دائماً.
[٢] وأغلب موارده الصفات العاملة.

حكم تابعها:

يجوز في تابع اسم (لا) إذا كان نكرة[1] ثلاث حالات:

(١) الرفع بالإتباع لمحل (لا) واسمها، لا نهما ـ كما عن سيبويه ـ مُتركبان تركب (أحد عشر) فيكون محلهما الرفع بالابتداء مثال ذلك في العطف: " لا زادَ وماءٌ عندهم " وقول الشاعر:

هذا لعمرُكمُ الصَغار بعينه	لا أُمَّ لي ـ إن كان ذلك ـ ولا أبُ

ومثاله في النعت: " لا كتابَ نافعٌ فيها".

ومثاله في البدل: " لا أحدَ رجلٌ وامرأةٌ فيها".

ومثاله في التوكيد اللفظي: " لا مُخلصَ مُخلصٌ خاسرٌ".

والأحسن في الأخير ـ أعني التوكيد اللفظي ـ أن يجري على لفظ المؤكَّد مع كونه معرباً، فنقول في المثال: " لا مخلصَ مخلصَ خاسر " أما التوكيد المعنوي، فلا يؤكِّد اسم (لا) لأنه نكرة والتوكيد المعنوي لا يؤكد النكرة، كما سيأتي إن شاء الله.

(٢) النصب بالإتباع لمحل اسم (لا) أو لفظه.

مثال الإتباع على المحل: " لا زادَ وماءً عندهم" وقول الشاعر:

فلا أبَ وابناً مثلُ مروان وابنه	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزَّرا

ومثال الإتباع على اللفظ: " لا باذلَ خيرٍ وممسكاً مستويان".

(٣) البناء في حالتين:

الأولى: أن يكون التابع مفرداً[1] معطوفاً مع تكرر (لا) مباشرةً له، نحو: " لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله " ويجوز في هذه الحالة إلغاء (لا) الأولى فيرتفع اسمها، ولك في المعطوف

---

[1] أما المعرفة فلا يجوز فيه إلا الرفع، كما سيأتي.

حينئذٍ إبقاؤه مبنياً أو رفعه، أما البناء فعلى إعمال (لا) الثانية، وهو ظاهر ، وأما الرفع فعلى إلغائها أيضا.

مثال الرفع قوله تعالى: " مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ وَلا شَفاعَةٌ وَالْكافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ " (البقرة٢٥٤) .

ومثال البناء قول الشاعر:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها ولا حَيْنٌ ولا فيها مُليمُ

الثانية: أن يكون اسم (لا) مبنياً والتابع نعتاً غير مفصول[٢] عن اسمها، نحو " لا رجلَ شجاعَ منهزمٌ ".

أما التابع المعرفة فلا يجوز فيه إلا الرفع، نحو: " لا أحدَ وزيدٌ عندنا " و " لا احدَ ولا زيدٌ عندنا".

تنبيـــهان:

الأول: لا أثر للهمزة في عمل (لا) النافية للجنس، سواء أكانت للاستفهام المحض، نحو قوله:

ألا اصطبارَ[٣] لسلمى أم لها جلدٌ إذا ألا قي الذي لاقاه أمثالي

أم للتوبيخ كقول حسان:

ألا طعانَ ألا فرسان عاديةً إلا تجشؤكم حول التنانيرِ

أم للتمني، نحو قوله:

ألا عمرَ ولّى مستطاعٌ رجوعه فيرأبَ ما أثأتْ يدُ الغفلاتِ[٤]

---

[١] أي لا مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف.

[٢] ولو بالمضاف إليه أو متعلق شبه المضاف، ومنه تعرف أنه لا بناء إذا كان المنعوت اسم (لا) مضافاً أو شبه مضاف.

[٣] اصطبار اسمها وخبرها محذوف تقديره موجود أو حاصل، وكذا لا طعان.

[٤] أي فيصلح ما أفسدته يد الغفلات.

نعم ذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن (لا) المسبوقة بهمزة التمني تختص بأنها لا خبر لها لفظا ولا تقديرا، وأنها لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها فلا يرتفع تابع اسمها، وأنها لا يجوز إلغاؤها ولو تكررت.

الثاني: يكثر حذف خبر لا النافية للجنس إذا دلّ عليه دليل، من ذلك قوله تعالى: " وَلَوْ تَرى إِذْ فَزِعُوا فَلا فَوْتَ "(سبأ٥١) أي: فلا فوت لهم، وقوله: " قالُوا لا ضَيْرَ إِنَّا إِلى رَبِّنا مُنْقَلِبُونَ "(الشعراء٥٠) أي: لا ضير علينا، وقول لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل		وكل نعيم لا محالةَ زائل

أي: لا محالة في ذلك. ومثله قول حسان السابق، وتقدير الخبر فيه (لكم).

وقد يحذف الاسم كذلك[1]، نحو قولهم : " لا عليك " أي لا بأس عليك.

[1] أي مع وجود الدليل.

رابعا: ظــن وأخواتــها

الرابع من النواسخ ظن وأخواتها. وعملها نصب المبتدأ والخبر جميعاً على أنهما مفعولان لها، نحو قوله تعالى ـ على لسان صاحب الجنة ـ: " وَما أَظُنُّ السَّاعَةَ قائِمَةً " (الكهف٣٦) إذ الأصل: (الساعةُ قائمةٌ) فلما دخلت (أظن) نصبتهما، فكان المبتدأ (الساعة) مفعولاً أولاً لها، والخبر (قائمة) مفعولاً ثانيا لها.

وهي قسمان: أفعال القلوب وأفعال التحويل.

(أ) أفعــال القلـوب

سميت كذلك لأن الحكم بها حكم قلبيّ أي عقلي[1]، وهي أربعة عشر:

(١) رأى، نحو قوله تعالى: " إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً * وَنَراهُ قَرِيباً "(المعارج٧).

ونحو قول الشاعر:

رأيت اللهَ أكبرَ كل شيء   محاولةً وأكثرهم جنودا

وفي حكمها (رأي) الحُلميَّة وهي الموضوعة لإدراك الشيء في الرؤيا، نحو قوله تعالى: " إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي ساجِدِينَ " (يوسف٤) وقوله: " قالَ أَحَدُهُما إِنِّي أَرانِي أَعْصِرُ خَمْراً "(يوسف٣٦) فكل من الضمير (هم) و(ساجدين) مفعول رأى الحلمية، وكذا (الياء) وجملة (أعصر).

أما رأى البصري، فهي متعدية إلى مفعول واحد وليس من أفعال القلوب، نحو قوله تعالى: " فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأى كَوْكَباً قالَ هذا رَبِّي "(الأنعام٧٦) ومثلها التي بمعنى الرأي، كقولك: "يرى أبو حنيفة حِليّةَ النبيذ".

---

[1] القلب يرادف العقل لغة، قال تعالى: " لهم قلوب لا يفقهون بها".

(٢) علِم، نحو قوله تعالى: " فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِناتٍ فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ" (الممتحنة١٠) وكقول الشاعر:

علمتُك الباذلَ المعروف فانبعثتْ إليك بي واجفاتُ الشوق والأملِ

أما علم التي بمعنى عرف فهي متعدية إلى مفعول واحد وليست من أفعال القلوب، نحو قوله تعالى: " وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئاً "(النحل٧٨).

(٣) درى، نحو قولك: (دريتُ العفوَ شيمةَ الكرام) ونحو قول الشاعر:

درُيتَ الوفيَّ العهد يا عروَ فاغتبطْ فإنَّ اغتباطاً بالوفاء حميدُ

إذ (التاء) هو المفعول الأول وقد ناب عن الفاعل، و(الوفي العهد) المفعول الثاني

(٤) وجد، نحو قوله تعالى: " وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ "(الأعراف١٠٢) وقوله: " لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدأوةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ "(المائدة٨٢).

المفعول الأول (اليهود) وقد أُخِّر، والمفعول الثاني (اشدّ) وقد قُدم.

وأما (وجدته) بمعنى عثرت عليه فهي متعدية إلى مفعول واحد، نحو قولك: "وجدتُ كتابي المفقود".

وكذا (وجد) بمعنى صادف، نحو قوله تعالى: " قالُوا حَسْبُنا ما وَجَدْنا عَلَيْهِ آباءَنا " (المائدة١٠٤).

(٥) حَجا – وهي كوجد وزناً ومعنى – نحو قول الشاعر:

قد كنتُ أحجو أبا عمروٍ أخا ثقةٍ حتى أَلَمَّتْ بنا يوماً مُلماتُ

(٦) ألفى – وهي كوجد معنى – نحو قولك : " ألفيتُ التجاربَ مُصقلةً للهمم".

أما (ألفى) بمعنى صادف فهي متعدية إلى مفعول واحد، نحو قوله تعالى: " قالُوا بَلْ نَتَّبِعُ ما أَلْفَيْنا عَلَيْهِ آباءَنا"(البقرة١٧٠) وقوله: " وَأَلْفَيا سَيِّدَها لَدَى الْبابِ "(يوسف٢٥).

(٧) ظنّ: نحو قوله تعالى – على لسان موسى (ع) " وَإِنِّي لأَظُنُّكَ يا فِرْعَوْنُ مَثْبُوراً "(الإسراء١٠٢).

أما (ظن) بمعنى اتَّهم فهي متعدية إلى واحد، نحو قولك: " ظننتُ زيداً بالسرقة " أي اتهمته.

(٨) حسِب، نحو قوله تعالى: " وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْواتاً "(آل عمران١٦٩) وكقول الشاعر:

حسبت التُقى والجود خيرَ تجارة   رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلاً[١]

(٩) زعم، نحو: " زعم الجبان الفرارَ حكمةً " وقول الشاعر:

زعمتْني شيخاً ولست بشيخ   إنما الشيخ مَن يدبُ دبيباً

(١٠) عدّ، نحو: "خسر مَن عَدّ الدنيا غايتَه " وقول الشاعر:

ولا تعددْ المولى شريكَك في الغنى   ولكنما المولى شريكك في العُدمِ

أما (عدَّ) من العدِّ بمعنى الحساب فمتعدية إلى واحد، نحو قولهم: " أصبح فلان يَعدُّ أيامَه " أي يحسبها.

(١١) خال، نحو " من أغرى نفسه بالكسل خاله مُبلِّغَ الأمل".

وقول الشاعر:

وحلَّتْ بيوتي في يَفاع مُمَنَّعٍ   يُخال به راعي الحمولة طائرا

المفعول الأول (راعي الحمولة) وقد ناب عن الفاعل.

(١٢) هَبْ، بمعنى (ظُنْ)، نحو: "هبْ عملَك قاصراً بك دائماً".

ونحو قول الشاعر:

[١] الثاقل هو الميت؛ لأن البدن يثقل إذا فارقته الروح.

فقلت أجرني أبا مالك وإلا فهبني أمراً هالكا

(١٣) تَعَلَّمْ ، نحو: " تعلَّمْ أعدى أعدائِك نفسَك " ونحو قول الشاعر:

تعلَّمْ شفاءَ النفس قهرَ عدوها فبالغ بلطف بالتحيُّل والمكرِ

أما (تعلَّمْ) فعل أمر من تعلَّمَ؛ فهو متعدٍ إلى مفعول واحد نحو قولك: " تعلَّمْ النحو".

(١٤) جعل بمعنى اعتقد، نحو قوله تعالى: " وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبادُ الرَّحْمنِ إِناثاً "(الزخرف١٩).

أما جعل بمعنى خلق فهي متعدية إلى واحد، نحو قوله تعالى : "وَجَعَلَ الظُّلُماتِ وَالنُّورَ "(الأنعام١) وتكون من أفعال التحويل أيضا، كما سيأتي ومن أفعال الشروع، كقولك " جعلتُ أكتبُ " لكنها في جميع ذلك ليست بمعنى اعتقد.

(ب) أفعال التحويل

سميت كذلك، لأنها تدل على التحويل من حال إلى أخرى، وهي سبعة:

(١) صيَّر، نحو: " حسْنُ الخلق يصيّر الناسَ عبيداً لصاحبه "

(٢) جعل، نحو قوله تعالى: " فَجَعَلَهُمْ جُذاذاً " (الأنبياء٥٨) .

(٣) اتّخذ، نحو قوله: " وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْراهِيمَ خَلِيلاً "(النساء١٢٥) .

(٤) تخِذَ، نحو " تَخِذتُ الناصحَ صديقاً "، وقراءة بعضهم قوله تعالى: " وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَباً " (الكهف٦٣): وتَخِذَ...

(٥) ترك، نحو: " ترك الطغاة بلدانَهم خراباً " وقول الشاعر:

وربيته حتى إذا ما تركتـــه أخا القوم واستغنى عن المسح شاربُه

أما ترك بمعنى هجر فهي متعدية إلى مفعول واحد، نحو قوله تعالى: " إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ "(يوسف٣٧).

(٦) ودّ، نحو قوله تعالى: " وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمانِكُمْ كُفَّاراً "(البقرة١٠٩) ونحو قول الشاعر:

فردّ شعورَهنّ السودَ بيضاً ورد وجوهَهنّ البيضَ سودا

(٧) وهبَ، نحو: " وهب الصبرُ كلَّ مصيبةٍ هَوناً "، ونحو قولهم: " وهبني الله فداك".

تنبيـــــــهان:

الأول: أفعال القلوب وأفعال التحويل كلها متصرفة إلا ثلاثة هي:

(هَبْ) و(تعلّمْ) و(وهبَ) فأن الأولين جامدان على صيغة الأمر، والأخير على صيغة الماضي.

ويأتي من البقية الماضي، كالأمثلة السابقة، والمضارع، نحو قوله تعالى على لسان بعض الكفرة: " وَما أَظُنُّ السَّاعَةَ قائِمَةً " (الكهف٣٦) وقوله: " وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّناً وَهُوَ عِنْدَ اللهِ عَظِيمٌ " (النور١٥)، والأمر نحو: " ظُنَّ ما رجوت قريباً " وقوله تعالى: " وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً "(يونس٨٧)، واسم الفاعل نحو: " إني لعالمٌ وعدَ الحرِّ ديناً " وقوله تعالى: "إِنِّي جاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِماماً "(البقرة١٢٤) ، وقول المتنبي :

أَنَفُ الكريمِ من الدنيئة تاركٌ في عينه العددَ الكثيرَ قليلاً

واسم المفعول، نحو " السرابُ مضنونٌ ماءً " فالمفعول الأول الضمير المستتر العائد على السراب وقد ناب عن الفاعل، ونحو: " زيدَ مُتَخَذٌ صديقاً "، والمصدر، نحو: " آية هلاك المرء حسبانُه الشرَّ خيراً، واتخاذُه الشيطانَ ولياً".

الثاني: لما كان المفعول الثاني لهذه الأفعال خبراً في الأصل صح أن يأتي جملةً أو شبه جملة، كما كان جائزاً قبل دخول الناسخ.

مثاله جملة قوله تعالى: " قالَ أَحَدُهُما إِنِّي أَرانِي أَعْصِرُ خَمْراً "(يوسف٣٦) إذ المفعول الثاني جملة (أعصر) وهي جملة فعلية ، وقوله: " وَتَرَكْنا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ " (الكهف٩٩) ، وقول الشاعر:

دعاني الغواني عمَّهنَّ وخِلْتُني لي اسم فلا أُدْعى به وهو أولُ

فان جملة (لي اسم) مفعول ثان لـ(خال)، وهي جملة اسمية.

ومثال شبه جملة: "حسبتُ الأسى عند الفراق، وظننت السرورَ وقتَ اللقاء "، وقوله تعالى: " يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ "(البقرة١٩).

ما اختصت به أفعال القلوب

تختص أفعال القلوب المتصرفة بأحكام:

أولها: الإلغاء والتعليق

والمراد بالإلغاء إبطال عملها لفظاً ومحلاً وهو ـ هنا ـ واجب وممتنع وجائز.

فيجب الإلغاء في حالتين:

١ ـ إذا كان العامل مصدراً متأخراً، نحو " الباطلُ حقٌّ ظنك لا يصيّره حقاً " أي: ظنك الباطلَ حقاً لا يصيره حقاً، وعلة الإلغاء هي أن المصدر ضعيف فلا يعمل في سابقه.

٢ـ أن يتقدم المعمول مقترناً بأداة تستوجب الصدارة، نحو قولك: " لَلْكذبُ منقصةٌ علمتُ "[١] ونحو: " لَلكذبُ علمت منقصةٌ".

ويمتنع الإلغاء في حالتين أيضاً:

١ـ إذا كان العامل مقدَماً على معموليه، كأكثر الأمثلة السابقة، وقد ورد ما يُوهم الإلغاء في هذه الحالة، كقول الشاعر:

أرجو وآمل أنْ تدنو مودتها وما أخالُ لدينا منكِ تنويلُ

وقوله الآخر:

كذاك أُدِّبتُ حتى صار من شيمي أني رأيت ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

فيجب تأويلها بتقدير ضمير الشأن في الأول، و لام الابتداء في الثاني ، فالتقدير: (وما أخالُه لدينا منك تنويل)[٢] و (أني رأيت لَملاكُ الشيمة الأدبُ)[٣] وحينئذٍ فلا إلغاء.

---

[١] والأصل: علمت لَلكذبُ منقصةٌ، و لام الابتداء لها الصدارة.

[٢] تنويل مبتدأ مؤخر، ولدينا خبر مقدم والجملة مفعول ثانٍ مفسرة لضمير الشأن.

[٣] فيكون من التعليلق، كما سيأتي.

٢ـ إذا كان العامِل منفياً متاخراً أو متوسطاً، نحو قولك: " زيداً مسافراً لم أظن " أو " زيداً لم أظنّ مسافراً".

وعلة امتناع الإلغاء هنا رفع توهم أن صدر الكلام مثبتاً إذ لو قلت: " زيدٌ مسافرٌ لم أظنَّ " لَتوهم السامع أنك تريد إثبات السفر لزيد، وكذا لو قلت: " زيد لم أظن مسافرٌ "

ويجوز الإلغاء في ماعدا ذلك، نحو قول الشاعر:

القومُ في أثري ظننتُ فان يكنْ ما قد ظننتُ فقد ظفرتُ وخابوا

وقول الآخر:

أ بالأراجيز يا ابن اللؤمِ تُوعدني وفي الأراجيز خلتُ اللؤُمُ والخوَرُ

(في أثري) في البيت الأول في موضع رفع خبر، وكذا (في الأراجيز) في البيت الثاني .

أما التعليق فهو إبطال عملها في اللفظ دون المحل، وهو واجب بوجود أحد الموانع التالية (ويجمعها استحقاقها الصدارة):

١ـ لام الابتداء، نحو قوله تعالى: "وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ما لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ "(البقرة١٠٢).

٢ـ (ما) و(إن) و(لا) النافيات، نحو قوله تعالى: " لَقَدْ عَلِمْتَ ما هؤُلاءِ يَنْطِقُونَ " (الأنبياء٦٥)، وقوله: " وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً "(الإسراء٥٢) ، وكقولك: "علمتُ لا الإفراطُ صحيحٌ ولا التفريطُ".

٣ـ لام القسم، نحو قول الشاعر:

ولقد علمتُ لَـتأتِيَنَّ مَنِيّتي إنّ المنايا لا تطيش سهامها

٤ـ أحد أدوات الاستفهام، نحو قوله تعالى: " وَإِنْ أَدْرِي أَ قَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ ما تُوعَدُونَ "(الأنبياء١٠٩) وقوله: " وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ "[1](الشعراء٢٢٧).

وقد تكون أداة الاستفهام (المعلِّقة) أحدَ المفعولين لولا التعليق، نحو قوله تعالى: "لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصى لِما لَبِثُوا أَمَداً" (الكهف١٢).

فان قلت: ما ثمرة الإعراب المحلي هنا؟

قلت: تظهر ثمرته في التابع، نحو قول الشاعر:

وما كنتُ أعلم قبل عَزّة ما البُكا؟ ولا موجعاتِ القلب حتى تولتِ

فنصب (موجعات) لأنها معطوفة على محل (ما البكا)، ونحو قولنا: "علمت لَزيدٌ شاعرٌ وعمراً كاتباً " فنصبنا (عمراً) و(كاتباً) بالعطف على محل (لزيد شاعر).

ويجوز التعليق وعدمه في نحو: " علمت الخطيب من هو " أو " علمت الخطيب أخو من هو " فيجوز رفع (الخطيب) و (أخو) على التعليق، ويجوز نصبها على عدم التعليق.

واعلم أن التعليق ليس مختصاً بأفعال القلوب، بل هو جار في الأفعال التالية أيضا :

أ ـ كل فعل شكٍّ، نحو قولك " شككتُ أ على الرابعة سلمتُ أم على الثالثة " ونحو: "نسيتُ أعندك الحضور أم عند غيرك".

ب ـ كل فعل يدل على العلم، نحو: " تبيّنتُ متى السفر " و "واتضح لي أيُ يومٍ هذا".

ج ـ كل فعل يُطلب به العلم، نحو: " فكرت أ أُسافر أم أبقى " ونحو قوله تعالى: " لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ "(النمل٤٠) وقوله: "أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتى "(البقرة٢٦٠).

---

[1] قد يتوهم بعض الطلبة أن (أيّ) هنا مفعول (يعلم) وهذا خطأ؛ لأن أدوات الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها، بل هو مفعول مطلق لـ(ينقلب).

ثانيها: جواز أن يسد المصدر المؤول مسد مفعوليها

وهو كثير في (زعم) و (تَعلَّمْ) نحو قوله تعالى: " أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ "(النساء٦٠) ونحو: " تعلَّمْ أنّ المسلمين بخير ما اعتصموا بحبل الله".

ومثاله في غير الفعلين قوله تعالى: " عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ "(المزمل٢٠) وقوله: " الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُوا رَبِّهِمْ " (البقرة٤٦) وقوله: " وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً " (الكهف١٠٤)

ثالثها: جواز تعديتها بهمزة النقل إلى ثلاثة مفاعيل

نحو: " أريْتُ خالداً الاعترافَ بالذنب فضيلةً " المفعول الأول هو خالد والثاني الاعتراف والثالث فضيلةً ، ونحو: " أعلمتْني التجاربُ الصبرَ دواءَ المصائب " المفعول الأول الياء والثاني الصبر والثالث دواء، ونحو: " أظننْتُ محمداً سعيداً كاذباً".

وأكثر النحاة يقصر هذه التعدية على (علم) و (رأى) دون غيرهما، وألحقوا بهما خمسة أفعال أخرى هي:

(نبّأ)، نحو قول الشاعر:

نُبِّئْتُ زَرعةَ ـ والسفاهةُ كاسمها ـ يُهدي إلي غرائب الأشعارِ

المفعول الأول ضمير المتكلم وقد ناب عن الفاعل، والثاني زرعة والثالث جملة يُهدي، وقال النابغة:

نُبِّئْتُ نُعمى على الهجران عاتبةً سقياً ورعياً لذاك العاتب الزاري

و (أخبر)، نحو قول الشاعر:

وما عليكِ ـ إذا أُخبرْتِني دنِفاً وغاب بعلكِ يوماً ـ أن تعوديني

المفعول الأول ضمير المخاطبة وقد ناب عن الفاعل، والثاني ياء المتكلم والثالث (دنِفاً).

و(حَدّث)، كقول الشاعر:

أو مُنِعتم ما تُسأَلون فمنْ حُدِّثْـتموه له علينا الولاءُ؟![1]

المفعول الأول ضمير المخاطبين وقد ناب عن الفاعل، والثاني الهاء والثالث جملة (له علينا الولاء).

و (أنبأ)، نحو قوله:

وأُنبِئْتُ قيساً ـ ولم أَبْلُه كما زعموا ـ خيرَ أهل اليمنْ

المفعول الأول ضمير المتكلم وقد ناب عن الفاعل والثاني (قيساً) والثالث (خير).

و (خبَّر)، نحو قوله:

وخُبِّرتُ سوداءَ الغميم مريضةً فأقبلت من أهلي بمصر أعودها

ويجري من الأحكام في المفعولين الثاني والثالث ـ هنا ـ ما كان جاريا مع الأول والثاني من أفعال القلوب.

[1] يقول: إن منعتم ما سألناكم من النصفة، فمن الذي أخبرتم بأنه استولى علينا وقهرنا، فكيف تطمعون أنتم بذلك؟ !

خاتمة

إجــراء القــول مجـرى الظـن

يجوز إجراء القول مجرى الظن بلا شروط عند قبيلة سُليم، قال شاعرهم:

قالت وكنتُ رجلاً فطيناً	هذا لعمرُ الله إسرائينا[1]

فقد نصب (سرائين)، لأنه أجرى (قالت) مجرى الظن، فيكون مفعولاها: (هذا) و(إسرائينا).

أما بقية العرب فلا يجرونه مجرى الظن إلا باجتماع أربعة شروط:

١ ـ أن يكون فعل القول مضارعا.

٢ـ أن يكون للمخاطب.

٣ـ أن يكون مسبوقا باستفهام.

٤ـ أن لا يفصل بين الاستفهام والفعل بفاصل غير الظرف والجار والمجرور ومعمول الفعل نفسه، ولا يضر الفصل بأحد هذه الثلاثة.

مثال ما اجتمعت فيه الشروط: " أ تقول الندمَ نافعاً؟" وقول الشاعر:

متى تقول القُلُصَ الرواسما	يحْمِلْن أمَّ قاسم وقاسما

ونحو: " ألديك تقول السائلَ مجاباً "، " أ فيك تقول الناسَ راغبين "، وقول الشاعر:

أَجُهّالاً تقول بني لؤيٍّ	لعمرُ أبيك أم متجاهلينا

وفيه الفصل بالمعمول.

[1] اسرائين لغة في إسرائيل، البيت لإعرابي قيل: إنه صاد ضباً فجاء به زوجته، فقالت هذا لعمر الله اسرائين أي: ممسوخ من بني ارائيل.

الباب الخامس: الفـاعل ونائبـه

أولا: الفاعـــل

تعريفـه:

الفاعل: اسم أسند إليه فعل مبني للمعلوم أو ما أول به واقعاً منه أو قائماً به.

فالاسم يعمَّ الصريح، نحو قوله تعالى: " قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ "(المؤمنون١) والمؤول، نحو قوله: " أَ لَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ الله " (الحديد١٦).

وما أول بالفعل المبني للمعلوم هو اسم الفاعل، نحو قوله تعالى: "فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ الله"(الزمر٢٢)، والصفة المشبهة، نحو: "هو شديد بأسُه" والمصدر، نحو: "ساءني ظلم الرعيةِ راعيها" فـإن (راعيها) فاعل المصدر (ظلم) المضاف إلى مفعوله، واسم الفعل، نحو: " هيهاتَ اللقاءُ "[1] بخلاف اسم المفعول، لأنه مؤول بفعل مبنيّ للمجهول.

وقولنا: (واقعاً منه) أي الفعل أو شبهه صادر من ذلك الاسم، كالأمثلة السابقة، و (أو قائماً به) أي الفعل أو شبهه قائم الوجود بذلك الاسم، كقولك: " مات زيدٌ " و " انعقد المجلسُ " و " تحركت الشجرةُ " ونحو ذلك.

[1] وأفعل التفضيل في خصوص مسألة الكحل، وسيأتي الكلام عنها في أفعل التفضيل إن شاء الله تعالى.

وربما استشكل بعض الطلبة على إعراب ما قام به الفعل[1] فاعلاً؛ لأنه ليس فاعلاً في المعنى، وإنما الفاعل شيء آخر، لكنْ فاتهم أن الفاعل عند النحاة أعم مما هو متصور عندهم ـ كما توحي به كلمة فاعل بمعنى القائم بالفعل ـ إذ إنّ غرض النحاة يتركز على الإعراب، فلمّا اتحد الإعراب دون اختلاف في العامل اصطلحوا على الجميع اسما واحدا هو الفاعل.

أحكامــــه:

للفاعل سبعة أحكام هي:

١) أنه مرفوعٌ، وقد يُجرُّ لفظاً بالباء أو مِن الزائدتين أو بإضافته إلى المصدر العامل فيه.

مثال الأول قوله تعالى: " وَكَفى بِاللهِ شَهِيداً "(النساء٧٩) و" أكرم بزيدٍ " وقوله تعالى: " وَما تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُها "(الأنعام٥٩) فكل من لفظ الجلالة و زيد و ورقة مجرور في اللفظ مرفوع في المحل على أنّه فاعل.

ومثال الثاني قوله تعالى: " وَلَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ "(البقرة٢٥١) فلفظ الجلالة مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل للمصدر.

٢) أنّه لا يجوز حذفه، بل لا بد أن يكون موجوداً ظاهراً أو مستتراً، نحو قوله تعالى: " فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرى "(الاعلى ٩) . فان فاعل (ذكّرْ) مستتر، وفاعل نفعت ظاهر وهو الذكرى.

٣) أنه مؤخر عن عامله، فان تقدم فهو ليس بفاعل في الاصطلاح ـ وان كان فاعلا في المعنى ـ بل الفاعل ضمير مستتر يعود عليه، نحو قوله تعالى: " اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ

[1] ويسمى الفاعل النحوي.

فِي طُغْيانِهِمْ يَعْمَهُونَ (البقرة١٥) فلفظ الجلالة ليس فاعلا للفعل يستهزئ، بل هو مبتدأ؛ لأن الفاعل لا يتقدم على عامله.

وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل، واستدلوا بقول الشاعر:

ما للجمال مشيها وئيدا　　أ جندلاً يحملن أم حديدا

فان (وئيداً) حال و(مشيها) فاعله.

وخرجه المانعون على كون (وئيدا) حالاً لفعل محذوف والتقدير: (مشيها يبدو وئيدا) فلا حُجة في البيت حينئذٍ.

٤) أنه لا تلحق عامله علامة تثنية ولا جمع عند عامة العرب، بل يجب تجريده منهما، فلا يقال مثلا: " جاءا الرجلان " أو " جاءوا المدعوّون " أو " جاءوا الرجال " إلا على لغة ضعيفة، وعليها قول الشاعر:

يلومونني في اشتراء النخيـ　　ـل أهلي فكلهم يعذلُ[١]

وقوله الآخر:

تولّى قتال المارقين بنفسهِ　　وقد أسلماه مبعَدٌ وحميمُ[٢]

وقول الثالث:

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي　　فأعرضن عني بالخدود النواضرِ[٣]

ويحتمل أنّ منه قوله تعالى: " وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا "(الأنبياء٣) وقوله: " ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ "(المائدة٧١) ، ويسمي النحاة هذه اللغة بلغة (أكلوني البراغيث) وهو من تسمية الشيء بمثاله.

---

[١] فقد جمع بين الفاعل (أهلي) وبين واو الجماعة.
[٢] فقد جمع بين الفاعل (مبعد وحميم) وبين ألف الاثنين.
[٣] فقد جمع بين الفاعل (الغواني) وبين نون النسوة.

واعلم أن ذلك بناءً على جعل الضمير علامة للتثنية أو الجمع لا فاعلاً، أما بناء على جعله فاعلا والاسم الظاهر بدلاً منه؛ فلا خلاف في جوازه، وليس هو من اللغة المذكورة.

٥) أنه قد يحذف عامله جوازاً أو وجوباً.

مثال الجواز قوله تعالى: " وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمأواتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ "(لقمان٢٥) أي: خلقهنّ الله، بدليل أنه في آية أخرى: (ليقولن خَلقهن الله).

ويُحذف وجوبا بعد (إنْ) و (إذا) الشرطيتين، إذا فسر بفعل أو شبهه، نحو قوله تعالى: " وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ "(التوبة٦) إذ التقدير: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، وكقوله تعالى: " إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ " (التكوير١) إذ التقدير: (إذا كوّرت الشمس كوّرت).

٦) أنه إن كان مؤنثاً اتصلت بعامله[1] تاء التأنيث ساكنةً في آخره إن كان فعلا ماضيا، ومتحركةً في أوله إن كان فعلا مضارعاً وفي آخره إن كان وصفاً.

مثال الأولى قوله تعالى: " إِذْ قالَتِ امْرَأَتُ عِمْران"(آل عمران٣٥) وقوله: "وَقالَتْ طائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ "(آل عمران٧٢).

ومثال الثانية قوله تعالى: "إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلى مَنْ يَكْفُلُهُ "(طه٤٠)، وقوله: "وَما تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ "(الأنعام٥٩).

ومثال الثالثة: "زيد عفيفةٌ أمُّه" وقوله تعالى: " وَالْقاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ "(الحج٥٣) فإن القلوب مؤنث مجازي.

[1] الفعل والصفة دون المصدر واسم الفعل وكذا اسم التفضيل، كما لا يخفى.

ثم إن اتصال هذه التاء قد يكون واجباً وقد يكون جائزاً.

(فالواجب) في موردين:

أ) المؤنث الحقيقي[1] ـ في غير نعم وبئس ـ بشرط أن لا يكون مفصولا عن الفاعل، نحو قوله تعالى: " إِذْ قالَتِ امْرَأَتُ عِمْران "(آل عمران٣٥) ونحو: "جاءت البنات".

ب) الضمير المستتر[2] العائد على مؤنث حقيقي أو مجازي نحو قوله تعالى: " وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَها "(الأنبياء٩١) وقوله: " إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ " (الانشقاق١) وقد تحذف التاء مع ضمير المؤنث المجازي ضرورة، نحو قوله:

فلا مزنة أودقتْ ودقَها ولا أرض أبقل إبقالَها

(والجائز) راجح ومرجوح ومتساوي الأمرين: $

(فالراجح) في موردين أيضاً:

أ) المؤنث المجازي، نحو قوله تعالى " قَدْ جاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ "(يونس٥٧) بإثبات التاء وهو الراجح، وإذا شئت حذفتها، كما قال: " فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ "(البقرة٢٧٥).

ب) المؤنث الحقيقي المفصول عن عامله بغير (إلا) نحو: " اعتكفتْ في البيت هندٌ " وان شئت قلت ـ مرجوحا: " اعتكف في البيت هندٌ".

(والمرجوح) في موردين أيضا:

أ) المؤنث الحقيقي والمجازي المفصول عن عامله بـ (إلا)، نحو: " ما طلع إلا هندٌ " و " ما أبرق إلا سحابة "، بالحذف وهو الراجح، وإن شئت قلت: " ما طلعتْ إلا هند "

[1] المؤنث الحقيقي ما كان له فرج الأنثى، وعكسه المجازي.

[2] إذا كان الضمير متصلاً بارزاً مؤنثاً أغنى عن تأنيث فعله، فلا يجوز تأنيثه، نحو: " كتبتِ -كتبتُنّ - كتبْنَ " نعم يجوز ذلك بخصوص نون النسوة إذا اتصلت بالفعل المضارع، نحو: " انتن تكتبْنَ".

و" ما أبرقتْ إلا سحابة " لكنه مرجوح، وبعضهم منعه بحجة أن الفاعل محذوف تقديره (أحد) وهو مذكر، فيجب حذف التاء مطلقاً.

ب) فاعل نعم وبئس حقيقياً كان أو مجازياً، لان المراد منه الجنس نحو: " نعم الفتاة هند " و " نعم السجيّة الشجاعة " هذا هو الراجح وإن شئت قلت ـ مرجوحاً: " نعمت الفتاة هند " و " نعمت السجية الشجاعة".

(والمتسأوي) في مورد واحد هو الجمع – غير جمع السلامة بنوعية – كجمع التكسير، نحو قوله تعالى: " قالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ "(ابراهيم١١) وفي آية أخرى: " فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ "[1] (آل عمران١٨٤) وكجمع الجنس نحو قوله: وَقالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ " (يوسف٣٠) وقوله: " وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسى مِنْ بَعْدِهِ... "(الأعراف١٤٨) فحذف التاء من قال واتخذ، وقال الشاعر:

عجّتْ نساء بني زياد عجّةً   كعجيج نسوتنا غداة الأرنبِ

فأثبت التاء في (عجت)، وكاسم الجنس الجمعي، نحو قوله تعالى: " غُلِبَتِ الرُّومُ " (الروم٢) وقوله: " وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ تَقُولَ الإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللهِ كَذِباً "(الجن٥) فأثبت التاء فيي غلبت وتقول، ومثلهما قول الشاعر:

إني وقتلي سليكاً ثم أعقله   كالثور يضرب لمّا عافتْ البَقَرُ[2]

حيث أثبت التاء في عافت، وتقول: " جاء الروم، وقال الأنس والجن، وكثر البقر " بحذف التاء.

[1] (رسل) هنا وإن كان نائب فاعل، لكن لا فرق بين الفاعل ونائبه في هذه الأحكام، كما سيأتي، وكذا الأمر في آية الروم الآتية، فلا تغفل.

[2] الشاعر قتل سليك بن السلكة ليدفع شره عن قومه ثم دفع ديته، فحاله في هذا الفعل حال الثور يُضرب حتى تخاف البقر العائفة للماء فتشرب خوفاً من الضرب، وذلك أن الرعاة لا يضربون البقر لأنها أنفع من الثور، فهو كبش الفداء.

أما جمع السلامة مذكراً فحكمه حكم مفرده إن كان جامعاً لشروط جمع السلامة، فيجب حذف التاء في نحو قوله تعالى: " قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ "(المؤمنون١) وإثباتها في نحو: "حضرتْ الأمهاتْ " و " الدارسات تفوقتْ " ويجوز الإثبات والحذف في نحو قوله تعالى: " إِذا جاءَكُمُ الْمُؤْمِناتُ "(الممتحنة١٠) وهكذا، فإن لم يكن جامعاً لشروط جمع السلامة جاز الحذف والإثبات نحو: " جاء البنون " و " جاءت البنون "، قال تعالى: " قالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُوا إِسْرائِيلَ " (يونس٩٠) ونحو: " جاء أولات الفضل " و " جاءت أولات الفضل".

٧) أنّ الأصل فيه أن يلي عاملَه، نحو قوله تعالى: "وَورِثَ سُلَيْمانُ دأودَ " (النمل١٦) ويجوز أن يتأخر عنه إذا لم يكن موجبٌ للتقديم أو موجب للتأخير، نحو قوله تعالى: " وَلَقَدْ جاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ " (القمر٤١)، وقوله: " حَتَّى إِذا جاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ "(الأنعام٦١).

وموجبات التقديم هي:

أ) خوف اللبس بتأخيره، نحو: " أكرمَ عيسى موسى " ونحو: " قابل أخي صديقي " فلا يُعرف الفاعل إلا بتقديمه[1]، لعدم ظهور الإعراب، فان وجدت قرينة تعين الفاعل جاز التأخير، نحو قولهم: " أرضعت الصغرى الكبرى " ونحو: " أكرمتْ عيسى سلمى " ونحو: " أصاب موسى العمى".

ب) أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً بلا حصر، نحو قوله تعالى: " دَعَوُا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ "(يونس٢٢) ، وقوله: " فَأَهْلَكْناهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَنْشَأْنا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْناً آخَرِينَ "(الأنعام٦).

---

[1] لكون التقديم بنفسة قرينة على كونه فاعلاً.

ج) أن يكون المفعول به محصوراً بـ (إنما) أو (إلاّ)، فيجب تأخيره، نحو: (إنما ينفع الوعظُ المخبتين "، ونحو: " لا يخشى المؤمنُ إلا الله " وجوز بعضهم تقديم المفعول المحصور بـ (إلا)، ويشهد له قول الشاعر:

تزودتُ من ليلى بتكليم ساعة   فما زاد إلا ضعفت ما بي كلامُها

أما موجبات التأخير فهي:

أ) أن يكون في الفاعل ضمير يعود على المفعول، فيجب تأخير الفاعل لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو ممنوع كما تقدم في أحكام الضمير، مثال ذلك قوله تعالى: " وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ "(البقرة١٢٤) وقولنا: " قرأ كتابَ زيد صديقُه " والأخفش ومن تابعه على جواز ذلك لورودهِ، نحو قوله:

جزى ربُّه عني عَديَّ بن حاتم   جراء الكلاب العاديات وقد فعل

وقول الآخر:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر   وحسنُ فعل كما يُجزى سِنِّمارُ[1]

ب) أن يكون الفاعل محصورا بـ(إنما) أو (إلا)، نحو قوله تعالى: " إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ "(فاطر٢٨) ونحو قوله صلى الله عليه وآله: " يا علي لا يعرف اللهَ إلا أنا وأنت، ولا يعرفني إلا اللهُ وأنت، ولا يعرفك إلا الله وأنا".

وقد جاء التقديم مع (إلا) ضرورة، نحو قوله:

فلم يدرِ إلا اللهُ ما هيَّجتْ لنا   عشيّةُ آناء الديار وشامُها

---

[1] سنمّار: هو باني قصر الخورنق للنعمان بن المنذر، وقد جازاه على بنائه القصر بأن ألقاه من فوقه حتى مات لكي لا يني قَصراً آخر مثله لغيره.

ج) أن يكون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل اسما ظاهراً، نحو قوله تعالى: " إِذا جاءَكَ الْمُنافِقُونَ "(المنافقون١)، وقوله:" لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ "(النساء٨٣)، وقوله: " فَوَكَزَهُ مُوسى "(القصص١٥).

ثانيا: نائـــب الفاعـــل

قد يحذف الفاعل لدواع كثيرة فتُغيِّر صورة فعلِهِ[1] إيذاناً بأن الفاعل محذوف، ثم يُناب أحدُ أربعة أشياء منابه، ويُعطى النائب أحكام الفاعل التي مّرت.

والأشياء التي تنوب عن الفاعل هي:

١ـ المفعول به، وهو الأصل فان وجد معه غيره قُدّم هو على أصح الآراء[2] نحو قوله تعالى: " خُلِقَ الإِنْسانُ مِنْ عَجَلٍ "(الأنبياء٣٧) وقوله: " كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتالُ "(البقرة٢١٦) .

وإذا تعدد المفعول به في الجملة جاز لك إنابة أيهما شئت بشرط أمن اللبس، نحو: " أُعطي زيدٌ كتاباً " ويجوز: " أُعطي كتابٌ زيداً " أو " أعطي زيداً كتابٌ " ونحو: " ظُنّ السرابُ ماءً " ويجوز: " ظُنّ ماءٌ السرابَ " أو " ظُنّ السرابَ ماءٌ " ونحو: " أُعْلِمَ خالدٌ الامتحانَ صعباً " فيجوز: " أُعلِم خالداً الامتحانُ صعباً " و " أُعلم خالداً الامتحانَ صعبٌ".

فإذا حصل لبس تعين إنابة الأول، نحو: " أُعطي سعيدٌ خالداً " فلا يعرف الآخذ من المأخوذ إلا بالإنابة لصيرورة النائب كالفاعل فيكون آخِذاً، ونحو: " ظُنّ زيدٌ عمراً " فيجب إنابة الأول ليُعرف أنه المظنون. هذا وقد أوجب بعضهم إنابة الأول في باب (ظن) و (أعلم) سواء أُمن اللبس أم لم يؤمن. وما ذكرناه أرجح.

---

[1] إلى المبني للمجهول، وقد يكون العامل وصفاً مشتقاً من ذلك العامل الذي غيرت صورته، وذلك الوصف هو اسم المفعول، نحو: " هو مقتول أبوه".

[2] وهو رأي البصريين إلا الأخفش، وأجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المفعول مع وجود المفعول، ثم اختلفوا فقال الكوفيون مطلقاً، وقال الأخفش بشرط تأخر المفعول.

وتلحق بالمفعول به في نيابته عن الفاعل الجملة المحكية بالقول كقوله تعالى: " قِيلَ ارْجِعُوا وَراءَكُمْ "(الحديد١٣) لأنها في مقام المفعول به.

٢ـ المصدر، نحو: " أُقْتُتِل اقتتالٌ شديد " ويشترط فيه أن يكون متصرفاً مختصاً، والمراد بالمتصرف ألاّ يلازم النصب على المصدرية، كـ(سبحان، و(معاذ)، وبالمختص ما قُيِّد إطلاقه بالوصف، كالمثال السابق أو بالإضافة، كقولك: " صُبِر صبرُ الشاكرين " أو بدلالته على العدد، نحو " أُقيم إقامتان "[1].

فان لم يكن متصرفاً مختصاً لم يجز أن ينوب عن الفاعل: فلا يجوز نحو: " سِير سيرٌ "، ونحو: " سُبِّح سبحان عظيم".

٣ـ الظرف: نحو " سير فرسخٌ " و " لا يُصامُ يومُ العيد " ويشترط فيه أن يكون متصرفا مختصا أيضا، ومعنى تصرفه عدم لزومه النصب على الظرفية أو الجر بـ(مِن)، كـ(عندَ) و(ثَمَّ) و(إذا) و(قطُّ) و(سحرُ) فإنها لا تنوب عن الفاعل.

٤ـ الجار والمجرور، نحو قوله تعالى: " وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْناهُمْ جَمْعاً "(الكهف٩٩) ويشترط فيه ثلاثة شروط:

أ ـ أن يكون مختصاً، بان يكون الاسم المجرور معرفة أو نكرة مخصصة.

ب ـ أن يكون متصرفاً بمعنى أن لا يكون حرف الجر ملازماً لحالة واحدة، كحروف القسم، لأنها ملازمة لجر المقسم به ولا تجر غيره، و(منذ) و(مذ) فإنهما ملازمان لجر الزمان، و(حتى) فإنها ملازمة لجرِّ الظاهر.

[1] في حكم المصدر اسم المصدر و اسما المرة والهيئة، نحو " تُوضِئ وضوءَ الصلاة " وقوله تعالى: " فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة".

الباب السادس: أحكـــام العامـــل

أولاً: اشتغال العامل عن المعمول

الاشتغال: هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعلٌ أو شبهه عاملٍ في ضمير ذلك الاسم أو في سببيِّهِ[1] بحيث لو فُرِّغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه ـ ولو حكماً.

وعلى هذا فللاشتغال أربعة صور:

١ـ أن يشتغل العامل بضمير الاسم المتقدم حقيقة، نحو قوله تعالى: " وَالسَّماءَ بَنَيْناها بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ "(الذاريات٤٧) .

٢ـ أن يشتغل العامل بضمير الاسم حكماً، نحو: " الأمينَ وثقِتُ به " فإن الضمير هنا وإن كان مجروراً بالباء هو مفعول به في الحكم.

٣ـ أن يشتغل العامل بسببيّ الاسم المضاف إلى ضميره سواء كان اشتغاله حقيقة أو حكماً، نحو: " زيداً أكرمتُ أباه "[2] و " عمراً أثنيتُ على أُمِّه".

٤ـ أن يشتغل العامل بمتبوع السببيّ لا به، نحو: " محمداً أكرمت رجلاً أعانه".

فجملة (أعانه) نعت لرجل، وهو سببيٌّ (محمداً)، ونحو: " محمداً أكرمت علياً أخاه " فان (أخاه) عطف بيان لعلي، ونحو: "محمداً أكرمت علياً وأخاه".

---

[1] سببيِّ الشيء هو ما يرتبط به نوع ارتباط، مأخوذ من السبب وهو الحبل الرابط بين الشيئين.

[2] (أبا) هو سببي زيد وهو مضاف إلى ضمير زيد.

ولا يكون بغير هذه التوابع الثلاثة أعني النعت وعطف البيان والمعطوف بالواو خاصة.

ومثال ما اشتغل بمتبوع السببي حكماً: " الدنيا عجبت من عالم يطلبها".

ومن التعريف السابق يتبين أن للاشتغال ثلاثة أركان:

الأول: المشغول عنه وهو الاسم المتقدم، ويشترط فيه:

١) أن لا يتعدد لفظاً ومعنىً، فليس من الاشتغال، نحو: " ولدي ثوباً كسوتُه "، ويجوز أن يتعدد في اللفظ فقط، نحو: " محمداً وعلياً أَحبُهما "، لان العطف يجعل الاسمين كالاسم الواحد.

٢) أن يكون مفتقراً لما بعده، فليس من الاشتغال، نحو: " نجح خالدٌ فكافأْتُه " لان (خالد) ليس مفتقراً لما بعده.

٣) أن يكون صالحاً للابتداء به.

٤) أن يكون متقدماً.

الثاني: المشغول، ويشترط فيه: أن يكون صالحا للعمل فيما قبله، كالفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول الدالين على الحال أو الاستفهام، ولا يكون اسم فعلٍ أو فعلاً جامداً أو صفة مشبهة؛ لأن هذه كلها لا تعمل فيما تقدم عليها.

الثالث: المشغول به، وشرطه أن لا يكون أجنبيا من المشغول عنه بل لا بد من علقه تربطه به، ولو كانت هي اتصال ضمير المشغول عنه بتابع المشعول به، كما تقدم.

حكم الاسم المشغول عنه

يُعرب المشغول عنه مفعولا به لعامل محذوف يفسره العامل المشغول ولا يجوز ذكر هذا العامل لعدم جواز الجمع بين المفسَّر (بالفتح) والمفسِّر (بالكسر).

ففي نحو قولك: " زيداً أكرمته " يكون التقدير: أكرمت زيداً أكرمته، وفي نحو: " زيداً مررت به " يكون التقدير: جاوزتُ زيداً مررت به، وفي نحو: " زيد أكرمت أباه "، يكون التقدير: لا بستُ زيداً أكرمت أباه.. وهكذا، ويجوز رفع المشغول عنه ـ إذا لم يكن موجب لنصبه ـ على أنه مبتدأ والجملة بعده خبره، فتخرج المسألة عن باب الاشتغال، وقد يجب ذلك وقد يترجح وقد يترجح عكسه أي النصب وقد يستوي الأمران، فهنا خمسة أحوال للمشغول عنه.

الأول: وجوب النصب، وذلك في حالة واحدة، وهي أن يلي المشغولُ عنه أداةً تختص بالدخول على الأفعال. والأدوات التي تختص بالدخول على الفعل هي:

(١) أدوات الشرط، نحو: قولك: " إن ضعيفاً صادفته فأعنه " ونحو: " إذا جاهلاً تلقاه فأرشدْه أو أعرض عنه".

(٢) أدوات العرض والتحضيض، ونحو: " ألا سِرَّك كتمتَهُ " و نحو: " هلا عملَك أتقنته ".

الثاني: وجوب الرفع، و ذلك في حالين هما:

أ ـ أن يلي المشغولُ عنه أداةً تختص بالدخول على الأسماء، كـ(إذا) الفجائية، نحو: " نظرت فإذا العمرُ تأكله الأيام " و(ليت) المتصلة بها الزائدة، نحو: " ليتما الناسُ أُرضيهم". أو أداة لا تدخل على المفعول به كـ(لام) الابتداء، نحو: " لَـلضّيفُ أكرمتُه".

ب ـ أن يلي المشغولُ أداةً لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، والأدوات التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها هي:

(١) ـ أدوات الشرط، فيجب الرفع في نحو: " الخيرُ إن أُوليتَه فاشكرْ باذله".

(٢) ـ أدوات العرض والتحضيض، فيجب الرفع في نحو: " الجارُ هلاّ تحفظُ حرمته " و " والضعيفُ ألا تساعدُه".

(٣) ـ أدوات الاستفهام: فيجب الرفع في نحو: " القادمُ هل عرفتَه؟ ".

(٤) – (كم) الخبرية، فيجب الرفع في نحو: " زيدٌ كم علَّمتُه !".

(٥) ـ الحروف المشبهة بالفعل ما عدا (أنّ) مفتوحة الهمزة، فيجب الرفع في نحو: " الكتابُ إنّي قارئُه " و " المجدُ كأني مدركُه".

(٦) ـ الأسماء الموصولة، فيجب الرفع في نحو: " أخوك الذي ساعدتُه".

(٧) ـ الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول، فيجب الرفع في نحو: " علي رجلٌ يُحبه القريب والبعيد " ، وقوله تعالى: " وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ " (القمر٥٢).

(٨) ـ لام الابتداء، فيجب الرفع في نحو: " الحقُ لَلحزمُ يُظهِرهُ".

(٩) ـ (ما) و(لا) النافيتان بشرط أن تقع (لا) في جواب قسم نحو: " الظلمُ والله لا أفعلُه، وأسبابُه ما قاربتُها أبداً ".

الثالث: ترجيح النصب، ويكون في ثلاث حالات:

أ ـ أن يكون المشغول فعلاً طلبياً، نحو: " الضعيفَ ساعِدْهُ، والمظلومَ لا تخذُلْه " وإنما يترجح النصب هنا على الرفع؛ لأن الرفع يعني الإخبار بالجملة الطلبية وهو ضعيف.

ب ـ أن يتقدم على الاسم المشتغل عنه أداة الغالب فيها أن تدخل على الأفعال، كهمزة الاستفهام، نحو: " أنفسَك تعرفها؟ " وقوله تعالى: " فَقَالُوا أَبَشَراً مِنَّا واحِداً نَتَّبِعُهُ

"(القمر٢٤)، و(ما) و(إنْ) و(لا) النافيات، نحو: " ما أحداً أغضبتُه " و " إنْ أحداً ظلمتُه "، و " لا زيداً أكرمتهُ ولا عمراً ".

ج ـ أن تكون جملة الاشتغال معطوفة على جملة فعلية، نحو قوله تعالى: " خَلَقَ الإِنْسانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ * وَالأَنْعامَ خَلَقَها لَكُمْ "(النحل٥) فيترجح نصب الأنعام حتى تكون جملةٌ فعليةٌ معطوفةٌ على الجملة الفعلية السابقة أعني قوله (خلق الإنسان)؛ وذلك لان عطف الجملة الفعلية على مثلها أنسب من عطف الاسمية ـ التي يُوجبها رفع (الأنعام) في الآية ـ على الفعلية.

الرابع: استواء الرفع والنصب، وذلك في حالة واحدة وهي أن تُعطف جملة الاشتغال على جملة كبرى ذات وجهين (وهي الجملة الاسمية التي يكون خبرها فعلاً) ، نحو (زيدٌ قام وعمراً أجلستُه".

وإنما استوى الوجهان؛ لأن الرفع معناه العطف على صدر الجملة السابقة والنصب معناه العطف على عجزها، ولا ترجيح لأحد الاعتبارين على الآخر.

خامسا: ترجيح الرفع

وفيما عدا الذي مر يترجح الرفع؛ لأنه الأصل ولا مرجح لغيره، نحو قوله تعالى: " جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَها "(النحل٣١).

ثانيا: تعديـة الفعـل ولزومـه

الفعل باعتبار نصبه المفعول به قسمان: متعدٍ ولازم ولا ثالث لهما على الأصح .

والفعل المتعدي: هو الذي ينصب المفعول به بنفسه دون واسطة، ويعرف، بإحدى علامتين أو بهما جميعاً.

أولاهما: قبوله الهاء العائدة على المفعول به دون العائدة على المصدر أو الظرف، نحو: "الكتابَ قرأتُه " فالفعل(قرأ) متعدٍ لقبوله الهاء العائدة على المفعول به وهو (الكتاب) في المثال ، بخلاف نحو: " الذهاب ذهبته ورمضان صمته " فان الهاء الأولى عائدة على المصدر والثانية على الظرف.

وثانيهما: صحة صياغة اسم مفعولٍ تام منه، واسم المفعول التام: هو ما لا يحتاج إلى جار ومجرور لإتمام معناه، نحو: (مضروب ـ مكتوب ـ مُكرَم ـ مستخرَج... الخ).

والفعل اللازم: هو ما لا ينصب المفعول به بنفسه، بل بواسطة حرف الجر، ويعرف بعدم قبوله العلامتين السابقتين أو إحداهما، نحو: (ذهب ـ سافر ـ مرض.. الخ).

واعلم أن العلامتين اللتين ذكرناهما لتمييز المتعدي واللازم وإن كانتا مطَّرِدتين لكن ليس من السهل تميز كل فعل متعدٍ أو لازم بهما، لأنهما معتمدتان على الذوق اللغوي، وهو قليل الأصحاب ومن ثمَّ لجأوا إلى وسيلة أدق، وهي أن حصروا الأفعال اللازمة بالاستقراء في ضوابط أشهرها:

١ ـ الأفعال الدالة على السجايا والخِلَق الثابتة، نحو (شرُف ـ كرُم ـ قصُر ـ نَحُفَ.. الخ).

٢ ـ الأفعال التي على وزن (افْعَلَـلَّ)، نحو: (اقشعرَّ واشمأزّ).

٣ـ الأفعال التي على وزن (افْعَنْـلَـلَ) وما أُلحق به، نحو: (احْرَنْجَمَ[١] واقْعَنْسَس[٢]).

٤ـ الأفعال الدالة على نظافة أو قذارة، نحو: (نظفُ ـ طهرُ ـ قذرِ ـ نجِس).

٥ـ الأفعال الدالة على معنًى عرضي أي معنى طارئ ليس له طول ثبات.

نحو: مرضِ ـ احمرّ وجهُه ـ ضحك... (الخ).

---

[١] يقال احرنجم القوم إذا ازدحموا، واحرنجمت الإبل إذا اجتمعت.

[٢] يقال: اقعنسس الرجل أي تأخر ورجع إلى الخلف، وهو ملحق بـ(احرنجم) من (تقاعس).

٦ـ كل فعل طاوع الفعل المتعدي لمفعول واحد بنفسه، نحو: (مدّ الشيء فأمتد، وكسره فانكسر). والمطاوعة هي استجابة المفعول لأثر الفعل.

٧ـ كل فعل رباعي مزيد فيه، نحو: (تدحرج، اقشعرَّ، اطمأنّ)[١]

٨ـ كل فعل دال على لون أو حلية أو عيب، نحو: (حَمِرَ - احمرّ - كحِل ـ عرج).

كيفيــة تعديــة الــلازم

يصير الفعل اللازم متعدياً بأحد الأشياء التالية:

١ـ همزة النقل وهي الداخلة على الفعل الثلاثي، نحو قوله تعالى: " وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكى * وَأَنَّهُ هُوَ أَماتَ وَأَحْيا "(النجم٤٤).

فالأفعال (أمات، أحيى، أضحك، أبكى) عُدِّيتْ بهمزة النقل.

٢ـ ألف المفاعلة[٢]، نحو: " جالست العلماء وسايرت الهداة " فإن الفعلان (جلس) و(سار) عُدِّيا بإضافة الألف.

٣ـ تحويله إلى صيغة (فَعُل ـ يفعُل) للدلالة على الغلبة نحو: (فَضُلْـتُهُ ـ أفضُله) و(كَرُمتُه ـ أَكرُمه) أي غلبتُه في الفضل والكرم.

٤ـ تحويله إلى صيغة (استفعل) للطلب أو النسبة إلى الشيء مثال الأول : " استغفرتُ الله " أي طابت منه المغفرة، ومثال الثاني: " استحسنت الرأي " أي نسبته إلى الحُسن[٣].

٥ـ تضعيف عين الثلاثي ، نحو قوله تعالى: " قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ "(النحل١٠٢) وقوله: " قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها "(الشمس٩) فالفعلان (نزّله) و(زكّاها) متعديان بالتضعيف.

---

[١] أصلها رباعية وهي: دحرج – قشْعر – طمأن.

[٢] سُميت ألف المفاعلة؛ لأن الفعل يصير بها على وزن (فاعَلَ).

[٣] بمعنى قلت: إنه رأي حسن.

٦ـ التضمين، نحو قوله تعالى : " وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتابُ أَجَلَهُ " (البقرة٢٣٥) فإن (عزم) في الأصل لازم، وقد عدي بتضمينه معنى (نوَى)، وقوله: " إِلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ "(البقرة١٣٠)، فقد ضُمنّ (سفه) معنى (أهلك) ولذا عدي كتعديته، والله أعلم.

٧ـ نزع الخافض، أي إسقاط حرف الجر، نحو قوله تعالى: " وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ" (التوبة٥) أي: على كل مرصد ، وقوله: " أَ عَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ "(الأعراف١٥٠) أي: عن أمر ربكم، والله أعلم، وقول الشاعر:

تمرون الديار ولم تعوجوا	كلامكم عليّ إذن حرام

أي تمرون بالديار، وتعوجوا أي تعطفوا عليها.

ولا يطَّرِد ذلك إلا مع (أنّ) و(أنْ)، نحو قوله تعالى: " وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ "(يونس٢) أي: بأن لهم قدم صدق.

وقوله: " وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ "(آل عمران٨٦) أي: بأن الرسول حق، وقوله: " فَلا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْواجَهُنَّ "(البقرة٢٣٢) أي: من أن ينكحن أزواجهنّ، والعَضْل هو المنع.

هذا مع أمْن اللبس، فأن لم يؤمن اللبس لم يجز الحذف مطلقاً، فلا يجوز، نحو: " رغبت أنْ أكلمك " إذ لا يُعلم المحذوف أ هو(في) حتى يكون المعنى (رغبت في تكليمك) أم (عن) حتى يكون المعنى (رغبت عن تكليمك).

فإن قلت: ما إعراب المصدر المؤول بعد حذف الجار (نزع الخافض)؟

فالجواب: أنه في موضع نصب على الأصح؛ لأنه إنْ أُبدل منه اسم صريح نصب بالاتفاق.

ثالثاً: التنــازع فــي العمــل

التنازع : هو أن يَطلب عاملان أو أكثر العمل في معمول واحد،

نحو قوله تعالى : " قالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً "(الكهف٩٦)فـإن (قطراً) يتنازعه الفعلان (آتوني) و(أفرغ) كل منهما يطلبه مفعولاً به له.

وللتنازع صورتان:

(الأولى) أن يكون التنازع على معمول أو أكثر من جهة واحدة، كأن يكون كل عامل يطلبه ليكون فاعلاً له، نحو: " سافر ورجع زيدٌ".

أو مفعولاً به، كالآية السابقة.

(الثانية): أن يكون التنازع من جهتين، كأن يكون أحد العاملين يطلب المعمول ليكون فاعلاً له، والآخر يطلبه ليكون مفعولاً به له، نحو: " زارني وأكرمتُ خالداً".

ويقع التنازع في الفاعل والمفعول به والمفعول المطلق والمفعول لاجله والظرف والجار والمجرور دون الحال والتمييز على الأصح.

شروط العامل في التنازع

ويشرط في العاملين (أو أكثر) المتنازعين:

١ـ أن يكون كلاً منهما فعلاً متصرفاً أو اسماً يشبهُ الفعل في العمل، كاسم الفاعل، نحو: " الحكيم عارفٌ ومبصرٌ وجهَ الصواب".

واسم المفعول، نحو: " كل امرئ مكتوبٌ ومحفوظٌ عملُه "، وقول الشاعر:

قضى كل ذي دين فوفّى غريمهُ وعَزّةُ ممطولٌ مُعَنًّى غريمُها

والمصدر ، نحو: " يسرني اتّباعك ونصرتك الحقَّ "، وقول الشاعر:

لقد علمتْ أولى المغيرةِ أنني لقيتُ فلم أنكُل عن الضرب مَسْمَعا

فقد تنازع (مسمعاً) كل من العاملين (لقيت) و(الضرب).

واسم الفعل، نحو قوله تعالى: " فَيَقُولُ هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَهْ "(١٩).

٢ـ أن يكون بينهما ارتباط، وذلك بان يكونا متعاطفين كأكثر الأمثلة السابقة ، أو يكون الأول عاملاً في الثاني، نحو قوله تعالى : " وَأَنَّهُ كانَ يَقُولُ سَفِيهُنا عَلَى اللهِ شَطَطاً " (الجن٤) فإنّ (كان) عاملة في (يقول) لكون جملته خبراً لها، وهما معاً يتنازعان (سفيهنا).

أو يكون الثاني جواباً للأول، نحو قوله تعالى: " يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلالَةِ[1] "(النساء١٧٦) وقوله : " قالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً "(الكهف٩٦).

٣ـ أن يصح تسليطهما جميعاً على المعمول من غير فساد في اللفظ أو المعنى، فليس من التنازع قول الشاعر:

فأين إلى أين الفرار ببغلتي أتاكَ أتاكَ اللاحقون احبسْ احبسِ[2]

وقول الآخر :

ولو أن ما أسعى لأدني معيشةٍ كفاني ولم أطلب قليلٌ من المالِ[3]

بل هو في الأول توكيد لفظي، إذ لو كان من التنازع لقال: (أتاكِ أتوك اللاحقون) كما سنبين، ومفعول (أطلب) في البيت الثاني محذوف والتقدير: ولم اطلب الملك[4]، فلا تنازع على (قليل) ولو فرض التنازع لفَسد المعنى، إذ كفاية القليل من المال ينافي عدم طلبه.

---

[1] فإن (يفتيكم) جواب (يستفتونك) وكلاهما يتنازعان (في الكلالة).

[2] الشاعر يخاطب نفسه بعدما يئس من الفرار فيقول : احبس احبسِ أي احبس في مكانك ولا تتحرك.

[3] ظاهره تنازع (كفاني) و(لم أطلب) على (قليل)، ولكنه فاسد، كما نبّنا في المتن.

[4] كما قدّره ابن هشام.

حكم العامل في التنازع

يجب ـ عند أغلب النحاة ـ إعمال أحد العاملين[1] في المتنازع عليه وإهمال الآخر، ثم إعمال المهمل في ضمير عائد على الاسم المتنازع عليه مطابق له، نحو: " يصيبُ ويخطئُ الإنسانُ " فإن أعملنا الأول (يصيب) في (الإنسان) أهملنا الثاني(يخطئ) وأضمرنا فيه ضميراً يعود على (الإنسان)، وإن أعملنا الثاني فيه أضمرنا في الأول ضميراً يعود عليه.

ويظهر ذلك في التثنية والجمع، نحو: " يتخاصم ويتراضيان الزوجان " بإعمال الأول وإهمال الثاني، أو " يتخاصمان ويتراضى الزوجان " بإهمال الأول وإعمال الثاني، ونحو: " خسرَ وشقُوا الظالمون " أو " خسروا وشقي الظالمون".

ولهذا الضمير (الذي يُعمل فيه المهمل) أحكام هي :

١ـ أنه تُغتفر عودته على متأخر لفظا ورتبة، لأن مرجعَهُ ـ وهو المتنازع عليه ـ مقدم في النيَّة.

٢ـ لا يجوز حذف هذا الضمير إلا بشرطين فيجب حذفه:

الأول: أن يكون فضلةً.

الثاني: أن يكون معمولاً للعامل الأول.

نحو: " اجتنبت وأبغضت الكذابَ " و " زرتُ وأكرمني زيدٌ " و" أُعجبت وأنِستُ بحديثك " و" سررتُ وسُرَّبي الصديقُ".

---

[1] إذا كانت العوامل أكثر من اثنين جرى الحكم المذكور على الأول والأخير، أما الأوسط فيجوز أن يتبع في الحكم الأول أو الأخير.

ففي كل هذه الأمثلة وأشباهها يجب حذف الضمير، لاستيفائه الشرطين المتقدمين، ولا يجوز إثباته، فلا يقال: اجتنبْتُه و وأبغضت الكذابَ " و " زرتُه وأكرمني زيدٌ " و "أعجبتُ به وآنست بحديثك " و " سررتُ به وسُرَّ بي الصديق".

٣ـ يجب تأخيره بشرطين أيضا:

الأول: أن يكون منصوباً وأصلة عمدة[١].

الثاني: أن يكون معمولاً للعامل الأول.

نحو: " علِمَني وعلمتُ زيداً وفياً إيّاه " ونحو: " كنتُ وكان زيدٌ قائماً إيّاه".

فالضمير (إيّاه) عائد على (وفيّاً) في المثال الأول، وعلى (قائماً) في المثال الثاني، وهو في الحالتين عمدةٌ منصوب[٢] معمول للعامل الأول، لأن العامل الأول هو المهمل – عن العمل في المتنازع فيه – هنا.

فإن كان الضمير معمولاً للعامل الثاني ـ وذلك إذا كان المهمل هو العامل الثاني ـ فلا يجوز تأخير الضمير بل يذكر بعد العامل مباشرةً متصلاً أو منفصلاً، نحو " : " ظننتُ وظنَّـنِيهِ علياً مسافراً " أو " ظننت وظنَّني إيّاه علياً مسافراً".

٤ـ قد يمتنع الإضمار ويجب الإظهار لمانع لفظي، نحو: " عَلِماني وعلِمتُ الصديقين مخلصين مخلصاً "، ونحو: " أظنُّ ويظناني مسافراً زيدٌ وعمرو مسافرين " لأن القياس أن يقال مكان كل من (مخلصاً) و(مسافراً): إياهما، لكن لو فُعل ذلك لفاتت المطابقة بين المبتدأ والخبر أعني مفعولي (علماني) و(يظناني) لأنهما مبتدأ وخبر في الأصل، كما تقدم، وإنما تفوت المطابقة، لأن مفعولهما الأول – أعني ياء المتكلم – مفردٌ ومفعولهما الثاني – أعني الضمير إيّاهما – بحسب الفرض مثنىً.

---

[١] العمدة هي أحد ركني الإسناد، كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وعكسها الفضلة.

[٢] فإنه مفعول ثانٍ لـ(علمني) في المثال الأول، وخبراً لـ(كنت) في الثاني.

فان قلت: لو أضمرناه مفرداً فقلنا في المثال الأول: " علماني وعلمت الصديقين مخلصين إيّاه " لحصلت المطابقة.

قلت: تفوت المطابقة بين المفسِّر أعني (مخلصين) والمفسَّر أعني (إيّاه) بحسب الفرض، وهو لا يجوز أيضا.

ولو قلت: هلا حُذف هذا الضمير كما حذف في نحو: " اجتنبت وأبغضت الكذابَ"؟

لقلنا: هو هنا عمدة لا يجوز حذفه، وفي المثال فضله يجوز حذفه، هذا. والجدير بالذكر أن مذهب الكسائي والفراء جواز ترك الإضمار[١]، ومن الخير الأخذ بمذهبهما، وترك هذهِ القواعد المترتبة على الإضمار التي فيها ما فيها من التعقيد، وإغلاق الفهم.

وإذا كان هذا لا يرضيك، فهل يرضيك، مثل هذا الكلام: " أعلمني و أعملته إيّاه إيّاه زيداً قائماً " و " أعلمتُ وأعلمني زيداً عمراً قائما إيّاه إيّاه "[٢]؟!

---

[١] بناء على تجويز الكسائي حذف المعمول، وتجويز الفراء توجيه العاملين معاً على الاسم.

[٢] راجع الأشموني عند قول ابن مالك: " وأخرنْه إن يكن هو الخبر".

الباب السابع: المفاعيـــل الخمســـة

وهي: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه.

أولا: المفعول به

هو ما وقع عليه فعل الفاعل تحقيقاً أو تقديراً، من دون توسط حرف جر.

مثال التحقيق قوله تعالى: " وَقَتَلَ داودُ جالُوتَ "(البقرة٢٥١)، " وَما يُضِلُّونَ إِلاَّ أَنْفُسَهُمْ وَما يَشْعُرُونَ "(آل عمران٦٩) فإن القتل الصادر من داود (ع) وقع على جالوت، والإضلال الصادر من هؤلاء وقع على أنفسهم.

ومثال التقدير: " لا يقتل المؤمن أخاه "، " ما نفع الغافل نفسَه "، " لا تظلمْ الناسَ "، " لولا خوف الله لقتلتك " فإن القتل مقدر صدوره من المؤمن ووقوعه على أخيه لولا النفي، وهكذا المثال الثاني، والظلم مقدر صدوره من المخاطب ووقوعه على الناس وأُريد بالنهي منعه، والقتل في المثال الأخير مقدر وقوعه على المخاطب لولا المانع، وهكذا.

وحكمه النصب، لفظاً ومحلاً، كالأمثلة السابقة أو محلاً فقط، نحو قوله تعالى " ما تَرى فِي خَلْقِ الرَّحْمنِ مِنْ تَفاوُتٍ "(الملك٣) ، " وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ "(البقرة١٩٥) فإن (تفاوت) مجرور لفظاً بحرف الجر الزائد منصوب محلا مفعول به، وكذا (أيديكم) ، ونحو قوله: " قالَ آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ إِلاَّ رَمْزاً "(آل عمران٤١) فإن مقول القول (أعني آيتك.. الخ) في محل نصب مفعول به.

طائفة من أحكامه

١ـ يجوز أن يتعدد المفعول به في الجملة الواحدة وأقصى ما يصل إليه ثلاثة، كما تقدم في (أعلم) و(أرى).

٢ـ إذا كان مفعولان ـ في جملة واحدة ـ ليس أصلهما مبتدأ و خبراً فالأصل تقديم ما كان فاعلاً في المعنى، نحو: " أعطيتُ زيداً كتاباً " فـ (زيداً) لمّا كان فاعلاً في المعنى؛ لأنه هو الآخذ للكتاب، كان الأصل تقديمه على (كتاباً).

ويجوز مخالفة هذا الأصل، فيؤخر المفعول الذي هو فاعل في المعنى نحو: " أعطيتُ كتاباً زيداً".

هذا إذا لم يكن هناك ما يوجب تقديمه أو تأخيره.

و(ما يوجب التقديم) ثلاثة أشياء:

الأول: خوف اللبس، نحو: " أعطيتُ زيداً رجُلاً "، فيجب تقديم (زيداً) ليتُعلم أنّه الآخذ.

الثاني: أن يكون الثاني محصوراً، نحو: " ما أعطيتُ الفقير إلا ديناراً".

الثالث: أن يكون المفعول الذي هو الفاعل في المعنى ضميراً متصلاً والثاني اسماً ظاهراً نحو: " أوليتُك المعروفَ " وقوله تعالى: "وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ "(محمد٦).

أما (ما يوجب التأخير) فثلاثة أيضا:

الأول: عكس الحالة (ب) السابقة، نحو: " لا تعطِ المالَ إلا الأمينَ".

الثاني: عكس الحالة (ج) السابقة، نحو: " المعروف أوليتهُ زيداً".

والثالث: أن يكون الفاعل المعنوي مشتملاً على ضمير يعودُ على الثاني نحو: " أعطيتُ المالَ صاحبَه " فيجب تقديم (المال) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

وهذا الكلام يجري أيضا في المفعول الأول للأفعال المتعدية إلى ثلاثة مع المفعولين الآخرين معاً.

أمّا المفعُولان اللذان أصلهما مبتدأ وخبر؛ فيجري عليهما ما يجري على المبتدأ والخبر من أحكام التقديم والتأخير.

٣ـ يجوز حذف المفعول به فضلةً كان أو عمدةً إذا دلّ عليه دليل ولم يتعلق بذكره غرض.

مثال حذفه فضلةً قوله تعالى: " وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلكِنْ لا تُبْصِرُونَ "(الواقعة٨٥) أي لا تبصرون ذلك، وقوله: فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ... فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ مُتَتابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا "(المجادلة٤) أي فمن لم يجدها، وقوله: " فَأَمَّا مَنْ أَعْطى وَاتَّقى " (الليل٥) فقد حُذف المفعولان للفعل (أعطى) وكذا مفعول (اتقى).

ومثال حذفه عمدةً قول الشاعر:

ولقد نزلتِ فلا تظنّي غيرَه منّي بمنزلة المُحَبِ المُكَرمِ

أي: فلا تظني غيرَه واقعاً، وقول الآخر ـ وقد حُذف فيه المفعولان جميعاً:

بأي كتابٍ أم بأية سنةٍ ترى حبَّهم عاراً عليّ وتحسبُ

أي: وتحسبه عاراً.

فان لم يوجد دليل عليه أو تعلق بذكره غرض؛ لم يجز الحذف، نحو: " أُحب الخير " فلا يجوز حذف (الخير) مع عدم وجود قرينة تدل عليه لا متصلة ولا منفصلة، وكجوابك لمن سألك: " من أكرمت؟ " فتقول: أكرمت زيداً، فلا يجوز حذف (زيداً) لتعلق عرض السائل به، ونحو: " لا أقرأ إلا ما ينفع " فلا يجوز حذف (ما ينفع) لتعلق الغرض وهو

القصرِ بهِ، ونحو: " ما أكرمَ حاتماً " فلا يجوز حذف (حاتماً) لتعلق الغرض وهو التعجب به.. وهكذا.

٤ ـ حذف عامل المفعول به، وهو جائز وواجب.

فـ(الجائز) نحو قوله تعالى: " ما ذا قالَ رَبُّكُمْ قالُوا الْحَقَّ " (سبأ٢٣) أي: قال: الحق، وقوله: " وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ "(المسد٤)والتقدير: أذم حمالة الحطب، ونحو قول الشاعر:

علفتها تبناً وماءً بارداً حتى غدتْ همّالةً عيناها

والتقدير: وسقيتها ماءً بارداً، وأمثال ذلك كثير.

و(الواجب) في باب الاشتغال كما مر، والنداء والاختصاص والإغراء، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ثانيا: المفعـول المطلـق

هو: مصدر أو ما ناب عنه منصوب بعامل من لفظ ذلك المصدر أو من معناه ، نحو قوله تعالى: " وَلا تُبَذِّرْ تَبْذِيراً " (الإسراء٢٦)، وقوله: " فَاجْلِدُوهُمْ ثَمانِينَ جَلْدَةً " (النور٤) وفيه العدد (ثمانين) نائب عن المصدر.

عامـلـــه :

والعامل في المفعول المطلق ثلاثة أشياء:

١ـ الفعل، نحو قوله تعالى: " وَكَلَّمَ اللهُ مُوسى تَكْلِيماً "(النساء١٦٤) .

ويشترط فيه أن يكون تاماً متصرفاً، فان كان ناقصاً كـ(كان) وأخواتها أو جامداً كنعم وبئس وفعل التعجب؛ لم ينصب المفعول المطلق.

٢ـ الوصف، وهو هنا اسم الفاعل واسم المفعول وضيغ المبالغة خاصة، نحو: " إني قاصدُك قصداً، وسمّاعٌ كلامَك سمعاً، ومُعجَبٌ بك إعجابا".

٣ـ المصدر، نحو: " احرص على ذكرِك اللهَ ذكراً كثيراً".

أنـواعـــه:

والمفعول المطلق أربعة أنواع:

١ـ مؤكّد لعامله، نحو قوله تعالى: " أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلاً "(الأحزاب٦١)، " وَلا تُبَذِّرْ تَبْذِيراً "(الإسراء٢٦) وقوله:

" وَكَلَّمَ اللهُ مُوسى تَكْلِيماً "(النساء١٦٤) .

٢ـ مبيِّن لنوع عامله، نحو قوله تعالى: " وَقُلْنَ قَوْلاً مَعْرُوفاً "(الأحزاب٣٢) ونحو قولك: " جاهدتُ الجهادَ " تريد جهاداً معهوداً، ونحو:" اعمل عملَ المخلصين".

٣ـ مبيِّن للعدد، نحو: " سافرتُ سفرتين "، وكقوله تعالى: " فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً " (النور٤).

وهناك نوع رابع لا يكون إلا مصدراً وهو (المصدر النائب عن فعله) وسيأتي.

النائب عن المصدر

ذكرنا في تعريف المفعول المطلق، بأنه مصدرٌ أو نائب عنه، أي إن المفعول المطلق قد لا يكون مصدراً من لفظ عامله بل نائباً عن ذلك المصدر فيكون المصدر حينئذٍ محذوفاً.

وينوب عن المصدر كل ما دلّ عليه، كالأشياء التالية:

١ـ المصدر المرادف، نحو " قمت وقوفاً، جلست قعوداً، فرحتُ جذَلاً".

٢ـ (كل) و(بعض) المضافين إلى مثل المصدر المحذوف، نحو قوله تعالى: " فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ "(النساء١٢٩) ، ونحو " سررتُ بعضَ السرور".

٣ـ ما يلاقي المصدر في الاشتقاق، كاسم المصدر، نحو: " توضأتُ وضوءاً "، " اغتسلت غُسلاً "، "وأعطيتُ عطاءً".

و منه قوله تعالى: " وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً "(المزمل٨) فان مصدر (تبتل) التبتُل لا التبتيل.

و قوله: " وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَباتاً "(نوح١٧) إذ مصدر (أنبتكم) الإنبات أما النبات فهو اسم ذات، وإنما صحت نيابته عن المصدر لتلاقيهما في الاشتقاق.

وكاسم الهيئة أو المرة، نحو " مشى فلانٌ مِشية الأسد " و " ضربته ضربةً".

٤ـ اسم الإشارة: نحو: " قاتلنا ذلك القتال".

٥ـ الضمير العائد على المصدر المحذوف كقوله تعالى: " فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذاباً لا أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعالَمِينَ "(المائدة١١٥) فإن الضمير (الهاء) الثاني عائد على المصدر (عذاباً).

٦ـ العدد الدال على المصدر، نحو قوله تعالى: " فَاجْلِدُوهُمْ ثَمانِينَ جَلْدَةً " (النور٤) ، " فَاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مِائَةَ جَلْدَةٍ "(النور٢).

٧ـ اسم الآلة، نحو: "ضربته سوطاً " و " سقيتهُ قدحاً".

٨ـ نوع من أنواع المصدر، نحو: " قعد القرفصاءَ " و " سارت الإبل الوخيدَ " فان (القرفصاء) نوع من القعود، و(الوخيد) نوع من السير.

٩ـ صفة المصدر، نحو: " قام به أحسنَ القيام " و " دبرّ أمره أفضلَ التدبير".

حذف عامل المصدر

لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكّد لعامله؛ لان توكيد الشيء لا يكون إلا مع وجوده، ولا يُعقل توكيد المحذوف.

أما عامل غير المُؤكّد، فيجوز حذفه مع وجود دليل يدل عليه، وحذفه جائز أو واجب.

فـ(الجائز) نحو قول عمُر بن سعد(لع) ـ لمن قال له أمقاتلٌ أنت هذا الرجل ـ يعني الحسين(ع) : إي والله قتالاً أيسره أن تطير فيه الرؤوس وتطيح الأيدي " والتقدير: (مقاتلهُ قتالاً..)، ونحو قولك لمن عزم على السفر: " سفراً راشداً " ، أي: تسافر سفراً راشداً، ولمن عاد من الحج: " حجاً مبروراً " أي: حججت حجاً مبروراً.

و(الواجب) في موارد منها قياسية ومنها سماعية، ونحن ذاكرون هنا الموارد القياسية ـ فيكون ما عداها سماعيّاً ـ وهي :

١ـ في المصدر النائب عن فعله إذا دلّ على الأمر أو النهي أو الدعاء أو التوبيخ.

فالأول نحو: " احتراماً أُستاذَك وقياماً له عند قدومهِ " والتقدير : احترم معلمك احتراماً ، وقم له قياماً.

والثاني نحو: " صبراً على عملك لا تهاوناً في أدائه " ، والتقدير: لا تتهاونْ في أدائه.

والثالث ، نحو قوله تعالى على لسان المؤمنين: " غُفْرانَكَ رَبَّنا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ " على وجه (البقرة٢٨٥)، ونحو قولهم: " سقياً لك " والتقدير: اللهم اغفر غفرانك، و اللهم اسقه سقياً.

والرابع، نحو قول الشاعر:

أطَرباً وأنت قِـنَّسْرِيُّ والدهر بالإنسان دواريُّ[١]

٢ـ في المصدر المفصَّل لعاقبة جملة قبله والرافع لإبهامها، نحو قوله تعالى:

" حَتَّى إِذا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِداءً "(محمد٤)

والتقدير: إمّا تمنُّون منّاً وإمّا تفدون فداءً[٢]، وكقول الشاعر:

لاجتهدنّ: فإما ردَّ واقعةٍ تُخشى، وإما بلوغَ السُؤلِ والأملِ

فان كان المفصَّل عاقبتُه مفرداً لا جملة، نحو (للشجاع صولةٌ فأمّا ظفراً واما قتلاً) أو كانت الجملة المفصَّل عاقبتها مؤخرة، نحو: (اما قصاصاً، واما عفواً حَكمَ القاضي) لم يجب حذف العامل.

٣ـ في المصدر الواقع خبراً لاسم ذات، بشرطين:

أ ـ أن يكون فعلاً ماضياً – ولو في المعنى – مستمراً إلى وقت التكلم.

[١] القنسري: الشيخ المسن.

[٢] والجملة المفصلّة هنا هي قوله: " فشدوا الوثاق " وهي كناية عن الأسر.

ب ـ أن يكون المصدر مكرراً، نحو: " القوم سيراً سيراً " و" المطر زخاً زخاً "، أو محصوراً، نحو: " ما مالُ الضعفاء إلا نهباً " و " إنما الظالم فتكاً "، أو معطوفاً عليه، نحو: " أنت قولاً وفعلاً ".

والتقدير: يسيرون سيراً ـ يزخُ زخاً ـ يُنهب نهباً ـ يَفتك فتكاً ـ تقول قولاً وتفعل فعلاً.

فان لم يكن كذلك لم يجب الحذف، نحو " أبوك عطفاً " وان شئت قلت: " أبوك يعطف عطفاً ".

٤ـ في المصدر المؤكد لنفسه، والمصدر المؤكد لغيره، وهما المؤكدان لجملةٍ قبلهما مضمونها كمضمونهما بزيادة تقريرها ـ كما هو مفاد المؤكّد لنفسه ـ أو بالتنصيص على الحقيقة ـ كما مفاد المؤكد لغيره.

توضح ذلك: أنك إذا قلت مثلا: " عندي ألف دينار" لم يَحتمل كلامك غير الحقيقة، فإذا أردت توكيده قلت: " عندي ألف دينار حقاً أو يقيناً " فيكون المصدر (حقاً) مؤكد لنفسه، أي للجملة التي هي نفس معناه تماماً أعني جملة (عندي ألف دينار).

وإذا قلت مثلاً: " أنا عبدك " احتمل ذلك الحقيقة والمجاز أي لشدة تذلك له قد صرت عبدَه ولم تكن عبده حقيقة، فإذا قلت: " أنا عبدك حقاً " صار نصّاَ في الحقيقة ولم يحتمل غيرها. فالأول هو المؤكد لنفسه والثاني هو المؤكد لغيره.

٥ـ في المصدر الدال على التشبيه بشروط هي:

أ ـ أن يكون بعد جملة فيها ما يصلح للعمل في المصدر.

ب ـ أن تكون هذه الجملة مشتملة على لفظ المصدر ومعناه أو معناه فقط.

ج ـ أن تكون هذه الجملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى.

د ـ أن يكون المصدر مشعراً بالحدوث لا ثابتاً، كالذكاء والكرم والطول، ونحو ذلك.

مثال ما فاجمع الشروط: " للقوم دويٌّ دويَّ النحل "[١]، و" للشجاع إقدامٌ إقدامَ الضيغم "، و" رأيت مقاتلاً يشق الصفوف صولةَ الأسد "، فالجملة في المثال الاخير ـ وان لم تشتمل على نفس لفظ المصدر إلا أنها مشتملة على معناه، لأن معناها: " رأيت رجلاً يصول". ومنه قول الشاعر:

فلثمتُ فاها آخذاً بقرونها شربَ النزيفِ ببرد ماء الحشرج[٢]

إذ يُفْهَم من قوله (فلثمتُ فاها) انه قد شرب ريقها أو نحوه.

فان كان المصدر مسبوقا بمفرد، نحو: " مشيُ زيد مشيُ الأسد " أو لم تكن الجملة مشتملة على فاعل المصدر، نحو:

" في المسجد أنينٌ أنينُ السليم " أو لم يكن المصدر مشعرا بالحدوث، نحو: " لهند قوام قوامٌ الغصن " لم يكن مصدراً تشبيهياً في الاصطلاح.

---

[١] فإن الجملة السابقة هنا وهي " لهم دويّ " فيها ما يصلح للعمل في المصدر وهو (دوي)، وفيها لفض المصدر ومعناه أعني (دوي)، وفيها فاعل المصدر –في المعنى- وهو الضمير العائد على القوم في (دوي) الأولى-كأنك قلت: يدوون، وأخيراً المصدر مشعر بالحدوث وهو ظاهر.

[٢] النزيف: السكران، والحشرج: الماء العذب من باطن الأرض.

ثالثا: المفــعول لــه

وهو المصدر المبين لعلة[1] حدوث العامل والمشارك له في الوقت والفاعل، نحو: " تركت الفضول تكرماً " فـإن (تكرماً) مصدر أبان سبب الترك، ووقتُه ووقتُ الترك واحد، والفاعل فيهما واحد أيضا وهو المتكلم.

وللمفعول له ثلاثة صور:

الأولى: أن يكون نكرة، كالمثال السابق.

الثانية: أن يكون معرفاً بـ (أل)، نحو: " ضربتُ ولدي التأديبَ " وقول الشاعر:

لا أقعد الجبنَ عن الهيجاءِ وإن توالت زمر الأعداء

الثالثة: أن يكون مضافاً، نحو قوله تعالى: " يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ " (البقرة١٩) وقوله : " وَلا تَقْتُلُوا أولادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ " (الإسراء٣١).

أحكـــامه:

١- إذا اجتمعت شروط المفعول له (أعني كونه مصدرا متحدا مع عامله في الوقت والفاعل) جاز نصبه وجاز جره بحرفِ تعليلٍ بجميع صوره، إلا إن النصب في الصورة الأولى أكثر من الجر وعكسه في الصورة الثانية، وهما سيان في الصورة الثالثة.

وإذا جر بحرف التعليل أُعرب اسما مجروراً وان كان جامعاً للشروط مثال ذلك: " سافرت لِطلب الرزق " و " خرجت من حذرِ التُهمة".

٢ـ ويجب جره بحرف التعليل إن فقد أحد الشروط[1] نحو قولك: " خرجتُ للهواء " والمفقود فيه شرط المصدرية، وقول امرئ القيس:

---

[1] المراد من العلة هنا هي العلة الغائية.

فجئتُ وقد نضَّتْ لنومٍ ثيابها   لدى الستر الا لِبسة المتفضلِ

والمفقود فيه شرط الاتحاد في الوقت، لأن وقت النوم متأخرا عن وقت خلع الثياب، ونحو قول الاخر:

وإني لَتعروني لذكراكِ هِزّةٌ   كما انتفض العصفور بلله القطرُ

والمفقود فيه شرط الاتحاد في الفاعل؛ لأن فاعل الذكرى هو المتكلم وفاعل العُرُوّ هو الهمزة، ومثله قولنا: " كافأتك لفوزك " وقوله تعالى: " فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هادُوا حَرَّمْنا عَلَيْهِمْ طَيِّباتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللهِ كَثِيراً "(النساء١٦٠).

٣ـ ويجوز تقديم المفعول لأجله ـ وان لم يكن مجروراً ـ على عامله نحو قول الكميت:

طربت وما شوقاً إلى البِيض أطرب   ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب

فضلا عما لو كان مجروراً، نحو: " للسفر يَستعِدُّ زيدٌ".

٤ـ ويجوز حذفه أو حذف عامله مع وجود القرينة، مثال حذفه: " قمت إكراماً للزائر فقام الجميع " أي فقام الجميع إكراما له، ومثال حذف عامله: أن تُسأل لِمَ قمت؟ فتقول: " احتراماً للقادم".

(١) وإذا جُر به لم يكن مفعولا به في الاصطلاح.

رابعا: المفعــول فيــه

المفعول فيه: هو ما دل على زمان أو مكان متضمناً معنى (في) دائماً، نحو قوله تعالى: " قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً "(المزمل٢) ، وقوله: " وَواعَدْناكُمْ جانِبَ الطُّورِ الأَيْمَنَ " (طه٨٠).

فـإن (الليل) في الآية الأولى دالّ على الزمان وهو متضمن معنى (في) لأن معنى (قم الليل) قم في الليل، وتضمنه لـ (في) ثابت مهما تغير عامله، كأن يقال مثلاً: (نمْ الليلَ) أو (المؤمن يقوم الليلَ).

ونفس الكلام جار في (جانب) في الآية الثانية إلا أنه مكان لا زمان. وبهذا يخرج نحو قوله تعالى: " يَخافُونَ يَوْماً تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالأَبْصارُ " (النور٣٧) ، وقوله: " شَهْرُ رَمَضانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ "(البقرة١٨٥) ، وقوله: " وَما أَدْراكَ ما لَيْلَةُ الْقَدْرِ "(القدر٢)، وقوله: " أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ جانِبَ الْبَرِّ "(الإسراء٦٨)، وقوله اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ " (الأنعام١٢٤) لأن: (يوماً ـ شهر رمضان ـ ليلة القدر ـ جانب البر ـ حيثُ) غير متضمنة معنى (في)، وآية ذلك امتناع جرها به ، فلا يقال: " يخافون في يوم " بل هم يخافون نفس اليوم، ولا: " في شهر رمضان... " وهكذا في البقية.

وخرج أيضاً، نحو: " سكنت الدار "، و " دخلت الدار " لأن (الدار) ـ في الحالتين ـ وان كانت دالة على المكان ومتضمنةُ معنى (في) إلا إن تضمنها معنى (في) ليس دائماً، إذ لو قيل مثلاً: " بنيت الدار " أو " أنشأت الدار " لم تتضمن معنى (في).

عامله:

ينصب المفعول فيه بأحد ثلاثة أشياء :

أـ الفعل مطلقاً أي سواء كان متعدياً أم لازماً تاماً أم ناقصاً جامداً أم متصرفاً، نحو قوله تعالى: " وَجاؤُ أَباهُمْ عِشاءً يَبْكُونَ " (يوسف١٦) وقوله: " قالَ لَبِثْتُ يَوْماً أو بَعْضَ يَوْمٍ "(البقرة٢٥٩)

ب ـ المصدر، نحو: " النهوض صباحاً صحة للأبدان "، ونحو: " الجلوس عند العلماء إفادة، والنظر إلى وجوههم عبادة".

جـ ـ الوصف أو ما أول به ، نحو قوله تعالى: " أَمَّنْ هُوَ قانِتٌ آناءَ اللَّيْلِ "(الزمر٩) وقوله : " فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ "(النمل٤٠).

ومثال ما أول بالوصف: " علي أسدٌ عند الحرب وحاتمٌ يومَ الجدْب " فإن (أسد) هنا بمعنى (شجاع) و(حاتم) بمعنى بذّال أوسخيّ.

وقد يحذف العامل جوازاً أو وجوباً مع وجود مايدل عليه.

أما حذفه جوازاً ففي نحو (غداً) جواباً لمن قال: متى تسافر؟ والتقدير: أسافر غداً،ونحو: (فرسخا) في جواب: كم سرتَ؟.

وأما حذفه وجوباً ففي خمسة موارد:

أ ـ أن يقع الظرف[1] خبراً، نحو قوله تعالى : " وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ "(الأنفال٤٢) وقوله: " قُلْ إِنَّما الآياتُ عِنْدَ الله "(العنكبوت٥٠) والتقدير: والركب كائنٌ أسفل منكم، إنما الآيات كائنةٌ عند الله، والله أعلم.

ب ـ أن يقع حالاً ، نحو: " رأيتُ زيداً عندك " والتقدير: كائناً عندك.

---

[1] يسمى المفعول فيه ظرفاً، وهو قسمان: ظرف زمان وظرف مكان، كما هو ظاهر من التعريف.

ج ـ أن يقع صلة، نحو قوله تعالى: " إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبادَتِهِ "(الأعراف٢٠٦) والتقدير: إن الذين استقروا عند ربك، والله أعلم.

د ـ أن يقع صفة ، نحو: " رأيت رجلاً أمامَك " والتقدير: كائناً أمامك.

هـ ـ أن يكون مشغولاً عنه ، نحو: " شهرَ رمضان صمتُه " والتقدير: صمت شهر رمضان صمته.

وفي كل ذلك يكون تقدير العامل المحذوف فعلاً يقدر بـ(كان) أو (أستقرّ) أو نحوهما، أو وصفاً يقُدّر بـ(كائن) أو (مُستقر) أو نحوهما إلا في الصلة والمشتغل عنه، فلا يقدّر إلا فعلاً.

ما يصلح للنصب على الظرفية:

كل زمان يصلح للنصب على الظرفية سواء كان مبهماً أو مختصاً.

والمراد بالمبهم ما ليس له حدّان معلومان، كالدهر والحين، والمدّة والزمن.

تقول: " مكثتُ دهراً أو حيناً أو مدَّةً أو زمناً".

والمراد بالمختص عكسه، كاليوم والسنة والشهر، تقول: " درست يوماً أو سنةً أو شهراً".

أما المكان فلا يصلح للنَصب على الظرفية منه إلا المبهم والمشتق:

١ـ فالمبهم ما كان مجهول الحدود أو الصفة، فالأول كالجهات نحو: فوق وتحت ووراء وأمام وخلف. قال تعالى : " وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ "(يوسف٧٦) وقال : " تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهارُ "(ابراهيم٢٣) وقال: " وَكانَ وَراءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً "(الكهف٧٩) وقال: " لِتكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً "(يونس٩٢) ومن هذا القسم (عند ـ بين

ـ لدى ـ إزاء ـ وسط ـ داخل ـ خارج ـ جانب ـ جهة ـ ناحية...الخ) ممّا لا يدل على حقيقة في نفسه، وإنما تعرف حقيقته بما يضاف إليه.

والثاني – أي ما كان مجهول الصفة – كالمقادير، نحو: (فرسخ ـ غلوة ـ بريد ـ شبر ـ ذراع).

٢ـ أمّا المشتق فهو ما صيغ على وزن (مَفْعَل أو مَفْعِل من الثلاثي أو على وزن اسم المفعول من غير الثلاثي) للدلالة على المكان نحو: (مَقْعَد ـ مَجْلِس ـ مَدْخَل – مُقام– مُلتقَى...(الخ).

ولا ينصب هذا على الظرفية إلا إذا كان من لفظ عامله، نحو: " قعدتُ مقعدَ الضيف " و" دخلت مدخلَ الثعبان" و" أقمتُ مُقام أجدادي ".

فان كان من غير لفظ عامله وجب جره بـفي، نحو: " جلستُ في منبتِ البقل "، و " قعدتُ في مجلس زيدٍ".

فان لم يكن المكان مبهماً ولا مشتقاً من عامله وجب جره بـ (في) ، نحو: " جلستُ في الدارِ " و " أقمتُ في بغداد".

وسُمع ما يخالف ذلك، نحو قولهم: " سكنت الدار " و " دخلت البيتَ " و " ذهبت الشام".

والصحيح انّه في كل ذلك مفعول به لا ظرفاً.

الظرف متصرف وغير متصرف

يقسم الظرف إلى متصرف وغير متصرف.

فـ(المتصرف): ما لا يلزم النصب على الظرفية أو الجر بـ(مِن) نحو: (يوم ـ ليلة ـ يمين ـ غلوة...(الخ) فإنها قد تفارق النصب على الظرفية والجرّ بمن، إلى الرفع على الابتداء أو الخبريّة، كما تقول: " يومُ الجمعة يوم مبارك "، " يمينُ الطريق أصلح من يساره "، " الغلوة هي مقدار رميه السهم". أو النصب على المفعولية، نحو: " قضينا ليلةً طيّبَة "، أو الرفع على الفاعلية أو نيابتها، كما تقول: " مرّ يومٌ "، " قُضيتْ ليلةٌ "، " قُطعِتْ غلوة".

و(غيْر المتصرف): مالا زم النصب على الظرفية وحده أو النصب على الظرفية والجرِّ بـ(من)[1].

أمثلة القسم الأول: إذا ـ عَوْضُ[2] ـ قطُّ ـ سحر(إذا أريد به مُعَّين) ـ بدل (بمعنى مكان) ، نحو قولك : " أرجع إذا غابت الشمس، ولن أتأخر عوضُ ، لأنّي ما تأخرتُ قبل ذلك قطُّ " ونحو:" سافرتُ سحرَ يوم الخميس " ونحو " أدّخرْ بدلَ الدراهم زاداً لأخرتك ".

وأمثلة القسم الثاني – وهو ما لازم النصب على الظرافية والجرَّ بـ(من)[3]: (عند وقبل وبعد ولدن) قال تعالى : " ما عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَما عِنْدَ اللهِ باقٍ "(النحل٩٦) وفي آية: " قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ "(آل عمران١٦٥) وقال تعلى: " أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقامِكَ " (النمل٣٩) وفي أية: " وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ "(البقرة٤) وقال تعلى فَمَنِ اعْتَدى بَعْدَ ذلِكَ "(البقرة١٧٨) وفي أخرى: " وَأَنْشَأْنا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْناً آخَرِينَ " (الأنعام٦).

---

(١) وقد يُجر بغير من، نحو " إلى أين "، " إلى هنا "، " إلى متى "، " حتى متى " ,

(٢) بمعنى (أبداً) ويجوز فيها البناء على الضم أو الفتح أو الكسر، والأول لعله أشهر.

(٣) وقد يجر بغيرها، كما تقدم.

تنبيــه: لا يجوز أن يتعدد الظرف لعاملٍ واحد إلا إذا كان على نحو البدلية، نحو: " غادر زيدٌ يوم الجمعة ظهراً " ، فـإن (ظهراً) بدل من يوم الجمعة بدل بعض من كل، أو كان العامل اسم التفضيل، نحو: " الجو اليومَ أجمل منه أمسِ ونحو: " المقام عندك أطيب منه عند غيرك".

ما ينـوب عن الظـرف

يَنوب عن المفعول فيه أشياء:

١ـ المصدر: فهو ينوب عن ظرف الزمان بعد حذفه قياساً ويعرب إعرابه بالنيابة نحو : " سافرت حصادَ البُّر " و " رجعت قدومَ الحجيج " و " أستيقضت شروقَ الشمس".

والتقدير : سافرتُ وقتَ حصادِ البرُ، ورجعت وقت قدومِ الحجيج ـ استيقضت وقتَ شروقِ الشمس.

ونحو: "مكث عندي طرفةَ عينٍ " و " أقام فُوا قَ ناقةٍ". والتقدير: مدةَ طرفةِ عينٍ، ومدة فواقِ ناقةٍ.

وقد ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلاً، وذلك مقصور على السماع، نحو قولهم: "جلستُ قُربَ الشجرة " والتقدير: مكانَ قُربِ الشجرة.

٢ـ صفة الظرف، نحو: " أقمتُ هنا طويلاً " أي : زمناً طويلاً ، ونحو: " أقمتُ شرّقيّاً " أي: مكاناً شرقيّاً.

٣ـ (كل) و(بعض) المضافين إلى زمان أو مكان، نحو قوله تعالى: " كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ "(الرحمن٢٩) ونحو: " بقيتُ عندك بعضَ الوقت"، ونحو: " سرتُ بعضَ الفراسخ ".

٤ـ عدد الظرف، نحو قوله تعالى: " فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عاماً "(العنكبوت١٤) ونحو: " سرتُ أربعةَ فراسخ".

٥ـ (حقاً) في نحو قول الشاعر:

أحقاً أنّ جيرتنا استقلُّوا		فنيَّــتُـنا ونيَّـــــتُهم فريــقُ

و(غير شك) في نحو: " غيرَ شك أنّك راحل". و(جهدَ رأيي) في نحو " جهدَ رأي أنك مخلص".

خامساً: المفعــــول معــــه

المفعول معه: هو اسم فضلة مسبوق بواو هي نص في المعيّة واقع بعد جملة فيها ما يدل على الحدوث من فعل أو شبههِ.

فخرج بالاسم الفعل، نحو: " لا تتكلم وتأكلَ " والجملة، نحو: " سافرت والشمس طالعة".

وخرج بالفضلة العمدة، نحو " تشاجر زيدٌ وعمروٌ".

وخرج بقيد سبق (الواو) ما كان بغيرها، نحو " أكرمت زيداً مع أخيه " وبقيد (هي نص في المعيّة) خرج نحو: " قرأت كتاباً ومجلة " لأن المراد بالواو فيه مجرد العطف دون المعيّة.

وخرج بقيد (واقعٍ بعد جملة) ما وقع بعد مفرد، نحو: " كل واحد وضيعتُه " لأن التقدير: (كل واحد وضيعته مقرونان).

وخرج بقولنا: (ما يدل على الحدوث.. الخ) نحو: " زيد في الدار وضيفُه " لأن المفعول معه لا بد له من فعل أو شبهه يُفعل بمعيته.

العامـل في المفعـول معـه

ينصب المفعول معه بواحد من أربعة أشياء:

أ ـ الفعل، نحو قوله تعالى: " فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكاءَكُمْ "(يونس٧١).

ب ـ الوصف بشرط أن يكون مما ينصب المفعول به، كاسم الفاعل واسم المفعول من المتعدي، نحو: " الناس سائرون والظالمين " ونحو: " كل إنسان محشورٌ وإمامَه".

ج ـ المصدر نحو: " سرني مشيُك والضيفَ تُشيّعُه".

د ـ اسم الفعل، نحو " رويدَك والمخطئَ لا تعنفْه".

وقد يكون العامل مقدراً، وذلك بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين في أمثلة قليلة مسموعة، نحو قولهم: " كيف أنت وقصعةً من ثريد " وقول الشاعر:

ما أنت والسيرَ في مُتلِفٍ يُبرِّحُ بالذَكَـر الضابطِ

والتقدير: ما أنت تكون وقصعة من ثريد، وما أنت تكون والسير في متلفٍ.

حالات المفعول معه

للاسم الواقع بعد الواو أربع حالات:

١ـ وجوب النصب على أنه مفعول معه، وذلك إذا وُجد مانع من العطف لفظيٍّ أو معنوي.

مثال المانع اللفظي: " سرتُ وزيداً " فإنه لا يجوز العطف على ضمير الرفع المتصل إلا بتوكيده بضمير متصل، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ونحو: " مررت بك وزيداً " لعدم جواز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة حرف الجر.

ومثال المانع المعنوي: " مشيتُ والشاطِئَ " لأن العطف يعني الاشتراك في الفعل والشاطئ لا يمشي حتى يشترك مع الفاعل فيه.

ونحو: " لا تأمر بالبرّ وترْكَه " فيجب نصب (ترْكَه) لأن عطفه على البر يؤدي إلى فساد المعنى، إذ يصير المعنى: (لا تأمر بالبرّ ولا تتركه) لانّ العطف على نية تكرار العامل.

٢ـ امتناع النصب على أنه مفعول معه وذلك في ثلاث صور:

الأولى: كون العامل دالا على المشاركة فيلزم صدروه من الجميع، نحو: " تخاصم محمد وأخوه " و" تسابق زيدٌ وأبوه".

الثانية: كون الواو ليست نصاً في المصاحبة، نحو: " قرأت كتاباً ومجلةً "[1].

الثالثة: كون المعيّة مفقودة، نحو "ركبت فرساً وحماراً " إذ لا يعقل ركبهما معا في آن واحد.

٣ ـ جوازه وجواز العطف، وله صورتان:

أ ـ ترجيح النصب على أنّه مفعول معه، وذلك إذا ترتب على العطف ضعف معنوي، نحو: اجعل نفسك والناسَ كأحدهم " إذ لو عطفتَ لكان الناس مأمورين بالجعل وهو غير مراد.

ونحو: " لو تركت نفسك وهواها لهلكت " إذ لو عطفت لكان الهلاك متسبِّباً عن ترك النفس وترك الهوى، وليس هذا المراد كما هو ظاهر.

ب ـ ترجيح العطف – إذا أمكن من دون ضعف في اللفظ أو المعنى – فيترجح، لأنه هو الأصل، نحو: " سافر زيدٌ وعمروٌ".

أحكام المفعول معه

١ـ لا يجوز تقدمه على عامله ولا توسطه بين العامل وبين الاسم المقارن له، فلا يصح: " والنهرَ مشى زيدٌ " أو " مشى والنهرَ زيدٌ " وأجاز ابن جني ذلك واستدل بقول الشاعر:

جمعتَ وفُحشاً غيبةً ونميمةً ثلاث خصال لست عنها بمُرعوي

ولا حجة فيه لجواز أن تكون الواو عاطفة.

٢ـ لا يجوز الفصل بينه وبين واو المعيّة مطلقاً.

[1] إذ يحتمل الكلام أن تكون قراءة المجلة بعد الكتاب بزمان أو قبله كذلك.

٣ـ إذا جاء بعده ما يحتاج إلى المطابقة وجب أن يراعى الاسم الذي قبل الواو وحده، نحو: " كُنْ وولدَك كالأخ "[1] ولا يصح: (كُنْ وولدك كالأخوين) وأجازه الأخفش قياساً على العطف.

(1) الاسم الذي قبل الواو هنا هو اسم (يكن) وتقديره (أنت).

الباب الثامن: الاستثنـــــــاء

الاستثناء: هو الإخراج بـ(إلاّ) أو إحدى أخواتها، لما كان داخلا في الحكم السابق عليهما دخولاً حقيقياً أو تقديرياً.

فالحقيقي نحو: " عاد المسافرون إلا خالداً " إذ إن (خالداً) كان ـ قبل الاستثناء ـ داخلا في الحكم ـ اعني العودة ـ حقيقة.

والتقديري نحو: " ما جاء إلا زيدٌ " و" جاء القومُ إلا دوابَهم " إذ إن كلاً من (زيد) و(دوابهم) لم يكن قبل الاستثناء داخلاً حقيقةً في الحكم السابق له، ولكنه ملحوظ مقدر؛ لان معنى (ما جاء إلا زيد): ما جاء أحدٌ إلا زيد ، ولأن لازم[1] (جاء القوم): جاءت دوابهم معهم.

و الاستثناء ثلاثة أنواع:

١ـ متصل، وهو كان فيه المستثنى بعضا من المستثنى منه، نحو قوله تعالى: " فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ "(البقرة٢٤٩).

٢ـ منفصل، وهو عكس المتصل أي ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه، نحو قوله تعالى: " لا يَسْمَعُونَ فِيها لَغْواً وَلا تَأْثِيماً * إِلاَّ قِيلاً سَلاماً سَلاماً "(الواقعة٢٦) وقوله: " ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّباعَ الظَّنِّ وَما قَتَلُوهُ يَقِيناً "(النساء١٥٧) فان (قيلاً سلاماً سلاما) ليس بعضاً من (اللغو) و(إتباع الظن) ليس بعضا من العلم.

[1] وإن كان لازماً عادياً.

٣ـ مفرّغ: وهو ما حذف المستثنى منه نحو قوله تعالى: " وَما أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُبِينٌ "(الأحقاف٩) ، " وَما آمَنَ مَعَهُ إِلاَّ قَلِيلٌ "(هود٤٠).

ولا يقع هذا القسم في الكلام الموجب[١]، إلا إذا كان منفياً معنى، نحو قوله تعالى: " وَيَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكافِرُونَ "(التوبة٣٢) وقوله: " وَإِنَّها لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخاشِعِينَ "(البقرة٤٥) لأن المعنى لا يُرِيدُ الله إلا أن يتم نوره، وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين، كذا قدره صاحب المغني[٢].

وأجاز ذلك ابن الحاجب في نحو: " صُمتُ الا الجمعة " مما كان فضلةً تحصل به فائدة، وليس عسيراً على ابن هشام أن يؤول المثال وأضرابه بـ(لم أُفطر إلا يوم الجمعة) ونحوه.

---

[١] وهو غير المنفي وشبهه، وشبه النفي هو النهي والاستفهام المتضمن معنى النفي.

[٢] وفيه تكلف ظاهر، والأولى أن يكتفي بقوله: " منفياً معنى " دون حاجة إلى تقدير.

أقســام المستثنــى

المستثنى أربعة أقسام: المستثنى بـ(إلاّ) والمستثنى بـ(غير وسوى وبَيْد) والمستثنى بـ(ليس ولا يكون) والمستثنى بـ(خلا وعدا وحاشا).

أولا: المستثنى بـ(إلا)

وله ثلاثة أحكام:

١ـ وجوب النصب على الاستثناء، وذلك في حالتين:

الأولى: إذا كان الكلام قبله تاماً[١] موجباً، سواء كان الاستثناء متصلاً أو منفصلاً، وسواء كان المستثنى مؤخراً عن المستثنى منه أم متقدماً عليه.

مثال المتصل قوله تعالى: " فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ * إِلاَّ عَجُوزاً فِي الْغَابِرِينَ "(الشعراء١٧١).

ومثال المنفصل قوله: " فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلاَّ إِبْلِيسَ "(ص٧٤) على القول بان إبليس ليس من الملائكة.

ومثال ما تقدم فيه المستثنى على المستثنى منه: " جاء إلا واحداً القومُ ".

الثانية: إذا كان الكلام تاماً غير موجب والاستثناء منفصلاً أو كان المستثنى مقدما على المستثنى منه – وسبب تعين النصب هنا هو أن الإتباع على البدليّة لا يجوز في هاتين الحالتين، فإن البدل يجب أن يكون من جنس المبدل منه[٢] متأخراً عنه – مثال الأول: " ما في الصف طالب إلا المعلمَ " وبنو تميم يجوزون الرفع هنا إتباعاً على البدلية، ومثال الثاني قول الكميت:

---

[١] نعني بالتام ما كان المستثنى مذكوراً فيه.

[٢] إلا في بدل الإضراب والغلط، وعدم ورودهما هنا ظاهر.

فمالي إلا آلَ أحمد شيعةٌ   ومالي إلا مذهبَ الحق مذهبُ

فلا يجوز إتباع (آل احمد) لـ(شيعة) ولا (مذهب الحق) لـ(مذهب)، أما قول حسّان

لأنّهمُ يرجون منه شفاعة   إذا لم يكن إلا النبيون شافعُ

فخرجه بعضهم على أنه من الاستثناء المفرغ، و(النبيون) فاعل(يكن)التامة و(شافع) بدل منه.

٢ـ جواز النصب على الاستثناء والإتباع على البدلية وذلك إذا كان الكلام تاماً في غير ما تقدم، نحو قوله تعالى: " ما فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ "(النساء٦٦) وقرئ : (إلا قليلاً منهم) بالنصب على الاستثناء، والقراءة الأولى بالرفع على البديلة من الواو.

ونحو قوله: " وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ "(هود٨١) وقرئ: (إلا امرأتُك) بالرفع، وقوله: " وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ "(الحجر٥٦) فيجوز في غير القرآن أن يقال: (إلا الضالين) بالنصب.

٣ـ الإعراب على حسب العوامل، وذلك في الاستثناء غير التام، وهو المفرَّغ، وتكون (إلاّ) حينئذٍ ملغاة، نحو قوله تعالى: " وَما مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ "(آل عمران١٤٤)، وقوله " هَلْ جَزاءُ الإِحْسانِ إِلاَّ الإِحْسانُ "(الرحمن٦٠) وقوله: " هَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ "(الأنعام٤٧) وقوله: " وَيَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ "(التوبة٣٢) فالمستثنى في الآيتين الأوليين يُعرب خبرا وفي الثالثة نائب فاعل وفي الرابعة مفعولا به.

ويجري الاستثناء المفرغ في كل ما يصلح أن يكون معمولاً إلاّ المفعُول معه وكذا المصدر المؤكِّد لعامله والحال المؤكّدة والتوكيد المعنوي؛ لحصول التناقض بذلك، فإذا قلت

مثلا " ما سرت إلاّ سيراً " فقد نفيت السير ثم أثبته وهو تناقض[١]، وهكذا لو قيل: " ما سار زيد إلا سائراً " وما جاء زيد إلا نفسُه".

والعامل في المستثنى بـإلاّ في جميع أحواله هو ما قبل(إلاّ) من فعل أو شبهه أو عامل معنوي، كما في نحو " " الناس موتى إلا أهل العلم " فالعامل في المستثنى هنا معنويٌّ وهو الإسناد. وهذا هو أصح الآراء في العامل في المستثنى. وهناك آراء أخرى ضعيفة لا حاجة لذكرها.

حكم المستثنى مع تكرر (إلاّ)

إذا تكررت (إلاّ) فإما أن يكون تكررها لمجرد التوكيد وعلامة ذلك صحة إسقاطها، أو أن يكون تكررها لتعدد المستثنيات.

١ : تكررها للتوكيد وله موردان:

الأول: أن يكون ما بعد إلا الثانية[٢] معطوفاً على ما قبلها بالواو، نحو قوله:

هل الدهر إلا ليلةٌ ونهارُها وإلا طلوعُ الشمس ثم غيارُها[٣]

وقول الآخر:

في بلدة ليس بها أنيس إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ[٤]

وفي هذه الحالة يعرب ما بعد (إلاّ) الثانية أو الثالثة..(الخ) معطوفاً على المستثنى الأول.

---

[١] أما قوله تعالى: " إن نظن إلا ظناً " فأوِّل بأن المراد بالظن المستثنى منه ما يعم العلم والظن، فاستثنوا الظن خاصة، وعليه لا يكون (ظناً) من المصدر المؤكد، والله أعلم.

[٢] وهكذا الثالثة وما فوقها.

[٣] الغيار كالغياب وزناً ومعنى.

[٤] اليعافير جمع يعفور وهو نوع من الظباء، والعيس هي الإبل البيضاء.

الثاني: أن يكون ما بعد (إلاّ) الثانية (وما فوقها) بدلا من المستثنى الأول، نحو " لا تقتنِ إلا العسجدَ إلا الذهبَ " ونحو: " ما أعجبني إلاّ زيدٌ إلا وجهُهُ " ونحو قول الشاعر ـ وقد اجتمع فيه البدل والعطف:

ما لَكَ من شيخك إلاّ عملُه   إلاّ رسيمُه وإلاّ رملُه[1]

ويُعرب الثاني هنا بدلا من الأول، فالذهب بدل من العسجد، و(وجهه) بدل من (زيد)، و(رسيمه) بدل من (عمله).

٢: تكرارها لتعدد المستثنيات

ولها من حيث حكمها الإعرابي حينئذٍ ثلاثة أحوال:

أ ـ وجوب نصبها جميعاً إذا كان الكلام تاماً موجباً – سواء تقدمت المستثنيات أم تأخرت – أو كان تاما غير موجب في حال تقدم المستثنيات فقط.

مثال الأول: " قَدِم المسافرون إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً " و " قدِم إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً المسافرون".

ومثال الثاني: " ما تخلَّف إلا الشيوخَ إلا النساءَ إلا الصغارَ أحدٌ عن الاحتفال".

ب ـ إعطاء حكم المستثنى المنفرد لواحد منها ونصب البقيّة وذلك إذا كان الكلام تاماً غير موجب ولم تتقدم المستثنيات، نحو: " ما حضر أحدٌ إلا محمداً إلا علياً إلا جعفراً " بنصب الجميع على الاستثناء، وان شئت قلت: " ما حضر أحدٌ إلا محمدٌ إلا علياً إلا جعفراً " بإتباع الأول ونصب البقيّة على الاستثناء، وإن شئت قلت: " ما حضر أحدٌ إلا محمداً إلا عليٌ إلا جعفراً " بإتباع الثاني ونصب البقية، أو " ما حضر أحدٌ إلا محمداً إلا علياً إلا جعفرٌ " بإتباع الثالث.

---

[1] الرسيم السعي بين الصفا والمروة، والرمل الطواف.

ج ـ إعراب واحدٍ حسب العوامل ونصب البقية وذلك في الاستثناء المفرغ، نحو: " ما جاء إلا زيدٌ إلا عمراً " وان شئت قلت: "ما جاء إلا زيداً إلا عمروٌ".

ثانيا: المستثنى (بغير وسوى وبيد)

لما كانت غير وسوى وبيْدَ أسماءً وجب أن يكون لهما محل من الإعراب ـ بخلاف (إلاّ) لأنها حرف ـ فاذا استثنيت بها حلّت محلّ المستثنى بـ(إلاّ) وأُعربت إعرابه في جميع حالاته التي شرحناها:

١ـ فيجب نصبها على الاستثناء إن كان الكلام تاماً موجباً أو كان الاستثناء منفصلاً، نحو: " هُزم الجنود غيرَ القائدِ أو سوى القائدِ " و " ما في الدار رجلٌ غيرَ النساء أو سوى النساء " وما روي عنه صلى الله عليه وآله: " نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيْدَ أنّهم أوتوا الكتاب من قبلنا".

واعلم أن (بيْدَ) لا يكون الاستثناء بها إلا منفصلاً.

٢ـ ويجوز نصبها على الاستثناء وإتباعها على البدلية إن كان الكلام تاماً سالباً[1] والاستثناء متصلاً، نحو: " ما في الدار رجلٌ غيرَ أو غيرُ شيخ".

٣ـ وتُعرب حسب العوامل إذا كان الاستثناء مفرغاً، نحو: " ما فاز سوى المُجدِّين " وقوله تعالى: " فَمَا وَجَدْنا فِيها غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ "(الذاريات٣٦) فان (سوى) فاعل (فاز) و(غيرَ) مفعول به لـ(وجدنا).

أما المستثنى فيكون مجروراً دائما بإضافته لهذه الأسماء، لأنها ملازمة للإضافة، وهو في (بيْدَ) لا يكون إلا مصدرا مؤولاً من (أنّ) واسمها وخبرها، نحو: " الصبر مُرٌّ بيْدَ انّه علاج المصائب".

---

[1] الكلام السالب عكس الموجب.

تنبيـــــه

يجوز في تابع المستثنى بهذه الأسماء الجر مراعاة للمستثنى وإعرابه بما يُعرب به المستثنى لو كان مع (إلاّ)، تقول: " أكرمت المشاركين غيرَ رجلٍ مخادعٍ أو مخادعاً " بالنصب على الاستثناء.

ثالثاً: الاستثناء بـ(ليس ولا يكون)

ولا يكون هذا القسم من المستثنى إلا في الاستثناء التام المتصل سواء كان موجباً أو غيره.

وحكم المستثنى بهذين الفعلين – أعني (ليس) (لا يكون) – النصب على أنّه خبر لهما، لأنهما من الأفعال الناقصة نحو: " كل إنسان قريب من المغفرة ليس المشركَ أو لا يكون المشركَ".

واسمهما ضميرٌ مستتر وجوبا يعود على البعض المفهوم من الاستثناء، والتقدير في المثال: ليس هو ـ أي البعض من الناس ـ المشركَ.

وتعرب جملة الاستثناء ـ وهي أداة الاستثناء وما أُستثني بها ـ في محل نصب حال أو استئنافية لا محل لها من الإعراب.

رابعا: المستثنى بـ(خلا وعدا وحاشا)

وهذا القسم أيضا لا يكون إلا في الاستثناء التام المتصل، وأدواته الثلاثة هذه، يجوز أن تكون أفعالا جامدة ويجوز أن تكون حروفَ جرٍّ وبناءً على ذلك اختلف حال المستثنى بها؛ إذ يجوز نصبه على تقدير فعليتها؛ لأنه يكون حينئذ مفعولاً به لها، ويجوز جرِّه على تقدير حرفيتها.

نحو: " أُدِّبَ المسيئون عدا النادمَ أو خلا النادمَ أو حاشا النادمَ " وإن شئت قلت: " عدا النادمِ (بالجر) أو خلا النادمِ أو حاشا النادمِ".

نعم قد تتعين في (عدا وخلا) الفعلية، وذلك عند دخول (ما) المصدرية عليهما ـ إذ إن (ما) المصدرية لا تدخل إلا على الأفعال ـ فيتعين لذلك نصب المستثنى بهما، نحو: " يُذعن الناس للحق ما عدا المعاندَ أو ما خلا المعاندَ " قال لبيد:

ألا كل شيء ما خلا اللهَ باطـلُ   وكل نعيم لا محالة زائـــــــل

أما (حاشا) فلا تدخل عليها (ما) المصدرية على الأصح.

وفاعل هذه الأدوات ـ عند اعتبارها أفعالا ـ ضمير مستتر وجوباً يعود على البعض المفهوم من الاستثناء، كما تقدم في (ليس) و(لا يكون)، وتعرب جملة الاستثناء – غير المسبوقة بـ(ما) المصدرية – حالية أو استئنافية كما تقدم فيها أيضاً.

أما المسبوقة بـ(ما) المصدرية ففي إعرابها ثلاثة مذاهب:

الأول: أنّها في محل نصب حال.

الثاني: أنها ظرف.

الثالث: أنها منصوبة على الاستثناء.

فالتقدير في مثال: " جاء القوم ما خلا زيداً " على الأول: جاء القوم مجاوزين زيداً؛ لأن خلا وعدا وحاشا هنا بمعنى جاوز. وعلى الثاني: " جاء القوم وقتَ مجاوزتهم زيداً".

خاتمة: في تقديم المستثنى وحذفه

لا يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعامله معاً، فلا يقال نحو: " إلا زيداً حضر الطلاب " أمّا تقديمه على المستثنى منه وحده فجائز بلا خلاف كما مر.

وكذا تقديمه على العامل وحده على الأصح، فيجوز نحو: " الناس إلا العصاةَ أُحبُّ".

ويجوز حذف المستثنى مع (إلاّ) أو (غير) المسبوقتين بـ(ليس)، نحو " عندي دينار ليس إلا، أو ليس غير " والتقدير: ليس المملوك إلا ديناراً أو غير دينار. وسمع حذفه مع (لا يكون) أيضا، ولكنه قليل، نحو: " اشتريت كتابين لا يكون " والتقدير: لا يكون غيرهما.

الباب التاسع: الحـــــال

الحال[1]: هو الوصف الفضلة الواقع في جواب كيف.

نحو قوله تعالى: " فَرَجَعَ مُوسى إِلى قَوْمِهِ غَضْبانَ أَسِفاً "(طه٨٦) وقوله: " وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيامَةِ أَعْمى "(طه١٢٤) وقوله: " فَادْخُلُوها خالِدِينَ "(الزمر٧٣).

فكل من (غضبانَ ـ أسفاً ـ أعمى ـ خالدين) وصف فضله؛ لأنه واقع بعد تمام الجملة، واقع في جواب (كيف) لأنه إذا سُئل: (كيف رجع موسى)؟ يُجاب (رجع غضبانَ أسفاً) ، وإذا سئُل: (كيف يحشر الله من أعرض عن ذكر ربه) يقال: (يحشره أعمى)... وهكذا.

وحكم الحال وجوب النصب دائماً.

شروط الحال:

أولاً: أن يكون منتقلاَ في الغالب بمعنى انّه غير لازم لصاحبِهِ في وجوده، كـ(غضبان) و(أسفاً) و(أعمى) و(خالدين) في الآيات المتقدمة.

وقد يكون لازماً ، نحو قوله تعالى : " وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتابَ مُفَصَّلاً "(الأنعام١١٤) وقوله: " وَأَنَّ هذا صِراطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ "(الأنعام١٥٣) لأن التفضيل والاستقامة صفتان لازمتان للكتاب وصراط الله – على الترتيب.

---

[1] يؤنّث ويذكّر، فيَقال: حال محذوف وحال محذوفة.

ويطرّد ورودها لازمة في ثلاثة موارد:

أـ أن يكون عاملها مشعراً، بالتجدد في صاحبها بمعنى حصول أفراده باستمرار، نحو قوله تعالى: " إِنَّ الإِنْسانَ خُلِقَ هَلُوعاً "(المعارج١٩) ونحو قولهم: " خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها " وقول الشاعر:

فجاءت به سبطَ العظامِ كأنما عمامتُه بين الرجال لـــــواءُ

ب- أنْ تكون الحال مؤكِّدة لصاحبها نحو : " وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً "(الأنعام٢٢) أو لعاملها نحو قوله: " وَأَرْسَلْناكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفى بِاللهِ شَهِيداً "(النساء٧٩) أو لمضمون الجملة قبلها، نحو: " هذا أبوك عطوفاً".

جـ ـ أن تكون جامدة غير مؤولة بالمشتق ، نحو: " هذا مالُك ذهباً".

ثانياً: أن يكون مشتقاً في الغالب. وقد يكون جامداً ، كما في الموارد التالية:

أـ أن يكون دالاً على سعر، نحو: " بعِ القمح مُدّاً بعشرة وصاعاً بثلاثين " وهو هنا مؤول بالمشتق إذ التقدير: بع القمح مسعَّراً كلَّ مُدّ بعشرة.

ب ـ أن يدل على مفاعلة أي مشاركة من طرفين، نحو: " سلمته الثمن يداً بيد "[١] أي مقابضةً، ونحو: " كلمته فاه إلى فيّ " أي مشافهة ، ونحو: " ساكنته بيته إلى بيتي " أي ملاصقة[٢]. وهو هنا مؤول بالمشتق أيضا، إذ التقدير في المثال الأول(متقابضين) وفي الثاني (متشافهين) وفي الثالث (متلاصقين).

ج ـ أن يكون دالاً على التشبيه، نحو: " كان عليٌ يكرُّ أسداً ، ويسوس رعيته أباً "[٣] وهو مؤول بالمشتق أيضا إذ التقدير: يكرَّ جرئياً ـ ويسوسهم عطوفاً.

---

[١] يعرب الجز الأول حالا والجار والمجرور متعلق بحال محذوف، ويجوز رفع الصدر على الابتداء، فتكون من الحال الجملة.

[٢] ويجوز القياس على هذه الصيغة على أقوى القولين.

[٣] من ذلك قول المتنبي – وفيه أربعة أحوال تشبيهية:

د ـ أنْ تدل على ترتيب، نحو: " جاء الطلاب واحداً واحداً أو اثنين اثنين أو عشرةً عشرةً "[١] وهو مؤول بالمشتق أيضا والتقدير: (مرتين) في الجميع.

هـ ـ أن تكون مصدراً منكَّراً متضمناً معنى الوصف، نحو قوله تعالى: يَأْتِينَكَ سَعْياً "(البقرة٢٦٠) وقوله: " وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَساداً "(المائدة٣٣) وقوله: " وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً "(الأعراف٥٦) وتؤول بالمشتق أيضاً، والتقدير: ساعيات ـ مفسدين ـ خائفين.

هذا هو رأي الجمهور وذهب بعضهم إلى أنه مفعول مطلق وآخر إلى أنّه حال على تقدير مضاف والتقدير في الآية الأولى: (يأتينك ذواتَ سعي) وهكذا في الباقي.

و ـ أن تكون موَطِّئة لغيرها، وهي التي تسمى بـ(الحال الموطِّئة) لأنها غير مقصودة بالحالية، وإنما جيء بها تمهيداً وتوطئة لما بعدها، فما بعدها هو الحال في الحقيقة نحو قوله تعالى: " كِتابٌ فُصِّلَتْ آياتُهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا "(فصلت٣) وقوله: " وَهذا كِتابٌ مُصَدِّقٌ لِساناً عَرَبِيًّا "(الأحقاف١٢)، ونحو: " من دخل ميدان الابتلاء خرج منه رجلاً صُلْباً، ومن خاض بحر التجارب انصرف منه إنساناً حكيماً " فإن (قرآناً) و (لساناً) في الآيتين، و(رجلاً) و(إنساناً) في المثال أحوال موطئة، و(عربياً)و(صلباً) و(حكيماً) صفات لها.

ز ـ أنْ تدل على طوْرٍ مفضَّلٍ صاحبُها فيه على نفسه أو غيره.

مثال الأول: " الإنسان غلاماً أنشط منه كهلاً "، و" القمر بدراً أكمل منه هلالاً " فإن الإنسان والقمر لهما أطوار وقد فُضِّلا في طور منها على أنفسهما في طور آخر.

ومثال الثاني: " العنب حصرماً أغلى من التمر خلالاً " فقد فُضِّل العنب في طور منه على التمر في طورٍ منه.

بدت قمراً ومالت خُوط ◌َ بان   وفاحت عنبراً ورنت غزالاَ

[١] يعرب الجزء الأول حالا والثاني توكيداً لفظياً، أو معطوفة على الأول بإسقاط حرف العطف، أو كلا الجزئين حالا على التعدد، ولعل أقرب الوجوه أوسطها.

ح ـ أنْ تدل على عدد، نحو قوله تعالى: " فَتَمَّ مِيقاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً " (الأعراف١٤٢) ونحو " حضرنا الحفل سبعين رجلاً".

ط ـ أنْ تكون نوعاً من صاحبها أو فرعاً منه أو أصلاً له.

مثال الأول: قوله تعالى على لسان امرأة إبراهيم(ع): "وَهذا بَعْلِي شَيْخاً "(هود٧٢)[1] ونحو قولهم: " هذهِ دوابُك إبلاً " و نحو " ترك الميت ميراثه ذهباً".

ومثال الثاني: " حرم الله العنب خمراً " و " اشتريت الذهب خاتماً".

ومثال الثالث: " شهدتُ بيتك آجُرّاً " و" وهذا زرعُك تراباً".

وهذه الأربعة الأخيرة ـ من أقسام الحال الجامدة ـ غير مؤولة بالمشتق.

ثالثا: أن تكون نكرة، وهذا الشرط مطّرد، وما جاء معرفة ـ في أمثلة مسموعة لا يقاس عليها ـ يجب تأويله بالنكرة؛ لأن معناه نكرة وإن كان لفظه معرفة.

من ذلك (وحدك) في مثل: " رأيتك وحدَك " وهو مؤول بـ(مفرداً)، و(الأول) في مثل:: "ادخلوا الأول فالأول " وتأويله (مرتبين)، و(الجماء الغفير) في نحو: " جاءوا الجماءَ الغفير " ويؤول بـ(جميعاً) وهكذا.

رابعا: أن تكون مقارنة غالباً أي إن زمنها وزمن عاملها واحد، نحو قوله تعالى: فَخَرَجَ مِنْها خائِفاً يَتَرَقَّبُ " (القصص٢١) فزمن الخروج والخوف واحد، وكذا الخروج والترقب[2].

وقد تكون مقدَّرة، وهي التي تكون زمن وقوعها متأخراً عن زمن وقوع عاملها، نحو قوله تعالى: " إِنَّا أَرْسَلْناكَ بِالْحَقِّ بَشِيراً وَنَذِيراً "(البقرة١١٩) فزمان التبشير متأخر عن

---

[1] إذ الشيخ نوعاً من البعولة.

[2] فإن (يترقب) حال أخرى وهي جملة.

زمان الإرسال بالضرورة. وقوله: " ادْخُلُوها بِسَلامٍ آمِنِينَ "(الحجر٤٦) وقوله: لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرامَ إِنْ شاءَ اللهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لا تَخافُونَ "(الفتح٢٧).

خامسا: كونها مُبَيِّنة – أو مؤسسة – في الغالب، وهي التي تفيد معنىً جديداً، كالأمثلة السابقة.

وقد تكون مؤكِّد وهي التي يستفاد معناها من دون ذكرها، وهي ثلاثة أنواع:

أ ـ مؤكدة لعاملها، نحو قوله تعالى: " وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ "(البقرة٦٠) إذ (الإفساد) مستفاد من معنى العثو، لأنه أشدُّ الفساد، وقوله: " وَلَّى مُدْبِراً وَلَمْ يُعَقِّبْ "(النمل١٠) لأن الإدبار مستفاد من معنى التولية، إذ هي الذهاب بتولية الدبر كما قيل، وقوله: " وَأَرْسَلْناكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً "(النساء٧٩) وقوله: " وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا "(مريم٣٣) إذ البعث يلازم الحياة.

ب ـ مؤكدة لصاحبها، نحو قوله تعالى: " وَلَوْ شاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً " (يونس٩٩) فإن (جميعاً) هنا حال مؤكدة؛ لأنها جاءت لتأكيد العموم الذي دل عليه صاحبها (مَن)، ومثل ذلك قولنا: " رَحل القوم طُرّاً " فإن (طراً) حال مؤكدة لعموم صاحبها (القوم).

ج ـ مؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو: " زيد أبوك عطوفاً " فالجملة أعني (زيد أبوك) متضمنة للعطف أو مستلزمة له بداعي الأبوّة، لذا كان (عطوفاً) مؤكِّداً لها، ونحو قول الشاعر:

أنا ابنُ دارةَ معروفاً بها نسبي   وهل بدارةَ يا لَلناس من عارِ؟!

ونحو قولنا: " أنا عبد الله فقيراً إليه " فإن (معروفاً) و(فقيراً) حالان مؤكدان للجملتين قبلهما.

ويشترط في هذه الحال ـ المؤكدة لمضمون الجملة ـ ثلاثة شروط:

الأول: أن تكون الجملة اسمية اسماها معرفتان جامدتان.

الثاني: أنْ تكون الحال مؤخرة عن الجملة.

الثالث: أن يكون عامل الحال محذوفاً وجوباً.

واعلم أن الحال المؤكدة بجميع أقسامها لا يجوز تقديمها على مؤكدَّها لضرورة تأخير المؤكِّد عن المؤكَّد، بل لا تتقدَّم على عاملها –إذا لم تكن مؤكدة له– أيضاً على الأصح.

شـروط صاحـب الحـال

١ـ أن يكون معرفة في الغالب، كالأمثلة السابقة، وقد يكون نكرة وذلك في خمسة موارد:

أ ـ إذا كانت الحال مقدمة عليه، نحو: " رأيت راكضاً رجلٌ " وقول الشاعر:

لميّةَ موحشاً طلـلُ ‏ ‏ ‏ يلوح كأنّه خِلَـــلُ

ب ـ إذا كان نكرة مُخصَّصة، نحو: " جاء رجل كبير مهرولاً " وقوله تعالى: " وَقَدَّرَ فِيها أَقْواتَها فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَواءً لِلسَّائِلِينَ "(فصلت١٠) فسواء حال من أربعة؛ لأنها مخصصة بالإضافة، ونحو: " قدِم حاجٌّ وخالدٌ فرحَيْنِ".

ج ـ أن يكون واقعاً في سياق النفي أو شبهه (النهي والاستفهام) نحو: " لا يُفلح إنسانٌ ظالماً "، ونحو قول الشاعر:

ما حُمَّ من موتٍ حمًى واقيا ‏ ‏ ‏ ولا ترى من احدٍ باقيا[1]

[1] (حُمّ) بالبناء للمجهول بمعنى قُدِّر، والمعنى: لم يقدر الله تعالى حمى يقي من الموت، والمراد بالحمى كل شيء يحمي من الموت.

(واقياً) حال من (حمى)، و(باقياً) حال من (أحد) لكونهما واقعين في سياق النفي، ونحو: " لا تقتدِ بعالمٍ مغتَّراً بعلمه " و " هل عندك رجل مقيماً " فإن (مفتراً) حال من (عالم) و(مقيماً) حال من (رجل) لكونها واقعين في سياق شبه النفي.

د ـ أن تكون الحال جامدة، نحو: " عندي جبةٌ خزاً " وجاءني رجلٌ أسداً ".

هـ ـ أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو، نحو قوله تعالى: " أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِها "(البقرة٢٥٩).

هذا، وسمع مجيء الحال من النكرة في غير ذلك، نحو قولهم: " مررتُ بماءٍ قعدةَ رجلٍ "، وقولهم: " عليه مائة بيضاً ". ومذهب سيبويه جواز القياس عليه.

٢ـ أن لا يكون مضافاً إليه إلا في حالتين:

أ ـ أن يكون المضاف عاملاً في المضاف إليه ـ غير الإضافة ـ نحو قوله تعالى: " إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً " (المائدة٤٨) ونحو: " العاقل مؤدي الواجبِ صحيحاً، وهو موفّى الأجرِ كاملاً".

ب ـ أن يكون جزءاً من المضاف إليه، نحو قوله تعالى: " أَ يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً "(الحجرات١٢) أو بمنزلة الجزء، نحو: قوله تعالى: " فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْراهِيمَ حَنِيفاً " (آل عمران٩٥) ، لان الملّة بمنزلة الجزء من إبراهيم (ع).

أقســام الحـــال

الحال ـ باعتبار الإفراد وعدمه ـ ثلاثة أقسام: مفرد وجملة وشبه جملة.

فالمفرد ـ وهو ما ليس بجملة ولا شبهها ـ كأكثر الأمثلة السابقة، وشبه الجملة نحو قوله تعالى: " فَخَرَجَ عَلى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ "(القصص٧٩)، وقوله: " ثُمَّ جِئْتَ عَلى قَدَرٍ يا مُوسى "(طه٤٠) فإن (في زينته) حال من ضمير الفاعل في (خرج)، و(على قدر) حال من التاء في (جئت).

والجملة نحو قوله تعالى: " فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزِفُّونَ "(الصافات٩٤)، وقوله: " لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكارى "(النساء٤٣) فجملتا (يزفون) و(أنتم سكارى) حالان من واو الجماعة في الآيتين.

ويشترط في الحال الجملة أمران:

١ـ أن تكون خبرية، فلا تكون الجملة الإنشائية حالاً، كما لا تكون نعتاً، كما سيأتي، ولا صلة كما تقدم.

٢ـ أن تشتمل على رابط يربطها بصاحبها.

والرابط شيئان:

الأول: واو الحال، نحو قوله تعالى: " قالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذاً لَخاسِرُونَ "(يوسف١٤) وآية النساء المتقدمة.

الثاني: ضمير عائد على صاحب الحال، نحو قوله تعالى: " وَلَوْ تَرى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبارَهُمْ "(الأنفال٥٠) فقوله (يضربون) حال من الملائكة والرابط بينهما الضمير واو الجماعة، ومثلها آية الصافات المتقدمة، ونحو قوله: "

وَيَوْمَ الْقِيامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ "(الزمر٦٠) فجملة (وجوههم مسودة) حال من (الذين) والرابط بينهما الضمير (هم).

وقد يكون الضمير مقدَّراً نحو: " اشتريتُ الدقيق منوان دينار " أي منوان منه.

وقد تجتمع الواو والضمير ، نحو قوله تعالى: " الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكاةَ وَهُمْ راكِعُونَ "(المائدة٥٥).

ويمتنع الرابط بالواو، فيتعين الرابط بالضمير في موارد:

١ـ في الجملة المضارعية المثبتة غير المبدوءة بـ (قد) نحو قوله تعالى : " وَجاؤُ أَباهُمْ عِشاءً يَبْكُونَ "(يوسف١٦).

وما ورد منها مربوطاً بالواو فمؤول بحذف مبتدأ يكون ما بعد الواو خبراً له، نحو قولهم: " جئتُ وأصكُّ وجهه " فالتقدير: جئتُ وأنا أصكُّ وجهه، ونحو قول الشاعر:

فلما خشيتُ أظافيرهم   نجوتُ وأَرهنُهم مالكاً

والتقدير: نجوت وأنا ارهنهُم مالكاً. فان اقترنت بـ(قد) جاز الربط بالضمير وبالواو ، نحو قوله تعالى: وَإِذْ قالَ مُوسى لِقَوْمِهِ يا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ "(الصف٥).

وكذا إذا كان المضارع منفياً ، بغير (لا) أو (ما) نحو قوله تعالى: " بَلْ كَذَّبُوا بِما لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ "(يونس٣٩) وقوله تعالى: " وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللهُ وَعْدَهُ "(الحج٤٧).

٢- في الجملة المضارعيه المنفية بـ(لا) أو (ما)، نحو قوله تعالى : " فَقالَ ما لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ "(النمل٢٠)   وقوله : " وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئاً "(النحل٧٨) وقول الشاعر :

عهدتُك ما تصبو فما   لك بعد الشيب صَبّاً متيَّما

فجملة (ما تصبوا) حال من كاف الخطاب في (عهدتك).

٣- في الجملة المعطوفة على حالٍ، نحو قوله تعالى: " فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً أَوْ هُمْ قائِلُونَ "(الأعراف٤) لأن واو الحال لا تجامع حرف العطف.

٤- في الجملة: المؤكِّدة لمضمون جملة قبلها، نحو قوله تعالى: " ذلِكَ الْكِتابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ (البقرة٢) فجملة (لا ريب فيه) ـ على قول ـ حال مؤكد لمضمون جملة (ذلك الكتاب).

٥- في الجملة الماضوية المعطوف عليها جملة مثلها بحرف العطف (أو)، نحو قوله :

كُنْ للخليل نصيراً جار أو عدلا   ولا تشحَّ عليه جاد أو بخلا

٦- في الجملة التي بعد (إلاّ) إذا كانت فعليّه فعلها ماضٍ نحو قوله تعالى " ما يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ كانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُنَ "(يس٣٠).

تنبيـــــه :

الحال الجملة أو شبه الجملة لا يتعين إعرابه حالاً إلا إذا كان صاحبها معرفة محضة أو وجد مانع من النعتيّة كواو الحال أو (إلاّ) إلا ستثنائية ، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: " وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ "(الحجر٤).

بقيّة أحكـام الحـال

١-يجب أنْ يطابق صاحبه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع إذا كان حقيقياً[1]، نحو : " جاء زيدٌ فرحاً " و " جاءت هند فرِحةً".

ويجب أن يطابق الاسم المرفوع به في التذكير والتأنيث والإفراد إذا كان سببّياً[2]، نحو: " رأيتُ المصلي مصفراً وجهُه مُعفَّرةً حبهتُه".

أما في التثنية والجمع فالأحسن أن يلزم الإفراد، نحو : " وقف المجرم شاخصةً عيناه مُرتعدةً فرائضُه).

٢- يجوز أن يتعدد وله حينئذٍ صور :

الأولى: أن يتعدد لواحد[3]، نحو قوله تعالى: " فَرَجَعَ مُوسى إِلى قَوْمِهِ غَضْبانَ أَسِفاً "(طه٨٦) ويجوز في هذه الصورة عطف الأحوال على بعضها بالواو، نحو قوله تعالى: " إِنَّا أَرْسَلْناكَ شاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً "(الأحزاب٤٥) .

الثانية: أن يَكون متعدداً لأكثر من واحد مع اتحادها (أعني الأحوال) في اللفظ والمعنى ، وحينئذٍ يجب تثنيتها وجمعها على حسب أصحابها، نحو قوله تعالى: "وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دائِبَيْنِ وَسَخَّرَ "(ابراهيم٣٣) ونحو: " رأيت زيداً وامرأتُه وأولادهما مختلفِينَ".

الثالثة: أن يكون متعدداً لأكثر من واحد مع اختلافها في اللفظ والمعنى أو فيهما، وحينئذٍ إنْ قامت قرينة على التعيين عمل على حسبها[4] وإلاّ رُتبتْ الأحوال مع أصحابها

---

[1] أي حالاً لصاحبه في المعنى والإعراب.

[2] أي حالاً لصاحبه في الإعراب فقط وإنما هو في المعنى حال لسببي صاحبه، كالوجه بالنسبة للمصلي في المثال، وسُمي سببياً من السبب وهو الحبل الذي يربط بين الشيئين.

[3] بمعنى أن يكون صاحبه واحداً.

[4] نحو: " جاءني زيد طريحا على الفراش عائداً " فإن (طريحاً) حال من الياء، و(عائدا) حال من زيد، والمعنى جاني زيد عائدا وأنا طريح على الفراش.

ترتيباً عكسيًّاً، فالأول للأخير والأخير للأول، نحو: " جاءني زيدٌ فرحاً حزيناً " فـ(فرحاً) حال من (زيد) و(حزيناً) حال من الياء.

٣ـ يجوز أن يتقدم على صاحبه إلاَّ في حالتين :

الأولى: أن يكون صاحبه مجروراً بالإضافة، نحو: " تُقبَّـلُ يدُ العالمِ جالساً " و " هذا مسعفُ زيدٍ محتاجاً".

الثانية: أن يَكون الحال محصوراً، نحو قوله تعالى: " وَما نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ "(الكهف٥٦).

ويجب تقديم الحال على صاحبه إذا كان عامله محصوراً، نحو: " ما صلى خاشعاً إلا العارف".

٤ـ يجوز أن يتقدم على عامله ، نحو قوله تعالى: " خُشَّعاً أَبْصارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْداثِ "(القمر٧) إذ الظاهر أنّ (خُشّعاً) حال من ضمير الجمع في (يخرجون)، ويستثنى من ذلك موارد لا يجوز فيها هذا التقديم هي:

الأول: إذا كان العامل فعلاً جامداً أو اسم فعل ، نحو: " ما أشجع زيداً فارساً " و " نزالِ إلى المعركة راجلاً " فلا يجوز تقديم (فارساً) على (أشجعَ) و (راجلاً) على (نزالِ) لانَّ الفعل الجامد واسم الفعل لا يجوز تقديم معمولهما عليهما.

الثاني: إذا كان العامل معنوياً وهو المتضمن معنى الفعل دون حروفه، كاسم الإشارة، نحو قوله تعالى: " وَأَنَّ هذا صِراطِي مُسْتَقِيماً "(الأنعام١٥٣) والاستفهام، نحو قوله: " فَما لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ "(المدثر٤٩) وحرف التمني، نحو: " ليت الصديقَ غائباً يحفظ المودة " وحرف التشبيه، نحو: " كأنّ الأرض معشبةً بساطٌ اخضر "

وشبه الجملة، نحو: " الناس في الأسواق مجتمعين، وبعضُهم عند الشوارع واقفين " فلا يجوز تقديم الحال على عامل في جميع ذلك.

وأجاز الأخفش تقدم الحال على عاملها شبه الجملة قياساً، نحو: " سعيد مستقراً في هجر".

الثالث: إذا كان العامل لا يجوز تقديم معموله عليه لعارض، كأقترانه بلام الابتداء أو القسم أو وقوعه صلة لحرف مصدري، نحو: " إنّ الله لَيرضى عن العبد مطيعاً " وقوله تعالى: " وَلَقَدْ جِئْتُمُونا فُرادى "(الأنعام٩٤) ونحو: " عليك أن تعملَ جادّاً ".

الرابع: إذا كان الحال جملة مربوطة بالواو أو مؤكداً لمضمون الجملة.

الخامس: إذا كان العامل أفعل التفضيل، نحو: " هو أشجعهم فارساً " إلاّ أن يكون لتفضيل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى فالأفصح حينئذٍ تقديم الحال الأول على العامل وتأخير الثاني عنه، نحو: " الخطيب واقفاً أحسنُ منه جالساً " و " العبد مؤمناً خيرٌ[1] من الحرِّ مشركاً ".

وقد يجب تقديم الحال على عامله، كما لو كان مما له الصدارة، نحو: " كيف وجدت الناس؟ "[2].

٥ـ يجوز حذفُه إذا دلّ عليه دليل ، ولم يكن هناك موجب لذكره، لكونهِ فضله في الكلام ، نحو قوله تعالى: " وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بابٍ * سَلامٌ عَلَيْكُمْ بِما صَبَرْتُمْ "(الرعد٢٤) أي قائلين سلام عليكم.

وموجبات ذكر الحال أربعة:

---

[1] ناء على أن (خير) أصلها (أخير).

[2] فإن (كيف) هنا حال واجب التقديم.

الأول: أن تكون محصورة، نحو قوله تعالى: " أُولئِكَ ما كانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوها إِلاَّ خائِفِينَ "(البقرة١١٤).

الثاني: أنْ تكون نائبة عن عاملها نحو قولهم: " هنيئاً مريئاً " والتقدير: (كُلْهُ هنيئاً مريئاً) أو نحو ذلك.

الثالث: أن تكون الفائدة متوقفة عليها، نحو قوله تعالى: " وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً "(الإسراء٣٧) وقوله: " وَما خَلَقْنَا السَّماءَ وَالأَرْضَ وَما بَيْنَهُما لاعِبِينَ "(الأنبياء١٦) ونحو: " ضربتُ ولدي مسيئاً " فإنك لو حذفت الحال هنا لفسد الكلام.

الرابع: أنْ تكون جواباً، نحو قوله تعالى: " بَلى قادِرِينَ عَلى أَنْ نُسَوِّيَ بَنانَهُ "(القيامة٤).

٦ـ يجوز حذف صاحبها أو عاملها إذا دلّ عليهما دليل، مثال الأول قوله تعالى على لسان المشركين: " أَ هذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً (الفرقان٤١) والتقدير: (بعثه الله رسولاً) فحذف صاحب الحال(رسولاً) وهو الضمير(الهاء).

ومثال الثاني: (مريضاً) جواباً لمن قال لك: " كيف وجدت زيداً " والتقدير وجدتهُ مريضاً، ونحو(راشداً) تفاؤلاً لمن تهيأ للسفر، والتقدير: تسافر راشداً.

و يجب حذفهما ـ أي صاحب الحال وعاملها ـ معاً في موارد:

الأول: أن تكون الحال سادة مسدّ الخبر، نحو: " إكرامي الطالب ناجحاً " والتقدير: إذا كان ناجحاً.

الثاني: أن تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة، نحو: " العذاب بالنار مؤلماً " والتقدير: يكون[1] مؤلماً.

[1] كان هنا تامة، وكذا في التقدير السابق والتقدير اللاحق.

الثالث: أنْ تكون الحال مسبوقة بالاستفهام التوبيخي، نحو: " أ فرِحاً والناس في حُزن " والتقدير: أ تكون فرِحاً.

الرابع: أن تكون الحال دالة على زيادة تدريجية أو نقصان تدريجي، نحو: " أكرم ثلاثةً فصاعداً، وعشرة فنازلاً " والقدير: فاذهب بالعدد صاعدا أو نازلاً.

الباب العاشر: التمييـــــز

التمييز: اسم نكرة فضلة مبين لإبهام[1] في ذات أو نسبة.

نحو: " اشتريت صاعاً قمحاً " فـإن (قمحاً) تمييز لـ(صاعاً) لكونه اسم نكرة فضلة، لأنه ليس ركناً في الإسناد، مبين لإبهام (صاعاً) إذ لا يعرف ـ لولا التمييز ـ ما هذا الصاع؟ أهو صاعٍ شعير أم رُزّ أم عدس أم قمح أم... (الخ) فجاءت كلمة (قمح) لتُميزه وتزيل إبهامه وتبين المقصود منه.

والتمييز ـ كما يتضح من حدِّ ه ـ قسمان: تمييز ذات وتمييز نسبة.

أولا: تمييز الذات

ويسمى تمييز المفرد أيضا، ويكون في أربعة أشياء :

١ـ المقادير، وهي ما دّل على كيل، نحو " أعطِ كل فقير كيلةً دقيقاً " أو وزن، نحو: " اشتريت مثقالاً ذهباً ورطلاً نحاساً " أو مساحة نحو: " زرعت فدّاناً شعيراً".

٢ـ أشباه المقادير، نحو: (ملء الأرض) في قوله تعالى: " إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَماتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً "(آل عمران٩١) و(قدر راحة) في نحو: "

[1] الإبهام هو أن يحتمل اللفظ عدة احتمالات يكون المراد أحدها، ولكنه غير منصوص عليه.

في السماء قدر راحة غيماً " و (مثل) في قوله تعالى: " وَلَوْ جِئْنا بِمِثْلِهِ مَدَداً "(الكهف١٠٩) وحُملت عليها (غير) في نحو: " إنّ لنا غيرَها إبلاً " لأنّ الشيء قد يأخذ حكم ضده.

٣ـ الأعداد، نحو قوله تعالى: " إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً "(يوسف٤) وقوله: " وَاخْتارَ مُوسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً "(الأعراف١٥٥) وقوله: "إِنَّ هذا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً " (ص٢٣).

٤ـ الضمير المبهم، نحو قولك في خطيب: " لله درّه خطيباً "[(١)] ونحو قوله تعالى: " ساءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا "(الأعراف١٧٧) فانّ (مثلا) تمييز للضمير المستتر في (ساء) على وجه، ونحو: " رُبّه عَطِباً أنقذتُ من عطبه".

ثانيا: تمييز النسبة

ويسمى تمييز الجملة أيضاً، وهو ثلاثة أنوع:

١ـ محوَّل عن فاعل، نحو قوله تعالى على لسان زكريا (ع) : " وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً "(مريم٤) ونحو: " طبتَ نفساً " والأصل: اشتعل شيبُ الرأس، وطابت نفسُك.

٢ـ محوَّل على المفعول به، نحو قوله تعالى: " وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً "(القمر١٢) ونحو: " غرستُ الحقل شجراً " والأصل: فجرنا عيونَ الأرض، وغرست شجَر الحقل.

٣ـ محوَّل عن مبتدأٍ مضاف، نحو: قوله تعالى: "أُولئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقاتَلُوا "(الحديد١٠) ، وقوله: " إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مالاً وَوَلَداً "(الكهف٣٩) والأصل درجةُ أولائك أعظم ـ مالي أكثر منك، أي من مالك.

[(١)] إذا كان الضمير غير معروف المرجع مقدماً على التمييز، وإلا فهو تمييز نسبة، نحو لله درك فارساً".

وينحصر هذا النوع في (أفعل) التفضيل الذي يكون التمييز فيه مغايراً للمفضَّل، فإنْ كان عين المفضل أو مجانساً له[1]؛ وجبت إضافته إلى اسم التفضيل، نحو: " علمُ زيد أشرفُ علمٍ " و " زيدٌ أفضلُ رجلٍ".

وقد يكون تمييز النسبة غير محول عن شيء، نحو:

" ملأتُ القدح ماءً " ويطرَّد ذلك في كل ما دلّ على تعجب سواء كان التعجب قياسيّاً أم سماعياً، نحو : " ما أفضلَ فاطمةَ أُماً، وأكرمْ بها بنتاً " ونحو: " الله درك فارساً "، وكقوله تعالى: " وَكَفى بِاللهِ شَهِيداً "(الفتح٢٨) وقول الشاعر:

بانت لتُحزننا عَفَارهْ   أيا جارتا ما أنتِ جارهْ

أحكـام التمييــــز

١ـ يجوز إضافة التمييز[2] إلى المميَّز إذا كان تمييزاً للمقدار (كيل أو وزن أو مساحة) ولم يكن المميز مضافاً قبل ذلك، نحو: " اشتريتُ قفيرَ بُرٍّ " فان كان المميَّز مضافاً وجب النصب: " عندي فدّانُ أرضٍ قمحاً".

وفيما عدا ذلك يجب النصب ولا تجوز الإضافة إلا في العدد المفرد – غير العِقد- فان إضافته إلى تمييزه واجبة كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

٢ـ يجوز جر التمييز بـ(مِن) البيانيّة، إن لم يكن فاعلا في المعنى أوتمييز عدد، نحو: " تصدقت بمُدٍّ من حنطة " و " عمّرتُ بستاناً من نخيل " فإن كان فاعلاً في المعنى، نحو : " نزفت دماً " أو كان تمييزاً للعدد، لم يَجُز جره بـ(مِن).

---

[1] أي متحداً معه في الجنس.

[2] لا يخفى عليك أن الذي يقبل الإضافة هو تمييز الذات دون النسبة.

واعلم أن التمييز هنا ـ وإنْ جُرَّ بالإضافة أو بـمِن ـ يُعرب تمييزاً مجروراً؛ لأنّا لم نشترط كون التمييز منصوباً وإن كان هو الغالب.

٣ـ لا يجوز تعدد التمييز بل يجب عطفه إذا تعدد نحو: " ازداد الهواء برودةً وجفافاً " و " اشتريتُ وسَقاً تمراً وعنباً " إلا إذا كان تمييز ذات مخلوط من شيئين أو أكثر فيجوز العطف وعدمه، نحو: " شربتُ قدحاً لبناً ماءً " أو " لبناً وماءً".

٤ـ لا يجوز تقديمه على عامله[1]، فلا يقال مثلاً: " عندي قمحاً صاعٌ " أو " نفساً طاب زيدٌ".

وأجاز الكسائي وجماعة تقديمه على عامله المتصرف لفظا ومعنى[2] ويشهد لهم قول الشاعر:

أ تهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيبُ

ما افترق فيه الحال عن التمييز

يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور، ويفترقان في ستة، فيتفقان في أن كلٍّ منهما اسمٌ نكرة فضلة منصوب رافع للإبهام ويفترقان في:

١ـ أنّ الحال رافع للإبهام في الهيئة، والتمييز رافع للإبهام في الذات أو النسبة.

٢ـ أنّ الأصل في الحال الاشتقاق والأصل في التمييز الجمود.

٣ـ أنّ الحال يكون جملة وشبه جملة، ولا يكون التمييز إلا مفرداً.

٤ـ أنّ الحال يتعدد والتمييز لا يتعدد[3].

---

(١) عامل تمييز الذات هو المميّز وعامل تمييز النسبة هو ما في الجملة من فعل وشبهه.

(٢) قلنا لفظاً؛ ليخرج ما كان متصرفاً لفظاً فقط، نحو: " كفى بك عالماً " لأنه بمعنى: ما أكفاك، وأفعل التعجب غير متصرف كما لا يخفى.

(٣) إلا في مورد واحد تقدم ذكره.

٥ـ أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها، نحو قول الشاعر:

إنّما الميت من يعيش كئيباً كاسفاً بالُه قليل الرجاءِ

إذ لو حذف الحال (كئيباً) لحصل التنافي، ولا يتوقف معنى الكلام على التمييز البتَّة.

٦ـ أنّ الحال يجوز أن تتقدم على عاملها[١]، ولا يجوز ذلك في التمييز.

[١] إذا كان فعلا متصرفاً أو صفة تشبهه، كما تقدم.

الباب الحادي عشر: حـــروف الجــر

أفرادهـا : واحد وعشرون:

١ـ مِن، نحو قوله تعالى: " كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذا أَثْمَرَ "(الأنعام١٤١).

٢ـ إلى، نحو قوله: " ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيامَ إِلَى اللَّيْلِ "(البقرة١٨٧).

٣ـ حتى، نحو قوله: " سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ "(القدر٥).

٤، ٥، ٦- خلا وعدا وحاشا، إذا كان مدخولهن مجروراً وهي مختصة بالاستثناء، وقد مرّ الكلام عنها.

٧ـ في، نحو قوله تعالى: " إِنَّا أَنْزَلْناهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ "(القدر١).

٨ـ عن، نحو قوله: " وَأَعْرِضْ عَنِ الْجاهِلِينَ (الأعراف١٩٩)".

٩ـ على، نحو قوله: " وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعالَمِينَ "(البقرة٤٧).

١٠، ١١- مُذْ ومنذُ، إذا كان مدخولهما مجروراً، ولا يجران غير الوقت، نحو: " لم أرَه منذُ أسبوعٍ أو مُذْ أسبوعٍ".

١٢ـ ربّ، ولا تجر إلا النكرة، نحو: " ربّ كلمةٍ أقطع من سيف".

١٣ـ اللام، نحو: " الحمد لله رب العالمين".

١٤ـ كي، ولا تجرُّ إلاّ (ما) الاستفهامية أو المصدرية و(أن) المصدرية ظاهرة أو مضمرة.

مثال الأول: " كيمهْ؟ " سؤال لمن قال: (جئتُك) مثلاً والأصل: كيما، فحذفت الألف قياساً وجيء بهاء السكت.

ومثال الثاني: " أحسن إلى الناس كيما تبرَهم".

ومثال الثالث: " أتقنْ العملَ كي أنْ تضمن نتيجته أو كي تضمن[١] نتيجته " وهي في كل ذلك حرف تعليل بمعنى اللام، والتقدير في المثال الأول: لِمَه، وفي الثاني: لبِرهم، وفي الثالث: لضمان نتيجته.

١٥، ١٦- الواو والتاء، ولا يجران إلا المقسم به، ولا تجر التاء غير لفظ الجلالة ورَبّ الكعبة.

١٧ـ الكاف، نحو قوله تعالى: " يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ "(القارعة٤).

١٨ـ الباء، نحو " أستعين بالله " وتكون للقسم أيضا، نحو قوله تعالى: " وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ " (الأنعام١٠٩) .

١٩ـ لعلّ (في لغة عُقَيْل خاصة)، نحو قول الشاعر:

لعلّ اللهِ فضلكم علينا   بشيء أنّ أُمَّكُمُ شريمُ[٢]

وقول الآخر:

فقلتُ ادعُ أُخرى وارفع الصوت جهرةً   لعلَ أبي المغوار منك قريبُ

٢٠ـ متى (في لغة هُذيل خاصة)، قال شاعرهم:

شربن[٣] بماء البحر ثمَّ ترفعت   متى لُجَجٍ خضرٍ لُهنّ نئيجُ

أي: مِن لجج خضرٍ

---

[١] إذا قدرت (أن) وإلا فهي مصدرية لا جارة.

[٢] الشريم: المرأة المفضاة التي اتحد مسلكاها.

[٣] أي السحب، والنئيج الصوت العالي.

ونحو قولهم: " أخرجه متى كُمَّه " أي من كمه.

٢١ـ لولا (على رأي سيبويه) إذا كان مدخولها ضميراً متصلاً، نحو قو ل الشاعر:

أ تُطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حَسَنْ[(١)]

فانّ الكاف في محل جر بـ (لولا).

واعلم أن عشرة من حروف الجر لا تجرّ إلا الظاهر، هي:

منذ ـ مُذ ـ حتى ـ الكاف ـ الواو ـ ربّ ـ التاء ـ كي ـ لعلّ ـ متى، أما قول الشاعر:

واهٍ رأبتُ وشيكاً صدع أعظمه ورُبَّه عَطِباً انقذتُ من عطَبِهْ[(٢)]

حيث جرَّ بـ(رُبَّ) الضمير، وقول الآخر:

خلى الذنابات شمالاً كَـثَـبَا وأُمُّ أوعالٍ كها أو أقربا[(٣)]

حيث جرّ بالكاف الضمير (ها) الضمير، وقول الثالث:

فلا والله لا يُلفى أناس فتى حتاك يا ابن أبي زيادِ

إذ جر بـ(حتى) الضمير (الكاف)، فقد حُكِمَ عليها وعلى أمثالها بالشذوذ.

معانيــها واستعمــالاتها

١) لعلّ، ولها معنى واحد، هو الترجي، وقد تقدم أنّ الجر بها لغة عُقيل.

٢) الواو والتاء، ولهما معنىً واحد وهو القسم، وقد تقدم أنّ التاء لا تجر إلا لفظ الجلالة وربّ الكعبة، وسمع جرها للرحمن أيضاً.

٣) كي، ولها معنىً واحد هو ا لتعليل.

---

(١) البيت لعمرو بن العاص يخاطب معاوية.

(٢) المعنى: رب واه – أي شخص مشرف على الهلاك – أصلحتُ سريعاً كسر عظامه، ورب هالك أنقذته من الهلاك.

(٣) الذنابات: مكان بعينه، وكذا أم أوعا ل، وكثباً أي قريباً، يصف الشاعر حمار وحش بسرعة العدو بأنه ترك الذنابات شماله قريباً منه والحال أن أم أوعال كالذنابات في القرب أو أقرب منها.

٤) خلا وعدا وحاشا، ولها معنى واحد هو الاستثناء.

٥) متى، وتأتي لمعنيين:

الأول: الابتداء (أي بمعنى من) نحو قولهم: " أخرجه متى كُمه".

الثاني: الظرفية (أي بمعنى في) نحو قولهم: " وضعه متى كُمه " وقيل هي هنا بمعنى وسط فتكون اسماً لا حرفاً.

٦) رُبّ، وتأتي لمعنيين:

الأول: التقليل، وهو الأصل في معناها[1]، نحو: " ربّ أخٍ لك لم تلده أمُّك" وقول الشاعر:

ألا ربّ مولودٍ وليس له أبُ　　وذي ولدٍ لم يَلْدَه أبوانِ

الثاني: التكثير، نحو قوله تعالى: " رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ "(الحجر٢) فـ(ربّ) هنا للتكثير، كما قيل، ونحو قول الشاعر:

فيا ربّ يومٍ قد لهوتُ وليلة　　بآنســـةٍ كأنها خطُ تمثـــالِ

وقول الآخر:

فيا رب يوم لك منهن صالح　　ولا سيما يوم بدارة جُلجلِ

وإنما كانت (رب) في البيتين للتكثير، لأن الشاعر يفتخر، وهذا يناسب التكثير.

٧) مذ ومنذُ، ولها ثلاثة معانٍ:

الأول: الابتداء، أي بمعنى (مِن)، وذلك إذا كان مجرورهما معرفة ماضي الزمن، نحو: " ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة " أي من يوم الجمعة.

---

[1] قال الرضي رحمه الله: " ٠٠٠هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها، ثم تستعمل في معنى التكثير، حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة ".

الثاني: الظرفية (أي بمعنى في) إذا كان مجرورهما معرفة زمنها حاضر، نحو: " ما رأيته مذ أو منذ يومنا " أي في يومنا.

الثالث: الابتداء والانتهاء معاً (أي بمعنى من والى معاً) وذلك إذا كان مجرورها نكرة، نحو: "ما رأيته منذ ثلاثةِ أيام " أي من ابتداء الثلاثة إلى نهايتها.

واعلم أن (منذ ومذ) لا يتعين أن يكونا حرفي جر، بل يجوز اعتبارهما اسمين فيرتفع مدخولهما على الابتداء وهما خبره، تقول: " ما رأيته منذ يومان".

قال ابن هشام في المغني: " وأكثر العرب على وجوب جرهما ـ أي مذ ومنذُ ـ للحاضر وعلى ترجيح جر منذُ للماضي على رفعه، وترجيح رفع مُذ للماضي على جره".

٨) إلى، ولها ثلاثة معانٍ:

الأول: انتهاء الغاية في الزمان، نحو قوله تعالى: " ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيامَ إِلَى اللَّيْلِ "(البقرة١٨٧) ، وفي المكان، نحو قوله: " ارْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ بِجُنُودٍ لا قِبَلَ لَهُمْ بِها "(النمل٣٧) ، وقوله: " سُبْحانَ الَّذِي أَسْرى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى "(الإسراء١) .

الثاني: تبيين أن ما جُرَّ بها فاعل في المعنى، نحو قولك: " ما أبغضني إلى زيد " فان البعض فيه صادر من زيد واقع عليك، وإذا أردت العكس جررت (زيد) باللام فتقول: " ما أبغضني لزيد " فيكون زيد مبغوضاً من قبلك.

الثالث: بمعنى اللام، نحو قوله تعالى حكاية عن ملأ بلقيس: " وَالأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي ما ذا تَأْمُرِينَ "(النمل٣٣) .

٩) الكاف، ولها أربعة معانٍ:

الأول: التشبيه ، وهو الأكثر، نحو قوله تعالى:

" أُولئِكَ كَالأَنْعامِ "(الأعراف١٧٩).

الثاني: التعليل، نحو قوله: " وَاذْكُرُوهُ كَما هَداكُمْ " (البقرة١٩٨) وقوله: " وَأَحْسِنْ كَما أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ " (القصص٧٧) وقوله: " وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُما كَما رَبَّيانِي صَغِيراً "(الإسراء٢٤).

أي: اذكروه لأجل هدايته لكم، وأحسن لأجل إحسان الله إليك، واطلب الرحمة لهما لأجل تربيتهم إياك صغيراً، كذا زعم البعض، والحق: إن الكاف هنا للتشبيه، ووجه الشبه هو الشدّة والخطر، والمعنى اذكروه ذكراً مشابهاً في الشدة والخطر لهداتيه لكم، وهكذا في الباقي.

الثالث: التوكيد، وذلك حين تكون زائدة، نحو قوله تعالى: " لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ(الشورى١١) .

الرابع: الاستعلاء، وهو أندرها، نحو قول بعضهم حين سؤل كيف أصبحت: فقال: " كخير " أي: أنا على خير. قيل: ومنه: " كن كما أنت " أي كن على ما أنت عليه.

١٠) على: ولها ستة معانٍ

الأول: الاستعلاء، وهو الأصل، نحو قوله تعالى: " وَحَمَلْناهُ عَلى ذاتِ أَلْواحٍ وَدُسُرٍ "(القمر١٣) وقوله: " وَاسْتَوَتْ عَلَى الجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ "(هود٤٤) وقد يكون الاستعلاء معنوياً، نحو قوله تعالى: " وَللهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً "(آل عمران٩٧).

الثاني: التعليل، نحو قوله تعالى: " وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلى ما هَداكُمْ "(البقرة١٨٥) أي: لهدايته إيّاكم.

الثالث: المصاحبة (أي بمعنى مع) نحو قوله تعالى: " وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ "(البقرة١٧٧)، وقوله: " وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ "(الرعد٦) أي: مع ظلمهم.

الرابع: الظرفية، نحو: " وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا " أي: في حين غفلة، وقوله: " وَجاؤُ عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ "(يوسف١٨) كذا قيل، والظاهر أنها للاستعلاء.

الخامس : بمعنى (من)، نحو قوله تعالى: " الَّذِينَ إِذَا اكْتالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ "(المطففين٢) ويحتمل أنه من التضمين، والمعنى: إذا اكتالوا مستعلين على الناس: ونحو ذلك، والله اعلم.

السادس: بمعنى (الباء): نحو قوله تعالى: " حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ "(الأعراف١٠٥) أما قولهم: " ركبتُ على اسم الله " فهو من التضمين ـ لا ألا نّ على فيه بمعنى الباء ـ والمعنى ركبتُ متوكلاً أو معتمداً على اسم الله، وفيه استعارة الاستعلاء للتمكن.

١١) في: ولها ستة معانٍ :

الأول: الظرفية الزمانية، نحو قوله تعالى: " وَاذْكُرُوا اللهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُوداتٍ "(٢٠٣)، والمكانية، نحو قوله :

" لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ "(التوبة١٠٨).

الثاني: التعليل، نحو قوله تعالى: " لَمَسَّكُمْ فِيما أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذابٌ عَظِيمٌ "(النور١٤) أي: بسبب ما أفضتم فيه، وهو حديث الإفك، وقوله: " قالَتْ فَذلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ "(يوسف٣٢) أي بسببه، والله أعلم.

الثالث: المصاحبة، نحو قوله تعالى: " قالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ فِي النَّارِ "(الأعراف٣٨) أي مع أمم ، كذا قيل، والظاهر أنها للظرفية، ونحو: " جاء علي في سيفه".

الرابع: الاستعلاء، نحو قوله تعالى على لسان فرعون: " وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ " (طه٧١).

الخامس: بمعنى(إلى)، نحو قوله تعالى " فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْواهِهِمْ "(ابراهيم٩) كذا قيل، ويمكن أن يكون من تضمين (ردّ) معنى (جعل) أي فردوا أيديهم جاعلينها في أفواههم.

السادس: المقايسة، وهي الداخلة بين مفضُول وفاضل، نحو قوله تعالى: " فَما مَتاعُ الْحَياةِ الدُّنْيا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ " (التوبة٣٨) .

١٢) عن، ولها سبة معانٍ:

الأول: المجاوزة، وهو الأصل في معناها، نحو: " رميت السهم عن القوس " ونحو قوله تعالى: " وَأَعْرِضْ عَنِ الْجاهِلِينَ "(الأعراف١٩٩).

الثاني: بمعنى (بدل)، نحو قوله تعالى: " وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً " (البقرة١٢٣)، ونحو : " حججت عن أبي " أي بدله.

الثالث: التعليل، نحو قوله تعالى: " وَما نَحْنُ بِتارِكِي آلِهَتِنا عَنْ قَوْلِكَ "(هود٥٣) وقوله: " وَما كانَ اسْتِغْفارُ إِبْراهِيمَ لأَبِيهِ إِلاَّ عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَها "(التوبة١١٤).

الرابع: الاستعلاء، نحو قوله تعالى: " وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّما يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ "(محمد٣٨) أي على نفسه، كذا قيل ، وأحسبه من التضمين[1].

[1] التضمين هو أن تُشرب كلمة معنى كلمة أخرى، فتأخذ حكمها، وهو كثير في اللغة، وقيل هو قياسي، وعلى هذا يكون معنى الآية: فإنما يبخل صارفاً عن نفسه، أو نحو ذلك، والله أعلم.

الخامس: بمعنى (بعد)، نحو قوله تعالى: " قالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمِينَ "(المؤمنون٤٠) وقوله: " لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ "(الانشقاق١٩).

السادس: بمعنى (مِن) نحو قوله تعالى: " وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبادِهِ " (الشورى٢٥) وقوله: " أُولئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ ما عَمِلُوا "(الأحقاف١٦) ونحو قولك: " أُخذت عنه العلم".

السابع: بمعنى (الباء)، نحو قوله تعالى: " وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى "(النجم٣). قال ابن هشام: والظاهر أنها على حقيقتها، وأنّ المعنى: وما يصدرُ قوله عن هوىً.

١٣) مِن، ولها عشرة معانٍ:

الأول: ابتداء الغاية في المكان وهو الغالب، نحو قوله تعالى: " سُبْحانَ الَّذِي أَسْرى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى "(الإسراء١) ، وقوله: " وَجاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعى "(يس٢٠) وقد تكون في الزمان أيضاً، نحو قوله تعالى " لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ "(التوبة١٠٨)، وقول الشاعر ـ يمدح السيوف:

تُخُيِّرْنَ من أزمان يوم حليمة إلى اليوم قد جُرِّبْنَ كل التجاربِ

ولا وجه لقول بعضهم: إنه بحذف مضاف وإنّ(من) لابتداء المكان لا الزمان، والتقدير في الآية: من تأسيس أول يوم، وفي البيت: من مضي أزمان يوم حليمة، وعن السهيلي بأنّه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان.

الثاني: التبعيض، نحو قوله تعالى: وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ ماءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلى أَرْبَعٍ "(النور٤٥) ، وقوله: " تِلْكَ

الرُّسُلُ فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللهُ "(البقرة٢٥٣) وعلامة ذلك صحة المعنى بوضع (بعض) موضعها.

الثالث: بيان الجنس، وأكثر وقوعها بعد (ما) أو (مهما)، نحو قوله تعالى وَما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ "(البقرة١٩٧) ، وقوله و: "قالُوا مَهْما تَأْتِنا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنا بِها فَما نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ "(الأعراف١٣٢) ، وتقع بعد غيرهما، نحو قوله تعالى: " فِيها أَنْهارٌ مِنْ ماءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشّارِبِينَ وَأَنْهارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى "(محمد١٥) ، وقوله: " قَوارِيرَا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوها تَقْدِيراً "(الانسان١٦)، وقوله: " أَساوِرَ مِنْ ذَهَبٍ "(الكهف٣١).

وعلامة ذلك صحة الإخبار بها بعدها عما قبلها. فتقول مثلاً: هذهِ الأنهار عسلٌ، وهذه الأنهار لبنٌ.

الرابع: بمعنى (بدل)، نحو: " وَلَوْ نَشاءُ لَجَعَلْنا مِنْكُمْ مَلائِكَةً فِي الأَرْضِ يَخْلُفُونَ "(الزخرف٦٠)، وقول الشاعر:

جارية لم تأكل المُرَقَّقَا ولم تذُق من البقول الفستقا

أي بدل البقول ، ولم تكن لبيان الجنس؛ لأن الفستق مباين للبقول.

وقول الاخر:

أخذ المخاضَ من الفصيل غُلبَّةً ظلماً ويكتب للأمير أفيلا[1]

الخامس: التعليل، نحو قوله تعالى: " مِمَّا خَطِيئاتِهِمْ أُغْرِقُوا "(نوح٢٥) ، وقوله: " يَتَوارى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ ما بُشِّرَ بِهِ "(النحل٥٩) الشاهد في الثانية، وقول الفرزدق في علي بن الحسين (ع):

---

[1] الأفيل ولد الناقة، وغلبة أي قهراً.

يغضي حياءً ويُغضى من مهابته   فما يُكلَّم إلا حيـــن يبتســـم

السادس: بمعنى (عن)، نحو قوله تعالى: " فَوَيْلٌ لِلْقاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللهِ "(الزمر٢٢) ، وقوله:

" لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هذا "(ق٢٢) ويحتمل أنها في الآية الأولى للتعليل أي إن هؤلاء تقسو قلوبهم بسبب ذكر الله.

السابع: بمعنى (في)، نحو قوله تعالى: " إِذا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ "(الجمعة٩).

الثامن: بمعنى (الباء)، نحو قوله: " يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ "(الشورى٤٥) كذا قيل، ولا يبعد أن تكون في الآية للابتداء.

التاسع: الفصل، إذا كان ما بعدها ضداً لما قبلها، نحو قوله تعالى: " حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ "(آل عمران١٧٩)، وقوله: " وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ "(البقرة٢٢٠) كذا قيل، والأوجه أنها في الآيتين للابتداء، وقد ضمن (يعلم) في الثانية معنى (يميز).

العاشر: إفادة العموم، وذلك عندما تكون زائدة، نحو قوله تعالى: " ما تَرى فِي خَلْقِ الرَّحْمنِ مِنْ تَفاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرى مِنْ فُطُورٍ "(الملك٣)، وقد تكون لتوكيد العموم فحسب وذلك إذا كان مدخولها دالاً على العموم بدونها، نحو: " ما في الدار من أحد " و " ما فيها من دّيار " و " ما جاءني من عريب".

ويشترط في زيادتها ثلاثة أمور:

أ) وقوعها بعد نفي أو شبهه[1]، نحو قوله تعالى:

---

[1] خلافاً للكوفيين إذ لم يشترطوا ذلك، ورأيهم ضعيف الحجة.

" وَما تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُها "(الأنعام٥٩)، وقوله: " وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلاَّ عِنْدَنا خَزائِنُهُ "(الحجر٢١) وقوله: " فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرى مِنْ فُطُورٍ "(الملك٣)، ونحو: " لا يَقربْ الفاحشة من أحد".

ب) أن تكون إمّا فاعلاً، كالآية الأولى السابقة، أو مبتدأ، كالآية الثانية، أو مفعولاً به، كالآية الثالثة، أو مفعولا مطلقاً كقوله تعالى: " ما فَرَّطْنا فِي الْكِتابِ مِنْ شَيْءٍ " (الأنعام٣٨) أي من تفريط أياً كان مقداره ونوعه[١].

ج) أن يكون مجرورها نكرة خلافاً للأخفش حيث جوّز أن يكون معرفة، كما في قوله تعالى: " يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ "(الأحقاف٣١) بجعل (من) زائدة، وهو خلاف الظاهر البتة.

١٤ ـ الباء، ولها ثلاثة عشر معنى:

الأول: الاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل، نحو: " قطعت القماش بالمقص " ونحو: " كتبتُ بالقلم " ونحو قوله تعالى: " فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصاكَ الْحَجَرَ "(البقرة٦٠).

الثاني: المصاحبة، نحو قوله تعالى: " فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ "(طه٧٨، وقوله: وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْناهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ "[٢](الإسراء١٠٥)، ونحو قولك: " رجع فلان بدوابه".

الثالث: الملابسة، نحو قوله تعالى: " وَإِذْ فَرَقْنا بِكُمُ الْبَحْرَ "(البقرة٥٠)، ونحو قولهم: " جالت به الفرس".

الرابع: الإلصاق، نحو: " أمسكتَ بزيد "، و " مررت بعمروٍ".

الخامس: التعدية، نحو قوله تعالى: " ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ "(البقرة١٧)، وقوله: " جِئْنا بِكُمْ لَفِيفاً "(الإسراء١٠٤)، وقد تقدم ذلك في تعدية الفعل.

---

[١] ويجوز أن يكون مفعولا به، والمعنى ما أهملنا وأغفلنا في الكتاب شيئاً من الأشياء.

[٢] ويجوز أن تكون اللام هنا للملابسة، أي أنزلناه متلبساً بالحق.

السادس: السببية، نحو قوله تعالى: " إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخاذِكُمُ الْعِجْلَ "(البقرة٥٤)، وقوله: " ذلِكَ بِما عَصَوْا وَكانُوا يَعْتَدُونَ "(البقرة٦١)، وقوله: " فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هادُوا حَرَّمْنا عَلَيْهِمْ طَيِّباتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ "(النساء١٦٠) وقوله: " الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذابَ الْهُونِ بِما كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ غَيْرَ الْحَقِّ "(الأنعام٩٣).

السابع: الظرفية، نحو قوله تعالى: " وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالأَسْحارِ "(آل عمران١٧)، وقوله: " وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ "(آل عمران١٢٣).

الثامن: بمعنى (بدل)، نحو قولهم: " ياليت لي بهم حمر النعم "، وقول الشاعر:

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا   شنُّوا الإغارةَ فرساناً وركباناً

التاسع: بمعنى (عن)، نحو قوله تعالى: " يَسْعى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمانِهِمْ "(الحديد١٢)، وقوله: " سَأَلَ سائِلٌ بِعَذابٍ واقِعٍ (المعارج١)، وقول الشاعر:

فانْ تسألوني بالنساء فانني   خبير بأدواء النساء طبيبُ

العاشر: المقابلة، نحو قوله تعالى: " وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَراهِمَ مَعْدُودَةٍ "(يوسف٢٠) أي مقابل ثمن بخس، ونحو: " أخذت الفرس بدَيْني ".

الحادي عشر: بمعنى (على)، كقوله تعالى: " وَمِنْ أَهْلِ الْكِتابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينارٍ لا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ ما دُمْتَ عَلَيْهِ قائِماً "(آل عمران٧٥)، وقول الشاعر في صنم يبول عليه الثعلب:

أ رَبٌّ يبول الثُعلبان برأسه   لقد هان من بالت عليه الثعالب[1]

الثاني عشر: التبعيض، نحو قوله تعالى: " عَيْناً يَشْرَبُ بِها عِبادُ اللهِ "(الإنسان٦) وقوله: " وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ "(المائدة٦)، وقول الهُذلي:

[1] قاله الشاعر لما رأى الصنم الذي يعبده يبول الثعلب على رأسه.

شربن بماء البحر ثمّ ترفعت متى لُجج خضرٍ لهنّ نشيجُ

الثالث عشر: القسم ، نحو قوله:

بالله يا ظبيات البان قلن لنا ليلاتي منكن أم ليلى من البشرِ

الرابع عشر: التوكيد، وهي الزائدة، نحو قوله تعالى: " وَما أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ "(الأنعام١٠٧) وقوله: " أَ لَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ "(الزمر٣٦)، وقوله: " وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ "(البقرة١٩٥)، وقوله: " بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ (القلم٦). وقد تكون زيادتها لازمة، نحو قوله تعالى: "أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ "(مريم٣٨)

أو غالبة[1]، نحو قوله: " وَكَفى بِاللهِ وَكِيلاً "(الأحزاب٣) .

١٥ـ اللام، وتأتي على سبعة عشر معنى:

الأول: الملك، نحو قوله تعالى: " وَلِلهِ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الأَرْضِ "(آل عمران١٠٩) ، ونحو " هذا الكتاب لزيد".

الثاني: الاستحقاق، نحو قوله تعالى: " الْحَمْدُ للهِ "(الفاتحة٢) ، وقوله: " طُوبى لَهُمْ "(الرعد٢٩)، وقوله: " فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ "(الطور١١)، وعلامة ذلك وقوعها بين اسم معنى واسم ذات.

الثالث: الاختصاص، نحو: " السَرج للدابة "، " المنشار للنجار " ، ونحو قوله تعالى: " وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ "(النساء١٢).

الرابع: التمليك، نحو قوله تعالى: " وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصارَ وَالأَفْئِدَةَ "(النحل٧٨) ، أو شبه التمليك، نحو قوله: " جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْواجاً "(النحل٧٢).

[1] قد ورد حذفها قليلاً، نحو قو الشاعر: " كفى الشيب والإسلام للمرئ ناهيا".

الخامس: التعليل، نحو قوله تعالى: " يَعْمَلُونَ لَهُ ما يَشاءُ "(سبأ١٣) أي لأجله، ونحو قول امرئ القيس:

ويوم عقرتُ للعذارى مطيّتي فيا عجباً من كورها المتحملِ

وأكثر ورودها في المصدر المؤول، نحو قوله تعالى: " لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ "الفتح٢٨) ، وقوله: " لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسابَ "(يونس٥).

السادس: انتهاء الغاية (أي: بمعنى إلى)، نحو قوله تعالى: " كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمًّى "(الرعد٢) ، وقوله: " وَلَوْ رُدُّوا لَعادُوا لِما نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكاذِبُونَ "(الأنعام٢٨).

السابع: الظرفية (أي بمعنى في) نحو قوله تعالى: " وَنَضَعُ الْمَوازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيامَةِ " (الأنبياء٤٧)، وقوله: " لا يُجَلِّيها لِوَقْتِها إِلاَّ هُوَ "(الأعراف١٨٧).

الثامن: الاستعلاء (بمعنى على)، نحو قوله تعالى: " دَعانا لِجَنْبِهِ أَوْ قاعِداً أَوْ قائِماً "(يونس١٢) ، وقوله: " فَلَمَّا أَسْلَما وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ "(الصافات١٠٣)، وقوله: " يَخِرُّونَ لِلأَذْقانِ سُجَّداً "(الإسراء١٠٧)، وقولهم: " قام وسقط لوجهه".

التاسع: بمعنى عند، نحو قولهم: " سافر لخمس خلون من رجب " وقوله تعالى: " أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ "(الإسراء٧٨) ، وقوله صلى الله عليه وآله: " صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته " ولا ضير في جعلها في الحديث بمعنى (عند) خلافاً لمن جعلها بمعنى (بعد)؛ لأن القرينة قائمة على عدم إرادة الصيام أثناء الرؤية مباشرة.

العاشر: بمعنى (بعد) ، كقول متمم بن نويرة راثياً أخاه مالكاً:

فلما تفرَّقنا كأني ومالكاً لطول اجتماعٍ لم نبت ليلة معا

وقول الآخر:

توهمتُ آياتٍ لها فعرفتها لستة أعوام، وذا العام سابعُ

الحادي عشر: بمعنى (من)، نحو قول الشاعر:

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ونحن لكم يوم القيامة أفضلُ

أي: ونحن منكم يوم القيامة أفضل، ونحو قوله تعالى: " سَمِعُوا لَهَا شَهِيقاً وَهِيَ تَفُورُ (الملك٧).

الثاني عشر: بيان العاقبة، وتسمى (لام العاقبة أو المآل)، نحو قوله تعالى: " وَلَقَدْ ذَرَأْنا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِنَ الْجِنِّ "(الأعراف١٧٩)الآية، وقوله: " فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَناً "(القصص٨)، وقول الشاعر:

فللموت تغذو الوالدات سخالها كما لخراب الدور تبني المساكن

وأنكر البصريون لام العاقبة، قال الزمخشري ـ وقد تابعهم: والتحقيق أنها لام العلة، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه ـ في الآية ـ أنّه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدواً وحزناً، بل المحبة والتبني غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شُبه بالداعي الذي يُفعل الفعل لأجله، فاللام مستعارة لما يُشبه التعليل كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد " انتهى، وهو حسن لكنّه لا يتم في الآية الأولى، وقد قيل فيها بأن اللام للتعليل على الحقيقة، وإنما كانت جهنم غاية للخلق تبعاً لا أنها الغاية المقصودة بالأصل[1].

الثالث عشر: التبليغ وذلك بعد القول ونحوه، نحو: " قلت له و أذنت له".

الرابع عشر: الاستغاثة والتعجب، نحو: " يا لَلناس ولِهذا الغريق "، ونحو قول امرئ القيس:

فيا لَك من ليل كأنّ نجومه بكلِّ مغارِ الفتل شُدّت بيذبلِ

---

[1] والأولى أن يقال: إنها في الجميع لام التعليل والكلام على حقيقته، لكن الغاية لُوحظت بحسب الواقع لا بحسب قصد الفاعل.

ونحو: " لله دره شجاعاً".

الخامس عشر: توكيد النفي، وهي لام الجحود، وهي الداخلة على المصدر المؤول المسبوقة بـ(ما كان) أو (لم يكن) الناقصتين، نحو قوله تعالى: " وَما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ "(الأنفال٣٣) وقوله: " لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ "(النساء١٣٧).

السادس عشر: التوكيد مطلقا، ولا تكون معه إلا زائدة، وتأتي على أوجه:

أ) مقحمة بين المضاف والمضاف إليه أو بين الفعل المتعدي ومفعوله، نحو قولهم: " يا بؤس للحرب " والأصل: يا بؤس الحرب، ونحو قول الشاعر:

وملكت ما بين العراق ويثرب ملكاً أجار لمسلم ومعاهدِ

ب) لتقوية العامل[1]، نحو قوله تعالى: " إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيا تَعْبُرُونَ "(يوسف٤٣)؛ لانّ العامل يضعف بتأخره عن معموله، ونحو قوله: " فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ "(البروج١٦)، وقوله: " وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِما مَعَهُمْ "(البقرة٩١)، ونحو: " فِعلُك للحرام هلاك لك "؛ لأن صيغ المبالغة واسم الفاعل والمصدر ضعيفة العمل، فيؤتى باللام لتقويتها.

السابع عشر: التبيين، وهي ثلاثة:

أ) مبيِّنة للمفعول له من الفاعل لالتباسهما نحو: " ما أبغضني لزيد "، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في الكلام عن (إلى).

ب) مبيِّنة للمفعول به بعد إبهامه أو مؤكدة له إذا كان معلوماً، نحو: " سقياً لزيد " و" جدعاً لعمرو " و " رعياً له "[2].

[1] أي لتقويته ليصل إلى مفعوله.

[2] فإن المدعو له بالسقيا – وهو زيد أو عمرو- إن كان مبهماً غير معلوم من السامع؛ كان ذكره بعد اللام تبييناً لذلك الإبهام، وإن كان معلوماً من السامع؛ كان ذكره بعد اللام توكيداً.

ج) مبيِّنة للفاعل كذلك، نحو: " ويحاً لزيد، وتباً لعمرو " وإنما كانت مبيِّنة للفاعل هنا؛ لأنّ المعنى: ويِح هو، وتبَّ هو[١] أي هلك، بخلاف: " سقياً لزيد " وأمثاله، فانه بمعنى: سقاه الله.

١٦- حتى، ولها معنىً واحد هو انتهاء الغاية مثل (على) ولكنها تفترق عنها بأُمور:

الأول: أنها لا تجر إلا الظاهر، كما تقدم، و(على) تجر الظاهر والمضمر.

الثاني: أن مجرورها إذا كان جزءاً أو كالجزء مما قبلها، وجب أن يكون آخِراً، أو متصلاً بالآخِر.

مثال الأول: " أكلت السمكة حتى رأسها "[٢]، ومثال الثاني: " سلام هي حتى مطلع الفجر "[٣]، ولا يشترط ذلك في (إلى).

الثالث: أنها يدخل مجرورها في حكم ما قبلها، أما (إلى)، فمجرورها خارج عن حكم ما قبلها، نحو قوله تعالى: " ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيامَ إِلَى اللَّيْلِ "(البقرة١٨٧).

هذا مع عدم القرينة على الدخول أو الخروج فيها، وإلا فيُعمل على حسب القرينة، نحو قول الشاعر:

سقى الحيا الأرض حتى أمكُنٌ عُزِيتْ   لهم فلا زال عنها الخير مجدودا

فإن (أمكن) خارج عن الحكم ـ وهو السقيا ـ بدليل الشطر الثاني.

الرابع: أنها موضوعة للدلالة على تقضي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية بخلاف (إلى) ومن ثَمَّ لم يجر: " أرسلتُ حتى زيد " وجاز: " أرسلت إلى زيد".

---

[١] والماضي هنا للدعاء ,

[٢] فإن الرأس يكون آخر الأجزاء المأكولة منها.

[٣] فإن الفجر وإن لم يكن آخر الليلة ولكنه متصلا بآخرها.

الخامس: أنها أضعف من (إلى) في الدلالة على الغاية، ولذلك لا تقابل بها (مِن)، فلا يجوز نحو: " غسلت المسجد من الباب حتى المحراب "، ويجوز: " إلى المحراب".

أحكام متفرقة لحروف الجّر

أولاً: خمسَة من حروف الجر لا تكون إلا حروف جر، وهي: من ـ إلى ـ في ـ الباء ـ ربّ. وباقي حروف الجر قد تكون أفعالاً أو أسماءً أو حروفاً أخرى واليك تفصيله:

١) ما يكون حرف جرٍ تارة وفعلاً أخرى، وهي ثلاثة: خلا ـ عدا ـ حاشا.

٢) ما يكون حرف جر تارة واسماً أخرى، وهي ستة:

- (عن) ومن ورودها اسماً قول الشاعر:

ولقد أراني للرماح دريئة[1] مِن عن يميني تارةً وأمامي

- و (على) ومن ورودها اسماً قول الآخر:

غذتْ مِن عليه بعد ما تمَّ ظِمؤها تَصلُّ وعن قبض بزيزاء مَجهَلِ[2]

وإنما كانتا في البيتين اسمين لدخول (مِن) عليهما، وحرف الجر لا يدخل إلا على اسم.

- و(مُذ) و(منذُ) ويكونان اسمين إذا كان مدخولهما مرفوعاً أو كان جملة، نحو: " لم اذهب منذ يومُ الجمعة أو منذ غادر زيدٌ".
- و(الكاف)، ويتعين كونها اسماً بمعنى (مثل) إذا وقعت هي ومجرورها في مقام الفاعل أو دخل عليها حرف جر.

مثال الأول قول الشاعر:

---

[1] الدريئة: هي الحلقة التي يُتعلم عليها الطعن.

[2] الشاعر يصف قطاة يقول: إن هذه القطاة بعد تمت مدة ضمؤها، أي صبرها على العطش، غدت تصلّ - أي تصوّت أحشاؤها من الظمأ - من على فرخها وعن قيض وهو قشر البيض، تاركة له في عشها في أرض زيزاء أي مرتفعة مجهل أي خالية من العلامات التي يهتدى بها.

أ تنتهون ولن ينهى ذوي شطٍ　　كالطعنِ يذهب فيه الزيت والفُتلُ

فإن الكاف هنا فاعل لـ(ينهى)، ومثال الثاني قول الآخر:

بِيضٌ ثلاث كنعاج جُمِّ　　يبسِمنَ عن كالبَرَد المُنْهَمِّ

الشاهد في قوله (كالبرد)، ويتعين كونها حرف جرٍ إذا وقعت مع مجرورها صلة أو كانت زائدة.

مثال الأول: " مررت بالذي كزيدٍ في أخلاقه".

ومثال الثاني: قوله تعالى: " لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ "(الشورى١١).

وفيما عدا ذلك يجوز إعرابها حرف جرٍ أو اسماً بمعنى مثل.

- (متى)، وتقدم أنها حرف جر عند هُذيل وقد تكون عندهم اسماً بمعنى (وسط)، نحو: " وضعه متى كمه " وهي عند عامة العرب اسم للاستفهام أو الشرط.

٣) ما يكون حرف جرٍ تارة، وحرفاً لغير الجر أُخرى، وهي خمسة:

- و(حتى)، فإنها تأتي عاطفة واستئنافية أيضاً.
- و(اللام) و(كي) و(الواو) و(لعلّ)، ومجيئها حروفاً لغير الجر لا يحتاج إلى التمثيل لوضوحه.
- و(التاء) فإنها تأتي حرفاً للتأنيث وللمضارعة.

ثانياً: حروف الجر من حيث الأصالة والزيادة ثلاثة أقسام.

١) أصلية، والمراد بها ما كان لها معنى غير التوكيد، وكانت محتاجة إلى متعلَّق تتعلق به من فعل أو شبهه، وهي أكثر حروف الجرّ.

٢) زائدة، وهي التي لا تفيد معنىً إلا التوكيد، ولا تحتاج إلى متعلَّق، وعلامتها جواز حذفها: نحو (من) و(الباء) في قولك: " ما عندي من دينار "، " بحسبك درهم".

٣) شبيهة بالزائدة، وهي المتوسطة بين الحالين أي أنها تفيد معنىً غير التوكيد، ولا تحتاج إلى متعلَّق، كـ(رُبّ) و(لعل) و(لولا).

ثالثاً: تزاد (ما) بعد خمسةٍ من حروف الجرّ، هي (من ـ عن ـ الباء ـ ربّ ـ الكاف).

أما (من وعن والباء) فإذا زيدت بعدهن لم تكفهن عن العمل، قال تعالى: " مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا "(نوح٢٥) وقال: " قالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمِينَ "(المؤمنون٤٠)، وقال: " فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ "(آل عمران١٥٩).

وأما (ربّ والكاف) فالأكثر كفُّها لهما، نحو قوله:

أخ ماجد لم يُخزني يوم مشهد　　كما سيفُ عمروٍ لم تُخنْه مضاربُه

وقول الآخر:

رُبّما الجاملُ المُؤبَّلُ فيهم　　وعناجيج بينهن المهارُ[1]

وقلّ عدم كفِّها لهما، نحو قول الشاعر:

مأويَ يا ربَّتْما غارةٍ　　شعواءَ كاللذعة بالمِيسمِ

وقول الآخر:

وننصر مولانا ونعلم أنّه　　كما الناسِ، مجرومٌ عليه وجارِمُ

رابعاً: يحذف حرف الجر ويبقى عمله في موارد منها:

١) بعد (الواو) و(الباء) و(بل) وهذا الحكم مخصوص بـ(رُبّ)، نحول قول امرئ القيس:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله　　عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

أي: ورب ليلٍ ، وقوله:

---

(١) الجامل: هو القطيع من الجمال، والمؤبّل: المتخذ للقينة، والعناجيج: جمع عنجوج وهو الفرس الطويل العنق.

فمثلِكِ حبلى قد طرقتُ ومُرضع فألهيتها عن ذي تمائمَ مِحوَلِ[1]

أي: فرب مثلِك، وقول رؤبة:

بل بلدٍ ملءُ الفجاج قَـتْمُهْ لا يُشترى كتانُه وجهرُمُهْ[2]

أي: رب بلدٍ.

٢) في لفظ الجلالة إذا كان مقسماً به، نحو " اللهِ لا تضربنّ المظلوم " أي: بالله.

٣) في تمييز (كم) الاستفهامية إذا كانت مجرورة بحرف الجر نفسه ظاهراً، نحو: " بكم درهمٍ اشتريت هذا " أي: بكم بدرهم.

٤) بعد (لا) و(لو) و(إنْ) الشرطية و(فاء) الجزاء، إذا سُبقن بحرف جرٍ مثله ظاهراً، نحو: " ما للكريمِ إلا بذلُه ولا الشجاعِ إلا سيفُه " والتقدير: ولا للشجاع إلا سيفُه ، ونحو: " اعطف على الناسِ ولو عدوِك " أي: ولو على عدوك، ونحو: " اقتدِ بمن شئتَ إن محمدٍ وان جعفرٍ " والتقدير: إن شئت فاقتدِ بمحمد وإن شئت فافتدِ بجعفر، ونحو: " اكتفِ بالبُرِّ فان لم يكن بُرّاً فالشعيرِ " أي: فبالشعير.

٥) بعد همزة الاستفهام و(هلا) التحضيضيّة، بعد كلام فيه حرف الجر نفسه، نحو أن يقال: " مررتُ بِعليٍّ " فيقال: " أ عليٍ أخي؟"، أو " مررتُ بخالدٍ "، فيقال: " هلاّ جعفرٍ " والتقدير: أ بِعليٍّ أخي؟ - هلا بجعفرٍ.

---

[1] ذو التمائم كناية عن الصبي، والمحول ما كان قد أتى عليه الحول من ولادته.

[2] الفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع، والقتم هو الغبار، والجهرم هو البساط الجهرمي وهو المعمول في مدينة جهرم من بلاد فارس.

الباب الثاني عشر: الإضـــــافة

وهي قسمان: معنوية ولفظية

أولاً: الإضافة المعنوية

وتُسمى حقيقية ومحضة أيضا، وهي ثلاثة أنواع:

الأول: مِنِّيَّة، أي بمعنى (مِن) البيانية، نحو: (جبةُ خزٍ ـ خاتم فضةٍ ـ صاع قمح... (الخ) والأصل: جبة من خزٍ، خاتم من فضة، صاع من قمح.

والضابط في ذلك أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف يصح الإخبار به عنه، كما تقدم في (من) التي لبيان الجنس، ومن هذه الإضافة إضافة الإعداد إلى تمييزاتها، نحو: (أربعة كتبٍ ـ خمسمائةٍ ـ عشرة آلافٍ... (الخ).

الثاني: لاميّة، أي بمعنى لام الملك أو الاختصاص، نحو: (كتاب زيدٍ ـ باب الغرفةِ ـ لجام الفرسِ) ولا يشترط كون الاختصاص حقيقياً، كالأمثلة المتقدمة، بل يكفي الاختصاص لأدنى ملابسة، نحو: (كوكب الخرقاء[1] ـ مشهاب العجوز[2] ـ شمس السودان حارة ـ قمر الرُبى جميل)، فان الكوكب – وهو سهيل – غير مختص بالخرقاء،

---

[1] الخرقاء هي المرأة التي لا تحسن عملها، فتتكاسل عن غزل ثياب الشتاء حتى يطلع سهيل منذراً بقرب الشتاء، فتوزع ما عندها من الصوف على الأقارب ليم لها ما تريده من عمل الثياب قبل حلول الشتاء.

[2] وهو سبعة أيام باردة من آخر الشتاء، قيل إن عجوزاً طلبت من أولادها أن يزوجوها، فأخرجوها في هذه الأيام إلى العراء انتقاماً منها، فمات من البرد، وأضيفت الأيام بعد ذلك لها.

لكنه لما كانت بينه وبينها مناسبة خاصة خُصص بها اعتباراً، وكذا مشهاب العجوز، والشمس ليست مختصة بالسودان إلا أنها لما كانت فيه ليس كما لو كانت في غيره خُصِّصت به، وكذا بالنسبة لـ(قمر الربى) . ومن ثَمّ قيل: إنّ الإضافة تكفي فيها أدنى ملابسة.

الثالث: ظرفيّة، أي بمعنى (في)، نحو: صلاة الصبح ـ قيام الليل ـ صيام ثلاثة أيام[1] ـ سكان الأرض ـ سمك البحر.. (الخ). وضابط ذلك أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف.

ثانيا: الإضافة اللفظيّة:

وهي إضافة الصفة – اسم الفاعل[2] واسم المفعول و الصفة المشبهة – الدالة على الحال أو الاستقبال إلى معمولها، نحو قوله تعالى: " رَبَّنا إِنَّكَ جامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لا رَيْبَ فِيهِ "(آل عمران٩)، وقوله: " قالَ إِنِّي جاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِماماً "(البقرة١٢٤) فكل من (جامع الناس) و(جاعلك) اسم فاعل مضاف إلى مفعوله، ونحو: " المتوكل ميسورُ الرزقِ " و" الجبان مُصاب المقتلِ " فكل من (ميسور الرزق) و(مصاب المقتل) اسم مفعول مضاف إلى مرفوعه ـ وهو نائب الفاعل، ونحو: " هو سعيد الحظ منيع الجانب كريم الحسب " فكل من (سعيد الحظ) و(منيع الجانب) و(كريم الحسب) صفة مشبهه مضافة إلى فاعلها.

وسُميت هذه الإضافة لفظيةً، لأنها لا تفيد معنًى إلا تخفيف اللفظ، فقولك ـ مثلا : " زيدٌ عاملٌ الواجبَ " أثقل من: " زيدٌ عاملُ الواجبِ".

(١) الشاهد هو الإضافة الأولى.

(٢) ومنه صيغ المبالغة.

أحكـام الإضافـة

١ـ حكم المضاف إليه الجرّ دائماً إمّا لفظاً ومحلاً، نحو: "محمد رسول الله "، أو لفظاً فقط نحو: " هذا ضارب زيدٍ "؛ لأن محل (زيد) النصُب على المفعولية، أو محلاً فقط، نحو: " هذا كتابي".

والعامل في المضاف إليه هو المضاف.

أما المضاف فيعرب حسب العوامل، فيكون مبتدأ، أو خبراً نحو: " رضا الرب من رضا الوالدين "، أو فاعلاً نحو: " جاء أبو زيدٍ "، أو مفعولاً به نحو: " رأيتُ أبا زيد".. وهكذا.

٢ـ إذا كان المضاف منوناً حذف تنوينه عند الإضافة وإذا كان مثنى أو جمع مذكر سالم أو ملحقاً بهما حذفت نونه؛ لأنها خَلَف عن التنوين، نحو قوله تعالى: " فَقُولا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعالَمِينَ "(الشعراء١٦)، وقوله " فَقُولا إِنَّا رَسُولا رَبِّكَ " (طه٤٧)، وقوله: "إِذِ الْمُجْرِمُونَ ناكِسُو رُؤُسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ "(السجدة١٢)، وقوله: " آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرائِيلَ "(يونس٩٠).

٣ـ إذا كان المضاف معرفاً بأل وجب حذفها عند الإضافة، فإذا أردت أن تضيف (الغلام) مثلاً إلى(زيد) قلت: " غلام زيدٍ " ولا يجوز:" الغلامُ زيدٍ".

ويستثنى من ذلك موارد كلها من الإضافة اللفظية:

الأول: أن يكون المضاف مثنى، نحو: " هما الظالما فاطمةَ " و "الوالدان هما الغزيرا رحمةٍ المُجابا دعوةٍ".

الثاني: أن يكون المضاف جمع مذكر سالم، نحو: "هم القاتلو عليٍّ " و "هؤلاءِ الكريمو نفسٍ الحميدو سيرةٍ".

الثالث: أن يكون المضاف إليه معرفاً بالألف واللام، نحو قوله تعالى: " هو المقيمُ الصلاةِ والمؤتي الزكاةِ ".

الرابع: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى المعرف بالألف واللام نحو: " هذا الآكلُ مالِ اليتيم".

الخامس: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير، نحو: " لا أحد أحزن من الوالد الفاقدِ ولدِه، والأمِ المقتولِ ولدِها "، ونحو قول عنترة:

الشاتمي عرضي ولم اشتمهما والناذرين إذا لم أَلْقَهما دمي

والشاهد في الشطر الأول.

٤ـ إذا كان المضاف إليه معرفة أكسب المضاف تعريفاً، نحو: (غلام زيدٍ ـ كتابي ـ أخو الذي أكرمك).

وإذا كان نكرة أكسبهُ تخصيصاً، نحو: (غلام امرأةٍ ـ طالب علمٍ) فإن (غلام امرأة) أخص من (غُلام) لأنه شامل له ولغلام الرجل، وطالب علم أخص من (طالب).. وهكذا.

هذا إذا كانت الإضافة معنوية، أما الإضافة اللفظية فلا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، بل فائدتها التخفيف فقط[1] كما تقدم.

والدليل على أن الإضافة اللفظية لا تفيد تعريفاً وجوه:

الأول: أنها لو كانت تفيد تعريفاً لما جاز، نحو: (الضارب زيدٍ والضاربو زيد)؛ إذ لا يجتمع تعريفان على اسم واحد.

[1] قيل إنها تفيد رفع القبح أيضاً، نحو: " هو حسن الوجهِ "، ولكنه راجع إلى التخفيف.

الثاني: وقوعها حالاً، نحو قوله تعالى: " وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلا هُدىً وَلا كِتابٍ مُنِيرٍ * ثانِيَ عِطْفِهِ "(الحج٩) فإن (ثاني عطفه) حال من ضمير الفاعل في (يجادل) والحال لا يكون معرفة.

الثالث: وقوعها نعتاً للنكرة، نحو قوله تعالى: " هَدْياً بالِغَ الْكَعْبَةِ "(المائدة٩٥) والمعرفة لا تُنعت بها النكرة.

الرابع: دخول (ربّ) عليها نحو قول الشاعر:

يا ربَّ غابطِنا لو كان يطلبكم   لاقى مباعدةً منكم وحرمانا

ولا تدخل (ربّ) على المعارف.

فان قلت: في قوله تعالى: "مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ "(الفاتحة٤) وقوله: "فالِقُ الإِصْباحِ "(الأنعام٩٦) وقوله: " جاعِلِ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً "(فاطر١) وأمثال ذلك، وُصِف بالمضاف ـ إضافة لفظية ـ لفظُ الجلالة وهو معرفة فيلزم أن تفيد الإضافة اللفظية تعريفاً، لأن المعرفة لا تُوصف إلا بمعرفة.

فالجواب: الإضافة هنا ليست لفظية، بل معنوية، لأن الوصف ليس بمعنى الحال أو الاستقبال ، بل هو إمّا بمعنى الماضي أو الزمان المستمر، قال ذلك الزمخشري، واستحسنه ابن هشام.

٥ ـ يجب أن يكون المضاف غير المضاف إليه في المعنى ولا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه، فلا يقال ـ مثلاً: (أسدُ الأسدِ) أو (أسدُ الضيغمِ) ولا (رجلُ قائمٍ) أو (قائمُ رجلٍ) ، لانّ الصفة نفس الموصوف.

وقد ورد في كلام العرب ما ظاهرة إضافة الشيء إلى نفسه نحو: (سعيد كُرزٍ[1] ـ صلاة الأولى ـ مسجد الجامع ـ يوم الخميس ـ بقلة الحمقاء[2]) فتأوله النحاة بالتأويل البعيد من الذوق، فقالوا في (سعيد كرز) وأمثاله: إنّه بتأويل (مُسمى كرز)، وفي (صلاة الأولى) : إنه بتأويل: (صلاة الساعة الأول)، وفي (بقلة الحمقاء): إنه بتأويل: (بقلة الحبة الحمقاء).

والحق ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش من تجويز مجيء المضاف نفس المضاف إليه في المعنى إذا اختلفا في اللفظ، من دون حاجة إلى التأويل.

والذي يعضد مذهبهم كثرة ورود ذلك عن العرب، وأنّ الممنوع عقلاً أن يكون المضاف نفس المضاف إليه في المفهوم أمّا إذا اختلفا فيه، فلا تضر وحدة المصداق.

٦ـ إذا كان المضاف إليه مؤنثاً، جاز أن يُكسب المضاف تأنيثاً بشرطين:

الأول: أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه أو كالجزء منه.

الثاني: أن يجوز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مع عدم فساد المعنى.

مثال ذلك قولهم: " قُطعتْ بعضُ أصابعه "، وقول الشاعر:

مشينَ كما اهتزتْ رماح تسفَّهتْ   أعاليَها مَرُّ الرياح النواسمِ [3]

فقد تأنث(مرُّ) لإضافته إلى الرياح، ومن ثَمَّ قال: (تسفهَت) بالتأنيث، وقول الآخر:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته   كما شرقتْ صدرُ القناة من الدمِ

فقد تأنث (صدر) لإضافته إلى (القناة) وهي الرمح.

---

[1] وهذا مطرد في إضافة الاسم إلى اللقب.

[2] وهي البقلة الحمقاء (الفرفخ)، وهي سيدة البقل، وروي: أن رسول الله صلى الله عليه وآله دعا لها بالبركة، وروي عن الصادق (ع) أنه قال: " ليس على وجه الأرض بقلة أشرف ولا أنفع من الفرفخ،وهو بقلة فاطمة (عليها السلام) لعن الله بني أمية هم سموها الحمقاء بغضاً لنا".

[3] تسفهت أي هزّت، يقول: هذه النسوة تمشي وتتمايل كالرماح التي تتمايل أعليها من الرياح النواسم.

وقال الثالث:

وما حبُّ الديار شغفنَ قلبي ولكن حب من سكن الديارا

وفيه تأنيث الضمير العائد على (الحب) لاكتساب (الحب) التأنيث من (الديار).

وقد يُكسب المضاف إليه المضاف تذكيراً إذا كان مذكراً بالشرطين السابقين، نحو قول الشاعر:

إنارة العقل مكسوفٌ بطوع هوًى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

فقد أخبر بالمذكر عن (إنارة) لأنها اكتسبت التذكير من إضافتها إلى(العقل)، ومثله قول الآخر:

رؤيةُ الفكر ما يؤول له الأمـ ـرُ مُعينٌ على اجتناب التواني

ويحتمل أنّ منه قوله تعالى: " إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ "(الأعراف٥٦).

فان فُقد الشرطان أو احدهما لم يُكسب المضاف إليه المضافَ تأنيثاً ولا تذكيراً، فلا يصح، نحو: " غلام هند ظريفة " و " ابنةُ زيدٍ عفيفٌ " لفساد المعنى بإسقاط المضاف.

٦ـ لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ـ لأنهما بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين ـ إلا في موارد:

الأول: ما إذا كان المضاف مصدراً مضافاً إلى فاعله أو مفعوله والفاصل مفعولاً به للمصدر أو ظرفاً له.

مثال الأول: قراءة بعضهم قوله تعالى: وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ "(الأنعام١٣٧) هكذا: (وكذلك زَيَّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم) ببناء (زيّن) للمعلوم ورفع (قتل) وهو المضاف، ونصب (أولادهم)

وهو المفعول الفاصل وجرِّ (شركائهم) وهو المضاف إليه فاعل المصدر (قتل). ومثل الآية قول الشاعر:

حملتُ إليه من لساني حديقةً سقاها الحِجا سقيَّ الرياضَ السحائبِ

بنصب الرياض وجر السحائب.

ومثال الثاني: – وهو الفصل بالظرف ـ قولهم: " تركُ يوماً نفسِك وهواها سعي لها في رَداها".

الثاني: ما إذا كان المضاف اسم فاعل دالٍ على الحال أو الاستقبال مضاف إلى مفعوله والفاصل مفعوله الثاني أو ظرف متعلق بالمضاف.

مثال الأول قراءة بعضهم: فَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ "(ابراهيم٤٧) هكذا: (ولا تحسبن اللهَ مخلفَ وعدَه رُسلِهِ) بنصب (وعدَه) وهو المفعول الثاني الفاصل، وجر (رسله) وهو المضاف إليه المفصول. ومثل الآية قول الشاعر:

ما زال يُوقنُ من يؤمّلُ بالغنى وسواك مانعُ فضلَه المحتاجِ

بنصب (فضله) وجر (المحتاج)، ومثال الفصل بالظرف[1] قول الآخر:

وداعٍ إلى الهيجا وليس كِفاءَها كجالبِ يوماً حَتْفِهِ بسلاحِهِ

والقول المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وآله: هل أنتم تاركو لي صاحبي؟! والأصل: هل انتم تاركو صاحبي لي؟!

الثالث: ما إذا كان الفاصل قسَماً، نحو ما حكى الكسائي: " هذا غلامُ واللهِ زيدٍ".

الرابع: ما إذا كان الفاصل توكيداً لفظياً لمنادى، نحو قول الشاعر:

يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ[2] الذُبَّلِ تطاول الليل عليكَ فانزلِ

---

[1] الظرف يشمل الجار والمجرور كذلك اصطلاحاً.

[2] اليعملات: جمع يَعْمَلة وهي الناقة النجيبة القوية على العمل، والذبل: جمع ذابلة وهي الضامرة لطول السفر.

وهذا بناء على أحد الوجوه الإعرابية: لهذا الأسلوب، وهو أن يكون زيد الثاني حشواً بين زيد الأول واليعملات.

هذا، وقد ورد الفصل بين المضاف والمضاف إليه في ضرورة الشعر في غير الذي مرّ، كالفصل بالظرف في قوله:

كما خُطّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهوديٍّ يقاربُ أو يزيلُ

والفصل بالمفعول به في قوله الآخر:

تسقي امتياحاً ندى المسواكَ ريقتِها كما تضمَّنَ ماءَ المزنةِ الرَّصَفُ[١]

والأصل: تسقي المسواكَ ندى ريقتها .

والفصل بالنعت في قول الآخر – لعنه الله:

نجوتُ وقد بلّ المراديُ سيفهُ من ابنِ أبي شيخ الأباطحِ طالبِ[٢]

والأصل: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

والفصل بالنداء في قول المُزني:

وِفاقُ كعبُ بُجَيْرٍ منقذٌ لك من تعجيل تهلُكةٍ والخُلد في سفرِ

والأصل: وفاق بجيرٍ يا كعب.

٨) إذا كان المضاف إليه مبنياً جاز أن يكسب المضاف بناءً في موارد:

الأول: أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه (إذ) الظرفية، نحو قوله تعالى: " يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ "(المعارج١١) قُرئ بجرِّ (يومٍ) وفتحه على البناء، وكذا قوله: " وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ "(هود٦٦).

الثاني: أن يكون المضاف زماناً مبهما والمضاف إليه فعل[١] مبني، نحو قوله:

---

[١] الرّصف: الحجارة المتراصة، وامتياحاً: أي استدراراً

[٢] شيح الأباطح لقب أبي طالب رضي الله عنه.

على حينَ عاتبتُ المشيب على الصِّبا   وقلت: ألَمَّا أصحُ والشيب وازعُ

والشاهد فيه: إضافة (حين) إلى الفعل الماضي (عاتبتُ)، فاكتسبت منه البناء جوازاً.

وقول الآخر

لأجتذبَنْ منهنّ قلبي تحلُّماً   على حينَ يسْتَصْبِينَ كلَ حليمِ

والشاهد فيه إضافة (حين) إلى (يستصبين) وهو فعل مضارع مبني لاتصاله بنون الإناث، فأكسب (حين) البناء جوازا، وقد روي البيتان أيضاً بجر (حين) إعراباً.

أما إذا كان المضاف إليه فعلا معربا، أو جملة أسمينة فقد جوز الكوفيون البناء فيه أيضا، كقراءة نافع قوله تعالى: " هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ " (المائدة١١٩) بفتح (يوم)، وكقول الشاعر:

إذا قلتُ: هذا حينَ أسلو يهيجني   نسيمُ الصبا من حيث يطّلع الفجرُ

وقول الآخر:

تذكّر ما تذكّرُ من سُليمى   على حينَ التواصلُ غيرُ دانِ

فقد بُني الظرف (اليوم) في الآية لإضافته إلى فعل معرب، وكذا (حين) في البيت الأول، وفي البيت الثاني بيني لإضافته إلى الجملة الاسمية.

(ج) أن يكون المضاف من الألفاظ المبهمة الذات كـ(بين) و(غير) و(دون) و(مثل) نحو قوله تعالى:" لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ " (الأنعام٩٤) وقوله: " وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ما يَشْتَهُونَ " (سبأ٥٤) وقوله " وَمِنَّا دُونَ ذلِكَ " الجن (١١) وقراءة بعضهم قوله تعالى: " أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ ما أَصابَ قَوْمَ نُوحٍ.. " (هود٨٩) بفتح (مثل). فقد بنيت هذه الألفاظ على الفتح لإضافتها إلى المبني.

---

[1] الواقع أنه جملة مُصدّرة بالفعل لا الفعل نفسه، لكنا قلنا ذلك مسامحة، كما يرد على ألسنتهم.

(٩): يجوز حذف تاء التأنيث من آخر المضاف مع أمن اللَّبس، نحو قوله تعالى: " وَأَوْحَيْنا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْراتِ وَإِقامَ الصَّلاةِ وَإِيتاءَ الزَّكاةِ " (الأنبياء٧٣)، ونحو قول الشاعر:

إن الخليط أجدُّوا البينَ إذ رحلوا　　و أخلفوك عِدَ الأمِر الذي وعدوا

فقد حُذفت التاء من (إقامة) في الآية، ومن (عِدة) في البيت، للإضافة.

(١٠): يجوز حذف المضاف وإنابة المضاف إليه منابه مع وجود قرينة تدل عليه، و هو كثير، نحو قوله تعالى: " وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا " الفجر (٢٢) والتقدير: وجاء أمر ربك، لأن الله تعلى يستحيل عليه المجيء؛ لاستحالة الانتقال المكاني عليه تعالى، وقوله: " وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ " (البقرة٩٣) أي حب العجل، وقوله: " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُمْ " (النساء٢٣) أي: نكاحهن.

وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على حاله من الجر بشرطين:

الأول: أن يكن معطوفاً على مثله.

الثاني: أن يكون حرف العطف متصلا بالمضاف إليه (ولا يضر الفصل بـ(لا) النافية) نحو قول الشاعر:

أكلَّ امرئٍ تَحسَبين أمرأً　　ونارٍ توقّدُ في الحي نارا

والتقدير: وكل نارٍ، فحذف المضاف(كل).

وقول الآخر:

ولم أرَ مثلَ الخير يتركه الفتى　　ولا الشرِ يأتيه امرؤ وهو طامعُ

أي: ولا مثل الشر.

ويجوز فيما يقتضي المطابقة للمضاف المحذوف مراعاة المضاف إليه، وهو الأكثر، نحو قوله تعالى: " وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها " (الأعراف٤). إذ الأصل: وكم من أهل قريةٍ أهلكناهم.

ويجوز مراعاة المضاف المحذوف وهو قليل، نحو قول الشاعر:

مرّتْ بنا في نسوة حفصةُ والمسكُ في أردانها نافحهْ

أي: رائحة المسك في أردانها نافحة.

(١١): يجوز حذف المضاف إليه في موارد:

الأول: أن يُعطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المضاف إليه المحذوف، نحو: " عندي ربعُ ونصفُ دينارٍ" وقولهم: " قطع الله يدَ و رجلَ مَنْ قالها " وقول الشاعر:

سقى الأرَضين الغيثُ سهلَ وحزنَها فنيطتْ عُرى الآمال بالزرع والضرعِ

الأصل: ربع دينار ونصف دينار، يد من قالها ورجل من قالها، سهلها وحزنها.

ومذهب سيبويه أن المضاف إليه محذوف من الثاني لا من الأول، والتقدير ـ في المثال الأول ـ عندي ربع دينار ونصف، ثم أُقحم (ونصف) بين المضاف والمضاف اليه (ربع دينار) فصار: ربع ونصف دينار.

الثاني: أن يكون المضاف (كل) أو (أي) أو (بعض) نحو قوله تعالى: " وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ " (الأنبياء٣٣) " أي: كل هذه المذكورات ، وقوله: " قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمنَ أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْماءُ الْحُسْنى " (الإسراء١١٠) أي: أيَّ مسمًى بهذه الأسماء تدعوا، ونحو: " رأيت الناس أصنافاً: فبعض رباني وبعض شهواني، وبعض رحماني وبعض شيطاني " أي فبعضهم رباني... (ألخ).

الثالث: أن يقع المضاف منادى مضافاً إلى ياء المتكلم، نحو: " يا غلامِ " والأصل: يا غلامي.

الرابع: أن يكون المضاف (قبل) و(بعد) وأخواتها، وهي (حسب) و(أول) و(دون) و(الجهات الست) و(علُ: إذا أريد به معينا) ولذلك ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن يحذف المضاف إليه ويُنوى لفظه، نحو قول الشاعر:

ومن قبلِ نادى كلُ مولى قرابةً فما عطفت مولى عليه العواطف

أي: ومن قبل ذلك نادى...إلخ.

وحال المضاف ي هذه الحالة كحاله قبل الحذف أي أنه يبقى بلا تنوين.

الصورة الثانية: أن يحذف المضاف إليه ويُنوى معناه، نحو قوله تعالى:" هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آياتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ " (الجمعة٢) أي: من قبل ذلك.

وقيل في الفرق بين الصورتين هذه والتي قبلها: إن الأولى يُلاحظ فيها لفظ المضاف إليه الدال عليه، ويكون هذا اللفظ هو المقصود بذاته، وفي الثانية يلاحظ المضاف إليه من غير نظر إلى لفظ معيّن يدل عليه، انتهى.

والذي ينبغي أن يقال: إنه لا فرق بينهما، إلا أنه يجوز البناء ويجوز الإعراب بلا تنوين، فإن شئت بنيتها، وإن شئت أعربتها بلا تنوين، ولا حاجة إلى هذا التعليل الذي لا طائل فيه.

الصورة الثالثة: أن يُحذف المضاف، ولا ينوى لا لفظه ولا معناه، نحو قول الشاعر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الحميمِ

ومن الأمثلة على أخوات (قبل وبعد) قول الشاعر:

لَعَمرُك ما أدري وإني لأوجلُ　　على أيِّنا تعدو المنيةُ أولُ

وفيه بناء (أول) على الضم لقطعه عن الإضافة لفظا مع نية معناه.

وقول الآخر:

إذا أنا لم أُؤمَن عليك ولم يكن　　لقاؤك إلا من رواءُ وراءُ

فيه بناء (وراء) على الضم لانقطاعها عن الإضافة لفظا.

وقول أبي النجم يصف فرسا:

أقبُّ من تحتُ عريضٌ من عَلِ[1]

فقد بني (تحت) لانقطاعه عن الإضافة لفظا، وأعرب(علٍ) من غير تنوين لانقطاعه عنها معنى، وقال عبد الله بن رواحة (رض):

شهدتُ فلم أكذب بأن محمداً　　رسول الذي سوّى السماوات من علُ

فبنى (عل) على الضم لانقطاعه عن الإضافة لفظاً.

(١٢): إذا كان المضاف إليه ياء المتكلم وجب كسر آخر المضاف مطلقا وتقدّر عليه الحركات الإعرابية، نحو قوله تعالى: " وَطَهِّرْ بَيْتِيَ " (الحج٢٦) ، " وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي (ص٧٢)، " وَادْخُلِي جَنَّتِي " الفجر(٣٠).

و استثنى من ذلك أفراد:

الأول: المقصور نحو(هُدى) فتبقى ألفه ساكنة لعدم إمكان تحريكها، فنقول: " هُدايَ " وهذيل تقلبها ياءً، قال أبو ذؤيب الهذلي:

تركوا هويَّ[2] وأعنقوا لهواهم　　فتُخُرِّموا ولكل جنب مصرعُ

---

[1] يصف فرساً بأنه أقب من تحت أي ضامر البطن، عريض من علٍ أي من فوق.

[2] قلبت ألف (هوى) ياء وأدغمت في ياء المتكلم.

الثاني: المنقوص نحو (هادي) فإن ياءه لا تكسر، بل تسكُن وتدغم في ياء المتكلم، فتقول: "هادِيَّ ".

الثالث: المثنى، وهو إن كان مرفوعاً؛ فكالمقصور، تقول في (يدان): " هذه يداي " وإن كان منصوبا أو مجرورا؛ فكالمنقوص تقول في (يدين): " حفظت يديَّ " و" عملت بيديَّ".

الرابع: جمع المذكر السالم، وهو كالمنقوص مطلقا، أي سواء كان مرفوعا أم منصوباً أم مجروراً، تقول في (مدرسون) و (مدرسين): " هؤلاء مدرسِيَّ " و" أكرمت مدرسِيَّ " و" مررت بمدرسِيَّ " وإنما قلبت الواو ـ في حالة الرفع ـ ياء لاجتماعها مع الياء وسبقها ساكنة، والأصل: "مدرسوي".

ويجب في هذه الحالة فيما قبل الآخر(وهو السين في المثال) قلب ضمته كسرة لتُناسب الياء.

ويجب مع هذه الأربعة ـ أعني المقصور والمنقوص والمثنى والجمع المذكر السالم فتح ياء المتكلم مطلقا، أما مع غيرها؛ فالغالب سكونها ما لم تلتقِ بساكن وإلا فُتحتْ، وقد تفتح في غير ذلك أيضا.

حكـــم إضافـــة الأسمـــاء

والأسماء بالنسبة للإضافة ثلاثة أقسام:

الأول: ما تمتنع إضافته، هو أكثر المبنيات، كالضمائر، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام غير(أيّ) موصولةً أو استفهامية أو شرطية.

الثاني: ما تجب إضافته، وهو قسمان، ما تجب إضافته إلى المفرد وما تجب إضافته إلى الجملة.

وما يجب إضافته إلى المفرد قسمان أيضا:

١: ما يجوز – مع ذلك – قطعه عن الإضافة لفظاً نحو: (كل) غير المستعملة في التوكيد، و (بعض)، و(أيّ) غير الوصفية، و (قبل)، و(بعد) وأخواتها، قال تعالى: " وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدارٍ" (الرعد٨) بإضافة (كل)، وقال: " قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلى شاكِلَتِهِ " (الإسراء٨٤) بقطعها عن الإضافة، وقال: " أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقاماً وَأَحْسَنُ نَدِيًّا " (مريم٧٣) بإضافة (أي)، وقال" أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْماءُ الْحُسْنى " (الإسراء١١٠) بقطعها عن الإضافة.

٢: ما لا يجوز قطعه عن الإضافة مطلقا، وهو أقسام أيضا:

(أ): ما تجب إضافته إلى الظاهر فقط، نحو (أولو) و (أولات) و (ذو) و (ذات) قال تعالى: " وَلا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبى وَالْمَساكِينَ وَالْمُهاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللهِ " (النور٢٢)، وقال: " وَأُولاتُ الأَحْمالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ " (الطلاق٤)، وقال: " وَبَدَّلْناهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَواتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ " (سبأ١٦) .

(ب): ما تجب إضافته إلى الضمير فقط، نحو (وَحْد) و(كل) المستعملة في التوكيد، قال تعالى: " قالُوا آمَنَّا بِاللهِ وَحْدَهُ " (غافر٨٤)، وقال: " قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ للهِ " (آل عمران١٥٤).

(ج): ما تجب إضافته إلى ضمير المخطاب خاصة، نحو (لَبَّيْ) و(دوالَيْ) و(سَعْدَيْ) و (حنانَيْ)[1] قال الشاعر:

حنانَيْكَ مسؤولاً ولبَّيْك داعياً　　　وحسبيَ موهوباً وحسبُك واهبا

وقال الآخر:

نأكل الأرضَ ثم تأكلُنا الأر　　　ضُ دوالَيْكَ أفرُعاً وأصولا

وشذ إضافة (لبي) إلى الاسم الظاهر وضمير الغيبة، نحو قوله:

دعوت لِمَا نابني مِسوَراً　　　فلبَّى فلبَّيْ يدَيْ مسورِ

وقول الآخر:

لَقلتُ لبَّيْهِ لمن يدعوني[2]

أما إعراب هذه الأسماء فقد اختلف فيه على مذهبين:

المذهب الأول: إنها ملحقة بالمثنى منصوبة على الصدرية بفعل محذوف، وإنما كانت ملحقة بالمثنى دون أن تكون مُثنيات، لأن المقصود من التثنية فيها التكثير، فهي مثنيات في اللفظ دون المعنى، وهذا المذهب مذهب سيبويه رحمه الله.

---

[1] ورد (حنان) غير مضاف في قول الشاعر: فقالت: حنانٌ، ما أتى بك هاهنا. وهذا على مذهب سيبويه من أن (حنانيّ) أصلها (حنان) والياء للتثنية.

[2] قبله: إنك لو دعوتني ودوني　　زوراء ذات منزع بيون　لقلت لبيه.....

المذهب الثاني: إنها أسماء مقصورة قلبت الألف فيها ياء عند إضافته إلى الضمير، كما قلبت في (لدى) و(على) و (إلى) فصارت: (لديك) و(عليك) و(إليك)، وهذا مذهب يونس رحمه الله، وهي منصوبة على المصدرية أيضاً، أو مرفوعة خبراً لمبتدأ محذوف.

(د): ما تجب إضافته إلى الظاهر أو الضمير، نحو (كِلا ـ كِلتا ـ عند ـ لدى ـ سوى ـ قُصارى ـ حُمادى[1]).

وأما ما تجب إضافته إلى الجملة فقسمان أيضا:

١ : ما تجب إضافته إلى الجملة: مطلقا، وهو (حيث) و(إذ).

٢ : ما تجب إضافته إلى الجملة الفعلية لا غير، ومنه (إذا) غير الفجائية، و(لمّا) الحينية[2]، نحو قوله تعالى:" فَلَمَّا قَضَيْنا عَلَيْهِ الْمَوْتَ ما دَلَّهُمْ عَلى مَوْتِهِ إِلاَّ دَابَّةُ الأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ " (سبأ١٤).

الثالث: ما تجوز فيه الإضافة وعدمها، وهو قسمان أيضاً:

١ : ما تجوز إضافته إلى المفرد، وهو أكثر الأسماء المعربة وبعض الأسماء المبنية.

٢ : ما تجوز إضافته إلى الجملة، وهو ما أشبه (إذ) أو(إذا) من حيث كونه زماناً مبهماً – أي غير محدود – نحو: (حين – وقت – يوم – ساعة) كقول الشاعر:

على حينَ عاتبتُ المشيب على الصِّبا وقلت: أ لَمَّا أصحُ والشيب وازعُ

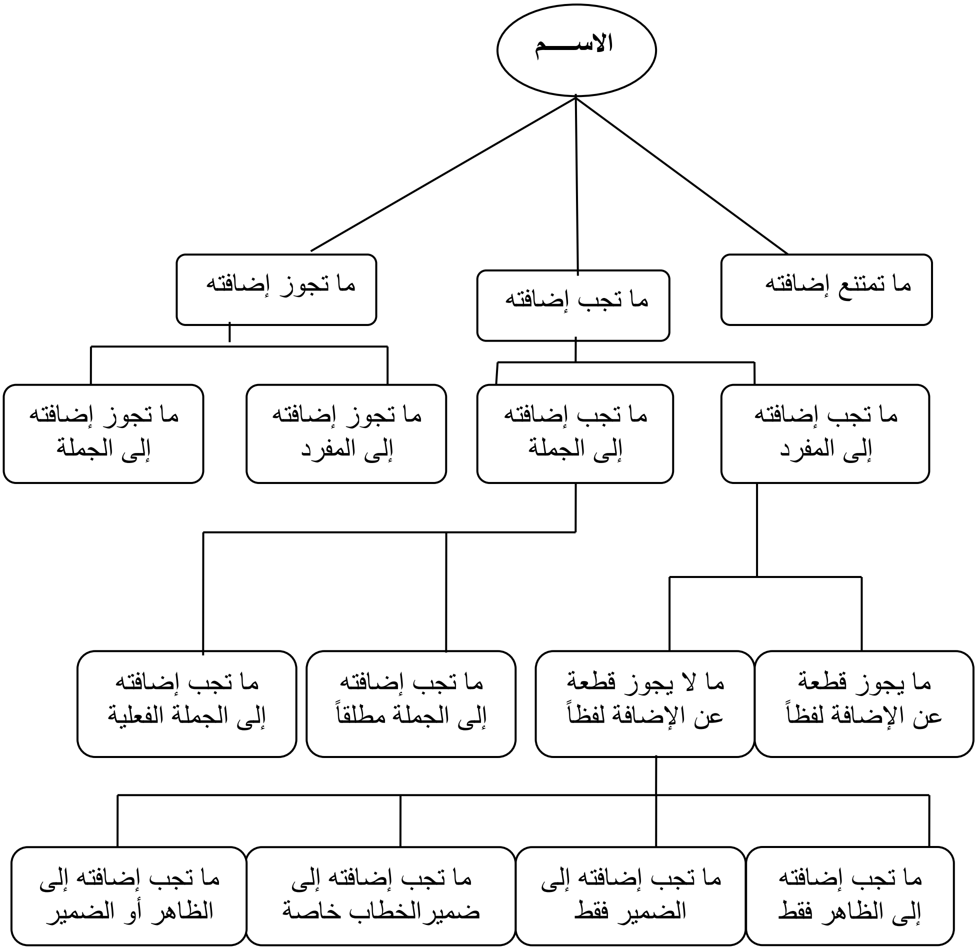
وكقوله تعالى: " يَوْمَ لا يَنْفَعُ مالٌ وَلا بَنُونَ "(الشعراء٨٨).

---

[1] قصارى الشيء وحماداه: غايته.

[2] على رأي من زعم أنها ظرف.

مخطط تقسيمات المضاف



تفصيل الكلام في بعض ما لازم الإضافة

أولا: كلا وكلتا

وهما اسمان للمثنى، ويشترط في المضاف إليهما ثلاثة شروط:

١- أن يكون معرفة، فلا يضافان إلى النكرة، فلا يقال مثلا: " جاء كلا رجلين أو كلتا امرأتين".

٢- أن يدل على مثنى ولو بالمعنى دون اللفظ، نحو: " جاء كلا الرجلين وكلتا المرأتين "، ومثال ما كان مثنى في المعنى دون اللفظ قول الشاعر:

إن للخير وللشر مدى   وكلا ذلك وجهٌ وقَبَلْ[1]

٣- أن تكون دلالته على المثنى بلفظ واحد لا بتعاطف لفظين، فلا يقال مثلا: " جاء كلا زيد وعمرو "، وشذّ قول الشاعر:

كلا أخي وخليلي واجِدِيْ عضدا   في النائبات وإلمام الملمات

ويجوز في خبر (كلا وكلتا) وكذا الضمير العائد عليهما إفراده مراعاة للفظهما وتثنيته مراعاة لمعناهما، تقول مثلا: " كلا الطالبين ناجح أو ناجحان " و" كلتا الطالبتين ناجحة أو ناجحتان". قال تعالى: " إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُما أَوْ كِلاهُما فَلا تَقُلْ لَهُما أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُما وَقُلْ لَهُما قَوْلاً كَرِيماً "(الإسراء٢٣) فراعى المعنى، وقال: " كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً "(الكهف٣٣) فراعى اللفظ، وقال الفرزدق:

[1] القبل (بفتحتين) الطريق الواضحة، والمعنى: أن للخير وللشر غاية ينتهي إليها، وكل منهما أمر واضح بيّن .

كلاهما حين جدَّ السّيرُ بينهما   قدْ أقلعا، وكلا أنفيهما رابي

فراعى المعنى في قوله: (قد أقلعا) وقوله: (بينهما)، وراعى اللفظ في قوله: (رابي).

نعم قد تمتنع التثنية؛ لأنها غير مرادة، نحو: " الزوجان كلاهما راضٍ عن صاحبه " إذ المراد الإخبار عن كل منهما لا عن مجموعهما.

وقد تقدم في الكلام عن إعراب المثنى أن (كلا وكلتا) يلحقان بالمثنى إذا أُضيفا إلى الضمير، وإلا فيعربان إعراب الاسم المقصور.

ثانياً: كل

وهي اسم موضوع للدلالة على عموم الأفراد أو الأجزاء، فالأول نحو قوله تعالى: " كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ المَوْتِ "(آل عمران١٨٥)، والثاني نحو: " كل زيد حسن " أي كل جزء منه.

وإذا دخل عليها النفي أفاد نفي العموم[١] ومفهومه ثبوت البعض، نحو قول الشاعر:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه   تجري الرياح بما لا تشتهي السفنُ

ومفهومه بعض ما يتمناه المرء يدركه.

و (كل) ترد على ثلاثة أوجه:

١- أن تكون مستقلة غير تابعة، وهذه تجوز إضافتها إلى الظاهر والمضمر النكرة والمعرفة، ويجوز قطعها عن الإضافة لفظاً، نحو قوله تعالى: " وَكُلاًّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنى "(النساء٩٥)، ويعمل فيها جميع العوامل إلا إنها إذا أُضيفت إلى الضمير لا تقع غالباً إلا

[١] وهو من سور القضية الموجبة الجزئية عند أهل المنطق، كما في نحو: " ليس كل حيوان إنسان".

مبتدأً، نحو قوله تعالى: " وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَةِ فَرْداً "(مريم٩٥)، ويقل نحو: " جاءني كلُّهم ورأيتُ كلَّهم".

٢- أن تكون توكيداً معنوياً، وسيأتي الكلام عنها في التوكيد إن شاء الله تعالى.

٣- أن تكون نعتاً فتدل على الكمال، نحو قول الشاعر:

وإن الذي حانت بفَلْجٍ دماؤهم[1] هم القوم كلُّ القوم يا أم خالدِ

وهذه يجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثل المنعوت لفظاً ومعنى، كما في البيت.

ويجوز في (كل) مراعاة لفظها[2]، وهو مفرد، ومراعاة معناها الحاصل من الإضافة، فمن الأول قوله تعالى: " وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَةِ فَرْداً "(مريم٩٥)، وقوله: " إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤادَ كُلُّ أُولئِكَ كانَ عَنْهُ مَسْؤُلاً "(الإسراء٣٦)، وعنه صلى الله عليه وآله: " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته "، ومن الثاني قوله: "وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِينَ "(النمل٨٧) وقوله: " وَكُلٌّ كانُوا ظالِمِينَ "(الأنفال٥٤)، وقوله: " كُلٌّ لَهُ قانِتُونَ "(الروم٢٦) فإن المضاف المحذوف - لفظاً - في هذه الآيات جمع. وقد اجتمع الأمران في قوله: " إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّماواتِ وَالأَرْضِ إِلاَّ آتِي الرَّحْمنِ عَبْداً * لَقَدْ أَحْصاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا (مريم٩٤) فقوله: (آتي) مراعاة للفظ، وقوله: (أحصاهم) مراعاة للمعنى، والله أعلم.

ثالثاً: أيّ

وتأتي على خمسة أوجه: استفهامية، نحو قوله تعالى: " أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِها قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ "(النمل٣٨)، وشرطية، نحو قوله: " أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْماءُ الْحُسْنى

---

[1] حانت: من الحَيْن وهو الهلاك، وفلج:مكان وقعت فيه معركة.

[2] أو قل معناها مع الغض عن الإضافة فإنه مفرد، إذ اللفظ وحده لا وجه لمراعاته إلا أن يراد ما ذكرناه.

"(الإسراء١١٠)، وموصولة، نحو قوله: " ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا "(مريم٦٩)، وكمالية[1] وهي الواقعة صفة للنكرة، نحو: " هو رجل أيُّ رجلٍ " أو حالاً للمعرفة، نحو: " جاء زيدٌ أيَّ فارسٍ "، ووصلية وهي الواقعة وصله في نداء المعرف بأل، نحو: " يا أيُّها الناس".

وهي في جميع ذلك ملازمة للإضافة معنى - إلا في النداء فلا تُضاف - ولا تضاف إلى مفرد معرفة[2] إلا إذا قصد أجزاؤه، نحو:

" أي البيت أعجبك؟ " بمعنى أي جزء منه.

ولا تضاف الموصولة إلا معرفة، فلا يقال مثلا: " جاءني أيُّ رجلٍ دعوته "، كما لا تُضاف الكمالية إلا إلى نكرة، أما الاستفهامية والشرطية فيضافان إلى المعرف والنكرة.

رابعاً: لدُنْ

من الظروف الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى (لدن)، وهي ظرف للمكان والزمان مثل (عند) و(لدى) إلا أنها تفترق عنهما بأمور هي:

(١): أنها لا تستعمل إلا في ابتداء الغاية، نحو قول الشاعر:

صريع غوانٍ راقهن ورُقْنَهْ لدن شبَّ حتى شاب سود الذوائب

بخلاف (عند ولدى) فإنهما يستعملان في ابتداء الغاية وفي غيره، مثال الأول قوله تعالى: " وَلَمَّا جاءَهُمْ كِتابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ "(البقرة٨٩) ، وقل الشاعر:

فخاللْتهُ ثم أكرمته   فلم أستفد من لديه فتيلا

---

(١) وهي الدالة على الكمال، ففي المثال يكون المعنى: هو رجل كامل في الرجولية، وجاء زيد وهو كامل في الفروسية.

(٢) فإن قلت: أليس يصح أن يقال: أي زيد من الزيود أعجبك؟ قلت: بلا ولكن زيداً هنا نكرة؛ لأن المقصود به مسمى زيد.

ومثال الثاني قوله تعالى: " وَعِنْدَنا كِتابٌ حَفِيظٌ "(ق٤)، وقوله: " وَأَلْفَيا سَيِّدَها لَدَى الْبابِ "(يوسف٢٥).

(٢): إن الغالب في (لدن) أن تكون مجرورة بمن، ولذا لم ترد في القرآن الكريم إلا كذلك.

أما (عند ولدى) فإن نصبهما على الظرفية أكثر من جرهما بـ(من).

(٣): أن (لدن) مبنية على الضم و(عند ولدى) معربتان.

(٤): أن (لدن) لا تكون إلا فضلة، فلا تكون خبراً فلا يصح نحو: " زيد لدُنِّي " ويصح ذلك مع (عند ولدى) نحو قوله تعالى: " وَعِنْدَنا كِتابٌ حَفِيظٌ " (ق٤) ، " وَعِنْدَهُ مَفاتِحُ الْغَيْبِ " (الأنعام٥٩)، " وَلَدَيْنا مَزِيدٌ "(ق٣٥).

(٥): أن (لدن) قد تضاف إلى الجملة بخلاف (عند ولدى)، نحو قول الشاعر:

صريعُ غوانٍ راقهنَّ ورُقْنّهُ   لدن شبَّ حتى شاب سودُ الذوائبِ

(٦): أن (لدن) قد ترد غير مضافة، بخلاف (عند ولدى)، وذلك إذا وقع بعدها (غدوة) نحو قوله:

لقد كان مُهري مزجرَ الكلبِ منهم   لدُنْ غدوةً حتى دنتْ لغروبِ

ويشترط في ذلك أمران:

الأول: أن تكون(غدوة) منصوبة.

الثاني: أن تعرب تمييزاً.

أما إذا كانت مجرورة وهو الأكثر، فإن (لدن) تكون مضافة حينئذ إلى المفرد، وبعضهم أعرب غدوة المنصوبة بعد (لدن) خبراً لـ(كان) محذوفة، و التقدير: لدن كانت

غدوة ، وعليه تكون (لدن) مضافة إلى الجملة، وهو أرجح؛ لأن دعوى خروج (لدن) عن ملازمة الإضافة تحتاج إلى شاهد صريح في ذلك.

خامساً: مع

وهي اسم ملازم للإضافة لفظا ومعنى، وقد يكون مفرداً ـ غير مضاف ـ فيجب تنوينه، ويقع حالا، نحو الشاعر:

فلما افترقنا كأني ومالكاً لِطول اجتماع لم نبتْ ليلةً معا

أو خبرا نحو قول الآخر:

أفيقوا بني حربٍ وأهواؤنا معا[1] وأرحامنا موصولةٌ لم تُقَضَّبِ

وإذا كانت مضافة فهي ظرف مطلقاً: للمكان نحو قوله تعالى: " فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَداً " (التوبة٨٣) " أو الزمان نحو: " نهضت مع الفجر".

وقد تكون بمعنى (عند) نحو ما حكي عن سيبويه: " ذهبت مِنْ معه " .

وهي معربة، وفتحتها فتحة إعراب، ولذا انكسر إذا سبقت بـ(مِن) تقول: " جئت من معِه "، وربيعة تبنيها على السكون، قال الشاعر:

فريشيَ منكمُ وهوايَ معْكُمْ وإن كانت زيارتكم لماما[2]

سادساً: حيث

وهي ظرف ملازم للإضافة لفظا ومعنًى، ويكون للمكان في الغالب، وقد يكون للزمان[3] نحو قوله:

[1] هو هنا ظرف وقع خبراً، فهو منصوب في محل رفع، أو هو متعلق بخبر محذوف.
[2] الريش: مطلق اللباس، أو مطلق ما يتجمل به المرء، و(لماماً) بكسر اللام: أي متقطعة.
[3] وقد تقع مفعولاً به، نحو قوله تعالى: " اللهُ أعلمُ حيثُ يجعل رسالته".

حيثما تستقيم يقدر الـــ ـــــله نجاحا في غابر الأزمان

و(ما) هنا زائدة كافة لـ (حيث) عن عمل الإضافة.

و(حيث) هذه مبنية لافتقارها إلى الإضافة افتقار الحرف إلى مدخوله، ولا تضاف إلا إلى الجملة فعليةً كانت، نحو قوله تعالى:" فَكُلُوا مِنْها حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَداً " (البقرة٥٨) أو اسمية نحو: " إنك لترى الضعف عند المسلمين حيثُ هم مختلفون".

وندر إضافتها إلى المفرد نحو قوله:

ونطعنُهم تحتَ الحَيا بعد ضربِهم ببيضِ المواضي حيثُ لَيِّ العمائمِ

وقول الآخر:

أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعا نجماً يضيءُ كالشهابِ لامعا

سابعاً: إذ

وهي كـ(حيث) من حيث ظرفيتها[1] وبناءها وملازمتها الإضافة إلى الجملة اسميةً أو فعلية، وقد اجتمعت الإضافتان في قوله تعالى: " إِذْ هُما فِي الْغارِ إِذْ يَقُولُ لِصاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنا " (التوبة٤٠).

وتنفرد (إذ) بأحكام هي:

١. إنها ملازمة للإضافة معنى فقط، فيجوز قطعها عن الإضافة لفظا – ويعوّض عن المضاف إليه بتنوينها – إذا وقعت مضافة إلى زمان، نجو قوله تعالى: " وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ " (الأعراف٨) أي: يوم إذ يُسأل الرسلُ والمرسل إليهم، وقوله: " وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ " (الواقعة٨٤) أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم.

[1] وقد تقع مفعولا به أيضاً، نحو قوله تعالى: " واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثركم".

٢. أنها ظرف للزمان الماضي، ومن ثَمّ وجب أن يكون المضاف إليها دالاً على الماضي ولو في المعنى، نحو قوله تعالى: " وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْماعِيلُ " (البقرة١٢٧)، وقوله: " الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتابِ وَبِما أَرْسَلْنا بِهِ رُسُلَنا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ الأَغْلالُ فِي أَعْناقِهِمْ وَالسَّلاسِلُ يُسْحَبُونَ " (غافر٧١) فإن قوله: " الأغلال في أعناقهم " وإن لم يكن حاصلاً بعدُ إلا أنه لما كان قطعي الحصول نُزِّل منزلة الماضي، والله أعلم.

٣. الأحسن فيها إذا أضيفت إلى جملة اسمية أن لا يكون خبرها فعلا ماضيا[١]، فمن غير المستحسن نحو: " تكلمت إذ زيد تكلم " ومنعه بعضهم.

ثامناً: إذا (غير الفجائية)

وهي ـ في الغالب[٢] ـ ظرف لمستقبل متضمن معنى الشرط، وقد تقدم أنها مما يلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية لفظا ومعنى.

هذا مذهب الجمهور، وذهب الأخفش إلى تجويز إضافتها إلى الجملة الاسمية، مستدلا بمثل قوله:

إذا باهليٌّ تحتَه حنظليةٌ   له ولد منها فذاك المذرّعُ[٣]

وخُرِّج على حذف (كان) والتقدير: إذا كان باهلي...ألخ.

والأكثر في (إذا) أن يليها الماضي وقد يليها المضارع أيضا، وقد اجتمعا في قول الشاعر:

والنفس راغبة إذا رغّبتَها   وإذا تُردُّ إلى قليل تقنعُ

---

[١] لأن (إذ) للماضي كما عرفت، فيناسبها الماضي، فيستحسن أن لا يفصل بينها وبينه المبتدأ .

[٢] قيل: إنها قد تخرج عن الظرف أو الاستقبال أو الشرط .

[٣] قال في تاج العروس: " المذرّع من الناس مَن أمه أشرف من أبيه".

تاسعاً: ما اشبه (إذ) أو (إذا) من الظروف المبهمة

من القواعد المقررة في الإعراب أن الشيء قد يُعطى حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما.

ومن أفراد هذه الكلية الظروف المبهمة، فإنها ربما أشبهت (إذْ) من جهة دلالتها على الماضي فيجري عليها حكمها من وجوب أن يكون المضاف إليها دالاً على الماضي ولو تنزيلا، نحو: " سافرت حين قدِم زيد "، ونحو: " ربما يغمى على النبي(ص) ساعةَ يُوحى إليه " فإنّ (يوحى) وإن كان مضارعاً إلا أنه قد مضى وقوعه، وكقوله تعالى: " يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ " (ابراهيم٤٨) فإن (تبدل) ماضي المعنى، بدليل قوله بعده: " وَبَرَزُوا للهِ الْواحِدِ الْقَهَّارِ".

وقد تُشبه هذه الظروف (إذا) من جهة دلالتها على المستقبل، فيجري عليها حكمها من وجوب كون المضاف إليها جملة فعلية، نحو: " سأجيب الملهوف يومَ يستغيثني".

والخلاصة أنه يجوز إضافة هذه الظروف المبهمة إلى الجملة، ولا يجوز إضافتها إلى الجملة الاسمية إ ذا كانت دالة على المستقبل.

الباب الثالث عشر: إعمال مشبهات الفعل

يعمل بعض لأسماء عمل الفعل؛ لأجل مشابهتها إياه في الدلالة على الحدث، إلا أن عملها مقيد وعمله مطلق لكونها فرعاً منه وهي:

أولا: المصدر

يعمل المصدر عمل الفعل بشرط وجوديّ وشروط سلبية: أما الشرط الوجودي فأحد أمرين:

الأول: أن يكون صالحا للتأويل بـ(أنْ) أو (ما) المصدريتين[1] والفعل، نحو قوله تعالى: " فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آباءَكُمْ " (البقرة٢٠٠) والتقدير: كما تذكرون آباءَكم، وقوله: " أَوْ إِطْعامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً ذا مَقْرَبَةٍ " (١٥) والتقدير: وأنْ يطعم في يوم ذي مسبغة يتيما ذا مقربة.

ولا يلزم هذا الشرط في عمل المصدر في شبه الجملة، فإنه يعمل فيها حتى مع عدم صحة تأويله بـ(أنْ) أو (ما) والفعل، نحو: " الضعيف يجد تبجيلا منك وهو ذو قوة عندك " فالمصدران (تبجيل) و(قوة) غير مؤوَّلين بهما ومع ذلك عملا في الظرفين (منك) و (عندك)، وورد عمل المصدر أيضا من دون هذا الشر في نصوص مسموعة لا يقاس

[1] (أن) للماضي والمستقبل، و(ما) للحال، وعليه فالمصدر يعمل في جميع الأزمنة بالشروط.

عليها، نحو: " سَمْعُ أُذُني أخاك يقول ذلك" فالمصدر (سمع) عامل هنا مع أنه غير مؤوّل.

الثاني: أن يكون نائبا عن الفعل، نحو: " اللهم غفراناً ذنوبي" وقوله تعالى: " وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً " (البقرة٨٣)، وقول الشاعر:

على حين ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم فندلاً زُريقُ المالَ ندلَ الثعالب

التقدير: اللهم اغفر لي ذنوبي، وبالوالدين أحسنوا ـ اندل ـ يا زريق ـ المال، والندل: الاختلاس.

وأما الشروط السلبية فهي:

(١): أن لا يكون مصغَّرا، فلا يصح نحو: " ضُريْبُك البريءَ ظلم".

(٢): أن لا يكون اسم مرّة، فلا يجوز نحو: " طرقتُك البابَ لا تكفي".

(٣): أن لا يتأخر عن معموله (غير شبه الجملة) فلا يجوز نحو: " المحتاجَ إعانتك واجب "، تُريد : " إعانتك المحتاجَ واجب".

فإن كان المعمول شبه جملة؛ جاز تأخر المصدر عنه، نحو قوله تعالى: " وَلا تَأْخُذْكُمْ بِهِا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللهِ " (النور٢) وقوله: " وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً " (البقرة٨٣) فإنّ (بها) و(بالوالدين) معمولان للمصدرين (رأفة) و(إحساناً) على الترتيب مع تقدمهما عليهما.

(٤): أن لا يُفصل عن معموله بأجنبي أو تابع، فلا يصح نحو " وجدت إكرامَك ـ عندك ـ الضعيفَ سجيةً " أي: وجدت عندك أكرامك الضعيفَ سجية " ولا نحو:" إكرامُك محبّاً لك المرء يجعله " أي: إكرامك المرءَ يجعله محباً لك، ولا نحو: " مدحُك الكثيرُ المرءَ يفتنُه" لفصل تابع المصدر (الكثير) بين المصدرين وبين معموله.

(٥): أن يكون مفردا، فلا يجوز إعمال المثنى والمجموع، وأجاز بعضهم ذلك.

واعلم أن بعض المصادر لا يعمل مطلقا، كالمصدر المؤكِّد لفعله والمصدر الدال على عدده.

أقسام المصدر العامل:

المصدر من حيث كثرة العمل وقلته ثلاثة أقسام:

(١): المصدر المضاف وهو أكثرها عملاً والمراد بإضافته هنا إضافته إلى معموله فقط، فهو أما مضاف إلى فاعله، وهو الأكثر، نحو قوله تعالى: " " فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آباءَكُمْ " (البقرة٢٠٠) فالضمير (كم) هو فاعل الذكر وقد أُضيف إليه، ونحو قولهم: " من برِّك للصديق توقيرُك إياه في المجالسة " فإن الكاف في (برك) و(توقيرك) هو فاعل المصدرين، وإما مضاف إلى مفعوله، نحو قول الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة   نفيَ الدراهمِ تَنْقادُ الصياريفِ

فإن(الدراهم) مفعول المصدر (نفي) وقد أضيف إليه المصدر، و(تنقاد) فاعله، ونحو قولهم: " صيانةُ الحواسِّ الشابُّ وديعةٌ تنفعه في شيخوخته " فإن (الحواس) مفعول المصدر (صيانة) وفاعله (الشاب).

وقد يضاف المصدر إلى الظرف المعمول له، نحو" تزكيةُ اليومِ نفسَك حقٌ لها عليك".

والمعمول في الأحوال الثالثة أضيف إليه المصدر لفظاً ومحله إما الرفع على الفاعلية كما في الأول أو النصب على المفعولية كما في الثاني، أو النصب على الظرفية كما في الثالث، وهو الإضافة إلى الظرف.

وعلى هذا يجوز في تابع المعمول الجر رعاية اللفظ والرفع أوالنصب رعاية للمحل، نحو " سرني إكرامُ الولدِ الصالحِ أو الصالحُ والديه "، ونحو: " معاشرةُ المرأةِ البذيئةِ أو البذيئةَ زوجُها غمٌ".

(٢): المصدر المنوّن، وهو دون المصدر المضاف في العمل، نحو قوله تعالى: " أَوْ إِطْعامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً ذا مَقْرَبَةٍ " البلد(١٥)، وقول الشاعر:

بضربٍ بالسيوف رؤوسَ قوم أزلْنا هامَهنّ عن المــقيلِ

(٣): المصدر المحلّى بـ(أل) نحو قوله:

ضعيف النكايةِ أعدائَهُ يَخال الفرارَ يُراخي الأجلْ

وقول الآخر:

فإنك والتأبينَ عُروةَ بعدمـــــا دعاك وأيدينا إليه شوارعُ

لكالرجل الحادي وقد تلَع الضحى وطير المنايا فوقهنّ أواقع[١]

(أعداءه) مفعول به لـ(لنكاية) و (عروة) مفعول به (للتأبين).

تنبيـــه: المصدر الميمي كالمصدر المطلق من ناحية العمل، فهو يعمل عمل الفعل بالشروط المتقدمة، نحو " أعجبني مَضرَبُ زيدٍ قَرنَه".

[١] يريد: أن تأبينك عروة لا فائدة فيه وقد أشرعنا أيدينا لقتله، كحادي الإبل في تلعة الضحى وقد وقعت على إبله طير المنايا، فلا جدوى في حدائه.

ثانيا: اسم المصدر

الفرق بينه وبين المصدر من جهتين:

الأولى: جهة اللفظ، فالمصدر ما ساوت حروفه حروف فعله نحو: تدحرج - تدحرجا، أو ازدادت عليها، نحو أكرم - إكراما، أو نقصت عنها مع تعويض النقص، نحو أقام ـ إقامة (فإن التاء عوض عن عين[1] الفعل التي حذفت في المصدر) أو مع تقدير النقص، نحو قاتل ـ قتالا (فإن ألف الفعل وإن كانت محذوفة لفظا لكنها منوية معنى).

أما اسم المصدر فهو ما نقصت حروفه عن حروف فعله دون تعويض أو تقدير، نحو: أعطى ـ إعطاء، أعان ـ عوْناً، توضأ ـ وضوءاً.

الثانية: جهة الدلالة، وقد اختلف في الفرق بين دلالة المصدر ودلالة اسمه على أقوال:

(١): أن المصدر يدل على الحدث بنفسه، واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر، فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر.

(٢): أن المصدر يدل على الحدث، واسم المصدر يدل على الهيئة الحاصلة منه.

(٣): أن المصدر موضوع لفعل الشيء والانفعال به، واسم المصدر موضوع لأصل ذلك الشيء، فالتوضؤ مثلا موضوع لإفادة أفعال تدريجية مخصوصة، والوضوء عبارة عن نفي تلك الأفعال مجموعة.

وذهب البعض إلى أن مدلول المصدر واسمه واحد، فلا فرق بينهما إلا في اللفظ كما في الفعل واسم الفعل.

عمله:

---

[1] عين الفعل هي الثاني من حروفه الأصلية، وسُمِّي عيناً؛ لمقابلته للعين في حروف الميزان (فعل).

يعمل اسم المصدر عمل فعله بشرط تقديره بأن والفعل أو(ما) والفعل، ولكن عمله قليل لا يرقى لمستوى القياس عليه حتى أدعى بعضهم شذوذه، ومن عمله قول الشاعر:

إذا صحَّ عونُ الخالقِ المرءَ لم يجد عسيراً من الآمال إلا ميسَّرا

وقول الآخر:

بعِشرتِك الكرامَ تُعدُّ منهم فلا تُرَيَنْ لغيرهمُ أَلوفـــا

وقول الآخر:

أكفراً بعد دفعِ الموتِ عني وبعد عطائِك المائةَ الرِتاعا

فإن كل من (المرء) و(الكرام) و(المائة) مفعول به لكل من (عون) و(عِشرة) و(عطاء) وكلها اسم مصدر، وهناك نوع أخر لاسم المصدر وهو علم الجنس الذي تقدم الكلام عنه في باب العلم، نحو (فجارِ) و(حمادِ) وهذا لا يعمل اتفاقا، ولا يضاف ولا يعرّف بـ٠أل) ولا يوصف.

ثالثا: اسم الفاعل[1]

وله صورتان:

الأولى: أن يكون محلى ب(أل) وهو حينئذ يعمل عمل الفعل بلا شرط، نحو قوله تعالى: " وَالْكاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعافِينَ عَنِ النَّاسِ " (آل عمران١٣٤)، " وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ " (النساء١٦٢)، " فَوَيْلٌ لِلْقاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللهِ " (الزمر٢٢).

الثانية: أن يكون مجردا من (أل) وهو يعمل حينئذ بشرطين[2]

الأول: أن لا يدل على الماضي المحض غير صالح لإحلال مضارعه محله، نحو: " هذا ضارب زيد أمس " فلا يجوز نصب(زيد) مفعولا به لاسم الفاعل، بل يجب جره بالإضافة، والإضافة حينئذ محضة كما تقدم في بابها. فإن كان اسم الفاعل دالا على الحال أو الاستقبال أو الاستمرار التجددي، أو الماضي المحض الذي يصح إحلال مضارعه محله جاز ـ مع وجود الشرط الآخر ـ إعماله.

مثال دلالته على الحال : " إني سامعٌ صوتاً الآن ".

ومثال دلالته على الاستقبال: " زيد زائرٌ صديقَه غدا".

ومثال دلالته على الاستمرار التجددي: " العبد آكلٌ رزقَه كلَ يوم".

ومثال دلالته على الماضي المحض الذي يصح إحلال مضارعه محله: " كان حاتم مقرياً ضيفَه مما يحبُّه " إذ يصح فيه: كان حاتم يقري ضيفه مما يحبه.

(الثاني): أن يعتمد على أحد ستة أشياء:

[1] يُشتق اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن (فاعل) نحو: ضرب – ضارب، ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر مطلقاً، نحو: أكرم - يكرم – مُكرِم، تعلّم - يتعلّم – مُتعلِّم.

[2] وهناك شروط أخرى هي أن لا يكون مصغّراً، وأن لا يفصل بينه وبينه معموله بنعته أو بأجنبي غير شبه الجملة.

(١): النفي محقّقاً، نحو" ما حافظٌ الكذاب عهدَه " أو مقدّراً نحو: " إنما مهلكٌ الحسودُ نفسَه " إذ التقدير: ما مهلك الحسود إلا نفسه.

(٢): الاستفهام محقّقا نحو:" أعارفٌ المتكبر قدرَه" أو مقدراً نحو:" معاقبٌ أنت المسيءَ أم عافٍ عنه " التقدير: أمعاقب أنت المسيء...ألخ، وإنما قدّرنا الهمزة لمكان أم المعادلة.

(٣): النداء، نحو: " يا غافراً ذنوبَ التائبين، يا مجيباً دعوةَ الداعين".

(٤): الإسناد، بأن يكون خبراً في الحال[١]، نحو " والله مُنجزٌ لكم ما وعدكم"، وقوله تعالى: " وَما أَنْتَ بِتابِعٍ قِبْلَتَهُمْ " (البقرة١٤٥) أو في الأصل[٢]، نحو قوله تعالى: " أَ لَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ " (الزمر٣٦)، وقوله: " فَلَعَلَّكَ تارِكٌ بَعْضَ ما يُوحى إِلَيْكَ " (هود١٢) ونحو قولنا: " رأيت اللهَ حافظاً من اعتصم به كافياً له ما أهمه".

(٥): المنعوت، بأن يكون اسم الفاعل نعتاً لمنعوت مذكور، نحو قوله تعالى:" فَأَخْرَجْنا بِهِ ثَمَراتٍ مُخْتَلِفاً أَلْوانُها " (فاطر٢٧) فإن(مختلفاً) اسم فاعل، وهو نعت لـ(ثمرات)، أو لمنعوت محذوف، نحو قوله: " وَلاَ آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْواناً " (المائدة٢) أي: قوماً آمِّين البيتَ الحرام، أي: قاصديه، و كقول الشاعر:

كناطحٍ صخرةً يوماً لوهنَها   فلم يُضرْها وأوهى قرنَه الوعِلُ

أي: كوعل ناطحٍ صخرة، وقول الآخر:

إني حلَفتُ برافعينَ أكفَّهم   بين الحطيم وبين حوضي زمزمِ

أي: بقوم رافعين.

---

[١] وهو غير المعمول لناسخ.

[٢] وهو المعمول لناسخ.

(٦): صاحب الحال، أي أن يكون اسم الفاعل حالاً، نحو قوله تعالى: " خُشَّعاً أَبْصارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْداثِ " (القمر٧) فإن (خشع) ـ وهو جمع خاشع ـ حال من واو الجماعة في (يخرجون)، كما قيل،ونحو: " جاء قاصداً البيتَ الحرام".

واعلم أن هذين الشرطين لعمل اسم الفاعل المجرد من (أل) بالنسبة لرفعه الفاعل الظاهر ونصبه المفعول به، أما رفعُه الفاعل المضمر ونصبه غير المفعول به ـ كالظرف والجار والمجرورـ فلا يشترط فيه شيء، نعم إذا كان وصفاً مستغنياً بمرفوعه عن الخبر نحو: " أعاملٌ أنت واجبك؟ " اشترط فيه ـ في الغالب – أن يعتمد على نفي أو استفهام سواء رفع ظاهراً أو مضمراً، وقد تقدم هذا في أول باب الابتداء، فراجع إن شئت، ثم اعلم أنه لا فرق في كل ما مر بين كون اسم الفاعل مفرداً أو مثنى أو مجموعا.

طائفة من أحكام اسم الفاعل:

(١): لا تجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه، فلا يصح أن تقول في نحو: "هذا ضاربٌ أخوه زيداً ": هذا ضاربُ أخيه زيداً.

نعم إذا أريد منه الثبوت والدوام جاز ذلك، لأنه يصير حينئذ صفة مشبهة، فتجري عليه أحكامها.

(٢): يجوز تحويل اسم الفاعل المصوغ من الفعل اللازم إلى صفة مشبهة بأن يراد به الثبوت والدوام مع قيام القرينة على ذلك، نحو: " فلان معتدلُ القامةِ منطلقُ اللسانِ بادي البشرةِ " أما المصوغ من المتعدي، فان كان من المتعدي لمفعول واحد؛ فالأرجح جوازه أيضا إذا أُمِن اللبس، نحو قول الشاعر:

ما الراحمُ القلبِ ظلاماً وإنْ ظُلما ولا الكريمُ بمناعٍ وإن حُرِما

وإن كان من الفعل المتعدي لمفعولين أو ثلاثة لم يجز تحويله إلى الصفة المشبهة إجماعا.

(٣): إذا استوفى اسم الفاعل الشروط السابقة في نصبه المفعول جاز أن ينصب المفعول وجاز أن يضاف إليه، مثال إضافته قوله تعالى:" رَبَّنا إِنَّكَ جامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لا رَيْبَ فِيهِ " (آل عمران٩) .

(٤): وإذا أضيف إلى مفعوله جَرَّه لفظاً ويبقى منصوباً محلاً، ولذا يجوز في تابع المفعول به المجرور لفظا النصب مراعاة للمحل والجر مراعاة للفظ، نحو قوله:

هل أنت باعثُ دينارٍ[١] لحاجتنا   أو عبدَ ربٍّ أخا عونِ بنِ مخراقِ

روي (عبد) بالنصب عطفاً على محل (دينار) وبالجر عطفا على لفظه، وقال الآخر:

الواهبُ المائةِ الهِجانِ وعبدَها   عوذا تزجي بينها أطفالها[٢]

روي بنصب (عبدها) وجره.

(٤): يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه إلا في موارد:

منها: أن يكون محلى ب(أل)، فلا يجوز تقديم معموله - غير شبه الجملة عليه - كما تقدم في الكلام عن الأسماء الموصولة.

ومنها: أن يكون مجرورا بالإضافة، أو بحرف جر أصلي، نحو:" صلِ صلاة خاشٍ ربَّه " فلا يجوز تقديم (ربه) على (خاش)، ونحو: " اقتدِ بمُؤدٍّ فرائضَه "، فلا يجوز تقديم (فرائضه) على (مؤد).

---

[١] دينار هنا اسم رجل.

[٢] معناه أن هذا الممدوح يهب المائة من الإبل البيض مع عبدها -أي راعيها- في حال كون ذلك العبد يزجي-أي يدفع- بينها أطفالها، و(عوذ) جمع عائذ وهي الناقة المطفلة .

رابعا: صيغ المبالغة

وأشهراها خمسة: (فَعّال) نحو سمّاع، و(مِفْعال) نحو: مِصْداق، و(فَعُول) نحو: كذوب، و(فَعِيل) نحو: سميع، و(فَعِل) نحو: حذر.

وهي تعمل عمل الفعل بالشروط التي مرت في اسم الفاعل، وكل الأحكام التي تقدمت في اسم الفاعل تجري مع صيغ المبالغة أيضا، إلا أنها تفترق عنه في ثلاثة أمور:

الأول: أنها على أوزان مخصوصة بخلاف اسم الفاعل، فهو على وزن (فاعل) من الفعل الثلاثي، وعلى وزن مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر من غير الثلاثي.

الثاني: أنها يراد بها كثرة تكرار الحدث إضافة لمدلول اسم الفاعل، أي أنها تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل وزيادة وهي كثرة تكرر الحدث فإن (قتّال) مثلا يدل على ما يدل عليه (قاتل) ويدل فوق ذلك على كثرة تكرر القتل.

الثالث: أنها لا تُشتق إلا من الفعل الثلاثي المتعدي إلا صيغة (فعّال) فإنها تشتق من الثلاثي المتعدي واللازم، نحو (مشّاء) و(منّاع) في قوله تعالى:" هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ * مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ " القلم(١٢) أما اسم الفاعل فيُشتق من اللازم و المتعدي الثلاثي وغيره.

فإذا استوفت صيغ المبالغة شروط عمل اسم الفاعل؛ عملت عمل الفعل، مثال ذلك في (فعّال) قوله تعالى: " سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ " (المائدة٤٢) واللام في (الكذب) وفي(السحت) زائدة لتقوية العامل.

ونحو قول الشاعر:

أخا الحرب لبّاساً إليها جلالَهَا		وليس بولاج الخوالفِ أعْقلا[1]

---

[1] ولاج الخوالف: أي كثير الدخول إلى الخيم، والأعقل: هو الذي تصطك ركبتاه عند المشي من شدة الخوف.

ومن إعمال (فعول) قوله تعالى: " إِنَّ الإِنْسانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ " العاديات (٦) فإن (ربَه) مفعول به لـ(كنود) واللام للتقوية.

وقول أبي طالب (عليه السلام):

ضَروبٌ بنصل السيف سُوقَ[1] سمانها   إذا عَدِمــوا زاداً فإنك عــاقرُ

ومن إعمال (مِفْعال) قولهم: " إني لَمِنحارٌ بوائكَها " والبوائك النوق السمان.

ومن إعمال (فعيل) قولهم: " الله سميع دعاءَ من دعاه".

ومثال إعمال (فَعِل) قول الشاعر:

حَذِرٌ أموراً لا تضير وآمنٌ   ما ليس ينجيه من الأقدارِ

وهذا الأخير أقل صيغ المبالغة عملا.

---

(1) سوق هما جمع ساق.

خامسا: اسم المفعول[١]

يعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للمجهول بالشروط التي تقدمت في عمل اسم الفعال، فيرفع نائب فاعلٍ مفعولاً كان في الأصل، نحو قوله تعالى: " إِنَّ هؤُلاءِ مُتَبَّرٌ ما هُمْ فِيهِ " (الأعراف١٣٩)[٢] أو ظرفاً، نحو: " رمضان مَصومٌ[٣] نهارُه " أو جاراً ومجرورا، نحو قول الشاعر:

غير مأسوفٍ على زمن		ينقضي بالهم والحزن

أو مصدرا، نحو: " ما مفعولٌ فعلُ الكرام".

ثم أن كان متعديا إلى اثنين أو ثلاثة؛ بقي المفعول الثاني والثالث على حالهما من النصب، نحو: "هذا مُلبَسٌ حلةَ الفضل" و" أنا مُعْـلَـمٌ عاقبةَ الصبرِ الظفرَ " ونائب الفاعل في المثالين ضمير مستتر.

ويجوز إضافة اسما لمفعول إلى مرفوعه سواء أريد به الثبوت والدوام ـ وهو الغالب ـ أم لم يرد به ذلك، و لكن إذا أريد به الثبوت والدوام صار صفة مشبهة ـ كما تقدم في اسم الفاعل، فتجري عليه أحكامها، نحو:"رأيت رجلا مفلوح الشفة مفلَّج الأسنان مفتول الذراعين" فهذه كلها صفات مشبهة على صيغة اسم المفعول.

وحينئذ إذا رفع معموله كان ذلك المعمول فاعلاً لا نائب فاعل نحو: " هو مُفلَّج ثغرُه " فإن (ثغره) فاعل (مفلج) لا نائب فاعل له، لأنه قد صار صفة مشبهة بدلالته على الثبوت.

---

(١) يُشتق اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن (مَفْعُول) نحو: ضرب – مضروب، ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر مطلقاً، نحو: أكرم - يكرم – مُكرَم، تعلّم – يتعلّم – مُتعَلَّم .

(٢) فإن الموصول (ما) نائب فاعل لاسم المفعول (متبر) وقد كان في الأصل مفعولا به .

(٣) أصل (مصوم): مَصْوُوم على وزن (مفعول) نقلت ضمة الواو الأولى إلى الصاد، فالتقى ساكنان، فحذف أحدهما.

فإن إذا لم يرد به الثبوت، نحو: " هذا مضروبُ الرأسِ" فإن محل المضاف إليه -الأب في المثال - الرفع على انه نائب فاعل.

سادساً: الصفة المشبهة

وهي الدالة- زيادة على نسبة الحدث لفاعلٍ ما ـ على ثبوت ذلك الحدث ولزومه لذلك الفاعل، بخلاف اسما الفاعل والمفعول فهما يدلان على نسبة الحدث لفاعل أو نائب عنه، ولا دلالة لهما على الثبوت فهما إذن يدلان على الحدوث؛ لأن الحدوث عدم الثبوت.

فـ(كريم) مثلا يدل على ثبوت الحدث ـ وهو الكرم ـ للموصوف به، و(ضارب) و(مضروب) مثلاً يدلان على طروّ الحدث - وهو الضرب ـ وزواله.

وإنما سميت هذه الصفة مشبهة، لأنها تؤنث وتثنى وتجمع، فأشبهت اسم الفاعل بهذا الاعتبار، وخالفت في ذلك اسم التفضيل؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع في غالب أحواله. هذا من جهة ومن جهة أخرى أنها ترفع فاعلاً كاسم الفاعل، ولذا لم تُشبّه باسم المفعول، كذا قيل.

عملها:

تعمل الصفة المشبعة عمل الفعل بشرط الاعتماد الذي تقدم في عمل اسم الفاعل[1].

هذا إذا كانت مجردة من (أل)، أما إذا كانت محلاة بها؛ فمن ذهب إلى أن (أل) فيها حرف تعريف اشترط الاعتماد في عملها أيضا، ومن ذهب إلى أنها موصولة لم يشترط ذلك، ثم إن لمعمولها ـ عند عملها ـ ثلاثة أحوال من الإعراب:

(الأول): الرفع على الفاعلية، نحو قوله:

بيضُ الوجوهِ كريمةٌ أحسابُهم   شُمُّ الأنوفِ من الطرازِ الأولِ

[1] ولا يشترط فيها الدلالة على الحال أو الاستقبال؛ لأنها مستغرقة للأزمة الثلاث.

فإن (أحسابهم) فاعل الصفة المشبعة (كريمة).

(الثاني): الجر بالإضافة نحو: (بيض الوجوه) و (شم الأنوف) في البيت السابق.

(الثالث): النصب على المفعولية، إن كان معرفة، وعليها أو على التمييز إن كان نكرة، نحو: " الكريم شجاعٌ القلبَ، والشحيح شجاعٌ عيناً".

فـإن(القلب) يُعرب شبه مفعول به منصوباً ، و(عيناً) يجوز أن يعرب شبه مفعول به ويجوز أن يعرب تمييزاً، والفاعل وفي الجميع ضمير مستتر.

واعلم أن الصور التي يجوز أن يأتي عليها معمول[١] الصفة المشبهة خمس:

(١): أن يكون معرّفاً بـ(أل)، نحو: "هو حسنُ الوجهِ، هو الحسنُ الوجهِ".

(٢): أن يكون مجرداً من (أل) و الإضافة، نحو: " هو حسنٌ وجهٌ أو وجهاً".

(٣): أن يكون مضافاً إلى معرفة، نحو: " هو كريمٌ حسبُه أو كريم حسبُ الأبِ"

(٤): أن يكون مضافا إلى نكرة، نحو" هو قويٌ ضربةُ سيفٍ".

(٥): أن يكون مضافا إلى نكرة مضافة إلى ضمير عائد على الموصوف، نحو:" هو شديدٌ بأسُ قومِه".

وقد تمتنع بعض هذه الصور لاستلزامه محذوراً ما، كما لو كانت الصفة المشبهة معرفةً بأل مضافةَ إلى المعمول المجرد منها نحو: " هذا الكريمُ طبعٍ أو الكريمُ طبعِ أبٍ أو الكريمُ طبعِ أبيه " فإن هذا ممنوع إذا لم تكن الصفة مثنى أو جمع مذكر سالم[٢]، كما تقدم في أحكام الإضافة.

[١] كـ(الوجه) في الأمثلة الآتية.

[٢] ولم يُضف المعمول إلى ضمير عائد على ما اقترن بـ(أل).

الأمور التي تفترق فيها عن اسم الفاعل

١ـ أنها لا تُصاغ إلا من الفعل اللازم وهو يصاغ من اللازم والتعدي.

٢ـ أنها دالة على الثبوت ومستغرقة للأزمنة الثلاث[1]، وهو دال على الحدوث صالح لكل زمن منها.

٣ـ أنها غير مجارية للفعل المضارع في الغالب، وقد تكون مجارية له[2]، نحو: " جامد الكف، معتدل القامة " وهو مجارٍ للمضارع أبداً، والمراد بمجاراتها المضارع كونها على سمته في الحركات والسكنات وعدد الحروف فإن (ضار) مثلا يجاري (يضرب)، لأن حروفها جميعا أربعة وحركاتها وسكناتها متقابلة، فالضاد تقابل الياء وكلاهما متحرك والألف تقابل الضاد وكلاهما ساكن، و هكذا.

٤ـ أن معمولها لا يكون إلا سببيّاً، والمراد به ما تضمن ضمير الموصوف بها تحقيقا، نحو: "البخيل ميّتٌ روحُه "[3] أو تقديراً، نحو: " هو حسن وجه أو وجهاً أو الوجه " لأن التقدير: " حسن وجه منه – وجها منه – الوجه منه " وعكس السببي الأجنبي.

أما معمول اسم الفاعل فيكون سببياً، نحو: " الحرام ذاهبةٌ لذّتُه باقيةٌ تبِعتُه " وأجنبيا، نحو: " هذا قاتلٌ عليٌ أباه " و" هذا ضارب عمرا".

٥ـ أنها تخالف فعلها في العمل، فتنصب شبه المفعول مع أنها مصوغة من اللازم، أما اسم الفاعل فلا يخالف فعله البتة.

---

[1] ولذلك لا تكون إضافتها إلا لفظية، كما تقدم.

[2] تكون مجارية للفعل المضارع إذا كانت على صيغة اسم الفاعل.

[3] ففي (روحه) ضمير، وهو الهاء، يعود على الموصوف بالصفة المشبهة (ميّت)، وهو (البخيل).

٦ـ لا يتقدم منصوبها عليها فلا يصح نحو: "هو قدرَه عظيمٌ " نريد: هو عظيم قدره، بخلاف اسم الفاعل، إذ يجوز تقديم مفعوله عليه، نحو: " الحر وعدَه مُنجِزٌ " نريد: الحر منجز وعده.

٧ـ يمتنع ـ على الأصح ـ فصل معمولها عند الرفع أو النصب بالظرف والجار والمجرور[1]، فلا يصح نحو: "علي شديد في إلقاء بأسُه أو بأسَه " و " هو ليّنٌ عند السلم جانبُه " ولا يمتنع ذلك في اسم الفاعل.

٨ ـ لا يجوز نعت معمولها، فلا يصح نحو: "هو شديدُ الساعدِ الأيمنِ " أو " هو شديدٌ ساعدُه لأيمنُ " وجاز ذلك في اسم الفاعل، نحو: " إنه قاطعٌ ساعدَ زيدٍ الأيمنَ".

٩ـ لا يجوز الإتباع لمعمولها على المحمل، فلا يصح نصب (الجسد) في نحو: " هو قويُ النفسِ والجسدِ " ويجوز ذلك في اسم الفاعل كما تقدم.

[1] أما الفصل بغير الظرف والجار والمجرور، فلا خلاف في امتناعه مطلقاً، وكذا بهما إذا كان معمولهما مجروراً

سابعا: اسم التفضيل[1]

اسم التفضيل: هو الوصف المشترك بين طرفين زائد في أحدهما عنه في الآخر، نحو: " محمد(ص) أفضل الأنبياء " فإن صفة الفضل ـ في المثال ـ مشتركة ين محمد(ص) وسائر الأنبياء إلا أنها فيه (ص)أزيد.

ويسمى الطرف الذي فيه الزيادة – محمد(ص) في المثال – مفضَّلاً، والآخر (الأنبياء) مفضَّلاً عليه.

ولاسم التفضيل ثلاث حالات:

الأولى: لزوم الإفراد والتذكير مهما كان الموصوف به (المفضل) ويكون ذلك في صورتين:

١ـ إذا كان مجرداً من (أل) والإضافة، نحو قوله تعالى:" لَخَلْقُ السَّماواتِ وَالأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ " (غافر٥٧) وقوله: " إِذْ قالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلى أَبِينا مِنَّا " (يوسف٨) وقوله: " وَلَلآخِرَةُ خَيْرٌ[2] لَكَ مِنَ الأُولى " الضحى(٤) و قوله: " قُلْ إِنْ كانَ آباؤُكُمْ وَأَبْناؤُكُمْ وَإِخْوانُكُمْ... أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ.." (التوبة٢٤).

ففي الآية الأولى كان المفضل مفرداً مذكراً، وفي الثانية مثنى مذكراً، وفي الثالثة مفرداً مؤنثاً، وفي الرابعة جمعاً واسم التفضيل في الجميع ملتزم الإفراد والتذكير.

٢ـ إذا كان مضافا إلى نكرة نحو: " محمد أفضلُ رجلٍ ـ فاطمة أعفُّ امرأةٍ ـ الفرقدان ألمعُ نجمين ـ المتعلمون أربحُ كاسبين".

---

[1] يُشتق اسم التفضِيل على وزن (أفْـعَل) ولذلك يسمى أفعل التفضيل، وستأتي شروط اشتقاقه إن شاء الله.

[2] أصل (خير): أخْيَر، وحذفت همزته لكثرة الاستعمال، ونقلت فتحة الياء إلى الخاء ؛ لامتناع الابتداء بالساكن، والله أعلم.

الثانية: وجوب مطابقة المفضل في الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير، وذلك عندما يكون معرَّفاً بأل، نحو: " محمد هو الأفضل – فاطمة هي الفضلى – الحسنان هما الأفضلان – وأبناؤهم هم الأفضلون، ونساؤهم هنّ الفضليات ".

الثالثة: جواز الوجهين السابقين، و ذلك إذا كان مضافاً إلى المعرفة، قال تعالى: " وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلى حَياةٍ " (البقرة٩٦)، وقال: " وَكَذلِكَ جَعَلْنا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكابِرَ مُجْرِمِيها " (الأنعام١٢٣) ، والأول أفصح.

مع بقاء الدلالة على التفضيل، أما إذا انسلخ عنها فتجب المطابقة لا غير، نحو: " الناقص والأشج أعدلا بني أمية "[١].

حكم المفضّل والمفضّل عليه

١. إذا كان اسما لتفضيل مجرداً من (أل) والإضافة وجب جرّ المفضول (المفضَل عليه) بـ(مِن) كالأمثلة السابقة.

ولا يجوز فصل(من) هذه عن اسم التفضيل، ولا يضر الفصل بالأمور التالية:

الأول: معمول اسم التفضيل، نحو قوله تعالى: " النَّبِيُّ أَوْلى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ " (الأحزاب٦) وقوله: " أَحَبُّ إِلى أَبِينا مِنَّا " (يوسف٨) فإن (بالمؤمنين) معمول لاسم التفضيل (أولى)، و(إلى أبينا) معمول لاسم التفضيل (أحب) .

الثاني: (لولا) الشرطية ومدخولها، نحو قول الشاعر:

لَفوكِ أطيبُ لو بذلتِ لنا		من ماء مَوْهبةٍ على خمر[٢]

---

[١] فإن (أعدل) هنا منسلخ عن التفضيل، إذ ليس في بني امية عادل غيرهما –لو سلمنا بعدالتهما- حتى يصح التفضيل.

[٢] الموهَبة: غدير ما عذب، وقيل: نقرة في جبل يجتمع فيها الماء العذب.

الثالث: النداء، نحو قول الآخر:

لم ألقَ أخبثَ يا فرزدقُ منكمو ليلاً وأخبث بالنهار نهارا

وقد تحذف مع مجرورها إذا دلت عليها قرينة، نحو قوله تعالى:" أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مالاً وَأَعَزُّ نَفَراً " (الكهف٣٤) أي: وأعز منك نفراً، ونحو قول الشاعر:

دنوتِ وقد خِلناكِ كالبدر أجملا فظل فؤادي في هواكِ مضلَّلا

أي: أجمل من البدر.

٢. إذا كان اسم التفضيل معرفاً بأل؛ لم يجر ذكر المفضول، لأن (أل) تغني عنه، فلا يصح أن تقول مثلا: " أنا الأفضل منك "، أما قول الشاعر:

ولستُ بالأكثر منهم حصى وإنما العزّةُ للكـــاثرِ

فقيل: (مِن) فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض.

٣. إذا كان اسم التفضيل مضافاً إلى النكرة؛ وجب في المفضول ثلاثة أمور:

الأول: مطابقته للمفضَّل.

الثاني: كونه بعضاً من المضاف (أو المفضل).

الثالث: عدم جره بـ(مِن)[1]، فلا يصح مثلاً: " هو أفضل رجلٍ منك " .

٤ـ إذا كان اسم التفضيل مضافاً إلى المعرفة؛ وجب في المفضَّل أمران:

الأول: كونه بعضاً من المضاف ـ مع بقاء التفضيل.

الثاني: عدم جره بـ(مِن)، فلا يصح مثلا: " هو أفضل الناس منك".

---

[1] قال المحقق الرضي: وإنما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة (يعني التعريف بأل، والإضافة، وجر المفضول بمن) شيئان؛ لأن كل واحد منهما يغني عن الأخر في إفادة ذكر المفضول (شرح الكافية ج٣ص٤٥٤).

أحكام عامة في التفضيل

١ـ لا يجوز تقديم المفضول على اسم التفضيل إلا إذا كان اسم استفهامٍ مجروراً بـ(مِن) أو مضافاً إلى اسم استفهام كذلك، فيجب التقديم لصدارة الاستفهام، نحو: " مِن أيِّهم زيد أفضل؟ " و " مِنء ابنِ مَنْ هو أ فضل؟".

وشذ التقديم في غير ذلك، نحو قول الشاعر:

فقالت لنا: أهلاً وسهلاً وزودت جنى النحل بل ما زودت منه أطيبُ

وقول الآخر:

إذا سايرت أسماءُ يوماً ظعينة فأسماء من تلك الظعينة أملحُ

٢ـ قد ينسلخ اسم التفضيل عن معنى المفاضلة، فيدل على مجرد الوصف، كقول الشاعر:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكنْ بأعجلِهم إذ أجشع القوم أعجلُ

والمعنى: لم أكن بعَجِلهم، إذ لو حُمل على التفضيل لفسد المعنى[1]، ويحتمل أنّ منه قوله تعالى: " وَهُوَ الَّذِي يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ "[2](الروم٢٧)، وقوله: " إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ " (الأنعام١١٧) بل هو في الآية الثانية أشبه لتعدي (أعلم) بنفسه ولا يجوز ذلك في أفعل التفضيل كما سيأتي.

عمل اسم التفضيل

لا ينصب أفعل التفضيل المفعول به باتفاق، ويرفع الضمير المستتر باتفاق، نحو: " الظالم أخسر من المظلوم " فإن فاعل (أخسر) ضمير مستتر عائد على الظالم، وقد يرفع

[1] إذ لا يريد أنه عَجِل، ولكن ليس بأعجل.
[2] إذ لا تفاوت في قدرة الله تعالى حتى يكون هناك هيّن وأهون بالنسبة لها.

الضمير البارز أيضا نحو: " رأيت رجلاً أطولَ منه أنت "، والظاهر السببي على لغة ضعيفة نحو: " لا خير في رجل أقوى منه شهوتُه " على اعتبار أن (أقوى) نعت لرجل،أما إذا رُفع على أنه خبر مقدم و(شهوته) مبتدأ مؤخر والجملة الاسمية منهما في موضع النعت لـ(رجل) فإن فاعله حينئذ ضمير مستتر ولا خلاف في جواز ذلك كما تقدم.

وكذا يقال في " رأيت رجلاً أطولَ منه أنت".

أما رفعه الظاهر الأجنبي؛ فلا يجوز إلا إذا صح إحلال فعل بمعناه محله دون فساد المعنى، وضابط ذلك أن تجتمع ثلاث شروط:

١ـ أن يكون اسم التفضيل نعتاً لاسم جنس.

٢ـ أن يكون مسبوقاً بنفي أو شبهه.

٣ـ أن يكون المرفوع مفضَّلاً على نفسه باعتبارين.

نحو قولهم: " ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد " فإن(الكحل) فاعل لأفعل التفضيل (أحسن) لاجتماع الشروط الثلاثة فيه، إذ إن (أحسن) نعت لـ(رجل) وهو اسم جنس مسبوق بنفي والفاعل (الكحل) مفضَّل على نفسه باعتبارين، لأنه مفروض في عين (زيد) وفي عين رجل غيره، ولكنه في عين (زيد) أحسن منه في عين الرجل، فالاعتبار الأول كونه في عين (زيد) والاعتبار الثاني كونه في عين غير(زيد) وهو أي الكحل مفضل في أول الاعتبارين على نفسه في ثانيهما، ومن ذلك قول الشاعر:

ما رأيت امرَأً أحسن إليه الـ بذلُ منه إليك يا بن سنانِ

ومثال شبه النفي ـ وهو النهي والاستفهام: " لا يكن أحدٌ أحسنَ إليه البذلُ منه إليك " و " هل هناك رجل أجملُ في حقِّه الوفاءُ منه في حق الأب؟".

وقد يحذف الضمير العائد على الموصوف إذا دل عليه دليل، نحو: " ما رأينا رجلاً أهونَ الدنيا منها في عيني علي(ع) " والتقدير: أهون في عينيه الدنيا...ألخ.

وقد يحذف الضمير العائد على الفاعل على الفاعل بشرط دخول (من) الجارة على محل الفاعل أو على صاحب محل الفاعل.

مثال الأول: " ما رأيت رجلا أحسن في يده العطاءُ من يد زيد "، فاليد هنا هي محل الفاعل[1] (العطاء).

ومثال الثاني: " ما رأيت رجلا أحسن في يده العطاءُ من زيد "، فـ(زيد) صاحب محل الفاعل، وقد يحذف الضميران كلاهما بشرط أن يتقدم المفضَّل على أفعل التفضيل، نحو: " ما علمت امرأة كالأم أحق بها البرُ " و " ما شيءٌ كقلب الحقود أسرعُ به التلفُ".

تنبيـــــه:

لا ينصب أفعل التفضيل المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه وينصب ما عدا ذلك، ولكونه لا ينصب المفعول به وجب تعديه بحرف إن كان مصوغاً من الفعل المتعدي بنفسه فان كان دالاً على حب أو بعض عدي بـ(اللام) أو (إلى) على تفضيل تقدم في حروف الجر، وان كان دالا على علم عدي بت(الباء) نحو قوله تعالى: " فَقَالُوا ابْنُوا عَلَيْهِمْ بُنْياناً رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ "(الكهف٢١) ونحو: " صاحب البيت أدرى به " وإن كان دالا على غير ذلك عدي باللام مطلقا نحو: " أنت أنصر للمظلوم وأدفع للضيم".

[1] أو محل التفضيل؛ لأن العطاء مفضل في هذا المحل.

الباب الرابع عشر: التعجـــــب

وله ثلاثة صيغ قياسية:

الأولى: (ما أَفْعَــلَه)، نحو " ما أَحْسنَ العدلَ " و" ما أقبحَ الظلمَ "، ونحو قوله تعالى: " قُتِلَ الإِنْسانُ ما أَكْفَرَهُ " عبس(١٧).

وإعراب هذه الصيغة كالآتي:

(ما): نكرة تامة بمعنى شيء في محل رفع مبتدأ، والتقدير شيء أجمل العدل، وشيء أقبح الظلم.

وذهب الأخفش إلى أن(ما) موصولة، والجملة الفعلية بعدها صلتها، والخبر محذوف، وا لتقدير، الذي أجمل العدل شيء عظيم.

وما قدمناه ـ وهو مذهب سيبويه ـ أرجح لعدم احتياجه إلى تقدير محذوف.

(أفعل): فعل ماض لإنشاء التعجب، وهمزته للتعدية وفاعله ضمير مستتر وجوباً عائد على (ما) والجملة الفعلية في محل خبر لـ(ما).

(الهاء) أو العدل في المثال: مفعول به لفعل التعجب، ويسمى المتعجَّب منه[1].

الصيغة الثانية: (أَفْعِــلْ به): نحو " أَشْجع بعليٍ" ، ونحو قوله تعالى: " أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنا " (مريم٣٨).

وإعرابها كالآتي:

---

[1] ليس هذه التسمية دقيقة؛ لأن المتعجَب منه حسن العدل لا العدل نفسه، ولا بأس بها اصطلاحاً.

(أفعِلْ): فعل ماض جاء على صورة فعل الأمر لإنشاء التعجب، وهمزته للصيرورة.

وإنما كان فعلا مضياً لتأويله به، إذ أن أصل: " أشجع بعلي" أشجع علي، أي صار ذا شجاعة، فنُقل إلى صيغة الأمر لتحويل الكلام من الإخبار إلى الإنشاء، فصار: أَشجِعْ عليٌّ، فاستقبحوا إسناد الأمر إلى الظاهر، فزادوا الباء فصار: أشجِعْ بعلي. وهذا هو المشهور، وذهب قوم إلى أنه فعل أمر وفاعله مستتر وجوباً وأنه للمفرد المذكر دائماً، لاقتضاء صيغة التعجب ذلك كما هو الحال في (ذا) من (حبذا)، وسيأتي الكلام عنهما في باب المدح والذم إن شاء الله.

ولعل هذا الوجه أدنى إلى الحق، وأبعد من التعسف والتمحل بكثرة التأويل.

(الباء): حرف جر زائد على الرأي الأول، كما في قوله تعالى:" وَكَفى بِاللهِ شَهِيداً(الفتح٢٨) إلا أنه لازم في الصيغة غير لازم في الآية.

أما على الرأي الثاني؛ فهو حرف جر أصلي متعلق بفعل التعجب.

(الهاء) أو (علي) في المثال: فاعل فعل التعجب مجرور في اللفظ مرفوع في المحل على الرأي الأول، وهو اسم مجرور في اللفظ والمحل على الرأي الثاني.

الصيغة الثالثة: (فَعُـــلَ) سواء كان مُحوّلاً عن (فَعَل)، نحو: " ضرُب زيدٌ " بمعنى ما أضربه، أم عن (فعِل) نحو: " علُم عمرو " أم غير محّول، نحو: " كرُم حاتمٌ " وسيأتي أن هذه الصيغة تدل على المدح والذم أيضا.

هذه هي الصيغ القياسية للتعجب، وهناك ما يدل سماعاً على التعجب، نحو: " لله دره فارساً " و " وسبحان الله إن المؤمن لا ينجس " و " يالَك من رجل " و" أيا جارتا ما أنت جارة "، ونحو قوله تعالى: " انْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلى أَنْفُسِهِمْ " (الأنعام٢٤) وقول الشاعر:

أقاطن قوم سلمى أم نوَوا ظعنا   إنْ يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

الشاهد في قوله: فعجيب...إلخ

اشتقاق فعلي التعجب(أفْعَلَ) و(أفْعِلْ)

يشترط في الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجب سبعة شروط هي:

١ـ أن يكون ثلاثيا، فلا يصاغان من غير الثلاثي.

٢ـ أن يكون تام التصرف فلا يصاغان من الجامد، نحو (ليس) و(عسى) و(نعم) و(بئس) ولا من ناقص التصرف، نحو (كاد) و(أوشك) و (يدع) و(يذر).

٣ـ أن يكون قابلا للتفاوت بالزيادة والنقص، فلا يصاغان مما لم يكن كذلك نحو (فنِي) و(مات) و(عمِي).

كذا قالوا وما هو إلا من تكبيل اللغة بقوانين المنطق، فإن العربي إذا قال مثلا: " ما أموتَ فلانا " لا يصح الحكم على كلامه بالخطأ، بحجة أن الموت لا تفاوت فيه، لأنه لم يقل ذلك إلا وهو يرى أن فيه تفاوتا، وما علينا أصح زعمه أم لا، فلعله تخيل ما ليس بواقع واقعاً.

فإن قلت: لعلهم حكموا بعدم جوازه لأن العرب لم تنطق به قلت: ليس كل ما لم تنطق به العرب فهو غير جائز، إذا كان موافقاً للقياس، على أنه لا يوجد من يدعي أنه سبر لغة العرب وراقب ألسنتهم فلم يجدهم قد تفوهوا به، ولاسيما أن رواة اللغة لا ينقلون ما كان مبنياً على التخيل البعيد غالبا.

٤ـ أن يكون تاماً، فلا يصاغان من الناقص، كـ(كان) وأخواتها.

٥ـ أن يكون مثبتاً، فلا يصاغان من المنفي.

٦ـ أن لا يكون الوصف منه على (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، نحو (حمر) و(حور) و(عرج) فلا يقال: " ما أحمره أو ما أحورها أو ما أعرجه " وجوّز ذلك الكوفيون.

٧ـ أن لا يكون مبنياً للمجهول(١) إلا إذا كان ملازم للبناء للمجهول، نحو (زُهِي) و(هُزِل) و (هُرِع) فإنه تجوز الصياغة عنه على الأنسب.

ويمكن التعجب مما لم يستوف الشروط ـ غير الجامد وما لا يتفاوت ـ بتوسط فعل مناسب مستوف للشروط(٢)، ثم إن كان غير ثلاثي أو كان الوصف منه على (أفعل ـ فعلاء) أو كان ناقصاً له مصدر؛ حُوِّل إلى مصدره، فنقول في نحو (تواضع) و(خَضِر) و(كان): " ما أجملَ تواضعَ العالمِ ـ ما أشدَّ خضرةَ الزرعِ ـ ما أشدَّ كونَ الإسلامِ عزيزاً بالنبي(ص)(٣) " و" أجملْ بتواضعِ العالم ـ أشددْ بخضرةِ الزرع ـ أشددْ بكون الإسلام عزيزاً ".

وإن كان منفياً أو مبنياً للمجهول أو ناقصاً ليس له مصدر؛ صُيِّر مصدراً مؤولاً من(أنْ) المصدرية إن كان منفيا، أو(ما) المصدرية إن كان مبنيا للمجهول أو ناقصاً ليس له مصدر، فتقول في نحو: (ما نجح) و(أُهِين) و(أوشك): " ما أحقّ أن لا ينجح الكسول – ما أقبح ما أُهين الكريم ـ ما أحبَّ ما أوشك العدل أن ينتشر ".

(١) لأنه يلتبس مع المبني للمعلوم.

(٢) يمكن التعجب من الفعل الجامع للشروط بهذه الطريقة أيضاً، نحو: " ما أعظم كرمَ زيد".

(٣) أصله قبل التعجب: كان الإسلام عزيزاً بالنبي (ص).

أحكـــام التعـــجب

أولا: أحكام فعلي التعجب

١ـ إنهما جامدان، ولذا لا يجوز أن يتقدم عليهما المتعجب منه، فلا يصح نحو: " التكبرَ ما أقبح " أونحو: " بالتكبر أقبح".

ولا يجوز الفصل بين كل منهما وبين معموله بفاصل غير النداء أو الظرف أو الجار والمجرور المعمولين لنفس فعل التعجب، فلا يصح نحو: " ما أحسن فارساً زيداً "، و " أحسن فارساً بزيد "، و " ما أروع عند الغضب الحكيمَ".

أما الفصل بما استثني، فجائز نحو قول علي(ع): " أعززْ عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدّلاً " وقول عمرو بن معد يكرب: " لله در بني سليم ما أحسن في الهيجاء لقاءَها".

٢ـ إنهما ملازمان لصيغة واحدة، فلا تلحقهما علامة التثنية أو الجمع أو التأنيث.

٣ـ إن فاعلهما المستتر ملازم للأفراد والتذكير، وقد تقدم انه واجب الاستتار، أما الفاعل الظاهر في صيغة (أفعلْ به) فهو مطابق لمرجعه إن كان ضميراً، نحو: " زيد أكرمْ به " و" هند أكرم بها".

ثانيا: أحكام المتعجّب منه

١ - يجب أن يكون معرفة أو نكرة مُخصَّصة، مثال المعرفة ما تقدم ، ومثال النكرة المخصصة: " ما أشقى شاهدَ زورٍ " و " ما أطيب عيشاً عزيزاً صاحبُه".

٢ـ ويجوز حذفه إذا دل عليه دليل، نحو قول الشاعر:

أرى أم عمرو دمعها قد تحدَّرا   بكاءً على عمرو وما كان أجدارا

أي: وما كان أجدرها، وقول الآخر:

جزى الله عني والجزاءُ بفضله   ربيعةَ خيراً ما أعفَّ وأكرما

إلا أنه لا يُحذف في صيغة (أفعلْ به) إلا إذا تكرر فعل التعجب، نحو قوله تعالى: " أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ " (مريم٣٨) ، وشذ قول الشاعر:

فذلك إن يلقَ المنيةَ يلْقَها   حميداً وإن يستغنِ يوماً فأجدرِ

أي: فأجدرْ به.

٣ـ يجوز حذف الباء الزائدة الداخلة عليه في صيغة (أفعِلْ به) إذا كان مصدراً مؤولا، نحو قول الشاعر:

أخلِقْ بذي اللُّبِّ أن يحظى بحاجته   ومُدمنِ القرعِ للأبواب أنْ يلِجَا

أي: بأنْ يلجا، ونحو ما تقدم من قول الإمام(ع) في أبي اليقظان(رض).

الباب الخامس عشر: المـــدح والـــذّم

للمدح والذم أساليب متعددة منا ما لا ضابط له، ويفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال، كجعل الإنسان من الملائكة للمدح، فتقول: " فلان ملك من الملائكة " أو من الشياطين للذم، فتقول: " هو شيطان من الشياطين " ونحو قوله تعالى في مدح نبيه (ص): " وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ " القلم (٤)، وقوله في ذم الكفار " إِنْ هُمْ إِلاَّ كَالأَنْعامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً " (الفرقان٤٤)، ونحو قول الشاعر:

شمُّ الأنوف كريمة أحسابُهم   بيضُ الوجوهِ من الطراز الأولِ

وما إلى ذلك، ومنها ما له صيغة خاصة وضابط معين وهذا هو موضع عناية النحاة، فلنتكلم عن صيغه وأحكامها:

أولا: نعم وبئس

والكلام عنهما في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: ماهيتهما

ذهب الجمهور من النحويين إلى أنهما فعلان جامدان، واستدلوا على فعليتهما بقبولهما علامة الفعل، إذ يقال مثلا: " نعمت المرأة فاطمة وبئست المرأة هند " وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أنهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما، في قول بعض العرب: " ما هي بنعم الولد "، وقول الآخر: " نعم السيرُ على بئس العير".

والجمهور على أن حرف الجر لا يدخل عليهما البتة، وتأوّلوا القولين بأنّ حرف الجر داخل على اسم محذوف منعوت بالقول، والتقدير: ما هي بولدٍ مقولٍ فيه نعم الولد، ونعم السير على عيرٍ مقولٍ فيه بئس العير، وذلك كدخول حرف الحر على الفعل في قوله:

والله ما ليلي بنامَ صاحبُه ولا مخالطِ اللَّيانِ جانبه

المسألة الثانية: فاعلهما

وله ثلاث حالات:

أ ـ أن يكون اسماً ظاهراً معرفاً بأل، نحو قوله تعالى: " نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ " (ص٣٠)، أو مضافاً إلى المعرف بها، نحو قوله: " وَلَدارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دارُ الْمُتَّقِينَ " (النحل٣٠) أو مضافاً إلى ما أُضيف إلى المعرف بها، نحو: " بئس مشورةُ صديق السوء".

ب ـ أن يكون ضميراً مستتراً مفسراً بنكرة، نحو: " نعم سجيةً السخاءُ " و" بئس ملكةً الكذبُ " ويجب حينئذ :

١ـ أن يكون الفاعل المستتر ملتزماً الإفرادَ والتذكير.

٢ـ أن يطابق التمييزُ المخصوصَ بالمدح والذم، فيؤنث إذا كان مؤنثا، نحو: " نعمتْ فتاةً فاطمةٌ "، ويثنى إن كان مثنى نحو: " نعم رجلين الزيدان"...وهكذا.

وهل يختص التمييز بتفسير الفاعل المستتر؟

فيه خلاف، والمنقول عن سيبويه اختصاصه به، وذهب قوم إلى تفسيره الظاهر أيضا مستدلين بقول جرير:

والتغلبيون بئس الفحلُ فحلُهم فحلاً وأمهمُ زلاءُ منطيقُ

وقوله:

تزودْ مثلَ زاد أبيك فينا فنعم الزادُ زادُ أبيك زادا

فقد جمع بين الفاعل الظاهر والتمييز وهما(الفحل وفحلا) في البيت الأول، و(الزاد وزادا) في البيت الثاني، والأحسن الأخذ بهذا الرأي لما فيه من اليسر.

ج ـ أن يكون (ما)[1] أو (مَنْ) نحو: " الحلمُ نعم ما الخلقُ " و" نعم مَن يتولى أمرَك الأمينُ " ونحو قوله تعالى: " إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا " (البقرة٢٧١) وقوله:" إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ " (النساء٥٨) ويجوز أن يكون كل من (ما) و(من) هنا تمييزاً، والفاعل ضمير مستتر، فيكون من الحالة الثانية.

---

[1] هي نكرة تامة إن وليها مفرد، كالمثال الأول في المتن، أو لم يلها شيء، نحو " الإنصاف نعمّا " سواء أعربت فاعلاً أم تمييزاً، وإن وليها جملة فعلية، كالآية الأخيرة في المتن، أعربتْ اسماً موصولاً فاعلاً، أو نكرة نَاقصة تمييزاً والجملة بعدها صفة لها، ونفس الكلام يقال مع (مَن) إلا أنها لابد أن تليها جملة.

المسألة الثالثة: المخصوص بالمدح والذم

وهو الاسم المرفوع المقصود بالمدح أو الذم، كالسماحة في قولنا: " نعم الخلقُ السماحةُ "، ويعرب خبراً لمبتدأ محذوف وجوبا، أو مبتدأ مؤخراً والجملة الفعلية قبله خبراً عنه.

وأعربه بعضهم بدلاً من الفاعل (الخلق في المثال) وأعربه آخرون مبتدأ خبره محذوف تقديره (الممدوح) أو(المذموم) وهذا الأخير أضعف الوجوه.

ويشترط في المخصوص بالمدح أو الذم ما يأتي:

١ـ أن يكون معرفة أو نكرة مختصة.

٢ـ أن يكون مطابقا للفاعل في الإفراد وأخويه والتذكير والتأنيث.

٣ـ أن يُؤخَّر عن الفاعل، وكذا عن التمييز إذا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر ، أما إذا اجتمع معه؛ فيجوز تأخيره عن المخصوص نحو بيت جرير السابق:

والتغلبيون بئس الفحلُ فحلُهم فحلاً...

٤ـ أن يكون مذكوراً، فلا يجوز حذفه إلا إذا سَبق جملةَ المدح أو الذم ما يشعر به ويغني عن ذكره نحو قوله تعالى: " إِنَّا وَجَدْناهُ صابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ " (ص٤٤) .

ثانيا: ما يجري مجرى نعم وبئس

الثاني من صيغ المدح والذم ما يجري مجرى نعم وبئس، وهو كل فعل ثلاثي على وزن (فَعُلَ)[1] قصد منه المدح أو الذم سواء كان هذا الوزن فيه أصيلاً، نحو (كرُم) و(قبُح) أو عارضاً نحو(ضرُب) و(علُم).

---

[1] بضم العين

مثال ذلك: " كرُم الرجلُ حاتمٌ " و" ضرُب الفارسُ عمرو" ويجري هنا كل ما كان جارياً في نعم وبئس من الأحكام إلا بعض أمور هي:

١ـ دلالته هنا إضافة إلى المدح أو الذم على معنى الفعل الأصل وعلى التعجب[1].

٢ـ يصح مجيء الفاعل هنا اسماً ظاهراً خالياً من (أل) نحو قوله تعالى: " وَحَسُنَ أُولئِكَ رَفِيقاً " (النساء٦٩).

٣ـ يجوز جر الفاعل بالباء الزائدة إذا كان اسما ظاهراً، نحو: " عظُم بالقناعةِ ثروةً".

٤ـ إذا كان ضميراً؛ يجوز رجوعه إلى سابق عليه ورجوعه إلى التمييز، وعليه يجوز أن تقول مثلا: " الأبوان كرُما إنساناً " و " الأبوان كرُم إنساناً".

ولا يجوز في نعم وبئس إلا الثاني لوجوب عودته إلى التمييز، كما تقدم.

ثالثا: حبذا ولا حبذا

الثاني من صيغ المدح والذم: (حَبّذا) و(لا حبّذا)، الأولى للمدح والثانية للذم، وقد اجتمعا في قول الشاعر:

ألا حبذا عاذري في الهوى   ولا حبذا العاذلُ الجاهلُ

وفي إعرابها ثلاثة مذاهب:

الأول: أن (حبَّ) فعل من الحُبّ ماضٍ و(ذا) فاعله[2]، وهذا أقوى الآراء، والأولى الاقتصار عليه.

الثاني: أن (حبذا) جميعاً اسم يقع مبتدأ والمخصوص خبره، أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر.

---

[1] كما أشرنا إلى ذلك في باب التعجب.

[2] أما المخصوص؛ فيعرب كإعرابه في نعم وبئس إلا أنه لا يكون بدلاً.

الثالث: أن (حبذا) جميعاً فعل ماض والمخصوص فاعله، وهو رأي ضعيف جدا، لأن اللغة لم تشهد فعلاً على هذا الوزن.

ويختص (حبذا) و(لا حبذا) بأحكام منها:

ـ أن الفاعل (ذا) يلازم هذه الصورة، فلا يثنى ولا يجمع ولا....ألخ.

٢ـ لا يجوز تقديم المخصوص عليهما، فلا يصح نحو: " البر حبذا والشحُّ لا حبذا " .

٣ـ يجوز حذف المخصوص إذا دلت عليه قرينة نحو قول الشاعر:

ألا حبذا ـ لولا الحياء ـ وربما منحت الهوى ما ليس بالمتقاربِ

أي: ألا حبذا أخبار الحب.

٤ـ وجوب فتح الحاء منهما.

واعلم أن (حبّ) إذا كان فاعلها غير(ذا) وأريد بها المدح أو الذم؛ لحقها حكم القسم الثاني أعني (ما يجري مجرى نعم وبئس) فيجوز فتح حائها أو ضمها، كشأن كل فعل ثلاثي مضعّف يُحوّل إلى هذه الصيغة، تقول: " حَبَّ أو حُبَّ الرجلُ زيد " قال الشاعر– في الخمر:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها   وحَبَّ بها مقتولةً حين تقتلُ[(١)]

وقال الآخر:

هجرتْ غضوبُ[(٢)] وحُبَّ مَن يتجنَّبُ   وعدتْ عوادٍ دون ولْيكِ تشعبُ

(١) يريد الخمر، وقتل الخمر: مزجها بالماء؛ لأنه يذهب بسورتها.

(٢) غضوب اسم امرأة.

الباب السادس عشر: التـــــوابع

التوابع – وهي ما يتبع غيره في إعرابه وبعض أحكامه ـ خمسة: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

أولا: النعت

وهو: التابع المشتق أو المؤوَّل به الدال على وصف في متبوعه أو سببيٍّ[1] متبوعه غير صالح لإحلاله محل متبوعه، نحو(كريم) في قوله تعالى: " وَجاءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ " (الدخان١٧) و (الظالم) في قوله: " مِنْ هذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُها " (النساء٧٥) .

وإنما قلنا: (غير صالح لإحلاله محل متبوعه) ليخرج نحو: " قال جعفر الصادق " فإن(الصادق) يصلح لإحلاله محل متبوعه (جعفر)، فتقول فيه: قال الصادق.

فإن قلت: هذا منقوض بمثل: " جاء رجل كريم " فيجوز إحلال (كريم) محل منعوته، فتقول فيه: جاء كريم، تريد: رجل كريم.

قلنا: المنعوت هنا مقدّر، فليس النعت حالاً محلَّه.

فإن قلت: ننقض جمعه بنحو: " أكرمت الرجلَ هذا " فإن (هذا) هنا نعت مع أنه يصلح لإحلاله محل المتبوع (الرجل) فنقول فيه: " أكرمت هذا".

---

[1] أي الشيء الذي يرتبط بمتبوعه، من السبب وهو الحبل الرابط بين الشيئين، نحو : " هذا رجل شجاع أبوه " فالنعت هنا (وهو: شجاع) لم يدل على وصف في متبوعه (وهو: رجل) بل في سببي متبوعه (وهو: أبوه).

قلت: لا يصح ذلك لفساد المعنى؛ إذ المراد إكرام الرجل المشار إليه لا (هذا) المبهم فيه صفة الرجولية.

والنعت قسمان: حقيقي وسببي، كما هو واضح من التعريف.

أ ـ النعت الحقيقي

وهو ما دل على وصف في متبوعه حقيقة، نحو (محكمات) و(متشابهات) في قوله تعالى: " مِنْهُ آياتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتابِ وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ " (آل عمران٧) ونحو (كريم) في الآية السابقة، وعلامته أن يحوي ضميراً مستتراً يعود على المنعوت، فالتقدير في الآية: محكمات هي، ومتشابهات هي.

ويجب في هذا النعت مطابقته لمنعوته في ثلاثة أمور:

١ـ التعريف والتنكير ٢ـ التأنيث والتذكير ٣ـ الإفراد والتثنية والجمع.

ويستثنى من المطابقة المذكورة ما يأتي:

أ ـ أن يكون النعت من الألفاظ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث نحو(صبور) و(جريح) فلا يشترط مطابقته لمنعوته في التأنيث والتذكير، تقول: " هذا رجل صبور، و رجل جريح " و" هذه امرأة صبور، وامرأة جريح".

ب – أن يكون المنعوت نكرة مقصودة في النداء، فيجوز في نعته التعريف والتنكير، نحو: " يا رجلُ الكريمُ أو كريماً".

ج ـ أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل، فيجوز في نعته أن يكون مفرداً مؤنثاً أو جمع مؤنث سالم أو جمع تكسير للمؤنث أو للمذكر نحو:" إن الرجال تزينها الهمم العالية أو العاليات أو العوالي أو الأعالي " ويشترك الخبر والحال مع النعت في هذا الحكم.

د ـ أن يكون المنعوت اسم جنس جمعيّاً يفرّق بينه وبين مفرده بالتاء نحو(نخل) و(سحاب) فيجوز في نعته أن يكون مفرداً مذكراً أو مؤنثاً أو جمع مؤنث سالم أو جمع تكسير، قال تعالى: " كَأَنَّهُمْ أَعْجازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ " (القمر٢٠)، " كَأَنَّهُمْ أَعْجازُ نَخْلٍ خاوِيَةٍ " لحاقة (٧)، " وَالنَّخْلَ باسِقاتٍ لَها طَلْعٌ نَضِيدٌ " (ق١٠)، " وَيُنْشِئُ السَّحابَ الثِّقالَ "(الرعد١٢).

هـ ـ أن يكون المنعوت تمييزاً مفرداً منصوباً، فيجوز في نعته الإفراد مراعاة للّفظ والجمع مراعاة للمعنى، نحو: " جاء أحدَ عشرَ طالباً مجتهداً أو مجتهدين".

و ـ أن يكون النعت أفعل تفضيل مجرد من (أل) والإضافة أو مضاف إلى النكرة فيلتزم الإفراد والتذكير نحو: " أكرمت رجالاً أفضلَ من زيد، وأكرمت رجالاً أفضلَ رجالٍ " وقد سبق تفصيل ذلك.

ب ـ النعت السببيّ

وهذا النعت لا يدل على وصف في منعوته، كالنعت الحقيقي، بل يدل على وصف في سببي منعوته (وهو الاسم المرفوع بعده المشتمل على ضمير يعود على ذلك المنعوت) نحو قوله تعالى: " يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِها شَرابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوانُهُ فِيهِ " (النحل٦٩).

فإن (مختلف) وصف للألوان لا للشراب مع أنه يعرب نعتاً للشراب، فيتبعه في الإعراب، ونحو قوله في الآية المتقدمه: " مِنْ هذِهِ الْقَرْيَةِ الظّالِمِ أَهْلُها " (النساء٧٥) فإن (الظالم) وصف لـ(أهلها) لا للقرية.

ويجب في هذا النعت مطابقته لمنعوته في التعريف والتنكير والاعراب لا غير،ويتبع مرفوعه في غير ذلك على التفصيل الآتي:

١ـ يجب تأنيثه إن كان مرفوعه مؤنثاً حقيقياً، ويجوز تذكيره وتأنيثه إن كان مؤنثاً مجازياً أوجمعاً غير المذكر السالم ويجب تذكيره في غير ذلك، فيجب التأنيث في نحو: " هذا رجلٌ كريمةٌ أمُّه " ويجب التذكير في نحو: "هذا رجل كريمٌ أبوه " ونحو: "هذا رجل كثيرٌ محبُّوه". ويجوز الأمران في نحو: " هذا رجل كريمةٌ يدُه " و" هذا رجل كثيرة أياديه، وبستان كثيرةٌ نخلُه " فتقول أيضاً: " كريم يدُه – كثير أياديه – كثير نخله".

وبالجملة فإن حكم النعت السببي مع مرفوعه حكم الفعل مع فاعله، وقد تقدم ذلك في باب الفاعل مفصلاً.

٢ـ يجب إفراده إن كان مرفوعه مفرداً أو مثنًى.

٣ـ يجوز إفراده وجمعه إن كان مرفوعه جمع تكسير، نحو: " رأيت قوماً عظيماً أو عِظاماً أجسامُهم".

٤ـ الأفصح إفراده إن كان مرفوعه جمعاً للمذكر السلام أو للمؤنث السالم.

ما يصلــح للنعــتيّة

يصلح للنعتية كل من المفرد والجملة وشبه الجملة إلا أن لصلاحية كل منها له شروط:

فالمفرد يشترط فيه أن يكون مشتقا أو مؤولا به، ونخُصّ بالمشتق ما كان عاملاً من الصفات وهو اسما الفاعل والمفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل.

أما المؤول بالمشتق فهو ما آلَ النعت به إلى وصف مشتق، نحو: " هذا رجلٌ أسدٌ " لأن مآله : " هذا رجل شجاع " وأهم الأشياء التي تؤوّل بالمشتق ما يلي:

١ـ ما دل على تشبيه، نحو: " هذا رجل أسد " وتأويله (شجاع) و" هذا رجلٌ حاتمٌ " وتأويله (كريم).

٢ـ (ذو) التي بمعنى صاحب، نحو: " فاز رجل ذو تقوى " تأويله (صاحب تقوى).

٣ـ الاسم المنسوب إليه، نحو: " سمّى الرسول (ص) سلمانَ الفارسيَّ بسلمانَ المحمديِّ "، وتأويله: سلمان المنسوب إلى فارس ـ سلمان المنسوب إلى محمد(ص).

٤ـ الأسماء الموصولة المختصة، نحو قوله تعالى: " وَالْكِتابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلى رَسُولِهِ " (النساء١٣٦)، وقوله: " وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَها " (التحريم١٢)، وقوله: " وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ لا يُؤْتُونَ الزَّكاةَ " (فصلت٧)، والتأويل: المنزَّلِ على رسوله ـ المحصِنةَ لفرجها ـ غيرِ المؤتين الزكاة.

٥ـ أسماء الإشارة غير الظرفية، نحو: " أكرم الرجل هذا " وتأويله: المشار إليه، بخلاف الظرفية، نحو (هنا) و(ثَم) فلا يصلحان للنعتية.

٦ـ العدد، نحو قوله تعالى: " لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ " (النحل٥١) ونحو: "اشتريت كُتُباً أربعةً".

٧ـ المصغَّر، نحو: " أنت امرؤ طُفيل " بتأويل صغير، لان التصغير يدل على الوصف ضمناً.

٨ـ ألفاظ مخصوصة مثل (كل) و(أيّ) و(جدّ) و(حقّ) نحو قول زينب (ع):" ألا فالعجب كلَّ العجب لقتل حزب الله النجباء بحزب الشيطان الطلقاء"، ونحو: " اتخذت صديقاً أيَّ صديق، وآخيته إخاءً جدَّ إخاء، فوجدته أخاً حقَّ أخ".

٩ـ المصدر المنكر غير الدال على الطلب، نحو: " صحنت رجلاً عَدْلاً وسمعت منه قولاً صِدْقا " ونحو قوله تعالى: " لأَسْقَيْناهُمْ ماءً غَدَقاً " الجن (١٦) وقوله " إِنَّا سَمِعْنا

قُرْآناً عَجَباً " الجن (١) وقوله: " وَكانُوا قَوْماً بُوراً " (الفرقان١٨) وقوله: " وَتَأْكُلُونَ التُّراثَ أَكْلاً لَمًّا " الفجر(١٩) وقوله: " وَجاؤُ عَلى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ "[١] (يوسف١٨).

وهو مؤول بحذف مضاف أي: رجلاً ذا عدلٍ وقولاً ذا صدقٍ وماءً ذا غدَق وقرآناً ذا عجب وقوماً ذا بور وأكلاً ذا لَمّ ودم ذي كذب، أو باسم الفاعل أي: رجلا عادلاً وقولا صادقا وماءً غادقاً وقوماً بائرين..ألخ، أو بإرادة المبالغة، وذلك بجعل الموصوف عين المصدر، فكأنك قلت: رجلاً هو العدل، وقولاً هو الصدق، وأولى الوجوه بالإتباع الأخير.

ومن أحكام هذا النعت لزومه الإفراد والتذكير، فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث. نعم إذا اشتهر استعماله وصفاً جاز تثنيته وجمعه نحو قول الشاعر:

وبايعت ليلى في الخلاء ولم يكن   شهود على ليلى عدول مقانعُ[٢]

وهل يجوز الوصف بكل مصدر إذا استوفى الشرطين السابقين، وهما التنكير وعدم الدلالة على الطلب؟

منع جمهور النحاة ذلك وقالوا بالاقتصار منه على المسموع، وذهب بعضهم إلى تجوزيه قياساً.

أما الجملة؛ فيشترط في جواز النعت بها ثلاثة شروط:

١ـ أن يكون منعوتها نكرة محِضة، وهي غير المخصَّصة أو المقترنة بأل الجنسية، نحو قوله تعالى: " حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنا كِتاباً نَقْرَؤُهُ " (الإسراء٩٣) وقوله: " فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي " (مريم٦) فإن جملة (نقرؤه) نعت لـ(كتاباً) في موضع نصب، وجملة (يرثني) نعت لـ(ولياً) كذلك.

---

[١] الغدق: الكثرة، والثبور: الهلاك، واللّمّ: الجمع، فالأكل اللم: الجامع بين الحلال والحرام، كذا قيل.

[٢] المقانع جمع مَقنع بوزن مقعد، والشاهد المقنع هو العدل الذي يقنع به.

أما النكرة المخصصة أو المقترنة بأل الجنسية؛ فيجوز إعراب الجملة الواصفة لها نعتاً أو حالاً، نحو قوله تعالى: " وَجاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعى " (القصص٢٠) فإن جملة (يسعى) يجوز إعرابها نعتاً لـ(رجل) ويجوز إعرابها حالاً منه؛ لكونه نكرة مخصصة بوصفها بقوله (من أقصى المدينة) ونحو قوله: " وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهارَ " (يس٣٧) فإن جملة (نسلخ) نعت لـلّيل أو حال منه؛ لأنه نكرة مقترنة باللام الجنسية، ومثل ذلك قول الشاعر:

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسبُّني فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يعنيني

٢ـ أن تكون خبرية، فلا يصح النعت بالإنشائية، فلا يقال: " زارني رجل هل رأيتَه؟ أو سلِّمْ عليه أو لا تؤذه " إذا أريد الوصف لا الاستئناف، ولا نحو: "عندي كتاب بعتُكَه، وعندي عبد هو حر لوجه الله " إذا أريد إنشاء البيع والعتق.

٣ـ اشتمالها على رابط يربطها بالمنعوت، ولا يكون إلا ضميراً: بارزاً نحو قوله تعالى: " وَهذا كِتابٌ أَنْزَلْناهُ "[1] (الأنعام٩٢) وقوله: " وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ " (البقرة٢٨١)[2].

أو مستتراً نحو قوله تعالى: " يَحْذَرُ الْمُنافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِما فِي قُلُوبِهِمْ "[3] (التوبة٦٤) وقوله:" إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ " (النمل٢٣).

ولا يجوز حذف هذا الرابط إلا إذا وجدت قرينة تدل عليه، نحو قوله تعالى: " وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً " (البقرة٤٨) أي لا تجزي فيه، وقل الشاعر:

وما أدري أغيَّرهم تَناءٍ وطولُ الدهر أم مالٌ أصوبوا

---

[1] فالهاء في (أنزلناه) ضمير يعود على المنعوت (كتاب) وهو الرابط لجملة النعت (أنزلناه).

[2] فالهاء في (فيه) ضمير يعود على المنعوت (يوماً) وهو الرابط لجملة النعت (ترجعون فيه).

[3] فالضمير المستتر في الفعل (تنبئ) هو الرابط لجملة الصفة، وكذا في (تملك).

أي: أصابوه، ويكثر ذلك في النعت المقطوع للرفع، نحو: " مررت بزيدٍ الكريمُ " والتقدير هو الكريم، وفي الجملة الاسمية المبدوءة بأل، نحو: " رأيت رجلا البدنُ بدنُ بشر والنفسُ نفسُ ملَك " أي الجسم منه، وقيل:

إن الرابط هنا هو (أل)، فلا حاجة إلى تقدير ضمير محذوف.

أما شبه الجملة؛ فيشترط في جواز النعت بها أن يكون منعوتها نكرة محضة، نحو قوله تعالى: " وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْهُمْ " (البقرة١٢٩)، وقوله: " وَإِنَّ يَوْماً عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ " (الحج٤٧) فإن (منهم) في الآية الأولى نعت لـ(رسولاً)، و(عند ربك) في الآية الثانية نعت لـ(يوماً).

فإن كان المنعوت نكرة غير محضة أو معرفة جاز إعراب شبه الجملة نعتا أو حالا، نحو قوله تعالى: " أَ وَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ " الملك (١٩) وقوله: " وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدارٍ " (الرعد٨)، وقوله: " نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتابَ بِالْحَقِّ " (آل عمران٣) فإن (فوقهم) في الآية الأولى يجوز إعرابها نعتاً لـ(الطير) أو حالاً منه، و(عنده) كذلك بالنسبة[1] لـ(شيء)، وكذا (بالحق) بالنسبة إلى (الكتاب) وهو معرفة.

هذا إذا لم تك قرينة تعيّن أحدهما، وإلا عُمل على حسبها، نحو قولك: " جاء فلان بثياب السفر "، فإن (بثياب السفر) يتعين إعرابه حالاً لوجود القرينة[2]، وقد يتعين أحدهما لمانع نحوي، نحو قوله تعالى: " فَخَرَجَ عَلى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ " (القصص٧٩) فإن (في زينته) حالاً لا غير، لأن عدم صحة وصف الضمير منع من إعرابه نعتاً له.

---

[1] هـ ذا على رأي بعضهم من أن الابتداء يعمل في الحال، أما على رأي الجمهور من منعه؛ فالمتعين إعراب (عنده) نعتاً لشيء لا غير، ولذلك منع ابن هشام أن تكون جملة (فعلوه) في قوله تعالى: " وكل شيء فعلوه في الزبر" حالاً.

[2] إذ تلبسه بثياب السفر ليس وصفاً ثابتاً له، بل حالاً طارئاً عليه.

تعـدد النعـت والمنعـوت

لتعدد النعت والمنعوت ثلاث صور، واحدة ممتنعة، وهي تعدد المنعوت دون النعت، والأُخريان جائزتان، وهما:

١ـ تعدد النعت دون المنعوت، نحو: " جاء زيدُ الشجاعُ الكريمُ الظريفُ "، ونحو قوله تعالى: " وَلا تُطِعْ كُلَّ حَلاَّفٍ مَهِينٍ * هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ * مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ * عُتُلٍّ بَعْدَ ذلِكَ زَنِيمٍ " القلم (١٣) .

ويجوز هنا عطف النعوت بحرف عطف مناسب[١]، فنقول في المثال: " جاء زيد الشجاع والكريم والظريف".

٢ـ تعدد النعت والمنعوت معاً، وله حالان:

أـ أن تتّحد النعوت في اللفظ والمعنى، وحينئذ لا يجوز تفريقها، بل يُؤتى بها مثناة أو مجموعة على حسب حال المنعوت، نحو:" جاء محمد وخالد الأديبان "، " وجاء زيد وعمرو وخالد الظريفون "، ونحو: " أكرمت الرجلينِ المتحابينِ، دون الرجال المتباغضة".

ب ـ أن لا تتّحد النعوت في اللفظ والمعنى سواء اختلفت في اللفظ أو في المعنى أو فيهما معا، فيجب حينئذ التفريق بالواو العاطفة.

مثال الاختلاف في اللفظ والمعنى: " اتخذت صديقينِ كاتباً وشاعراً".

ومثال الاختلاف في المعنى فقط: "ما أعظم خصومة الرجلينِ المغتابِ والمغتابِ "

ومثال الاختلاف في اللفظ فقط: " زارني رجلينِ طبيباً وآسِيًا".

[١] لا يجوز ذلك في النعت المركب، نحو: " هذا رجل قوي ضعيف " أي متوسط بين الحالين.

ويجوز – فيما تفرق فيه المنعوت أيضا، نحو: " اختصم زيد وعمرو المسكينُ والظالمُ" – جعل كل نعت بعد منعوته مباشرة، فنقول: " اختصم زيد الظالم وعمرو المسكين" وهذا أحسن من الأول.

قطـع النعـت

المراد بقطع النعت قطع صلته بالمنعوت ـ لغرض بلاغي ـ بإضمار مبتدأٍ فيكون النعت خبره، أو فعلٍ فيكون النعت مفعولاً به له.

وعلى هذا لا يكون النعت المقطوع مجرورا أبدا، ولابد فيه من أمرين:

١ـ أن تخالف حركتُه حركةَ المنعوت في الأصل؛ لأنه إن اتفقت حركتهما حُمل على الإتباع لا القطع، فلا يجوز فرض القطع في نحو: " صحب زيدٌ الظريفُ عَمراً الشاعرَ لزيارة خالدٍ الكريمِ".

٢ـ أن يكون المنعوت متعيَّناً بدونه، فلو كان محتاجا إليه وجب إتباعه له، ولم يجُزْ قطعه، نحو: " قدم رجل كبير السن " فيجب إتباع النعت (كبير السن)، ولا يجوز قطعه، لاحتياج المنعوت له؛ لكونه نكرة محضة محتاجة إلى التخصيص، ونحو قوله تعالى: " الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ " (الأعراف١٥٧) فلا يجوز قطع (الأميّ) لكون المنعوت محتاجاً إليه لتوضيحه، ولولا ذلك لكان مبهما.

وهكذا إذا تعددت النعوت، فإن كان المنعوت محتاجاً إليها جميعا، وجب إتباعها، ولم يجر قطعها، وإن لم يكن محتاجا لها أو لبعضها؛ جاز إتباع وقطع ما لم يكن محتاجاً إليه، ولكن يجب تقديم التابع على المقطوع.

وهناك موردان يتعين فيهما القطع ولا يجوز الإتباع، وهما:

أـ ما إذا تعدد النعت بغير تفريق لمنعوتات متفرقة معموله لعوامل مختلفة في المعنى والعمل أو في أحدهما، نحو: " أكرمت زيداً وأثنيت على عمرو الشجاعان أو الشجاعين " و "مدحت بكرا وأثنيت على عليّ العظيمان أو العظيمين".

أما إذا اتحدت العوامل في المعنى والعمل فيجوز القطع والإتباع، نحو: " أحب المطالعة، وأهوى الكتابة النافعتين " بالإتباع، أو " النافعتان " بالقطع.

ب ـ ما إذا كان نعتان متّحدان ـ غير متفرقين ـ لمنعوتين معمولين لعامل واحد مع الاختلاف في العمل، أو النسبة أو فيهما.

مثال الاختلاف في العمل فقط: " مخالطة الرجلِ المرأةَ الأجنبيانِ دعوةٌ للشيطان " فإن عمل العامل الذي هو (مخالطة) في المنعوت الأول (الرجل) غير عمله في الثاني (المرأة).

ومثال الاختلاف في النسبة فقط: " أعطيت زيداً ولدَه المظلومان " لأن نسبة العطاء لزيد ليس كنسبته إلى ولده، إذ الأب آخذ والولد مأخوذ.

ومثال اختلافهما في العمل والنسبة معا: " ضرب زيدٌ عمراً السفيهان".

أما في حالة الاتحاد في العمل والنسبة، فيجوز القطع ويجوز الإتباع نحو:" قدِم سعدٌ وسعيدٌ المسافران أو المسافرينِ".

حذف النعت والمنعوت

١ـ يجوز حذف النعت إذا دل عليه دليل، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: " فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَها وَكانَ وَراءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً " (الكهف٧٩) أي كل سفينة صالحة؛ لأن ظاهره جعل الإعابة سبباً لعدم الأخذ.

وقوله: " رِيحٌ فِيها عَذابٌ أَلِيمٌ * تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّها " (الأحقاف٢٥) أي: كل شيء سلطت عليه، لضرورة أنها لم تدمر كل شيء على الإطلاق، ولقوله تعالى في آية

أخرى: " ما تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلاَّ جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ " (الذاريات٤٢)، ونحو قول الشاعر:

وربّ أسيلةِ الخدين بكرٌ مهفهفة لها فرع وجيدُ

أي: لها فرع فاحم، وجيد طويل أو أبيض، إذ لولا هذا التقدير لصار الوصف عبثاً، لأن كل امرأة لها فرع و جيد، وقول الآخر:

وليس لعيشنا هذا مهاه وليست دارنا هذي بدار[١]

أي: بدار طيبة أو نحو ذلك، لأنه قد أثبت الدار بقوله (دارنا) ثم نفاها فلابد أن يتسلط النفي على الوصف تخلصاً من التناقض.

٢ـ ويجوز حذف المنعوت مع القرينة أيضاً، وهو أكثر من حذف النعت، نحو قوله تعالى: " أَنِ اعْمَلْ سابِغاتٍ " (سبأ١١) أي: دروع سابغات، وقوله: " إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِناتُ الْجِيادُ " (ص٣١) أي: الخيل الصافنات الجياد، وقوله: " وَعِنْدَهُمْ قاصِراتُ الطَّرْفِ أَتْرابٌ " (ص٥٢) أي: نساء قاصرات الطرف، ونحو قولنا: " رأيت كريماً، ومررت بشجاع، وزارني عالم " والأصل رجل كريم، ورجل شجاع، ورجل عالم.

---

[١] المَهاه: الطراوة والحسن.

ثانيا: التوكيـــــد

وهو قسمان: معنوي ولفظي:

أ: التوكيد المعنوي

ويكون بألفاظ مخصوصة أشهرها سبعة:

١ـ نفس وعين المضافان إلى ضمير يطابق المؤكَّد، ويستعملان للتنصيص على إرادة الذات بالحكم دون ما يتعلق بها بضرب من المجاز أو المبالغة.

بيان ذلك:

أنك إذا قلت مثلا: " قابلت الأمير " احتمل أن يكون المراد مقابلة حاشيته أو مقابلة من أشبه الأمير وما إلى ذلك.

فإذا قلت (نفسه) اندفعت هذه الاحتمالات وتعيّن أن المراد مقابلة نفس الأمير.

ومن أحكامها:

أ ـ إذا كان المؤكَّد جمعا وجب جمعها على (أَفْعُل) لا غير، تقول: " جاء الرجال أنفسُهم أو أعينُهم "، ولا يجوز " جاء الرجال نفوسهم أو عيونهم".

أما إذا كان المؤكد مثنى فالأصح جمعها على (أَفْعُل) أيضا فتقول مثلا: " جاء الرجلان أنفسُهم أو أعينُهم " ويجوز تثنيتها وإفرادهما، ولكنه قليل، فتقول: " جاء الرجلان نفساهما أو عيناهما أو نفسُهما أو عينُهما، ومنعه بعضهم.

ب ـ لابد من تأخير العين عن النفس إذا اجتمعا فتقول مثلا: " شاهدت الهلال نفسَه عينَه "، ولا يجوز: " عينه نفسه".

ج ـ وتختصان[1] بدخول الباء الزائدة عليهما نحو: " جاء زيد بنفسِه أو بعينِه".

٢ـ كلا وكلتا المضافان إلى ضمير التثنية العائد على المؤكد، ويفيدان رفع توهم إرادة الإفراد مجازاً[2]،نحو: " أكرمت الزائرين كليهما " و " أعملت يديَّ كلتيهما " فقد يتوهم متوهم أن المراد أحد الزائرين أو إحدى اليدين وعدل من الإفراد إلى التثنية مجازا ـ كما قيل في قوله تعالى: " وَقالُوا لَوْ لا نُزِّلَ هذَا الْقُرْآنُ عَلى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ " (الزخرف٣١): إن المراد إحدى القريتين، فيدفع التوكيد بكلا أو كلتا هذا التوهم.

٣ـ كل وجميع وعامة، وتفيد أنّ الحكم شامل لجميع أفراد المؤكَّد، نحو قوله تعالى: " وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلهِ " (الأنفال٣٩) وقوله: " فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ " (الحجر٣٠) ولولا التوكيد لجاز أن يراد بـ(الدين) ـ وهو معرف بأل الجنسية فيفيد مفاد الجمع ـ بعضُه، وبالملائكة بعضُهم.

ويشترط في هذه الثلاثة :

أ ـ أن تضاف إلى ضمير يناسب المؤكد، كما في غيرها من ألفاظ التوكيد المعنوي.

ب ـ أن يكون المؤكد بها جمعاً أو فرداً يصح أن يتعلق العامل بأبعاضه، مثال الجمع: " جاء الرجال كلُّهم أو جميعُهم أو عامتُهم "، ومثال الثاني: " أحببت زيداً كلَّه " و" اشتريت العبدَ جميعَه".

ولا يجوز أن يكون مثنى أو فرداً لا يصح أن يتعلق العامل بأبعاضه، فلا يصح نحو: " جاء الرجلان كلهم " و "جاء زيد كله".

ملحقـــات (جميع)

---

[1] وكذا (أجمع) ويجب إضافته إلى الضمير حينئذ، نحو: " قرأت الكتاب بأجمعه".

[2] وم ثَم منع ابن هشام وغيره، استعمالها إذا كان العامل يقتضي الاشتراك بين أفراد المؤكَّد، نحو: " اختصم الزيدان كلاهما "، والحق أنه قليل لا ممنوع.

ويلحق بجميع ألفاظ أخرى متفرعة عنها، وهي: أجمع – جمعاء ـ أجمعون – جُمَع ـ إلا أنها تفترق عن (جميع) بما يأتي:

أ ـ أنها لا تضاف مطلقا لا لضمير ولا لغيره.

ب ـ أنها لا تأتي ـ في الغالب ـ إلا بعد (كل) نحو: " هُزم الجيش كلُّه أجمعُ، والجنود كلُّهم أجمعون، والكتيبة كلُّها جمعاءُ، والكتائب كلُّها جُمَعُ".

ويجوز على قلة انفرادها، فنقول: " هزم الجيش أجمع والجنود أجمعون...ألخ".

أحكام التوكيد المعنوي

١ـ لا يصح توكيد النكرة إلا إذا كانت محدودة كيوم وأسبوع وشهر ونحوها، ومن ذلك قول الشاعر:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب   يا ليت عدة حول كلِّه رجبُ

وقول الآخر:

إنا إذا خطّافُنا تقعْقَعا   قد صرَّت البكرة يوماً أجمعا[1]

ومنع البصريون توكيد النكرة مطلقا، وحكموا على البيتين بالشذوذ أو الوضع.

٢ـ إذا أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع بنفس أو عين، وجب الفصل بينه وبين التوكيد بالضمير المنفصل المرفوع، وهو الأكثر أو غيره من الفواصل الصالحة لذلك وهو قليل.

مثال الأول: " زيد جاء هو نفسُه أو عينُه " و " القوم جاءوا هم أنفسهم أو أعينهم".

ومثال الثاني: " المدرسون حضروا الحفل أنفسهم " و" الشاهدان وقفا في المحكمة أعينهما".

[1] الخطاف – بضم الخاء- كلّاب البكرة التي يستقى بها من البئر.

ولا يشترط الفاصل في غير ذلك، كما إذا كان المؤكَّد ضميراً منصوباً أو مجروراً أو كان ضميراً منفصلاً لا متصلاً، أو كان المؤكَّد غير (نفس) و(عين).

٣ـ لا يصلح عطف ألفاظ التوكيد المعنوي بعضها على بعض إذا اجتمعت؛ لأن معناها واحد والشيء لا يعطف على نفسه، فلا يقال مثلا: " جاء زيد نفسُه وعينُه " و" أكرمت القوم كلَّهم وأجمعين".

٤ـ يجب تقدم المؤكَّد على التوكيد، كما هو الحال في جميع التوابع.

ب: التوكيــد اللفظي

هو إعادة لفظ المؤكد اسماً كان نحو " فار الصبور الصبور" أو فعلا، نحو قوله تعالى: " فَمَهِّلِ الْكافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً " الطارق(١٧) أو حرفاً، نحو: " بلى بلى لن يفلح الطغاة " أو جملة، نحو قوله تعالى: " فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً "(الشرح٦) أو اسم فعل، نحو قول الشاعر:

هي الدنيا تقول بملءِ فيها حذارِ حذارِ من بطشي وفتكي

أحكامـــه:

١ـ ليس للتوكيد اللفظي عمل في غيره أبداً، ولا يحتاج إلى أي من معمولاته، ففي مثل قولنا: " قتل قتل زيد القائدَ " يُعرب (قتل) الثاني توكيداً لفظياً لـلأول ليس إلا، ولا يحتاج إلى فاعل أو مفعول أو غيرهما.

٢ـ إذا أُريد توكيدُ الضمير المتصل توكيداً لفظياً أُكِّد بإحدى طريقتين:

الأولى: بضمير الرفع المنفصل المماثل له في المعنى، نحو: " أنجزت أنا عملي " و" قد نصحتُك أنت " و " أعجبت به هو " وكذا بالنسبة للضمير المستتر، نحو قوله تعالى: " اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ " الظَّالِمِينَ (البقرة٣٥) ونحو: " نساعد نحن المحتاجين".

الثانية: بإعادة ما اتصل به المؤكَّد، نحو " حضرتُ حضرتُ الحفل، فأخذت منه منه ما ينفعني ينفعني".

أما الضمير المنفصل فيؤكَّد بإعادة لفظه بلا شرط، نحو قول الشاعر:

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له   إياك إياك أن تبتل بالماء

٣ـ إذا أريد توكيد الحرف – غير الجوابي – وجب إعادته مع ما اتصل به، نحو: " إنّ أيام الأنس إنّ أيام الأنس لذيذة، لكنها لكنها قصيرة " في توكيد (إنّ) و(لكنّ)، ونحو: " للحق للحق دولة " في توكيد اللام، ويجوز إعادة الظاهر بضميره دون لفظه، نحو: " إنّ الشح إنه داء وبيل".

أما الحرف الجوابي فيجوز إعادته دون ما اتصل به نحو: " الحياء لباس العاقل؟ نعم نعم إنه لنعم اللباس "، " هل التنحي عن الفتن إصابة لعلاجها؟ لا لا، ُيصاب علاجها بتقصي جذورها ".

٤ـ إذا أريد توكيد الفعل الماضي أو المضارع أُعيد وحده دون فاعله، نحو: " ذلّ ذلّ الصعب للمثابر " و " لا يَعدم لا يّعدم الصبور الظفر".

٥ـ لا يجوز توكيد الاسم الموصول بإعادته دون صلته، فلا يقال مثلا: " الذي الذي جاءك زيد "، بل بإعادة الصلة معه، فنقول في المثال: " الذي جاءك الذي جاءك زيد".

ثالثا: العطـــف

وهو قسمان عطف نسق وعطف بيان

أ - عطف النسق

هو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التالية: الواو ـ الفاء ـ ثم ـ حتى ـ أم ـ أو ـ بل ـ لا ـ لكن[1] وإليك تفصيلاً عن كل واحدة منها:

١ـ الواو

وهي لمطلق الجمع غير مقيد بزمن[2] فإذا قلت مثلا: " جاء زيد وعمرو " احتمل أن يكون مجيئُهما في زمن واحد، أو يكون مجيء زيد قبل مجيء عمرو أو مجيء عمرو قبل مجي زيد، وإنما يتعين أحد هذه الوجوه بالقرينة الخارجية، كتعيين المصاحبة في قوله تعالى: " فَأَنْجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ " (الأعراف٦٤) لأن زمن الإنجاء لابد أن يكون واحداً للجميع، وهو الظاهر.

وكتعين الترتيب في قوله تعالى: " وَاللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ.. " (النساء٣٤) لأن حمل العطف على غير الترتيب يوجب فساد المعنى حتماً.

---

(١) أضاف أكثر النحاة (إمّا) المعطوفة على مثلها إلى حروف العطف، نحو قوله تعالى: " إما شاكراً وإما كفوراً". والحق أنها ليست عاطفة بدليل ملازمتها للواو العاطفة وحرف العطف لا يدخل على مثله، والقول: إن الواو هنا زائدة خلاف الأصل.

(٢) وتشاركها في ذلك (حتى).

وكتعين عكس الترتيب في نحو: " جاء زيد وعمرو قبله " و قيل: ومنه قوله تعالى: " وَقالُوا ما هِيَ إِلاَّ حَياتُنَا الدُّنْيا نَمُوتُ وَنَحْيا " لأن الحياة سابقة للموت في الدنيا التي هي مبلغ علم هؤلاء القائلين.

فإن لم تكن قرينة تعين أحد الوجوه، حُمل في الغالب على المصاحبة وقد تكون الواو للتقسيم، نحو: " الكلمة اسم وفعل وحرف " والتخيير، نحو: " تزوجْ هند أو أختَها".

وتختص الواو بأحكام:

منها: أنها تعطِف اسمين لا يتم الكلام بأحدهما دون الآخر لكون العامل لا يتحقق إلا بهما معاً، نحو: " تخاصم خالد وأخوه " و " يتسابق الليل والنهار " ونحو: " جلست بين العمود والحائط " لأن (بين) - وهي العامل في العمود والحائط - لا يتحقق معناها بواحد منهما.

ومنها: أنها تعطف عامل حذف وبقي معموله سواء كان المعمول الباقي مرفوعاً، نحو قوله تعالى: " اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ " الظَّالِمِينَ (البقرة٣٥) إذ الأصل: اسكن أنت وليسكن زوجك، وإنما قدّروه هكذا، لأن العطف بنية تكرار العامل، فيصير التركيب ـ لولا التقدير-: اسكن زوجُك، وهو ممنوع؛ لوجوب أن يكون الفاعل هنا مستتراً.

أو كان المعمول الباقي منصوباً، نحو قوله:

علفتها تبناً وماء بارداً حتى غدتْ همّالةً عيناها

والأصل: علفتها تبناً وسقيتها ماء بارداً، ولا يصح عطف الماء على التبن هنا؛ لأن الماء لا يُعلف بل يُسقى.

أو كان مجروراً كقولهم: " ما كل سوداء فحمةً و بيضاء شحمة " والأصل: ولا كل بيضاء شحمة، ولا يصح عطف (بيضاء) و(شحمة) على (سوداء) و (فحمة) بالترتيب؛ لأنه عطف شيئين[1] على معمولي عاملين[2]، وهذا ممنوع عند النحاة.

ومنها: أنها تعطف الشيء على مرادفه والعام على بعض أفراده، مثال الأول قوله تعالى: " قالَ إِنَّما أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللهِ " (يوسف٨٦) فإن الحزن والبث مترادفان، ومثال الثاني قوله تعالى: " رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسابُ " (ابراهيم٤١).

ومنها: أنها يجوز حذفها إذا أُمِن اللبس[3]، نحو: " زارني ثلاثة أشخاص شاعر كاتب خطيب".

ومنها: أنها تجامع (لا) النافية المسبوقة بنفي أو نهي و(إما) التفصيلية (غير الأولى) و(لكن) مطلقا، نحو قوله تعالى: " ثُمَّ لا يَمُوتُ فِيها وَلا يَحْيى " الأعلى(١٣ ونحو: " لا تصاحب الكذاب ولا الأحمق " وقوله تعالى: " إِنَّا هَدَيْناهُ السَّبِيلَ إِمَّا شاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً " الإنسان(٣) وقوله تعالى: " ما كانَ مُحَمَّدٌ أَبا أَحَدٍ مِنْ رِجالِكُمْ وَلكِنْ رَسُولَ اللهِ " (الأحزاب٤٠)

ومنها: أنها تعطف ما حقه التثنية أو الجمع، نحو قول الشاعر:

إنَّ الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد[4]

ومنها: عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله:

بكيت وما بكا رجل حزين على رَبعيْنِ مسلوبٍ وبالِ

---

[1] وهما (بيضاء) و(شحمة).

[2] وهما (ما) و(كل) والمعمولان هما (سوداء) و(فحمة).

[3] وتشاركها (أو) والفاء في هذا الحكم.

[4] قيل: البيت للفرزدق يعزي الحجاج بموت أخيه محمد وولده محمد في وقت واحد.

ومنها: عطف المفرد السببي على الأجنبي المحتاج إلى الربط بما قبله نحو: " زيد سافر عمرو وأخوه " و" رأيت رجلاً تشاجر خالد وأخوه".

٢ـ الفـــاء

وهي للترتيب والتعقيب، ومعناهما وقوع المعنى على المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة، نحو: " يمر الطعام المأكول بعد الفم بالبلعوم فالمريء فالمعدة".

وقد تكون لترتيب الكلام دون المعنى، وهو الترتيب الذكري، ويكون بعطف المفصَّل على الجمل، نحو قوله تعالى: " وَنادى نُوحٌ رَبَّهُ فَقالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي " (هود٤٥).

وقد تدل ـ زيادة على الترتيب والتعقيب ـ على السببية ويكثر ذلك في عطف الجمل، نحو قوله تعالى: " فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٍ فَتابَ عَلَيْهِ " (البقرة٣٧)، وقوله: " أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَسالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِها " (الرعد١٧).

وتختص الفاء بأمرين:

الأول: أنها تعطف جملة لا تصلح أن تكون صلة أو خبراً أو نعتا أو حالا، لخلوها من الرابط على أخرى تصلح لذلك لاشتمالها عليه.

مثال الصلة: " الذي ينزل فيُسرُّ الناسُ الغيثُ "، و مثال الخبر: " الغيث ينزلُ فيُسرُّ الناس "، ومثال النعت: " رأيت طيراً يصيح فتجتمع الطيور" ، ومثال الحال: " أبصرت زيداً يتكلم فيسكتُ الناس".

وإنما جاز فيها ذلك لدلالتها على السببية أي أن الجملة المعطوفة مسبَّبة عن الجملة التي عُطفت عليها، وفي ذلك ما يغني عن الرابط.

الثاني: أنها تعطف المفصَّل على المجمل مع اتحادهما في المعنى، نحو قوله تعالى: " فَقَدْ سَأَلُوا مُوسى أَكْبَرَ مِنْ ذلِكَ فَقالُوا أَرِنَا اللهَ جَهْرَةً " (النساء١٥٣) ، وكقولهم: " توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه".

٣ـ ثُـمَّ

وهي للترتيب مع التراخي[١]، نحو قوله تعالى: " كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْواتاً فَأَحْياكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ " (البقرة٢٨) فإن الإماتة مترتبة على الإحياء متراخية عنه عادة، والإحياء الثاني مترتب على الإماتة متراخٍ عنها.

وقد تكون للترتيب الذكري[٢]، نحو قول الشاعر:

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جدُّه

وقد تكون بمعنى الواو، نحو قول ابن مالك في الألفية: " واسم وفعل ثم حرف الكلم".

وقد تكون حرف عطف صورة لا معنى، أي إنها لا تكون لتشريك لفظ مع آخر – كما هو الشأن في كل حرف عطف ـ وإن أعربت حرف عطف، نحو قوله تعالى: " فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ (١٩) ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ " المدثر (٢٠)،وقوله: " أَوْلى لَكَ فَأَوْلى * ثُمَّ أَوْلى لَكَ فَأَوْلى " القيامة (٣٥) .

---

[١] أي مضي فترة طويلة بين معطوفيها، فهي بعكس الفاء في هذا القيد.

[٢] وهو الترتيب في الكلام دون الزمان.

٤. حتـــى

وهي للغاية أي إنها تدل على أن المعطوف بلغ الغاية في الزيادة أو النقصان بالنسبة للمعطوف عليه، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر:

قهرناكم حتى الكماةَ فأنتم تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

فإن(الكماة) غاية في الزيادة (المعنويّة) بالنسبة للضمير (كم) و(البنين الأصاغر) غاية في النقص(المعنوي) بالنسبة للضمير (نا).

ولا تكون (حتى) عاطفة إلا إذا اجتمع في مدخولها ثلاثة أمور:

الأول: أن يكون اسماً ظاهراً، فليس هي عاطفة في قول امرئ القيس:

سريت بهم حتى تكل مَطيُّهم وحتى الجياد ما يُقدْنَ بأرسانِ

لأن مدخولها في الشطر الأول جملة فعلية وفي الثاني جملة اسمية.

ولا يصح أن يكون مدخولها ضميراً سواء كانت عاطفة أم غير عاطفة خلافاً للكوفيين مطلقاً وللمبرِّد في الجارَّة، حيث جوزوا دخولها على الضمير.

الثاني: أن يكون جزءاً مما قبله أو كالجزء، مثال الأول: " يموت الناس حتى الأنبياءُ " و" أكلت السمكة حتى رأسَها".

ومثال الثاني: " كرهت المنافق حتى كلامَه " وقد لا يكون جزءاً منه أو كالجزء إلا انه بتأويل الجزء، نحو قوله:

ألقى الصحيفة كي يخفّف رحله والزادَ حتى نعلَه ألقاها

فإن التأويل: ألقى ما يثقله حتى نعله.

الثالث: أن يُعاد معه الجارّ إذا كان معطوفاً على مجرور به، نحو: " مررت بالقوم حتى بزيد " فإن لم يعاد الجار فهي جارة لا عاطفة، نحو قوله:

جود يُمناك فاض في الخلق حتى   بائسٍ دان بالإساءة دِينـــا

٥ ـ أمْ

وهي قسمان: متصلة ومنفصلة

أ ـ المتصلة: وهي ما تقدمت عليها همزة التسوية[١] أو همزة التصور[٢] فالأولى نحو قوله تعالى: " إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ " (البقرة٦) ، وقوله: " سَواءٌ عَلَيْنا أَ جَزِعْنا أَمْ صَبَرْنا ما لَنا مِنْ مَحِيصٍ " (ابراهيم٢١)، وقول متمم بن نويرة:

ولستُ أبالي بعد فقديَ مالكاً   أموتيَ ناءٍ أم هو الآنَ واقعُ

والثانية نحو: " أزيد قام أم عمرو؟"، وقوله تعالى: " أَ أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخالِقُونَ " (الواقعة٥٩)، ونحو: " أليلاً قدمتَ أم نهاراً؟، أراكباً جئت أم ماشياً؟".

وسميت متصلة، لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر، وتسمى (معادلة) أيضا؛ لأنها تعادل الهمزة في الاستفهام والتسوية، لأن الأصل في مثل " أ زيد قدم أم عمرو؟ ": أ زيد قدم؟ أ عمرو قدم؟.

وفي مثل " سواء عليك أ قُمت أم قعدت " سواء عليك أ قُمت؟ أ قعدت؟".

ب ـ المنفصلة: وهي ما لم تتقدم عليها همزة الاستفهام أو التسوية عكس الأولى، وإنما تقع بعد أحد الأمور التالية:

أولها: الخبر المحض، نحو قوله تعالى: " أَ لَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ لَهُ مُلْكُ السَّماواتِ وَالأَرْضِ وَما لَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا نَصِيرٍ * أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْئَلُوا رَسُولَكُمْ كَما سُئِلَ مُوسى

---

[١] وهي الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها، فالتقدير في الآية الأولى: سواء عليهم إنذارك وعدمه، وفي الثانية: سواء علينا صبرنا وجزَعنا.

[٢] وهي التي يُطلب بها تعيين أحد أمرين يتردد بينهما الحكم.

مِنْ قَبْلُ " (البقرة١٠٨)، وقوله: " تَنْزِيلُ الْكِتابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَراهُ (السجدة٣).

ثانيها: الهمزة التي لغير التصور بل لأمر آخر، كالتصديق نحو: " أ تحمل يا سعيد المتاع أم يحمله خالد، فإنه أقوى " فإن عبارة (فإنه أقوى) قرينة على إرادة الإضراب عن الكلام الأول وكون الهمزة للتصديق لا للتصور.

أو الإنكار كقوله تعالى: " أَ لَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِها أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِها أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِها أَمْ لَهُمْ آذانٌ يَسْمَعُونَ بِها " (الأعراف١٩٥).

أو التقرير، نحو قوله تعالى: " أَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمِ ارْتابُوا أَمْ يَخافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ " (النور٥٠) .

ثالثها: أداة استفهام غير الهمزة، نحو قوله تعالى: " قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُماتُ وَالنُّورُ " (الرعد١٦) وسُميت (أم) هذه منفصلة، لأنها يجوز فيما قبلها وما بعدها الاستغناء بأحدهما عن الآخر، وليس هما كالجزأين، وتسمى لذلك (منقطعة) أيضا.

فإن قلت: ما الفائدة منها إذن؟ فالجواب: فائدتها الإضراب عما قبلها لما بعدها، فتكون بمعنى(بل) وقد تدل مع الإضراب على معنى آخر كالإنكار، كما تقدم في قوله تعالى: " أَ لَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِها أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ".

والجدير بالذكر أن(أم) المنفصلة لا تكون حرف عطف بل إنها على الأرجح حرف ابتداء يفيد الإضراب.

٦ـ أو

وتأتي لعدة معان أهمها:

أ ـ الشك، نحو قوله تعالى: " قالُوا لَبِثْنا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْئَلِ الْعادِّينَ " (المؤمنون١١٣) .

ب ـ الإبهام، نحو قوله تعالى: " وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلى هُدىً أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ " (سبأ٢٤).

ج ـ الإباحة: نحو " تزوج هنداً أو ابنة عمها".

د ـ التخيير: نحو تزوج هنداً أو أختها "، ونحو قوله تعالى: " قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً * نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً * أَوْ زِدْ عَلَيْهِ " المزمل (٤) والفرق بين التخيير والإباحة، أن الأول لا يجوز فيه الجمع بخلاف الثاني.

هـ ـ التقسيم: نحو: " الكلمة اسم أو فعل أو حرف".

و ـ مطلق الجمع كالواو، نحو قول جرير:

جاء الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربه موسى على قدرِ

وقول الآخر:

وقد زعمت ليلى بأني فاجر لنفسي تُقاها، أو عليها فجورها

ز ـ الإضراب، نحو قوله تعالى: " قالَ لَبِثْتُ يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ " (البقرة٢٥٩) أي: بل بعض يوم، وقوله: " فَهِيَ كَالْحِجارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً " (البقرة٧٤) أي: بل أشد قسوة، كذا قيل في الآيتين، والله أعلم، وقول جرير في عياله مستجدياً:

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

ح ـ بمعنى (إلا) الاستثنائية، نحو قول الشاعر:

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما

ط ـ بمعنى (إلى) نحو قول الآخر:

لأستسهلنَّ الصعب أوأُدركَ المنى فما انقادت الآمال إلا لصابرِ

وهي بهذا المعنى والذي قبله تضمر بعدها (أنْ)، كما تقدم في نصب الفعل المضارع.

٧ـ لكـــنْ

وهي للاستدراك مطلقا، ولا تكون عاطفة إلا باجتماع ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المعطوف بها مفرداً.

الثاني: أن تسبق بنفي أو نهي.

الثالث: أن لا تقترن بالواو.

مثال جامعة الشروط: " ما خسر الصبور لكنْ العجولُ "، " لا تصاحب الأحمق لكنْ اللبيبَ " فإن لم تجتمع فيها الشروط الثلاثة فهي حرف ابتداء، واستدراك لا عاطفة، ويجب حينئذ أن يكون مدخولها جملة، نحو: " لا يُلام الكريم ببذله، لكنْ يلام البخيل بمنعه " ونحو: " يموت الكرام لكنْ يبقى ذكرهم " ، وقول الشاعر:

وليس أخي مَنْ ودَّني رأيَ عينه ولكنْ أخي مَنْ ودني وهو غائبُ

ومنه قوله تعالى: " ما كانَ مُحَمَّدٌ أَبا أَحَدٍ مِنْ رِجالِكُمْ وَلكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخاتَمَ النَّبِيِّينَ " (الأحزاب٤٠) لأن التقدير، ولكن كان رسول الله، فمدخول (لكن) فيها جملة لا مفرد.

٨ـ لا

وهي للنفي، أي نفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف، نحو: " جاء زيد لا عمرو " و " أكرم الصدوق لا الكذوبَ " و " يا خالدُ لا سعيدُ".

ولا تكون حرف عطف إلا باجتماع أربعة شروط:

الأول: أن يكون المعطوف بها مفرد.

الثاني: أن يكون الكلام قبلها موجباً [1].

الثالث: أن لا تقترن بعاطف آخر كما في قولنا: " جاء زيد، لا بل عمرو".

الرابع: أن لا يكون معطوفها خبراً أو حالاً، أو نعتاً، لمنعوت مذكور، نحو: " الساهي لا معاقب ولا معاتب "، " كُل الطعام لا حارا ولا باردا "، " اتخذ صديقاً لا سفيهاً ولا كذوباً " ففي كل ذلك لا تكون(لا) عاطفة، بل هي للنفي المحض ويجب تكرارها.

٩ـ بل

ويشترط في كونها عاطفة أن يليها مفرد، ولها حينئذ معنيان:

الأول: الإضراب عما قبلها إلى ما بعدها، فيكون ما قبلها، كالمسكوت عنه، وذلك عند وقوعها بعد الأمر والإثبات، نحو: " أكرم أمك بل أباك " ونحو: " جاء زيد بل عمرو".

الثاني: تقرير حكم ما قبلها وإثبات ضده لما بعدها، ويكون ذلك بعد النفي أو النهي، نحو: " ما فرّ الشجاعُ بل الجبانُ " و " لا تجالس السفهاءَ بل العلماءَ".

---

[1] يشمل المثبت والأمر والنداء، واُختلف في جواز وقوعها بعد الدعاء والتحضيض والاستفهام، والأرجح جوازه ولا سيما في الأولين.

أما إذا وليها جملة، فهي حرف ابتداء للإضراب الإبطالي نحو قوله تعالى: " أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جاءَهُمْ بِالْحَقِّ " (المؤمنون٧٠) أو للإضراب الانتقالي، نحو قوله: " قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى* وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى* بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَياةَ الدُّنْيا " الأعلى (١٦) .

ويجوز أن تزاد (لا) قبل(بل) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب كقول لشاعر:

وجهك البدر لا، بل الشمس لو لم يُقضَ للشمس كسفةٌ أو أفولٌ

أو لتوكيد النفي، كقول الآخر:

وما هجرتك لا بل زادني شغفاً هجرٌ وبعدٌ تراخي لا إلى أجلِ

أحكام عطف النسق

١ـ إذا كان المعطوف عليه ضميراً متصلاً مرفوعاً ـ بارزاً أو مستتراً ـ فالغالب أن يفصل بينه وبين المعطوف فاصل، إما ضمير منفصل وهو الأكثر، نحو قوله تعالى: " فَكُبْكِبُوا فِيها هُمْ وَالْغاوُونَ " (الشعراء٩٤)، وقوله: " قالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآباؤُكُمْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ " (الأنبياء٥٤) وقوله: " وَعُلِّمْتُمْ ما لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلا آباؤُكُمْ " (الأنعام٩١) وقوله: " اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ " (الأعراف١٩).

أو غيره من الفواصل ـ وهو قليل ـ كالمفعول به في قوله تعالى: " جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَها وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبائِهِمْ وَأَزْواجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ "[1] (الرعد٢٣) ، و(لا)النافية في قوله: " سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شاءَ اللهُ ما أَشْرَكْنا وَلا آباؤُنا " (الأنعام١٤٨)، والتوكيد المعنوي في قول الشاعر:

ذُعِرْتم أجمعون ومَنْ يليكم برؤيتنا وكُنَّا الظافرينا

وندر عدم الفصل نحو قوله الشاعر:

[1] فإن الهاء في (يدخلونها) مفعول به، وقد فصل بين الضمير واو الجماعة والمعطوف عليه أعني (مَنْ).

قلتُ إذ أقبلتْ وزُهْرٌ تهادى كنعاج الفلا تعسَّفنَ رملا[1]

فإن (زهر) معطوف على ضمير الفاعل في (أقبلت) من دون فصل.

وقولهم: " مررت برجل سواءٍ والعدمُ "، إذ (العدم) معطوف على الضمير المستتر في سواء.

وقول جرير:

ورجا الأُخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأبٌ له لِيَنالا

فإن (أب) معطوف عل الضمير المستتر في (يكن) - العائد على الأخيطل - من غير فصل.

٢ـ إذا كان المعطوف عليه ضميراً مجروراً بالحرف أو الإضافة، فالأكثر إعادة العامل مع المعطوف، نحو قوله تعالى: " فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ " (فصلت١١) فقد أعاد العامل، وهو اللام، قوله: " قالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلهَ آبائِكَ " (البقرة١٣٣) فقد أعاد العامل، وهو المضاف (إله) ، وقد يعطف من دون إعادة العامل، نحو قول الشاعر: "

اليوم قرَّبتَ تهجونا وتشتمُنا فاذهبْ فما بك والأيامِ من عجبِ

أي: وفما بك وبالأيام، ومنه قراءة حمزة قوله تعالى: " وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسائَلُونَ بِهِ وَالأَرْحامَ " (النساء١) بجر الأرحام.

٣ـ يجوز أن يحذف المعطوف إذا دل عليه دليل بشرطين:

الأول: أن يحذف معه العاطف.

الثاني: أن يكون العاطف إمّا الواو أو الفاء أو أم المتصلة.

[1] (زهر) جمع زهراء، وهي المرأة المشرقة الوجه .

مثاله مع الواو قوله تعالى: " لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقاتَلَ " (الحديد١٠) والأصل: ولا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح ومن أنفق من بعده، والدليل تتمة الآية: " أُولئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقاتَلُوا "، وقوله: " وَجَعَلَ لَكُمْ سَرابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ " (النحل٨١)، قيل والبرد، فحذف العاطف والمعطوف، ومثاله مع الفاء قوله تعالى: " فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذىً مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ "(البقرة١٩٦) أي: فحلق ففدية من...(الخ)، فحذوف العاطف والمعطوف أعني (فحلق) وتسمى الفاء الثانية فصيحة، لأنها تفصح (أي تكشف) عن أخرى محذوفة، وقوله: " وَإِذِ اسْتَسْقى مُوسى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتا عَشْرَةَ عَيْناً " (البقرة٦٠) أي: فضربه فانفجرت[1].

ومثاله مع أم المتصلة قول الشاعر:

دعاني إليها القلب إني لأمره سميع فما أدري أرشد طلابها

والأصل: أرشد طلابها أم غي.

٤ـ يعطف الفعل على الفعل ـ بشرط اتحادهما في الزمن ـ فيتبعه في الإعراب، نحو قوله تعالى: " قاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ " (التوبة١٤)، وقوله: " وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلا يَسْئَلْكُمْ أَمْوالَكُمْ " (محمد٣٦)، وقوله: " تَبارَكَ الَّذِي إِنْ شاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُوراً "[2] (الفرقان١٠)، وقوله: " أَ لَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ

---

[1] زعم ابن هشام أن المحذوف هنا هو المعطوف عليه، وإن الفاء المذكورة عاطفة.

[2] (يجعل) هنا معطوف على (جعل) وهما متحدان زمناً ,إن اختلفا في النوع، فإن الأول ماض والثاني مضارع، وعكسه قوله تعالى: " يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار".

قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللهِ وَما نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ " (الحديد١٦)، و قوله: " قالَ عَسى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ " (الأعراف١٢٩).

وهذا غير عطف الجملة على الجملة، نحو قوله تعالى: " وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْواءَهُمْ " (القمر٣) وقوله: " الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ ثُمَّ لا يُتْبِعُونَ ما أَنْفَقُوا مَنًّا وَلا أَذىً.." (البقرة٢٦٢) فإن شارك الفعلُ المعطوف الفعلَ المعطوف عليه في الإعراب فهو من عطف الفعل وإلا فهو من عطف الجملة.

٥ـ يجوز عطف الفعل على شبهه، نحو قوله تعالى: " فَالْمُغِيراتِ صُبْحاً * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً " (العاديات ٤) فإن الفعل (أثار) معطوف على اسم الفاعل (المغيرات)، وقوله : " إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً " (الحديد١٨)، ويجوز العكس، نحو قوله: " يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ " (الأنعام٩٥) فإن اسم الفاعل (مخرج) معطوف على الفعل (يخرج)، وكقول الشاعر:

بات يغشِّيها بعضْب باترِ يقصد في أسْوقها وجائرِ

فعطف (جائر) على الفعل (يقصد).

٦ـ يجوز عطف الجملة أو شبهها على المفرد والعكس بشرط أن تكون الجملة أو شبهها مؤولة بالمفرد[1]، مثال عطف لجملة على المفرد قوله تعالى: " وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً أَوْ هُمْ قائِلُونَ " (الأعراف٤) فإن جملة "هم قائلون" معطوفة على (بياتاً) لكونها حالا، ومثال العكس قوله: " وَآتَيْناهُ الإِنْجِيلَ فِيهِ هُدىً وَنُورٌ وَمُصَدِّقاً لِما بَيْنَ

[1] بأن كانت خبراً، أو مفعولاً به لظن أو إحدى أخواتها، أو نعتاً أو حالا.

يَدَيْهِ مِنَ التَّوْراةِ " (المائدة٤٦) فقد عطف المفرد (مصدقاً) على الجملة (فيه هدى ونور) لكونها حالاً من (الإنجيل)، و نحو قول الشاعر:

وجدنا الصالحين لهم جزاء   وجناتٍ وعينا سلسبيلا

فقوله (جنات) معطوف على جملة (لهم جزاء) لأنها مفعول به لفعل القلب، ومثله قول كثير:

وما كنت أعلم قبل عزة ما البكا   ولا موجعاتِ القلب حتى تولَّتِ

ومثال عطف شبه الجملة على المفرد قوله تعالى: " فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ " (البقرة١٨٤) ومثال العكس قوله: " وَإِذا مَسَّ الإِنْسانَ الضُّرُّ دَعانا لِجَنْبِهِ أَوْ قاعِداً أَوْ قائِماً " (يونس١٢).

ب: عطف البيان

هو التابع الجامد غير المؤول بالمشتق، الدال على وصف في متبوعه، غير المقصود بالحكم المنسوب لمتبوعه، نحو (الباقر) في قولنا: " قال: أبو جعفر الباقرُ(ع)".

فخرج بقولنا: " الجامد غير المؤول بالمشتق " النعت، و بقولنا: " الدال على وصف في متبوعه " التوكيد وعطف النسق؛ لأن كليهما غير دال على ذلك، وبقولنا: " غير المقصود بالحكم..(الخ) البدل؛ لأنه هو المقصود بالحكم دون متبوعه، ويمكن أن يخرج به عطف النسق أيضاً لأنه مقصود بالحكم بالاشتراك.

أغراضــه:

يأتي عطف البيان لأغراض كثيرة منها:

١ـ توضيح متبوعه، نحو قوله تعالى: " وَإِذْ قالَ إِبْراهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ أَ تَتَّخِذُ أَصْناماً آلِهَةً إِنِّي أَراكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ " (الأنعام٧٤) فإن (آزر) عطف بيان من (أبيه) أفاد توضيحه لا أكثر ، وقول الراجز:

أقسم بالله أبو حفص عمرْ ما مسها من نقبٍ ولا دبَرْ

٢ـ تخصيص متبوعه، نحو قوله تعالى: " وَيُسْقى مِنْ ماءٍ صَدِيدٍ " (ابراهيم١٦) فـ(صديد) عطف بيان لـ (ماء) مخصِّص له وقوله: " يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ " (النور٣٥).

٣ـ المدح: نحو قوله تعالى: " جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرامَ قِياماً لِلنَّاسِ " (المائدة٩٧)، فإن (البيت الحرام) عطف بيان للكعبة يراد به المدح، كذا قيل، والله أعلم.

٤ـ الذم: نحو: " هلك الأشعث أبو الأشرار".

حكمــه:

يجب في عطف البيان أن يطابق متبوعه في تعريفه وتنكيره وتذكيره وتأنيثه، وأفراده وتثنيته وجمعه، ويجب أن يكون اسماً ظاهراً ولا يكون ضميراً.

رابعا: البـــدل

هو التابع المقصود بالحكم وحده بلا واسطة بينه وبين متبوعه، نحو قوله تعالى: " وَقالَ مُوسى لأَخِيهِ هارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي " (الأعراف١٤٢) فإن (هارون) بدل من (أخيه) لأنه هو المقصود بالحكم (أي: القول له) وإنما قدم (أخيه) توطئة وتمهيداً له، ولم تكن هناك واسطة بين التابع والمتبوع، كحرف العطف.

أقسام البدل:

للبدل أربعة أقسام:

١ـ بدل كل من كل أو بدل المطابقة، نحو الآية السابقة، ونحو وقوله تعالى: " اهْدِنَا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ "الفاتحة(٧) فإن (صراط) بدل من الصراط بدل كل من كل ، وقو الشاعر:

يا سعدُ سعدَ اليَعْمُلات الذُّبَّلِ[1]   تطاول الليل عليك فأنزلِ

فإن سعد الثاني بدل من الأول بدل كل من كل.

٢ـ بدل بعض من كل، نحو قوله تعالى: " قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً * نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً " (المزمل ٣) فإن (نصفه) بدل من الليل بدل بعض من كل، وقوله: " ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ " (المائدة٧١) فإن (كثير) بدل من واو الجماعة بدل بعض من كل

---

[1] اليعملات: جمع يَعْمَلة وهي الناقة النجيبة القوية على العمل، والذبل: جمع ذابلة وهي الضامرة لطول السفر.

وقوله: " قالَ المَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ " (الأعراف٧٥) فإن (لمن آمن) بدل من (للذين استضعفوا) بدل بعض من كل، و قوله: " وَللهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً " (آل عمران٩٧) فإن (من استطاع) بدل من الناس بدل بعض من كل ، والله أعلم.

٣ـ بدل اشتمال، وهو ما كان جزءاً حكمياً من متبوعه لا حقيقياً كبدل البعض، نحو: " أعجبني زيد حلمه " و" راقني خالد ثيابه " و " فاح الزهر شذاه " و" بطُؤَ الشيخ مشيه "، وكقوله تعالى: " قُتِلَ أَصْحابُ الأُخْدُودِ * النَّارِ ذاتِ الْوَقُودِ " (البروج٥) فإن (النار) بدل استمال من (الأخدود) وقوله: " يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٍ فِيهِ قُلْ قِتالٌ فِيهِ " (البقرة٢١٧) فإن (قتال) بدل اشتمال من (الشهر الحرام).

٤ـ بدل المباينة: وهو ثلاثة أنواع: بدل الغلط، وبدل النسيان، وبدل الإضراب.

والأول: ما لم يُقصد متبوعُه، بل جرى اللسان بذكره خطأ بلا قصد، وإنما المقصود هو البدل.

الثاني: ما قُصد متبوعه ثم ظهر بطلان هذا القصد، فصُحح بالبدل.

والثالث: ما قصد متبوعه وحده أولاً، ثم بدا أن يُقصد البدل أيضا.

مثال الثلاثة قولك: " جاء خالدٌ سعيدٌ " فإن كنت قاصداً من أول الأمر أن الجائي سعيد إلا أن لسانك جرى على خالد بلا قصد فهو بدل الغلط، وإن كنت معتقدا أن الجائي خالد، ثم تبين أنه سعيد فهو بدل النسيان، وإن كنت قد أَخبرتَ بمجيء خالد، ثم بدا لك أن تخبر بمجيء سعيد أيضا فهو بدل الإضراب، ويسمى بدل البداء أيضا.

أحكام البدل:

١ـ يجب أن يطابق بدل الكل من الكل، المبدَل منه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، أما غيره من أنواع البدل فلا يجب فيها ذلك.

٢ـ يحتاج بدل البعض وبدل الاشتمال إلى رابط يربطهما بالمبدل منه ولا يكون إلا ضميراً، مثال بدل البعض قوله تعالى: " ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ " (المائدة٧١) والرابط هو الضمير في (منهم)، ومثال بدل الاشتمال قوله: " يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٍ فِيهِ قُلْ قِتالٌ فِيهِ "(البقرة٢١٧) والرابط هو الضمير في قوله(فيه).

وقد يكون الرابط مقدراً، كقوله تعالى: " وَللهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً "(آل عمران٩٧) أي من استطاع منهم، وقوله: " قُتِلَ أَصْحابُ الأُخْدُودِ * النَّارِ ذاتِ الْوَقُودِ "(البروج٥) أي النار فيه، وبعضهم يجعل الرابط هنا(أل) والله أعلم.

أما بقية الأقسام، فلا تحتاج إلى رابط، لأنها إما عين المبدل منه في المعنى، كبدل المطابقة، والشيء لا يحتاج إلى ما يربطه بنفسه، أو مباين للمبدل منه، فلا يربط به لمكان المنافاة بين المباينة والرابط هنا.

٣ـ يشترط في بدل البعض وبدل الاشتمال أن يصح حذفهما ولاكتفاء بالمبدل منه دون فساد المعنى، فلا يصح نحو: " أجبني زيد أبوه " و" أكرمت الدار أهلها " وأمثال ذلك؛ لفساد المعنى بحذف البدل.

٤ـ لا يصح إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر (أي ضمير المتكلم أو المخاطب) إلا في ثلاث صور:

الأولى: أن يكون البدل دالاً على الإحاطة والشمول نحو: " جئنا خمستُنا "، " لقد أكرمتكم شاهدَكم وغائبَكم "، ونحو قوله تعالى: " تَكُونُ لَنا عِيداً لأَوَّلِنا وَآخِرِنا " (المائدة١١٤) .

الثانية: أن يكون البلد بدل بعض من كل، نحو: " آذيتني لسانُك " فأن (لسانك) هنا بدل من تاء المخاطب، وكقول الشاعر:

أوعدني بالسجن والأداهمِ رجلي فرجلي شِثْنَةُ المناسمِ[1]

فأن (رجلي) الأولى بدل من ياء المتكلم في (أوعدني).

الثالثة: أن يكون البدل بدل اشتمال، نحو: " أعجبتَني علمُك " وكقول الشاعر:

ذريني إنّ أمركِ لن يُطاعا وما ألفيتِني حلمي مضاعا

فـإن (حلمي) بدل اشتمال من ياء المتكلم في (ألفيتني)، أما إبدال الاسم الظاهر من ضمير الغائب، فهو جائز بلا شروط، نحو: " أكرمتُه زيدا".

٥ـ إذا أُبدل من اسم استفهام أو اسم شرط وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام في الأول، وبـ(إنْ) التفصيلية في الثاني إذا أريد بالبدل تفصيل إجمال اسم الاستفهام أو الشرط.

مثال الأول: " مَن عندك أزيد ام عمرو؟ " فـإن(زيد) بدل من اسم الاستفهام (مَن) فصَّل[2] ـ بانضمام ما عطف عليه إليه ـ إجماله.

ومثال الثاني: " مَن تتولَّ إنْ صالحاً وإن طالحاً تُحشرْ معه "، " ما تعملْ إنْ خيراً وإن شراً تُقرنْ به " ويسمى البدل هذا بدل تفصيل، وهو فرع من بدل الكل، ومن ثَم لم يحتج

---

[1] يقول: أوعدني –والموعد هو الحجاج- بالسجن والقيود أوعد رجلي بالسجن بذلك لكنها خشنة المناسم لا يؤثّر فيها السجن والقيود.

[2] أي بيّنه ووضحه وشخّصه بفرد معيّن.

إلى رابط، وإنما وجب اقتران بدل التفصيل بالهمزة مع الاستفهام وبـ(إنْ) التفصيلية مع الشرط؛ لأن المبدل منه متضمِن للهمزة في الأول ولـ(إن) في الثاني، ففُعل ذلك ليوافق البدل المبدل منه.

٦ـ يجوز إبدال الفعل من الفعل، فيتبعه في إعرابه، بشرط اتحادهما زمناً.

مثاله في بدل الكل قوله تعالى: " وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ يَلْقَ أَثاماً * يُضاعَفْ لَهُ " (الفرقان٦٩) فإن (يضاعف) بدل كل من (يلق).

ومثاله في بدل البعض: " من يطع الله يُقم الصلاة يدخل الجنة " فإن (يُقم) بدل بعض من (يطع).

ومثاله في بدل الاشتمال قول الشاعر:

إنّ عليَّ الله أنْ تُبايعا   تؤخذَ كرها أو تجيءَ طايعا

فإن (تؤخذ) بدل اشتمال من (تبايع). ويحتمل أن منه قوله تعالى: " وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ " (المدثر٦) .

ويعرف ذلك من مشاركة الفعل البدل الفعل المبدل منه في الإعراب، فإن لم يشاركه فيه، فهو من إبدال الجملة من الجملة، نحو قوله تعالى: " وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِما تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعامٍ وَبَنِينَ " (الشعراء١٣٣) فإن جملة (أمدكم بأنعام وبنين) بدل من جملة (أمدكم بما تعلمون)، ونحو قول الشاعر:

أقول له ارحل لا تقيمنَّ عندنا   وإلا فكن في السر والجهر مُسلما

فإن جملة (لاتقيمنّ) بدل من جملة (ارحل).

ما افترق فيه البدل عن عطف البيان

اعلم انه كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلا إلا أنهما يفترقان في أمور أهمها:

١ـ أن البدل هو المقصود بالحكم دون متبوعه، وإنما يذكر متبوعه تمهيداً أو توطئة له، بخلاف عطف البيان، فإن المقصود بالحكم متبوعه، ويذكر هو تكميلاً لمتبوعه بوصف من أوصافه، تأمل قوله تعالى: " وَقالَ مُوسى لأَخِيهِ هارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي " (الأعراف١٤٢) تجد أن (هارون) هو المقصود بالحكم، وإنما ذكر (أخيه) توطئة وتمهيداً لذكره، فـ(هارون) إذن بدل من (أخيه).

ثم تأمل قوله تعالى: " وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوارٌ " (الأعراف١٤٨) فإن (عجلا) هو المقصود بالحكم وإنما ذكر (جسدا له خوار) ليوضح أنه ليس عجلاً طبيعياً، فهو إذن عطف بيان لـ(عجلا).

٢ـ أن البدل بنيّة تكرار العامل بخلاف عطف البيان، ولذلك يتعين عطف البيان في نحو: " يا سعيدُ كُرْزٌ " و" يا جعفرُ الصادقُ " و " هذا القاتل العامريِّ عمروٍ" وأمثال ذلك، ولا يصح البدل فيها؛ لأنه لا يقال: " يا كرزٌ ـ يا الصادق ـ هذا القاتلُ عمروٍ" إذ المنّون والمعرف بأل لا يقعان منادى، واسم الفاعل المعرف بأل لا يضاف إلى غير المعرف بها.

٣ ـ إن البدل يصح الاستغناء عنه مطلقا، أما عطف البيان فقد يكون غير مستغنى عنه، ومن أجل ذلك تعين البيان وامتنع البدل في نحو: " زيد قام عمرو وأخوه " و" مررت برجل قائم عمرو أخوه " و" زيد ضربت عمراً أخاه " إذ لا يصح الاستغناء عن (أخوه) و(أخاه) في الأمثلة، فهي أعطاف بيان لا أبدال.

٤ ـ إن البدل يجوز أن يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، نحو قوله تعالى: " لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ * ناصِيَةٍ كاذِبَةٍ خاطِئَةٍ " (العلق١٦) ، وقوله: " وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِراطِ اللهِ " (الشورى٥٣) ولا يجوز في عطف البيان إلا المطابقة كما تقدم.

٥ ـ إن البدل يجوز أن يكون تابعاً للضمير، نحو قوله تعالى: " وَما أَنْسانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطانُ أَنْ أَذْكُرَهُ " (الكهف٦٣) فقوله: (أن أذكره) بدل من الضمير الهاء في (أنسانيه)، ونحو قوله تعالى: " وَنَرِثُهُ ما يَقُولُ وَيَأْتِينا فَرْداً (مريم٨٠) فإن قوله (ما يقول) بدل من الضمير الهاء في (نرثه)، ونحو قوله: " ما قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ ما أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ " (المائدة١١٧) فإن (أن اعبدوا) بدل من (ما) الموصولة[1] ، أما عطف البيان فلا يجوز أن يكون متبوعه مضمراً.

٦ـ أن البدل يجوز أن يكون فعلاً وجملة، وكذا متبوعه كما تقدم، ولا يكون عطف البيان إلا اسما مفردا.

[1] ذلك مبني على اعتبار(أن) في الآية مصدرية لا تفسيرية.

خاتـــــمة : في أحكام تعم التوابع جميعا

١ـ لا يجوز تقدم التابع على المتبوع مطلقا، وكذا معمول التابع عند البصريين، فلا يصح، نحو: " جاء كريم رجل" بجعل (كريم) نعتاً لرجل، ولا نحو: " لا تصحب حقَّك صديقاً مضيّعاً " أي: صديقاً مضيعاً حقك، ونحو: " هذا بك رجلٌ معجب " أي: هذا رجل معجب بك.

والكوفيون يجيزون تقدم معمول التابع على المتبوع، وحُمل عليه قوله تعالى: " وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغاً " (النساء٦٣) والأصل: وقل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم، كذا قيل.

٢ـ يجوز القطع في التوابع غير التوكيد – وقد تقدم معنى القطع وأحكامه في الكلام عن النعت ـ فمثال القطع في عطف النسق قوله تعالى: " وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذا عاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْساءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ " (البقرة١٧٧) فإن (الصابرين) معطوف على (الموفون) وقد قطع إلى النصب، وقوله: " لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ " (النساء١٦٢) فإن (المقيمين) معطوف على (الراسخون) وقد قطع إلى النصب أيضاً.

ومثال القطع في البدل: " أعجبت بخالدٍ أخاك أو أخوك " ومثله عطف البيان.

٣ـ يصح الفصل بين التابع والمتبوع بشرطين:

الأول: أن يكون الفاصل غير أجنبي عنهما[1].

الثاني: أن لا يكون المتبوع منعوتاً مبهماً غير مستغن عن نعته كاسم الإشارة نحو: " وأكرمت هذا العالم " فلا يقال مثلا: " أكرمت هذا عندك العالم".

[1] والأجنبي هو الذي ليس له علاقة بهما من قريب ولا من بعيد.

فمثال الفصل بين النعت ومنعوته قوله تعالى: "ذلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنا يَسِيرٌ "(ق٤٤)، وقوله: " إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ.. " (النساء١٧٦) فجمله هلك فاصل بين النعت(ليس له ولد) ومنعوته (امرؤ)، وقوله: " قُلْ أَ غَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فاطِرِ السَّماواتِ وَالأَرْضِ " (الأنعام١٤).

ومثال الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله تعالى: " سَيُؤْتِينَا اللهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ " (التوبة٥٩) وقد يكون الفصل بينهما غالبا، كما تقدم في أحكام العطف.

ومثال الفصل بين التوكيد والمؤكَّد قوله تعالى: " وَلا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِما آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ " (الأحزاب٥١) إذ (كلهن) توكيد لنون الإناث في (يرضين) والفاصل قوله: (بما آتيتهن).

ومثال الفصل بين البدل و المبدل منه قوله تعالى: " قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً * نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً " (المزمل٣) فـإن(نصفه) بدل من الليل وقد فصل بينهما بالاستثناء.

الباب السابع عشر: النـــــــداء

النداء: هو طلب الإصغاء والانتباه حقيقة أو مجازاً بالحرف (يا) أو أحد إخوانه، فالحقيقة كما في نحو:" يا زيد أقبل " والمجاز كما في نحو: " يا الله اغفر لعبدك "[1]، وقول الشاعر:

أيا منزلَي سلمى سلام عليكما

وأدواته ثمانية كلها حروف، وهي: ياء ـ أيْ ـ آيْ ـ وا ـ أَيَا ـ هَيَا – الهمزة المحدودة(آ) ـ الهمزة المقصورة(أ).

والأخير لنداء القريب، والباقي لنداء البعيد، أو ما بحكمه كالنائم والغافل.

فإن قلت: كيف تكون(يا) لنداء البعيد، وقد استعملت لنداء الله تعالى، وهو أقرب من كل قريب؟

قلت: نُزِّل تعالى منزلة البعيد حساً لعلو مرتبته معنى، ويجوز أن تكون(يا) مشتركة بين نداء القريب ونداء البعيد، كما ذهب البعض، وهو الأشبه.

و(وا) مختصة بنداء المندوب، وهو المتفجَّع عليه أو المتوجع منه، مثال الأول " وا حسين "، ومثال الثاني قول المفلوج " وا رأساه".

وقد تستعمل(يا) لنداء المندوب بشرط أمن اللبس نحو: قول التهامي يرثي ولده:

يا كوكباً ما كان أقصر عمره   كذا تكون كواكب الأسحارِ

[1] فإن الباري تعالى لا يطلب تنبيهه حقيقة.

وتستعمل(يا) أيضا - دون غيرها من حروف النداء ـ في نداء المستغاث، ومع (أيّها) و(أيّتها).

أقسام المنادى

المنادى إما أن يكون مضافاً أو شبيها بالمضاف أو غيرهما وهو المفرد[1]، والمفرد إما أن يكوم معرفة أو نكرة، والنكرة إما مقصودة أو غير مقصودة، فهذه خمسة أقسام حكمها الإعرابي كالآتي:

١ـ المضاف والشبيه به والنكرة غير المقصودة حكمهن وجوب النصب بالفتحة أو ما ينوب عنها.

والمراد من الشبيه بالمضاف كل ما كان له معمول أو تابع يتمّم معناه، نحو: " يا فاعلاً خيراً "، " يا محموداً فعله "، " يا راغباً في الخير"، " يا خمساً وعشرين "، " يا رجلاً كريماً".

والمراد من النكرة غير المقصودة ما لم يُقصد بها فرد بعينه نحو: " يا مسلماً أنت وارث الأرض " إذ لم يقصد مسلم معين، وكقول الشاعر:

أيا راكبا إمّا عرضتَ فبلِّغَنْ   ندامايَ من نجران أنْ لا تلاقيا

إذ لم يقصد الشاعر راكبا معينا، فإن قُصد معين كانت نكرة مقصودة، وحكمها البناء كما سيأتي.

٢ـ المعرفة[1] والنكرة المقصودة حكمها البناء على الضم أو ما ينوب عنه، ويقدر عليهما الضم إن كانتا مبنيتين قبل النداء، و محلهما النصب مطلقا، لأن المنادى مفعول به في الأصل.

---

[1] المراد بالمفرد هنا ليس هو ما يقابل المثنى والجمع بل هو ما لم يكن مضافاً أو شبيهاً بالمضاف .

أمثلة المعرفة: " يا محمدُ ـ يا معد يكربُ ـ يا تأبط شرا[2] ـ يا محمدان ـ يا محمدون ـ يا هؤلاء ـ يا إياك ـ يا من سعى في الخير".

ومثال النكرة المقصودة: " يا نائمُ قُم " إذا قُصد نائم معين وقوله تعالى: " يا جِبالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ " (سبأ ١٠) .

تنبيـــــهات:

الأول: يستثنى من حكم المنادى السابق موردان:

أ ـ العلَم المفرد الموصوف ـ بلا فاصل ـ بكلمة (ابن) أو (ابنة) مضافة إلى علم آخر، فإنه يجوز فيه البناء على الضم، أو البناء على الفتح والإعراب منصوباً بغير تنوين، نحو: " يا محمدُ بن علي أو يا محمدَ بن علي" و" يا زينبُ ابنة علي أو يا زينبَ ابنة علي".

فإن لم يكن العلم الأول مفرداً، نحو: " يا محمدان ابنا زيد " أو كان مفصولاً عن نعته، نحو: " يا سعيدُ الظريف ابن خالد " أو لم يكن الثاني علماً نحو: " يا فاطمةُ ابنة النبي " تعيّن البناء على ما يرفع به، ولم يجز النصب أو البناء على الفتح.

ب ـ العددان المركبان (اثنا عشر واثنتا عشرة) المسمى بهما، فإنه يجوز فيهما البناء على الألف تشبيها بالمثنى والإعراب نصباً تشبيها بالمضاف، وذلك بالجمع بين رأي الكوفيين ورأي غيرهم.

الثاني: إذا تكرر المنادى المفرد مضافاً، نحو قول الشاعر:

يا زيد زيد اليعْمُلات[3] الذُبَّلِ   تطاول الليل عليك فانزلِ

وقول الآخر:

---

[1] وتشمل العلم بأنواعه إلا المركب الإضافي.

[2] وهذا تقدر الضمة عليه للحكاية.

[3] اليعملات: جمع يَعْمَلة وهي الناقة النجيبة القوية على العمل، والذبل: جمع ذابلة وهي الضامرة لطول السفر.

يا تَيْم تيم عَدِيّ لا أبا لكم　　　لا يُلفينَّكُمُ في سوءة عمرُ

جاز في الأول البناء على الضم و النصب، أما البناء على الضم فعلى كونه منادى مفرداً، وأما النصب فعلى كونه مضافاً إلى ما بعد الثاني أعني (اليعملات) في البيت الأول، و(عدي) في البيت الثاني، وهذا مذهب سيبويه، أو على كونه مضافاً إلى محذوف مماثل إلى ما أضيف إليه الثاني والأصل: يا زيد اليعملات زيد اليعملات، ويا تيم عدي تيم عدي، وهذا مذهب المبرد.

أحكام النــداء

١ـ يجوز حذف حرف النداء(يا) دون غيره، نحو قوله تعالى: " يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ " (يوسف٤٦) والأصل: يا يوسف، إلا إذا كان المنادى مندوباً، نحو: " يا زيداه " أو ضميراً نحو: " يا إياك " أو مستغاثاً، نحو: " يا لَزيد " أو متعجَّباً منه نحو: " يا لَلشمس ما اشد حرَّها " أو نكرة غر مقصودة، نحو: " يا لاهياً احذر ربك " أو لفظ الجلالة ـ غير المختوم بالميم المشددة ـ نحو: " يا ألله " فلا يجوز حذف (يا) النداء في جميع ذلك.

ويقل حذف حرف النداء (يا) مع اسم الإشارة نحو: " هذا أكرم أبويك "، واسم الجنس المقصود،نحو: " صبحُ انبلِجْ، ليلُ انقشعْ " والأصل: يا هذا ـ يا صبح ـ يا ليل، ومنه قول الشاعر:

ذا، ارعواءً فليس بعد اشتعال الر　　　أس شيباً إلى الصبا من سبيلِ

أي : يا ذا، ارعواء.

٢ـ لا يجوز الجمع بين حرف النداء و(أل)، فلا يقال مثلا: " يا القائم " وشذ قوله:

فيا الغلمانِ اللذانِ فرَّا　　　إياكما إن تُعْقِبانا شرا

ويستثنى من المنع موارد:

الأول: ما إذا كان المقترن بأل لفظ الجلالة تقول: " يا الله " ويجوز ـ هنا ـ حذف حرف النداء والتعويض عنه بميم مشددة في آخر لفظة الجلالة، فتقول: " اللّهُمَّ " بل يجوز حذف (أل) أيضا فيصير: " لاهُمَّ " كقول عبد المطلب جد النبي (ص):

لاهُمّ إن العبد يمـ نع رحله فامنع رحالك

وشذ الجمع بين الميم المشددة وحرف النداء، نحو قوله:

إني إذا ما حدث أَلَمَّـــا أقول يا للّهمّ يا للّهمّا

الثاني: ما إذا كان علما جملة محكية، نحو: " يا الحكمُ لله "[١].

الثالث: ما إذا كان اسماً موصولاً ذا صلة مسمى به، نحو: " يا الذي يحب الخير" .

الرابع: ما إذا كان مستغاثاً به ، نحو: " يا لَلرجل".

الخامس: ما إذا كان مشبّها به، بشرط ذكر وجه الشبه، نحو: " يا البحرُ جوداً " و" يا الليثُ شجاعة".

٣ـ لتابع المنادى أربعة أ حكام :

أ ـ إعطاؤه حكم المنادى المستقل، وذلك إذا كان التابع بدلا مطلقاً[٢] وعطف نسق مجرداً من (أل)، نحو: " يا عليُّ حيدرةُ ـ يا عليُّ زينَ العابدين ـ يا أبا الحسن عليُّ ـ يا زيدُ وخالدُ ـ يا عبدَ الله وجعفرُ ـ يا جعفرُ وعبدَ الله " فيُنصب التابع في المثال الثاني والأخير لأنه مضاف فيهما، ويُبنى على الضم في غيرهما من الأمثلة؛ لأنه مفرد فيها.

ب ـ وجوب النصب وذلك في حالتين:

---

[١] يكون ذلك بأن يكرر الإنسان هذه العبارة، فيصير معروفاً بها، كما حصل للخوارج.
[٢] أي وإن كان مقترناً بأل.

الأولى: أن يكون التابع نعتاً أو توكيداً أو عطف بيان أو عطف نسق مقترناً بـ(أل) والمتبوع معرباً، نحو: " يا عبدَ الله الصالحَ ـ يا أبا عبد الله الصادقَ[١] ـ يا أبا علي والرجلَ ـ يا بني زيد أجمعين ـ يا رجلاً طالبَ العلم ـ يا عبدَ الله أخا عمرو[٢]، يا رجالاً كلَّكم".

الثانية: أن يكون التابع نعتاً أو توكيداً أو عطف بيان مضافاً ـ في الجميع ـ إضافة محضة (معنوية)، والمنعوت (المنادى) مبنياً، نحو: " يا خالدُ شاعرَ الحي – يا رجالُ كلَّكم ـ يا زيدُ أخا عمرو".

الثالثة: وجوب الرفع، وذلك إذا كان المنادى (أيّ) أو (إيّة) نحو: " يا أيّها الرجلُ ـ يا أيّها النبيُّ ـ يا أيّتُها النفسُ المطمئنة ـ يا أيتها الصالحةُ ".

ولا يكون تابع (أيّ) و(أيّة) ـ وهو نعت لا غير ـ إلا اسم جنس مقترناً بأل أو اسم إشارة، نحو قول الأعشى:

ألا أيُّهذا السائلي أين يمَّمتْ   فإن لها في أهل يثرب موعدا

أو اسماً موصولاً مقترنا بـ(أل) نحو قوله تعالى: " يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا..".

الرابعة: جواز الرفع والنصب، ويكون ذلك فيما إذا كان التابع نعتاً أو توكيداً أو عطف بيان أو عطف نسق مقترناً بـ(أل) مفرداً ـ في الجميع ـ أو مضافاً إضافة لفظية وكان المنعوت في جميع ذلك مبنياً نحو: " يا محمدُ الشجاعُ أو الشجاعَ ـ يا مهديُّ منقذُ الأمة أو منقذَ الأمة ـ يا رجالُ أجمعون أو أجمعين ـ يا عليُّ حيدرةٌ أو حيدرةً ـ يا زيدُ والحارثُ أو الحارثَ " قال تعالى: " يا جِبالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ "(سبأ١٠)

قرئ بنصب الطير ورفعه.

٤ ـ إذا كان المنادى مضافا إلى ياء المتكلم؛ جاز فيه خمس لغات :

---

[١] لقب الإمام السادس (ع)، وهو هنا عطف بيان لـ(أبا عبد الله).

[٢] أخا عمرو عطف بيان لـعبد الله.

الأولى: حذف الياء وإبقاء الكسرة دالة عليها، نحو قوله تعالى: " وَإِذْ قالَ إِبْراهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتى " (البقرة٢٦٠) فحُذفت ياء المتكلم من المنادى (رب) وأبقيت الكسرة دالة عليها، وأكثر ما ورد في القرآن الكريم على هذه اللغة.

الثانية: إبقاء الياء ساكنة، نحو قول الشاعر:

وكنتَ إذ كنتَ إلهيْ وحدكا   لم يكُ شيءٌ يا إلهيْ قبلكا

الثالثة: إبقاء الياء مفتوحة، نحو قوله تعالى: " قُلْ يا عِبادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلى أَنْفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ " (الزمر٥٣).

الرابعة: إبقاء الياء مفتوحة وفتح ما قبلها، فتُقلب ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، نحو قوله تعالى: " أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يا حَسْرَتى عَلى ما فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ " (الزمر٥٦).

الخامسة: حذف الألف المقلوبة عن الياء وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو:" يا قومَ اجمعوا أمركم " قال الشاعر:

ولست براجعٍ ما فات مني   بلهفَ ولا بليتَ ولا لو أني

أي: بقولي: يا لهفَ، والأصل يا لهفي.

وإذا كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم كلمة (أب) أو (أم) جاز التعويض عن الياء عند حذفها بتاء التأنيث مكسورةً، نحو قوله تعالى: " إِذْ قالَ يُوسُفُ لأَبِيهِ يا أَبَتِ... " (يوسف٤) أو مفتوحةً كقراءة ابن عامر وأبي جعفر: " يا أبتَ "[1].

٥ـ إذا كان المنادى كلمة (ابن) أو (ابنة) أو (بنت) مضافة إلى (أم) أو (عم) المضافين إلى ياء المتكلم؛ جاز حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، وهو الأفصح، فتقول: " يا ابن أمِّ ـ يا ابن عمِّ ـ يا ابنة أمِّ – يا بنت عمِّ "، ويجوز قلب الكسرة فتحةً، نحو قوله تعالى: "

[1] ويجوز – على قُبح – الجمع بين التاء والياء باقيةً، فنقول: " يا أبتي "، أو مقلوبةً، فنقول: " يا أبتتا".

قالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي " (الأعراف١٥٠) ويجوز أيضا إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة.

فإن لم يكن المضاف إليه (أم) أو (عم) وجب إثبات الياء ساكنة أو متحركة لا غير، نحو: " يا ابن أبي كن عوني ـ يا ابن والدي أعني "، وكذا لو كان المنادى غير (ابن) أو(ابنة) أو (بنت).

الاستغاثـــة

الاستغاثة في الاصطلاح: نداء موجه إلى قادر ليخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة، وأركانها ثلاثة:

١ ـ حرف النداء، ولا يكون إلا (يا) كما تقدم.

٢- المستغاث به أو المستغاث، كالجواد في نحو: " يا لَلجوادِ لِلمسكينِ".

٣ـ المستغاث له، كالمسكين في المثال السابق.

أحكامــها:

١ـ يجر المستغاث باللام الجارة، ويجب فتحها إذا كانت مباشرة لـ(يا) النداء، إلا مع ياء المتكلم، فيجب كسرها مطلقاً، نحو:" يا لِي زيد".

فإن لم تكن اللام مباشرة لحرف النداء، وجب كسرها على الأصل[1]، نحو قول علي(ع)في الخطبة الشقشقية: " ياالله ولِلشورى " والشاهد في الثانية، ويجوز حذف اللام الجارة من المستغاث والتعويض عنها بألف في الآخر، نحو قول الشاعر:

يا زيدا، لآملٍ نيلِ عزٍّ وغنى بعد فاقة وهوانِ

ويكثر ذلك فيما إذا أُريد بالاستغاثة التعجب، نحو قوله:

ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجبا من كورها المحتملِ

ويجوز أن تحذف منه من غير تعويض، نحو قوله:

ألا يا قومِ لِلعجب العجيبِ ولِلغفلات تعرض للأريب

والأصل: يا لَقومي.

[1] في غير الضمائر – غير ياء المتكلم- فإنه يجب فتحها معها، كما تقدم في حروف الجر.

ويجب جر المستغاث له بهذه اللام أيضاً لكن يجب كسرها ـ على الأصل ـ إلا إذا كان المستغاث له ضميرا غير (يا) المتكلم فتفتح، نحو: " يا لَلمعينِ لَك".

ويجوز ـ مع وجود القرينة ـ الاستغناء عن اللام هنا بـ(من) التعليلية، بشرط أن يكون المستغاث له مستنصَراً عليه لا مستنصَراً له، نحو:

يا لَلرجال ذوي الألباب من نفر   لا يبرح السفه المُردِي لهم ديناً

فهو هنا يستنصر الرجال على هؤلاء النفر.

٢ـ تتعلق لام المستغاث بـ(يا) على الأصح لما فيها من معنى الفعل وهو (أستغيث). أما لام المستغاث له، فتتعلق بفعل محذوف تقديره (أدعو) أو نحوه، فالتقدير في نحو: " يا لزيد للمسكين" يا لزيد أودعوه أو أدعوك للمسكين.

٣ـ قد يحذف المستغاث أو المستغاث له مع وجود الدليل وأمن اللبس، مثال حذف المستغاث قول الشاعر:

يا لأُناسٍ أبَوا إلا مثابرة   على التوغل في بغي وعدوان

والتقدير: يا لقومي ـ أو أنصاري أو نحو ذلك ـ لأناس، ومثال حذف المستغاث له قول الآخر:

فهل من خالد إمّا هلكنا   وهل بالموتِ يا لَلناسِ عارُ

والتقدير: يا للناس لهؤلاء الشامتين أو نحو ذلك. وإذا أريد بالاستغاثة التعجب، نحو: " يا للعجبِ ـ يا للداهية ـ يا للجهال " احتمل أن يكون المحذوف هو المستغاث أو المستغاث له، فيكون التقدير على الأول: " يا للعجب لنا "[(١)] وكذا في البقية، وعلى الثاني: " يا للناس للعجب " أو نحو ذلك.

(١) أي يستغيث بالعجب ليحضر، وهو تعبير مجازي.

ويرتب على ذلك جواز فتح اللام ـ وهو الأكثر ـ وكسرها، أما الفتح فعلى اعتبار أن المذكور هو المستغاث وأما الكسر فعلى اعتبار انه المستغاث له، نعم إذا كان المذكور ضميراً ـ غير ياء المتكلم ـ لم يجر إلا الفتح وإن جاز الاعتباران، ويجب الكسر مع ياء المتكلم مطلقا.

الندبــــة

النـدبة اصطلاحاً: نداء المتفجَع عليه أو المتوجَع منه، والمتفجع عليه هو الميت حقيقة، نحو " وا حسيناه " أو حكماً نحو قولك لزيد المفؤود: " وا زيداه "، فإن المفؤود وإن لم يكن ميتاً إلا أنه كالميت حكماً، والمتوجع منه: هو العضو الذي يؤلم صاحبه، نحو " وا رأساه ـ وا كبداه".

ما يصلح للندبة:

لا يصلح للندبة إلا ثلاثة أشياء:

١ـ العلم، نحو: " وا علياه".

٢ـ المعرف بالإضافة، نحو:" وا ابن زيداه".

٣ـ الموصول المجرد من (أل) المشتهر بصلته، نحو:" وا مَن حفر بئر زمزماه "، " وا مَن وُلد في الكعبتاه "، و يجوز في المندوب ثلاث صور:

الأولى: أن يكون كالمنادى الاعتيادي فيعرب بإعرابه، نحو: " وا محمدُ " ، " وا غلامُ زيد".

الثانية: أن يزاد ألف في آخره[1]، نحو: " وا محمدا " أو آخر ما له صلة به، نحو: " وا ابن زيدا ـ وا من حفر بئر زمزما".

وإذا نُدب المضاف إلى ياء المتكلم جاز فيه ـ في هذه الصورة ـ حذف الياء وإبقاؤها، فيقال مثلا في ندبة (ولدي): " وا ولدا ـ وا ولدِيَا".

---

[1] بعد حذف التنوين من آخره إن وُجد، نحو: " وا من حفر بئر زمزما " والأصل: زمزمٍ، وكذا يحذف الألف من الآخر إن وجد، نحو: " وا موسا " والأصل: وا موسى.

الثالثة: هي الصورة الثانية بزياد هاء السكت، نحو: " وا محمداه ـ وا ابن زيداه ـ وا من حفر بئر زمزماه".

ترخيم المنادى

من أحكام المنادى الترخيم، وهو حذف آخره جوازا، بشروط:

١ـ أن يكون معرفة، ومنها النكرة المقصودة.

٢ـ أن لا يكون مضافاً أو شبيهاً بالمضاف.

٣ـ أن لا يكون مندوباً أو مستغاثاً مجروراً باللام، أما المستغاث غير المجرور باللام فيجوز ترخيمه ـ إذا وجدت الشروط الأخرى ـ نحو: " يا حارِ للغريق " والأصل: يا حارثا للغريق.

٤ـ ألا يكون من الألفاظ المبنية أصالة قبل النداء نحو: " حذامِ".

وإذا كان المنادى مجرداً من تاء التأنيث اشتُرِط ـ في جواز ترخيمه ـ ثلاثة شروط أخرى:

١ ـ أن يكون علماً.

٢ ـ أن يكون أكثر من ثلاثة أحرف.

٣ـ ألا يكون مركباً تركيباً إسنادياً، نحو: " شاب قرناها ـ تأبط شرا".

أما المركب المزجي، فيرخم بحذف عجزه، نحو: " يا معدي " في ترخيم معدي كرب.

وأما المختوم بتاء التأنيث، فيجوز ترخيمه، وإن لم يكن علماً نحو: (عالمة)، أو كان ثلاثياً، نحو (هبة) فتقول:" يا عالمُ، ويا هبُ".

ثم إن كان آخر المنادى ـ غير المختوم بالتاء ـ مسبوقاً بحرف مدٍّ زائد رابعاً فصاعداً، وجب حذفه أيضاً، نحو (مروان ـ مسعود ـ مسكين (علماً) فتقول في ترخيمها: " يا مروُ ـ يا مَسْعُ ـ يا مِسْكُ".

فإن لم يكن حرف مد ـ سواء كان صحيحاً، نحو (سمندر) أو معتلاً غير مدِّيّ نحو (فرعون)[1]ـ أو لم يكن زائداً، نحو (مختار) أو كان ثالثاً، نحو (سعيد) لم يجز حذفه، بل يحذف الآخير فحسب، فتقول: " يا سمندُ ـ يا فرعَو ـ يا مختا".

ويجوز فيما رُخم بناؤه على الضم على قطع الصلة بالحرف الأخير وكأنّ الحرف الذي قبله هو الأخير، وتسمى هذه (لغة من لا ينتظر الحرف).

ويجوز إبقاء الحرف الذي قبل الآخر على حركته الأصلية وتقدير البناء على الحرف المحذوف، وتسمى (لغة من ينتظر الحرف)، فتقول في مثل (مالك ـ ثمود ـ فاطمة ـ حِجارة ـ هبة): " يا مالُ – يا ثمي[2] – يا فاطمُ – يا حجارُ – يا هبُ "على لغة من لا ينتظر الحرف.

وتقول: " يا مالَ – يا ثمُوْ – يا فاطمَ – يا حجارَ – يا هبَ " على لغة من ينتظر الحرف.

وقد تُوقع اللغة الأولى في اللبس، فتتعين الثانية، كما في (مسلمة ـ محمدان) فيقال في ترخيمها: " يا مسلمَ ـ يا محمدَ " ولا يقال: " يا مسلمُ " لاشتباهه حينئذ بالمذكر، ولا يقال: " يا محمدُ " لاشتباهه بالمفرد، وقد يرخم ما جمع الشروط في غير النداء في ضرورة الشعر، نحو قوله:

---

[1] أم نحو (مصطفَوْن) و(مصطفَيْن) فيرخم بحذف الواو والنون أو الياء والنون، لأن الواو وإن لم تكن مديّة في الحال فإنها مديّة في الأصل، إذ الأصل: (مصطفيُون ومصطفيِين).

[2] تقلب الواو ياء على لغة من لا ينتظر الحرف؛ لأنه يعامل معاملة الاسم التام، ولا يوجد في اللغة اسم معرب آخره واو مضموم ما قبلها إلا وتقلب واوه ياء والضمة كسرة، أما على لغة من ينتظر الحرف فتبقى الواو؛ لأنها ليست آخر الاسم.

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريفُ بنُ مالِ ليلة الجوع والخصَرْ [1]

أي طريف بن مالك، فرخم (مالك) ولم يكن منادى.

[1] الخصر بفتح الخاء والصاد: شدة البرد.

الباب الثامن عشر: الاختصـــاص

الاختصاص: هو تخصيص الضمير بمدلوله المقصود.

بيان ذلك: أن الضمير وإن عين مدلوله بقيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة، كما تقدم في تعريفه، إلا أنه لا يكشف إلا عن تعيينه في الجملة دون تعيين جنسه، أو نوعه أو وصفه، فإذا اقتضى المقام الكشف عن أحدهما جيء به ـ أعني الجنس أو النوع أو الوصف ـ اسماً ظاهراً بعد الضمير ليتخصص به مدلول الضمير، نحو: " نحن البشرَ ضعافُ الخلقة "، " إننا الرجالَ قوامون على النساء "، " أنا أيّها العبد فقيرٌ إلى ربي".

ما يصلح لاختصاص

لا يصلح للاختصاص إلا أربعة أشياء:

١ـ (أيُّها) و(أيّتُها) المنعوتان باسم معرف بأل التي للعهد الحضوري، نحو: " نحن أيها الرجالُ أليق بالجهاد، وأنتن أيتها النساءُ أليق بتربية الأطفال".

٢ـ الاسم المقرون بأل، نحو: " نحن العلماءَ ورثةُ الأنبياء".

٣ـ المضاف، نحو: " أنت صاحبَ الشيب حريٌّ بالنسك".

٤ ـ العَلم، نحو: " أنا زيدَ كثيرُ العفو".

أحكام الاختصاص

١ـ يعرب الاسم الظاهر في الاختصاص مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً تقديره (أخصّ)، فإن كان معرباً فلا إشكال، وإن كان مبنياً كـ(أيّ) و(أية)[1] فهو في محل نصب، و(ها) في آخرهما للتنبيه.

٢ـ الاختصاص يكون دائما في حشو الكلام، ولا يكون في أوله، لأن المراد منه التخصيص، فلابد أن يسبق بالمخصَّص وقد يكون في آخر الكلام، إذا كان بـ(أي) أو(إية) خاصة، نحو: " أنا ناصح لكم أيها المتكلم "، " أنتِ مسؤولة أيتها الأم".

٣ـ جملة الاختصاص (الفعل المحذوف والاسم الظاهر) اعتراضية لا محل لها من الإعراب إلا إذا كانت في نهاية الجملة فتعرب في محل نصب حال، نحو: " ارجوني أيها الفتى" و " أكبرناكِ أيتها الأم".

---

[1] بناؤهما على الضم.

الباب التاسع عشر: التحذيـر والإغـراء

التحذير: هو التنبيه على أمر يلزم اجتنابه، نحو: " إياك والكذبَ".

والإغراء: هو التنبيه على أمر يلزم فعله، نحو: " الصِدقَ الصدقَ".

ولهما صور:

الأولى: أن يكون المحذَّر منه أو المُغرَى به اسماً ظاهراً لا مكرراً ولا معطوفاً عليه، نحو قولك لمن هاجمه الأسد وهو غافل عنه : " الأسدَ " وقولك لمن تهاون بالصلاة: " الصلاةَ".

الثانية: أن يكونا مكررين، نحو: " الظلمَ الظلمَ "، " العدلَ العدلَ".

الثالثة: أن يكونا معطوفاً عليهما، نحو: " الغيبةَ والنميمة "، " أباك وبرَّه".

وينفرد التحذير بصورة رابعة هي أن يكون المحذَّر ضمير نصب منفصلاً، سواء كان معطوفاً عليه، نحو: " إياك ومصاحبة الكذاب " أم لا، نحو: " إياكم أن تتفرقوا وحداناً فتصبحوا أذلة".

ولا يكون الضمير المحذَّر هنا إلا للمخاطب، وشذ مجيئه لغيره، نحو قوله:

ولا تصحب أخا الجهل   وإيـــاك وإيـــاه

أحكام التحذير والإغراء في جميع صورهما

١ـ يجب نصب المحذَّر منه والمغرى به على أن كل منهما مفعولاً به لفعل محذوف، وكذا المحذَّر في الصورة الأخيرة.

٢ـ تقدير الفعل المحذوف في التحذير (أحذر) أو نحوه مما يناسب المعنى، وتقديره في الإغراء (الزم) ونحوه مما يناسب المعنى أيضا.

٣ـ الفعل المحذوف ـ السابق الذكر ـ جائز الحذف في الصورة الأولى وواجبُه في غيرها من الصور المتقدمة فيجوز في نحو (الأسد، الصدق) أن تصرح بالفعل المحذوف فتقول: " احذر الأسدَ "، " الزم الصدقَ".

أما في غير هذه الصورة؛ فلا يجوز التصريح بالفعل، فلا يصح ـ مثلا: " احذر الأسد الأسد ـ اجتنب الكذب والخيانة ـ أُحذرك الجهل[1] (في إياك والجهل).

٤ـ العطف ـ هنا ـ لا يكون إلا بالواو، وهو من عطف المفردات إلا في حالتين، فإنه من عطف الجمل، وهما:

الأولى: ما إذا كان المعطوف محذراً منه والمعطوف عليه محذراً لأجله، نحو: " راسَك والسيفَ ـ يدَك والسكينَ " وإنما كانت هذه الصورة من عطف الجمل؛ لأنه لابد من تقدير فعل لكلا المتعاطفين فيكون التقدير: " جانب رأسك واحذر السيف " أو نحو ذلك مما يناسب المقصود.

ب ـ ما إذا كان المعطوف عليه ضمير (إياك) أو أحد فروعه، نحو: " إياك ودعاءَ المظلوم ـ إياكم وخضراءَ الدِمَن " وهذا كسابقه، لابد فيه من تقدير فعل لكلا المتعاطفين مخالف للآخر فيكون التقدير: " أحذرك وأحذر دعاء المظلوم " أو نحو ذلك.

[1] على إرادة التحذير المصطلح، إذ لولا ذلك لما كان في الجملتين بأس.

الباب العشرون: الاسم الذي لا ينصرف

المراد بالاسم الذي لا ينصرف: ما لا ينون تنوين التمكين، لكون هذا التنوين مستثقلاً، نحو: " أحمد وأحمر" فإن تنوينهما تنوين تمكين ثقيل على النطق.

وإنما قيدنا التنوين بالتمكين ليدخل نحو (غواشٍ) و(جوارٍ) و(ليالٍ) لأن التنوين فيها للعوض لا للتمكين، ونحو (عرفاتٌ) و(أذْرِعاتٌ) لأن التنوين فيهما للمقابلة.

ويمنع الاسم من الصرف إذا وجد فيه علتان من تسع علل أو علة واحدة من – غير التسع – تقوم مقام علتين منها:

والعلة التي تقوم مقام علتين أمران:

١ـ كونه مختوما بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، فإذا كان كذلك منع من الصرف مطلقا، نحو: " سلمى ـ ذكرى ـ قتلى ـ خنساء ـ صحراء ـ أولياء ـ شعراء[١]".

٢ـ كونه على صيغة منتهى الجموع، والمراد بها كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن، فمن أمثلة الأول: " قواعد ـ حدائق ـ مقاعد ـ خواص ـ دواب " ومن أمثلة الثاني: " مصابيح ـ أقاويل ـ أساطيل ـ كراسيّ " فكل هذه الأسماء وأمثالها ممنوعة من الصرف.

وإذا كان الاسم الذي على صيغة منتهى الجموع منقوصاً حذفت ياؤه في حالتي الرفع والجر ـ إن كان مجرداً من أل والإضافة – ونُوّن ما قبل الياء تنوين عوض[١]، نحو

---

[١] هذا والذي قبله من أوزان التأنيث وإن كانا جمع تكسير.

قوله تعالى: " لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَواشٍ " (الأعراف٤١) وقوله: " وَالْفَجْرِ * وَلَيالٍ عَشْرٍ "(الفجر٢) فتقدر الضمة والكسرة على الياء المحذوفة، أما الفتحة فتظهر على الياء لخفتها، نحو قوله تعالى: " سِيرُوا فِيها لَيالِيَ وَأَيَّاماً آمِنِينَ " (سبأ١٨).

أما العلل التسع، فهي:

العَلَمية ـ الوصفية ـ زيادة الألف والنون ـ وزن الفعل ـ العَدْل ـ التركيب ـ التأنيث ـ العُجمة ـ ألف الإلحاق، والأوليان منها معنويتان والباقيات لفظية، ولا يُمنع الاسم من الصرف ـ هنا ـ إلا باجتماع علة معنوية وأخرى لفظية مع ملاحظة أن الأربعة الأخيرة وهي (التركيب والتأنيث والعجمة وألف الإلحاق) لا تجتمع واحدة منها مع الوصفية[٢].

وإليك تفصيل الكلام حول كل علة من تلك العلل:

علل منع الصرف

الأولى: العلمية، وقد مر تفصيل الكلام عن العلم في باب المعرفة والنكرة.

الثانية: الوصفية، والمراد بها أن يكونا لاسم مشتقاً – غير جار مجرى الجامد كاسم الآلة، واسمي الزمان والمكان – ويشترط في كونها علة مانعة من الصرف أن تكون أصلية غير طارئة، نحو: عطشان – أحمر ـ أعلم ـ مَثْنى (في نحو: " جاء الرجال مثنى".

فإن لم تكن أصلية، بل كانت طارئة؛ لم تمنع من الصرف كما في (صفوان) و(ثعبان) في نحو قولك: " له قلب صفوان[٣] ولسان ثعبان "، و(أرنب) و(أفعى) في نحو: " له

---

[١] تنوين العوض: هو الذي يُؤتى به عوضاً عن حرف – كما في المقام – أو عن كلمة، نحو: " كل يجري إلى أجل مسمى" أي كل فلك، أو عن جملة، نحو: " وأنتم حينئذ تنظرون " أي حين تبلغ الروح الحلقوم، وإنما كان هذا التنوين تنوين عوض ولم يكن تنوين تمكين؛ لأن هذه الأسماء ممنوعة من الصرف، فلا تنون تنوين تمكين.

[٢] وإن اجتمعت معها لا تؤثر في التصريف.

[٣] الصفوان هو الحجر الأملس، فهو اسم عين في الأصل لا وصف.

ظاهر أرنب وباطن أفعى "، (أربع) في نحو: " مررت بنساء أربع " فإن هذه الأسماء مصروفة رغم طروّ الوصفية عليها، ووجود علة أخرى.

الثالثة: زيادة الألف والنون، نحو: " عطشان ـ غضبان ـ سكران ـ عمرن ـ عثمان ـ رمضان ـ عمّان "، قال تعالى: " وَلَمَّا رَجَعَ مُوسى إِلى قَوْمِهِ غَضْبانَ أَسِفاً" (الأعراف١٥٠) وقال: " إِذْ قالَتِ امْرَأَتُ عِمْرانَ.. " (آل عمران٣٥) وقال" شَهْرُ رَمَضانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ "[1] (البقرة١٨٥) ويشترط في الوصف الذي زيدت فيه الألف والنون ألا يقبل تاء التأنيث، إما لكونه لا مؤنث له، نحو(لِحيان) لكثير اللحية أو كان مؤنثه على (فعلى)، نحو(سكران) و (عطشان) فإن قبل التاء صُرف نحو: (سَفيان) للطويل ، و(أَلْيان) لكبير الألية، و(ندمان) من المنادمة لا من الندم، فنقول: " هذا رجل سفيانٌ وأليانٌ وندمانٌ " بالتنوين.

وقد يُحتمل كون النون في العلم زائدة وأصلية، فيجوز تصريفه ومنعه، نحو (حسّان) فهو: إما من الحسن، فيصرف؛ لأن النون أصلية، وإما من الحس، فيمنع من الصرف،لأن النون زائدة، ونحو (سَمّان) فهو: إما من السمن أو من السم، و(عفّان) هو: إما العفّة أو العفن، و(حيّان) وهو إما من الحياة أو من الحين.

الرابعة: وزن الفعل، والمراد منه أن يكون العلم أو الوصف على وزن خاص بالفعل، أو غالب فيه أو تكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم، فالأول نحو: (شَمَّر) اسم لفرس، (دُئِل) اسم لقبيلة و (تُبَشِّر) اسم لطائر، و(أحمر) و(أفضل) إذ إن أوزان " فَعَّل ـ فُعِل ـ نُفَعِّل – أَفْعَل " خاصة بالفعل، والثاني نحو "إثمِد – إصبَع – ابْلُم[2] " فإنها على وزن " اضرِب ـ افتَح ـ اُكتُب " وهي أوزان غالبة في الفعل، والثالث: نحو " يزيد ـ

---

[1] الشاهد في (رمضان) أما (القرآن) فهو مصروف؛ لعدم وجود علة أخرى.

[2] وهو نوع من البقل.

تَغْلِب ـ يَعْصُر ـ أُحَيْمِر" فإن حروف الزيادة هنا – وهي الياء والتاء والهمزة – تدل على معنى في الاسم دون الفعل.

ويشترط في هذا القسم أن يكون مضارعاً[1] للفعل، فإن لم يكن مضارعاً له لم يمنع من الصرف، نحو: " يربوع ـ أصْلِيت ـ يعسوب ـ تعْضُوض[2]".

ويشترط في الصفة هنا ألا يكون مؤنثها بالتاء، سواء كان بالألف الممدودة، نحو (أحمر) فإن مؤنثه حمراء، أو المقصورة، نحو (أفضل) فإن مؤنثه فضلى، أو لم يكن له مؤنث أصلاً، نحو (آدَر) و(أكْمَر).

فإن كان مؤنثها بالتاء لم تُمنع من الصرف نحو (أرمل) الذي مؤنثه (أرملة).

الخامسة: العدل، وهو تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى، مع بقاء المعنى الأصلي من غير أن يكون التحويل لزيادة معنى، نحو (جُبَيْل) تصغير جبل، أو يكون للتخفيف نحو(فَخْذ) تخفيف فَخِذ، أو يكون لقلبٍ نحو: " أَيِسَ " مقلوب (يَئِس)، أو للإلحاق نحو (كوثر) من كثير لإلحاقه بجعفر.

وحسبك أن تعرف الألفاظ التي تمنع من الصرف لهذه العلة ـ كما يُزعم ـ دون حاجة إلى تقرير العلة، لبعدها من جهة وعدم اطّرادها من جهة أخرى، وهذه الألفاظ هي:

١ـ ما كان من الأعداد على ومن فُعَال ومَفْعَل، كـأُحاد ومَوْحَد، وثُناء ومَثْنى، وثُلاث ومَثْلَث، إلى عُشار ومَعْشَر.

٢ـ ما كان من الأعلام على وزن (فُعَل) نحو " عُمَر ـ زُحَل ـ مُضَر ـ زُفَر ـ قُزَح ـ هُذَل ـ قُثَم" إلا (أُدَر) فلم يسمع منعه من الصرف بل تصريفه.

٣ـ ما إذا كان على وزن فُعَل من ألفاظ التوكيد المعنوي، نحو (جُمَع) و(كُتَع).

---

[1] أي مشاكلاً له في الحركات والسكنات.

[2] وهو نوع من التمر.

٤ـ (سَحر) و(صَفر) و(رجب)، تقول:" سافرت اليوم سحرَ" و " انتهى صفرُ بخير" و" صمنا رجبَ هذا العام " ويشترط فيها أن تكون معيّنة، فإن لم تكن معينة صُرفت، نحو: " يطلع سهيل سحراً " و" كان المشركون يُحلّون صفراً عاماً ويحرمونه عاما " و" كان النبي(ص) يصوم رجباً وشعبانَ ".

٥ـ (أُخَر) جمع أخرى مؤنث آخَر (بفتح الخاء)، نحو "جاءت هند ونساء أخرُ".

فإن كان مذكر مفرده (أخِر) بكسر الخاء، بمعنى الأخير؛ لم يُمنع من الصرف، نحو: " حضرت الجماعة وصليت في صفوف أُخَرٍ " أي صفوف أخيرات.

السادسة: التركيب، والمراد به هنا أن يكون العلم مركباً مزجياً غير مختوم بكلمة (ويه) نحو " حضرموت ـ بعلبك ـ معديْ كَرِب ـ أنوشروان ـ نيويورك".

أمّا ما كان منه مختوما بـ(ويه) فإنه يُبنى على الكسر نحو " سيبويه ونفطويه "، ويكون الإعراب على الجزء الأخير من المركب المزجي أما الجزء الأول فيبقى على صورته عند التركيب على الأصلح، فنقول:" جاء معدي كربُ ورأيت معدي كربَ، ومررت بمعدي كربَ".

السابعة: التأنيث، ويكون علة مانعة من الصرف ـ مع العلمية ـ سواء أكان معنوياً، نحو(فاطمة وسعاد) أم لفظياً، نحو (طلحة ومعاوية) وسواء كان بالعلامة[١]، نحو (فاطمة وسلمى وخنساء) أم بالتعليق[٢]، نحو (سعاد وزينب).

ويستثنى من ذلك العلم المؤنث العربي الثلاثي الساكن الوسط غير المنقول من المذكر، نحو: " هند ـ دعْد ـ مِصْر " فإنه يجوز فيه الصرف وعدمه، قال الشاعر:

لم تتلفع بفضل مئزرها　　　دعْدُ ولم تُسقَ دعدٌ بالعُلَب

[١] وهي تاء التأنيث وألفه المصورة أو الممدودة.

[٢] أي بتعلقه بالمؤنث بوضع الأعلام.

فمنع (دعد) أولاً وصرفها ثانيا، وقال تعالى: " وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شاءَ اللهُ آمِنِينَ " (يوسف٩٩) بمنع (مصر) من الصرف، وقال: " اهْبِطُوا مِصْراً فَإِنَّ لَكُمْ ما سَأَلْتُمْ " (البقرة٦١) بصرفها.

فإن كان أعجمياً نحو (جَوْر ومَوْك) أو متحرك الوسط نحو (أَمَل ونَهَل) أو منقولاً عن المذكر، نحو (زيد وسعد) ـ علمين لمؤنث ـ تعيّن منعه من الصرف.

الثامنة: العُجمة، والمراد بها أن يكون العلم لفظاً أعجمياً (غير عربي) سواء كان الواضع له العجم، نحو " كسرى ـ يزدجرد ـ سقراط ـ دافيد " أم العرب[1] بأن كان في لغة العجم مستعملاً في غير العلمية فنقلته العرب للعملية، كما لو سمي شخص (سكول) وهو بالانجليزية (مدرسة) أو (نماز) وهو بالفارسية (صلاة) ومنه (قالون) وهو عندا لعجم اسم جنس للشيء الجيد.

ويشترط في منعه من الصرف إضافة إلى كونه علماً شرطان آخران هما:

الأول: أن لا يكون مستعملاً عند العرب في غير العلمية، وإن نقل إلى العلمية، نحو " ديباج ـ فيروز ـ إستبرق " فإن كان كذلك لم يمنع من الصرف، فنقول مثلا: " صحت ديباجاً، وأعجبت بديباجٍ " لمن سُمي بذلك.

الثاني: أن لا يكون ثلاثياً متحرك الوسط، بل مطلقا على الأصح[2]، فإن كان كذلك؛ لم يُمنع من الصرف، نحو (شَتَر) و(فَجَر)، بل و(نوح) و(هود) و(لوط).

أما كيف يعرف الاسم الأعجمي من العربي، فهذا يُعرف بالاطلاع وأخبار الثقاة من النحاة، ومع ذلك فقد ذكروا ضوابط غالبية منها:

١ – أن يكون على وزن خارج عن الأوزان العربية، نحو (إسرائيل وإبراهيم).

[1] خلافاً لبعض النحاة حيث اشترط في منعه كونه علماً في لسان العجم لا العرب، وهو تقييد بلا مقيد.
[2] خلافاً لمن جوّ فيه التصريف.

٢ـ أن يكون رباعياً أو خماسياً خاليا من أحرف الذلاقة وهي حروف (مُر بنفل)، نحو (يأجوج ومأجوج).

٣ـ أن تجتمع فيه الجيم والقاف، نحو (جرموق) أو الجيم والصاد نحو (صَنْجَق) و(صولجان) أو الكاف والجيم نحو (سَكْرَج) ونحو ذلك مما لا يجتمع في الكلمة العربية الأصلية.

التاسعة: ألف الإلحاق، وهي ألف (مقصورة أو ممدودة) لازمة تزاد في آخر بعض الأسماء لإلحاقها بأوزان أخرى، نحو (أَرْطَى)(١) و (عَلْقَى)(٢) و(تترى) الملحقة بوزن (جعفر)، و(مِعزى)(٣) الملحقة بوزن (درهم)

، ونحو (علباء) الملحق بقرطاس من (العلب)(٤).

أحكام الممنوع من الصرف

١ـ يُجر الممنوع من الصرف بالفتحة نيابة عن الكسرة بشرط أن لا يكون مضافاً أو معرفاً بأل، وإلا جر بالكسرة على الأصل، نحو قوله تعالى: " أَلَيْسَ اللهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ " (التين٨) وقوله: ") إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ " (الصافات٦) فإن (أحكم) مع كونه ممنوعاً من الصرف قد جُر بالكسرة ح لكونه مضافاً، وكذا (كواكب) لكونه معرفاً بأل.

٢ـ يجوز تنوين الممنوع من الصرف في حالتين:

---

(١) وهي الأرطاة، شجرة تنبت في الرمل، ألحقت بوزن جعفر فقيل: أرطى.
(٢) وهي العلقاة، شجرة أو نبتة، ألحقت بوزن جعفر فقيل: علقى.
(٣) وهي الماعز، ألحقت بدرهم فقيل: معزى.
(٤) يقال: علب الحلم علباً إذا اشتد وصلب.

الأولى: مراعاة التناسب، كقراءة بعضهم قوله تعالى: " إِنَّا أَعْتَدْنا لِلْكافِرِينَ سَلاسِلَ وَأَغْلالاً وَسَعِيراً " (الإنسان٤) بتنوين (سلاسل) ليناسب (أغلالا).

الثانية: في ضرورة الشعر، وهو كثير، نحو قول امرئ القيس:

ويوم دخلت الخدر خدر عُنيزةٍ   فقالت لك الويلات إنك مرجل

فقد صرف (عنيزة) ضرورة.

٣ـ قد يمنع الاسم من الصرف في ضرورة الشعر، وهو قليل حتى منعه البصريون، من ذلك قوله:

فما كان حصنٌ ولا حابسٌ   يفوقان مِرداس في مجمعِ

فمنع (مرداس) من الصرف وليس فيه سوى العلمية.

وقول الآخر:

وقائلةٍ ما بال دَوْسَرَ بعدنا   صحا قلبه عن آل ليلى وعن هندِ

فمنع (دوسر) وهو منصرف.

الباب الحادي والعشرون: الفعل المضارع وأحكامه

أولا: بناء المضارع

يُبنى الفعل المضارع في حالتين:

الأولى: إذا اتصلت به نون النسوة فيُبنى على الكسر، نحو (يُعرفن) و(يُؤذين) في قوله تعالى: " ذلِكَ أَدْنى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلا يُؤْذَيْنَ وَكانَ اللهُ غَفُوراً رَحِيماً " (الأحزاب٥٩) .

الثانية: إذا باشرته نون التوكيد ثقيلةً أو خفيفةً، فيُبنى على الفتح نحو قوله تعالى: " لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ " (يوسف٣٢) وقد اجتمع فيه التوكيد بالنون ثقيلة وخفيفة[١] وأُحتُرز بالمباشرة عن الفصل بفاصل محقَّق أو مقدَّر، فإن وجد الفاصل؛ امتنع البناء ووجب الإعراب لأن الفصل مانع من البناء، وإنما يكون ذلك في الأفعال الخمسة لوجود الضمير في آخرها محققاً، نحو قوله تعالى: " وَلا تَتَّبِعانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ " (يونس٨٩)، وقوله:" لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ " (التكاثر٦)، وقوله: " فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً.. " (مريم٢٦) أو مقدراً، نحو قوله تعالى: " ثُمَّ لَتُسْئَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ "[٢] (التكاثر٨)، وقولنا: " لَتذهَبِنَّ يا هند "[٣]، وفيما عدا الحالتين يكون المضارع معرباً مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً حسب العوامل، فيُرفع إذا تجرد من الناصب والجازم، ورافعه نفس تجرده عن

---

[١] الخفيفة في قوله (ليكوناً) وقد كتبت ألفاً للرسم القرآني.

[٢] الفاصل هو واو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين.

[٣] الفاصل هو ياء المخاطبة المحذوفة لالتقاء الساكنين.

الناصب والجازم على الأصح، ويُنصب إذا دخل عليه ناصب، ويجزم إذا دخل عليه جازم.

ثانياً: نصب المضارع

و النواصب أربعة حروف:

الأول: أنْ المصدرية، نحو قوله تعالى: " وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ " (البقرة١٨٤) ، وقوله: " وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوى " (البقرة٢٣٧) وقوله: " أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ الله " (الحديد١٦) ، وقوله: " يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَما هُمْ بِخارِجِينَ مِنْها " (المائدة٣٧)، وقوله: " قالُوا أُوذِينا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنا " (الأعراف١٢٩) وإنما كانت مصدرية لأنها تُؤَول مع مدخولها بمصدر يقع في موضع رفع، كما في الآيات الثلاثة الأولى، أو نصب، كما في الآية الرابعة، أو جر كما في الآية الأخيرة، واحترز بالمصدرية عن (أنْ) المخففة من الثقيلة والمفسرة والزائدة، فإنهن لا ينصبن المضارع.

وعلامة المخففة من الثقيلة ـ فيما إذا كان خبرها فعلاً متصرفا لغير الدعاء[1] ـ أنها لا تأتي إلا بعد ما يدل على يقين حقيقة، نحو قوله تعالى: " عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضى " (المزمل ٢٠) او تنزيلاً، نحو قول الشاعر:

ولا تدفنَّني في الفلاة فإنني أخاف إذا ما مت أنْ لا أذوقها[2]

لأنه أراد بالخوف هنا اليقين[3].

---

[1] أما إذا كان خبرها غير الفعل المتصرف أو الدعائي ح فإنها لا تلتبس بالمصدرية ؛ لأن المصدرية لا تدخل إلا على الفعل المتصرف غير الدعائي.

[2] قبله: إذا متُّ فادفني إلى جنب كرمة تروي عظامي بعد موتي عروقها

[3] إذ هو لا يحتمل إذا ما دفن في الفلاة أن يذوق هذه الكرمة، وهي التي ذكرها في البيت السابق على هذا البيت ن وهو قوله:

إذا ما متُ فادفني إلى جنب كرمة تروِّي عظامي بعد موتي عروقها

واحتملوا مجيئها بعد ما يدل على الظن، نحو قوله تعالى: " وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ " (المائدة٧١) ومن ثَم جوّزوا كونها مخففة من الثقيلة وكونها مصدرية، فقُرئت الآية برفع (تكون) وبنصبه، والمصدرية لا تأتي بعدما يدل على اليقين البتة.

وأما المفسرة[١] فهي الواقعة بين جملتين ثانيهما تفسير للأولى، نحو: " أشرت لهم أن قوموا "، اوثانيهما تفسير لمفعول به في الأولى نحو قوله تعالى: " أَوْحَيْنا إِلى أُمِّكَ ما يُوحى * أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ.. " (طه٣٩) فقوله: " اقذفيه " تفسير لقوله: " ما يوحى".

والأكثر فيها أن تكون مفسرة لمفعول به محذوف، نحو قوله تعالى: " فَأَوْحَيْنا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ " (المؤمنون٢٧) أي أوحينا شيئا أن اصنع الفلك، ونحو قوله تعال: " وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ.. " (الأعراف٤٣).

ويشترط في كونها مفسرة شرطان:

١- أن تكون الجملة الأولى حاوية لمعنى القول دون حروفه فإن كانت حاوية معنى القول وحروفه امتنع مجيء (أن)، نحو: " قلت له: اقدِمْ".

٢- أن لا يدخل عليها حرف جر، فليس هي مفسرة في نحو: " أشرت إليه بأنْ قُمْ " بل مصدرية، وقد يكون حرف الجر مقدّراً؛ لاطِّراد حذفه مع (أنْ) المصدرية و(أنَّ) المشبهة بالفعل، كما تقدم، وعليه يجوز اعتبار (أنْ) التفسيرية مصدرية؛ لصحة تقدير حرف الجر قبلها في جميع مواردها، ولعل هذا هو الذي دعا الكوفيين إلى إنكارها.

أمّا (أنْ) الزائدة فهي التي يُجاء بها لتقوية الكلام وتأكيده مع جواز حذفها دون أن يختل نظم الكلام، كما هو الشأن في الحروف الزائدة.

---

[١] أنكر ابن هشام في المغني تبعاً للكوفيين وجود (أنْ) المفسِّرة.

وتُزاد في الغالب بعد (لمّا) الحينية، نحو قوله تعالى: " فَلَمَّا أَنْ جاءَ الْبَشِيرُ أَلْقاهُ عَلى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيراً " (يوسف٩٦) ، وقوله: " وَلَمَّا أَنْ جاءَتْ رُسُلُنا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ " (العنكبوت٣٣) .

وبين (لو) والقَسم، نحو قول الشاعر:

فأُقسم أنْ لو التقينا وأنتمُ لكان لكم يومٌ من الشرِ مظلمُ

وقول الآخر:

أما واللهِ أنْ لو كنتَ حرّاً وما بالحرِّ أنت ولا العتيقِ

وندر زيادتها بين الكاف ومجرورها، نحو قوله الشاعر:

ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقسَّمٍ كأن ظبيةٍ تعطو إلى وارقِ السَّلَمِ

أي: كظبية، وبعد (إذا) نحو قول الآخر:

فأمْهلهُ حتى إذا أنْ كأنّهُ مُعاطِي يدٍ في لُجَّةِ البحرِ غامرِ

أي: حتى كأنّه.

الثاني: (لنْ) وهي حرف نفي ينصب المضارع ويخلص زمنه للمستقبل، نحو قوله تعالى: " فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي "(يوسف٨٠) ، وقوله: " لَنْ تَنالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ "(آل عمران٩٢).

وقيل إنها تفيد التأبيد[1]، ورُدّ بأنها لو كان تفيد التأبيد؛ لما قُيِّد نفيها باليوم في قوله تعالى: " فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا "(مريم٢٦) ، ولَمَا أُتبعتْ بالأبد في قوله: " وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً "(البقرة٩٥).

[1] أي استمرار النفي إلى الأبد ز

وهو ضعيف؛ لأن التقييد باليوم لا ينافي التأبيد غاية الأمر يكون التأبيد مقيداً، كما تقول: " لا أُكلمك اليومَ أبداً "، ولولا القيد لكان تأبيداً مطلقاً.

أمّا ذكرُ الأبد في الآية الثانية، فلأجل التوكيد.

وقد تفيد (لن) الدعاء كما في قول الشاعر:

لن تزالوا كذلكم ثمّ لا زلـ ـتُ لكم خالداً خلود الجبالِ

وقيل منه قوله تعالى: " قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ "(القصص١٧).

ولا يجوز الفصل بين (لن) ومدخولها إلا في ضرورة الشعر، كقوله:

لن- ما رأيتُ أبا يزيدَ مقاتلاً - أدعَ القتالَ وأَشهدُ الهيجاءَ

الثالث: (كي) وهي حرف مصدري مثل (أنْ) لأنها تسبك مع الفعل في مصدر يقع مجروراً[١] دائماً بلام مذكورة أو مقدّرة، مثال المذكورة: " أحسن إلى الناس لكي تنالَ وُدّهم " والتقدير: لنيل ودّهم، ومثال المقدّرة: " أحسن إلى الناس كي تنال ودهم " والتقدير: لنيل ودّهم، أيضاً.

وقد تكون (كي) هذه حرف جرٍّ أو محتمِلة له وللمصدرية، فيتعيّن كونها حرف جر إذا دخلت على (ما) الاستفهامية أو المصدرية، نحو قولهم في السؤال عن السبب: " ليمه؟ " بمعنى: لِمه[٢]، ومثال (ما) المصدرية قول الشاعر:

إذا أنت لم تنفع فضرَّ فإنّما يُراد الفتى كيما يضرُّ وينفعُ

أي: لضُرِّه ونفعِه[٣].

---

[١] وقد يكون مضافاً إلى مصدر يوجبه التقدير، نحو قوله تعالى: " لكي لا تأسوا على ما فاتكم " إذ التقدير: لمنع أساكم على ما فاتكم، والله أعلم.

[٢] (مَ) استفهامية حُذفت ألفها، والهاء للسكت، وقد تقدم ذاك في حروف الجر.

[٣] وإنما منعنا كونها مصدرية؛ لأن الحرف المصدري لا يدخل عل المصدري.

وتحتمل الجارّة و المصدرية إذا تُذكر قبلها اللام، نحو قوله تعالى: " كي لا يكون دُولةً بين الأغنياءِ منكم " فيصح اللام واعتبار (كي) مصدرية، لما يصح اعتبارها حرف جر والفعل منصوب بعدها بأن مضمرة.

ولا يجوز الفصل بين (كي) ومدخولها إلا بـ(لا) النافية أو (ما) الزائدة، نحو قوله تعالى: " لكي لا تأسَوا على ما فاتَكم "، وقول الشاعر:

تصفُ الدواءَ لذي السِقام وذي الضنى   كيما يصحَّ به وأنت سقيمُ

وربما فُصل بالاثنين معاً، نحو قوله:

أردتُ لكيما لا تُرى بي عثرةٌ   ومَن ذا الذي يُعطَي الكمالَ فيكملُ

الرابع: (إذن) وهي حرف جواب وجزاء، فهي حرف جواب لأنها تقع في جواب عن سؤال مذكور أو مقدّر، فالأول نحو قولك: " إذن أُكرمَك " جواباً لمن قال لك: " ماذا لو أتيتك؟ "، والثاني نحو قولك: " إذن أُغنيَه " جواباً لمن قال لك: " سيأتيك محتاجٌ " لأن التقدير: سيأتيك محتاج فماذا تفعل؟.

وهي حرف جزاء، لأنها واقعة جزاء لشرط مذكور أو مقدر، فالأول نحو قول الشاعر:

لَئن عاد لي عبدُ العزيز بمثلها   وأمْكنَني منها إذن لا أُقيلُها[1]

فقوله (إذن لا أقيلها) جواب للشرط (إن عاد).

والثاني، نحو قولك: " إذن أتّبعَك " جواباً لم قال لك: " سأُغادر " لأن التقدير: إنْ تغادر إذن أتبعَك، ونحو قوله تعالى: "مَا اتَّخَذَ اللهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَّذَهَبَ

[1] البيت لكثير عزة وقد مكّنه عبد العزيز ابن مروان مما يريد فإختار ما ليس ينبغي، فاستخفّ به عبد العزيز، وندم على ذلك فأنشد هذه القصيدة.

كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ " إذ التقدير: لو كان كذلك إذن لذهب كل لإله..(إلخ)، وإنما قدّرنا (لو) دون غيرها؛ لأن اللام في الجواب دالة عليها.

وقد تتمحّض (إذن) للجواب، فلا تدل على الجزاء، نحو: " إذن أظنُّك صادقاً " جواباً لمن قال: " أُحِبُك " إذ الظن غير مُسبَب عن هذا القول.

ولا تنصب (إذن) المضارع إلا باجتماع ثلاثة شروط:

١. أن تكون متصدرة في الكلام، فلو سُبقت بشيء لم تنصبْه، نحو: " وأمكنني منها إذن لا أُقيلُها " في قول الشاعر، وقد تقدم.

وإذا لم تُسبق إلا بالواو أو الفاء؛ جاز فيها الإهمال والإعمال، فمن الإهمال قوله تعالى: " وَإِنْ كادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْها وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً "(الإسراء٧٦) وقوله: " أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً "(النساء٥٣)، ومن الإعمال قراءة بعضهم الآيتين بالنصب.

قال ابنه هشام: " والتحقيق أنه إذا قيل: " إنْ تزُرْني أزرْك وإذن أُحسنْ إليك":

فان قدّرت العطف على الجواب؛ جزمت وبطل عمل (إذن) لوقوعها حشواً، أو على الجملتين جميعا؛ جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف "[1].

٢. أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً، فلو كان حالاً أمتنع النصب، نحو: " أذن أظنُّك صادقاً " جواباً لمن قال: " أُحبُّك".

٣. أن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل غير القسم و(لا)النافية[2]، فلو فصل بينها وبينه غيرهما؛ لم يجز النصب، نحو: " لا إذن نفسَك تُهلكُها " جوباً لمن قال: سأعصي الله، ونحو: " قولك: " إذن سأصحبُك " جواباً لمن قال: سأُسافر غداً.

---

[1] مغني اللبيب ج١ ص٢٢

[2] والجار والمجرور على قول، والنداء على قول آخر

ولا يضر الفصل بهما، كالفصل بالقسم في قوله:

إذن واللهِ نرميَهم بحرب تُشيبُ الطفل من قبل المشيبِ

والفصل بـ(لا) في نحو: " إذن لا أُقصّرَ في خدمتِك".

أحكــام (أنْ) المصــدرية

١. أنها تدخل على الفعل الماضي والمضارع بل الأمر[1] إلا أنها لا تعمل إلا في المضارع فتنصبه لفظاً، نحو قوله تعالى: " يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِؤُا نُورَ الله بِأَفْواهِهِمْ "(التوبة٣٢) أو محلاً نحو قوله: " أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ "(الطلاق٤).

٢. أنها تسبك مع منصوبها بمصدر[2] يعرب بحسب العوامل الداخلة عليه، فيكون مبتدأ، كما في قوله تعالى: " وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ "(البقرة١٨٤) والتقدير: صيامُكم ، أو فاعلاً، نحو قوله: " أَ لَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ الله "(الحديد١٦) والتقدير: خشوعُ قلوبِهم، أو مفعولا به، نحو قوله: " يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ " (المائدة٣٧) والتقدير: الخروجَ من النار... وهكذا.

وتشاركها في هذا (كي) إلا أن المصدر معها لا يكون إلا مجروراً باللام ظاهرة أو مقدرة، وقيل إذا كانت اللام محذوفة فهو منصوب بنزع الخافض.

٣. أنها لا يجوز أن يفصل بينها وبين الفعل فاصل غير (لا) النافية أو الزائدة، مثال الفصل بالنافية قوله تعالى: " قالَ آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاثَ لَيالٍ سَوِيًّا "(مريم١٠) ومثال الفصل بالزائدة قوله: " لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللهِ

[1] خلافاً لأبي حيّان حيث منع دخولها على الأمر، فمن دخوله على الماضي قوله تعالى: " لولا أنْ ثبّتناك...الآية " ومن دخوله على الأمر حكاية سيبويه: " كتبتُ إليه أنْ قمْ".

[2] وهذا معنى كونها مصدرية.

"(الحديد٢٩) الشاهد في قوله " لئلا " – أصله: لأنْ لا، فأُدغمت النون في اللام – فإنّ (لا) هنا زائدة، والتقدير: لأن يعلم أهل الكتاب، كذا قيل واللهُ أعلم.

٤. أنها ربّما أُهملت حملا على أختها (ما) المصرية، وعليه قول الشاعر:

أنْ تقرآنِ على أسماءَ ويحكما منّي السلامَ وأنْ لا تُشعِرا أحدا

وقراءة بعضهم: " لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضاعَةَ "(البقرة٢٣٣) برفع (يتمّ).

٥. أنها تعمل ظاهرة ومضمرة، فقد يجب إظهارها وقد يجب إضمارها وقد يجوز الأمران، وإليك التفصيل:

أولا: وجوب الإظهار

يجب إظهار (أن) المصدرية ولا يجوز إضمارها إذا لم يُوجد موجب للإضمار أو مجوِّز للأمرين، وسيأتي الكلام عن كل منهما إن شاء الله تعالى.

ومن موجبات الإظهار ما إذا وقعت بين لام التعليل و(لا) النافية أو الزائدة، نحو: " أعرضْ عن الجاهل لئلا يلجَّ " ونحو قوله تعالى: " " لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ " الآية.

ثانيا: وجوب الإضمار

يجب إضمار (أنْ) المصدرية عاملة بعد الحروف التالية:

١. لام الجحود

وهي اللام المسبوقة بـكون[1] ناقص منفي، وهو منحصر بـ(ما كان) أو (لم يكنْ)، نحو قوله تعالى: " وَما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ "(الأنفال٣٣) وقوله: " لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ "(النساء١٣٧ .

[1] المراد من الكون: كان أو أحد مشتقاتها.

فأن لم يكن الكون ناقصاً، بل كان تاماً؛ لم تكن اللام للجحود، بل للتعليل، نحو قولك: ما كان الولدُ ليُؤذيَ أبويه " أي: ما وجد الولد لهذه الغاية.

وإن لم يكن الكون منفياً –مع كونه ناقصاً – امتنع مجيء اللام.

ومتعلَّق لام الجحود عند البصريين هو الخبر المحذوف، ويقدّرونه بـ(قاصداً) أو (مريداً) دون (موجوداً) ونحو؛ لعدم صحته هنا، ففي نحو قولنا: " ما كان المؤمن ليسرقَ " يكون التقدير: ما كان المؤمنُ قاصداً ليسرق أو مريداً ليسرق، ولو قدّرناه (موجوداً) أو نحوه؛ لكانت اللام تعليلية معللة للوجود، ولم تكن لام الجحود.

وقد تُحذف (كان) قبل لام الجحود، قول الشاعر:

فما جمعٌ لِيغلبَ جمعَ قومي   مقاومةً ولا فردٌ لـــفردِ

٢. (أو) العاطفة

ولا تضمر (أن) بعدها وجوباً إلا إذا كانت بمعنى (حتى) الغائيّة أو بمعنى(كي) أو بمعنى (إلا).

مثال الأولى قول الشاعر:

لأستسهلنّ الصعبَ أو أُدركَ المُنى   فما انقادت الآمالُ إلا لصابرِ

أي: لغاية إدراك المنى.

ومثال الثانية : " لأقولَنّ الحقَ أو يُفتضحَ الكاذبُ " أي: لعلةِ افتضاح الكاذب.

ومثال الثالثة: " لأقتلنّك أو تتركَ النفاق "، وقول الشاعر:

وكنت إذا غمزتُ قناةَ قومٍ   كسرتُ كعوبها أو تستقيما

٣. (حتى)

وينتصب الفعل بعدها بأن مضمرة جوباً سواءً أفادت الغاية، نحو قوله تعالى: " لَنْ تَنالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ "(آل عمران٩٢) أم التعليل، نحو قوله: وَقاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ "(الأنفال٣٩)، وقوله: " هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لا تُنْفِقُوا عَلى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا "(المنافقون٧) أم أفادت استثناءً، نحو قول الشاعر:

ليس العطاءُ من الفضولِ سماحةً حتى تجودَ وما لديك قليلُ

فإن (حتى) هنا بمعنى (إلا) الاستثنائية.

وقد يرتفع الفعل المضارع بعدها، فلا تُضمَر بعدها (أن) وتكون (حتى) استئنافية لا جارّة، وذلك إذا اجتمعت ثلاثة شروط، وهي:

الأول: أن يكون زمن الفعل حالاً، فإنْ كان مستقبلاً، كالأمثلة السابقة، أو ماضياً غير مؤول بالحال، نحو قولنا: " أرسل النبي صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام حتى يُكسِّرَ الأصنام "؛ وجب النصب .

أمّا الماضي المؤول بالحال، نحو قوله تعالى: " وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتى نَصْرُ اللهِ "(البقرة٢١٤) فيجوز فيه النصب والرفع، لكون ماضياً بحسب الواقع حالاً بحسب الحكاية، ومن ثَمَّ قرأ نافع الآية بالرفع، وقرأ بقية السبعة بالنصب.

الثاني: أن يكون ما بعد (حتى) مسبَّباً عما قبلها، فإن لم يكن كذلك؛ وجب النصب، نحو: " اقرأ حتى يغيبَ القمر " و " ما اجتهدتَ حتى تنالَ الظفر " فإن مغيب القمر غير مسَبَّبٍ عن القراءة، ونيل الظفر غير مسبَّب عن عدم الاجتهاد، وكذا: " هل اجتهدتَ حتى تنالَ الظفر" لأن نيل الظفر غير مسبَّب عن احتمال الاجتهاد القائم في نفس السائل، بل عن ثبوت الاجتهاد واقعاً.

الثالث: أن لا يتمَّ بها الكلام، وإلا وجب النصب، نحو: " اجتهادي حتى أنالَ المجد " إذ لو رفع الفعل لبقي المبتدأ بلا خبر، لأنّ (حتى) تكون حينئذ استئنافية - كما تقدم - بخلاف النصب؛ لأنها تكون معه جارّة، فيكون المصدر المؤول خبراً.

ومما اجتمع فيه الشروط الثلاثة قولهم: " مرض زيدٌ حتى لا يرجونه " وقولك: " سرتُ حتى أدخلُها " إذا قلت هذا في حال الدخول.

٤. فاء السببية

وهي العاطفة التي تدل على أن ما قبلها سبباً لما بعدها، نحو قوله تعالى: " فَوَكَزَهُ مُوسى فَقَضى عَلَيْهِ "(القصص١٥) فإنّ وكزة موسى (ع) سببٌ للقضاء على هذا القبطي، وقوله: " وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي "(طه٨١) فأن طغيانهم سببٌ لحلول الغضب الإلهي عليهم.

ولا ينتصب الفعل المضارع بعدها إلا أن يتقدمها نفي محض أو طلب[١]، ونقصد بالنفي المحض ما لم ينتقض بـ(إلا) أو بتكرره، نحو قوله تعالى: " لا يُقْضى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا "(فاطر٣٦) ، ونحو قول أمير المؤمنين واصفاً الله تعالى: " ما اختلف عليه دهرٌ فيختلفَ منه الحالُ، ولا كان في مكان فيجوزَ عليه الانتقالُ " ونحو قولنا: " لم يعصِ فلانٌ فأُعاقبَه".

وأُلحق بالنفي التقليل، نحو: " قلّما تجدُ أحداً ينعمُ اللهُ عليه فيشكرَ "، ونحو: " قد تمدحُ البخيلَ فيجزيَك".

فإن انتقض النفي بـ(إلا) نحو: " ما تأتينا إلا فتحدثُنا "، أو بتكرر النفي، نحو: " ما زال زيدٌ يعملُ فيُنتجُ[٢] "؛ لم يجز النصب.

نعم جوّز سيبويه النصب والرفع فيما لو وقعت (إلا) بعد الفعل، كقول الشاعر:

---

[١] قد ينتصب بعدها بدون ذلك، نحو: " وددتُ أن يأتيني زيدٌ فأُكرمَه " لكن ذلك للعطف على المنصوب لا للفاء.
[٢] لأن (ما) و(زال) كلاهما للنفي، ونفي النفي إثبات.

وما قام منّا قائمٌ في نَدِّينا   فينطقَ إلا بالتي هي أعرفُ

رُوي بنصب (ينطق) ورفعه.

أما الطلب فيشمل الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني، وكذا الترجي على الأصح.

مثال الأمر: " اجتهد فتبلغَ المنى "، وقول الشاعر:

يا ناقُ سيري عَنَقاً فسيحا   إلى سُليمانَ فنستريحا

فإن الفعل (نستريحَ)منصوب بـ(أن) مضمرة بعد فاء السببية لوقوعها بعد الأمر (سيري)، والألف لإطلاق القافية.

ويشترط فيه أن يكون بفعل الأمر كالمثالين، أو بلام الأمر، نحو: " لتَرضَ بحكم اللهِ فتنالَ رضاه " ، فإن كان بغيرهما؛ لم يجز النصب[1] إلا على رأي ضعيف، نحو: " صهْ فينامُ الطفلُ " و " نزالِ إلى القتال فتنالُ الثناء " و" إعانةً الضعفاء فتُؤجرُ".

ومثل الأمر الدعاء – إلا أنه من الأدنى إلى الأعلى – كقول الشاعر:

ربِّ وفقْني فلا أعدلَ عن   سَنَنِ الماضين في خير سَنَنْ

ومثال النهي قوله تعالى: " لا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذابٍ "(طه٦١)، وقوله: " وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي "(طه٨١).

ويشترط فيه أن يكون بالفعل و(لا) الناهية، فلو كان بالمصدر لم يجُز النصب، نحو: " اجتهاداً لا تكاسلاً فتندمُ".

ومثال الاستفهام: " مَنْ جاءك فتكرمَه؟ "، وقول الشاعر:

هل تعرفون لُباناتي، فأرجوَ أن   تُقضَى فيرتدّ بعضُ الروح للجسدِ

[1] إلا أن يُعطف على فعل منصوب كما تقدم.

الشاهد في (أرجو) أما (يرتدّ) فنصب بالعطف على المنصوب.

ويشترط فيه أن تصلح الفاء للعطف، فإن لم تصلح له؛ وجب الرفع، لأن الفاء حينئذ استئنافية ، نحو: " هل أخوك زيدٌ فأُكرمُه "(1).

ومثال العرض قول الشاعر:

يا بن الكرام ألا تدنو فتبصرَ ما قد حدّثوك فما راءٍ كمنْ سمِعا

ومثال التحضيض: " هلا تبُرَّ واليك فتنالَ رضا الله "، وقوله تعالى: " فَيَقُولَ رَبِّ لَوْ لا أَخَّرْتَنِي إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ "(المنافقون١٠) .

ومثال التمنّي: قوله تعالى على لسان المتخلِّف: " يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً "(النساء٧٣)، وقوله على لسان أهل النار: " فَهَلْ لَنا مِنْ شُفَعاءَ فَيَشْفَعُوا لَنا "(الأعراف٥٣) " لأن الاستفهام هنا للتمني، كما قيل.

ومثال الترجي قوله تعالى: وَما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرى "(عبس٤)، قوله تعالى على لسان فرعون: " لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبابَ * أَسْبابَ السَّماواتِ فَأَطَّلِعَ إِلى إِلهِ مُوسى "(غافر٣٧).

(1) نعم هي عاطفة جملة على جملة، ولكن ليس الاستئنافية غير عاطفة الجمل.

٥. واو المعية

وهي حرف العطف الدال على مصاحبة ما قبله لما بعده، بحيث يتعلق الغرض بهما جميعاً، فهو بمعنى (مع)، نحو: " لِتقرأْ القرآنَ وتتدبّرَه "، فإن المطلوب قراءة القرآن مع التدبر، لا القراءة وحدها ولا التدبر وحده.

ويشترط في انتصاب المضارع بعدها أن تُسبق بنفي أو طلب كـ(فاء السببية).

مثال النفي قوله تعالى: " وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ "(آل عمران١٤٢) ، ومثال الأمر: " أقرأ الأدبَ وتذوّقَه "، ومثال النهي قول الشاعر:

لا تنهَ عن خُلُقٍ وتأتِيَ مثلَه عارٌ عليك –إذا فعلتَ– عظيمُ

ومثال الاستفهام قول الآخر:

ألم أكُ جارَكم ويكونَ بيني وبينكمُ المودةُ والإخاءُ

ومثال التمني قوله تعالى على لسان أهل النار: " يا لَيْتَنا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآياتِ رَبِّنا "(الأنعام٢٧).

ثالثا: جواز الإضمار

يجوز إضمار(أن) المصدرية في موردين:

الأول: بعد لام الجر غير المسبوقة بكون ناقص منفي[١] ولا المفصول بينها وبين الفعل بـ(لا) النافية أو الزائدة[٢] سواء كانت هذه اللام للتعليل أو للعاقبة أو للتوكيد.

مثال الأولى قوله تعالى: " يُحِلُّونَهُ عاماً وَيُحَرِّمُونَهُ عاماً لِيُواطِؤُا عِدَّةَ ما حَرَّمَ اللهُ "(التوبة٣٧)، وقوله: " وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِها "(الأنعام٩٧) ، وقوله: " إِنَّا فَتَحْنا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً * لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَما تَأَخَّرَ "(الفتح٣).

[١] وإلا كانت لام الجحود، وهي جب الإضمار بعدها، كما تقدم.
[٢] وإلا وجب الإظهار كما تقدم.

ومثال الثانية – وهي التي يكون ما بعدها عاقبة ونتيجة حتمية لما قبلها – قوله تعالى في موسى(ع): " فَالْتَقَطَهُ آَلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَناً "(القصص٨) فاللام هنا ليست للتعليل بداهة أن صيرورته عدواً وحزَناً لهم ليس هو غرض الالتقاط، بل هو العاقبة الحتمية له[1].

كما هو ظاهر أيضاً في قول الشاعر:

وللموتِ تغذو الوالداتُ سخالَها كما لفناءِ الدور تُبنى المسكنُ

ومن لام العاقبة ظاهراً قوله تعالى: " وَكَذلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَ هؤُلاءِ مَنَّ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنا "(الأنعام٥٣)، وقوله: " وَكَذلِكَ نُصَرِّفُ الآياتِ وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ "(الأنعام١٠٥) أي درست القرآن وتعلمته من غيرك، وقوله على لسان موسى(ع): " وَقالَ مُوسى رَبَّنا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأَهُ زِينَةً وَأَمْوالاً فِي الْحَياةِ الدُّنْيا رَبَّنا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ "(يونس٨٨) ويمكن أن تكون اللام في هذه الآيات للتعليل حقيقة، فيكون من الإضلال الجزائي لا الابتدائي وهو ليس بقبيح من تعالى.

أمّا الثالثة وهي التي للتوكيد، فهي الواقعة بين فعل متعدٍ ومفعوله، نحو قوله تعالى: " يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُا نُورَ اللهِ بِأَفْواهِهِمْ "(الصف٨)، وقوله: " إِنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً "(الأحزاب٣٣) فاللام الجارة هنا زائدة للتوكيد، والفعل بعدها منصوب بان مضمرة جوازاً والمصدر المؤول مفعول فعل الإرادة، والتقدير– والله أعلم – يريدون إطفاءَ نور الله، إنما يريد الله إذهابَ الرجس...

---

[1] أنكر البصريون لام العقبة، وتبعهم الزمخشري، قال: " اللام في (ليكون) هي لام (كي) التي معناها التعليل كقولك " جئتك لتكرمن " سواء بسواء ولكن معنى التعليل فيها وارد عن طريق المجاز دون الحقيقة، لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدواً وحزناً، بل المحبة والتبني غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شُبه بالداعي الذي يُفعل الفعل لأجله، فاللام مستعارة لِما يشبه التعليل، كما استعير الأسد لما يشبه الأسد " انتهى ملخصاً (الكشاف ج٣ص١٦٦) .

الثاني: في العطف على اسمٍ خالص من معنى الفعل بالواو أو الفاء أو ثمّ وكذا أو[١].

مثال العطف بالواو: " الموتُ وتكونَ عزيزاً خيرٌ من الحياة وتعيشَ مهاناً " فالفعلان (تكون) و(تعيش) منصوبان بـ(أن) مضمرة جوازاً، والمصدر المؤول في الأول معطوف على (الموت) وفي الثاني على (الحياة).

وقول ميسون زوج معاوية:

ولبس عباءة وتقرَّ عيني أحبُّ إليّ من لبس الشفوفِ

ومثال العطف بالفاء: " طاعتُك اللهَ فترُضَيه خير من معصيته فتُغضبَه "

وقول لشاعر:

لولا توقع مُعترٍّ فأُرضيَه ما كنتُ أُثرُ إترابأ على تربِ[٢]

ومثال العطف ب(ثمّ): " طلوعُ الشمس ثمّ تغيبَ آية حدوثها "، وقول الشاعر:

إنّي وقتلي سُليْكاً ثم أعقِلَه كالثور يُضرب لمّا عافت البقرُ[٣]

ومثال العطف بـ(أو) قوله تعالى: " وَما كانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَراءِ حِجابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً "(الشورى٥١) فإن (يرسل) بإضمار(أن) معطوف على (وحياً).

ومثال إظهار (أن) هنا قوله تعالى: " قُلْ إِنَّما حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَواحِشَ ما ظَهَرَ مِنْها وَما بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللهِ ما لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ ما لا تَعْلَمُونَ "(الأعراف٣٣).

---

[١] بشرط أن لا تكون الواو للمعية والفاء للسببية مسبوقتين بنفي أو طلب، و (أو) بمعنى (حتى) أو (إلا)، وإلا وجب الإضمار، كما تقدم.

[٢] المعتر هو السائل الذي يعترض للسؤال، والإتراب هـ: الغنى، والترب: الفقر.

[٣] الشاعر قتل سليك بن السلكة ليدفع شره عن قومه ثم دفع ديته، فحاله في هذا الفعل حال الثور يُضرب حتى تخاف البقر العائفة للماء فتشرب خوفاً من الضرب، وذلك أن الرعاة لا يضربون البقر لأنها أنفع من الثور.

ثالثاً: جزم المضارع

جوازم الفعل المضارع قسمان: ما يجزم فعلاً واحداً وما يجزم فعلين.

أولا: ما يجزم فعلا واحداً

وهي أربعة أشياء:

الأول: الطلب؛ لتضمنه معنى الشرط[١]، فيَجزم الفعل بعده بشرط أن يكون جواباً له، وعلامة ذلك أن يصح تقدير (إنْ) الشرطية قبل فعل الطلب[٢] دون فساد المعنى.

مثال الأمر قوله تعالى: " قاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللهُ بِأَيْدِيكُمْ "(التوبة١٤)، وقوله: " قُلْ تَعالَوْا أَتْلُ ما حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ "(الأنعام١٥١) ومنه قوله تعالى: " تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ.... يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ "(الصف١٢) لأن (تؤمنون) هنا خبر أُريد به الأمر، فهو بمعنى (آمنوا)، كذا قيل والله اعلم.

ومثال النهي: " لا تعصِ اللهّ تنجُ " بخلاف نحو: " لا تعصِ الله تخسرُ " فلا يجزم الجواب؛ لفساد المعنى بتقدير (إن).

ومثال الاستفهام: " هل تأتيني أُكرمْك".

ومثال التحضيض: " هلا تصدّقت بالقليل يجزِك الله بالكثير".

ومثال العرض: " ألا تجتنب الرذائل تُسعدْ "

ومثال التمني: " يا ليتني كنت معهم أفُزْ فوزاً عظيماً".

ومثال الترجي: " لعلك مسافرٌ أتّبِعْك".

---

[١] وهو مذهب الخليل وسيبويه، والجمهور على أن الجازم أداة شرط مقدّرة.

[٢] مع تحويله إلى ما يصلح للشرط، وتحويل (لا) الناهية إلى النافية.

الثاني: لـــم

وهي حرف نفي يجزم المضارع ويقلب زمنه إلى الماضي، نحو قوله تعالى: " أَ لَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ "(الشرح١)، وقوله: " لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ "(الإخلاص٣).

الثالث: لـــمّا

وهي حرف نفي يجزم المضارع ويقلب زمنه إلى الماضي أيضاً، إلا أنها تخالف (لم) من وجوه:

١. أن منفيها مستمر الانتفاء إلى الحال، نحو قوله تعالى: " وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمانُ فِي قُلُوبِكُمْ "(الحجرات١٤) بخلاف (لم) فإن منفيها قد يكون مستمر النفي إلى الحال، نحو آية التوحيد، و قد يكون منقطعاً قبله أو عنده، كقوله تعالى: " هَلْ أَتى عَلَى الإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً "(الإنسان١)، وكقولنا: " لم يقُمْ زيد ثم قام".

٢. أن منفيها متوقع الثبوت بخلاف (لم)، فإذا قلت: " لما ينزل المطر " دل هذا على أن نزوله متوقع.

٣. أن منفيها لا يكون إلا قريباً من الحال بخلاف (لم)، ومن ثم صحّ أن يقال الآن: " رُفع عيسى(ع) ولم ينزل " ولا يصح: " ولمّا ينزل "[1].

٤. أنها لا أن تقترن بأداة شرط، فلا يقال مثلا: " إن لما يأتِ زيد أُسافر " وجاز ذلك في (لم)، قال تعالى: " فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا... "(البقرة٢٤).

٥. يجوز حذف منفيها مع وجود ما يدل عليه، نحو قول الشاعر:

فجئتُ قبورهم بدءاً ولمّـا		فناديت القبور فلم يُجبـْنَـهْ

أي: ولما أكن بدأ قبل ذلك، والبَدْء هو السيد، أما (لم) فلا يجوز حذف مدخولها مطلقاً.

[1] جوز ذلك ابن مالك، كما نقل ابن هشام في المغني.

الرابع: لام الطلب

وهي اللام الدالة على طلب فعل شيء سواء كان الطلب دعاء، نحو قوله تعالى: " وَنادَوْا يا مالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ قالَ إِنَّكُمْ ماكِثُونَ "(الزخرف٧٧)، أم التماساً، نحو قولك لصديقك: " لِتذهبْ معي اليوم " أو أمراً حقيقياً نحو قوله تعالى: " لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ "(الطلاق٧) أو مجازياً نحو قوله: " وَمَنْ شاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنا لِلظَّالِمِينَ ناراً أَحاطَ بِهِمْ سُرادِقُها "(الكهف٢٩).

وهذه اللام مكسورة إلا إذا سُبقت بالواو أو الفاء أو ثم فتُسكّن، نحو قوله تعالى: " ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ "(الحج٢٩) و قوله: " فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هذَا الْبَيْتِ "(قريش٣).

ودخولها على فعل الغائب، كالآيات السابقة، أكثر من دخولها على فعل المخاطب، نحو: " لِتجتهدْ يا زيد "، وهو أكثر من دخولها على فعل المتكلم، كقوله تعالى: " وَقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنا وَلْنَحْمِلْ خَطاياكُمْ "(العنكبوت١٢).

ويكثر حذفها وبقاء عملها بعد فعل الأمر (قلْ) بشرط أن لا يصلح ما بعدها أن يكون جواباً للأمر، نحو قوله تعالى: " قُلْ لِعِبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ "(ابراهيم٣١) أي لِيُقيموا الصلاة.

الخامس: (لا) الطلبية

وهي التي يُطلب بها الكف عن فعل، عكس لام الطلب، مثال النهي قوله تعالى " وَاعْبُدُوا اللهَ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ "(النساء٣٦)، ومثال الدعاء قوله: " رَبَّنا لا تُؤاخِذْنا إِنْ نَسِينا أَوْ أَخْطَأْنا رَبَّنا "(البقرة٢٨٦) ومثال الالتماس قوله على لسان النملة: " لا يَحْطِمَنَّكُمْ

سُلَيْمانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ "(النمل١٨) ومن النادر دخولها على فعل المتكلم، كقول الشاعر:

إذا ما خرجنا من دمشقَ فلا نعدْ لها أبداً ما دام في الجُراضمُ[1]

وكقول الإمام زين العابدين في الدعاء: " ولا أُظلَمنّ وأنت مطيق للدفع عني".

وقد يُحذف المضارع بعدها مع وجود الدليل، نحو قولنا: " تواضع لِمَن تواضع لك وإلا فلا " أي فلا تتواضع.

ويجب حذفه في نحو: " قياماً لا قعوداً " إذ التقدير: " قمْ قياماً لا تقدْ قعوداً".

ثانيا: ما يجزم فعلين

وينحصر في أدوات الشرط الجازمة، وهي:

١. إنْ، نحو قوله تعالى: " إِنْ تَنْصُرُوا اللهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدامَكُمْ "(محمد٧) الفعل الأول (تنصروا) ويسمى فعل الشرط، والثاني (ينصرْ) ويسمى جواب الشرط، وتزاد بعدها (ما) نحو قوله تعالى: " فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمنِ صَوْماً "(مريم٢٦).

٢. إذْما، نحو قول الشاعر:

وإنّك إذْما تأتِ ما أنت آمرٌ به تُلفِ مَنْ إيّاه تأمرُ آتيا

٣. مَنْ، نحو قوله تعالى: " مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ "(النساء١٢٣) وقوله: " فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ "(الزلزلة٧).

٤. ما، نحو قوله تعالى: " ما نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِها نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْها أَوْ مِثْلِها "(البقرة١٠٦).

---

[1] الجراضم، بضم الميم، من كثر أكله وكبر بطنه، يريد معاوية.

٥. مهما، نحو قوله تعالى: " وَقالُوا مَهْما تَأْتِنا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنا بِها فَما نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ "(الأعراف١٣٢)، وقول الشاعر:

أغرّكِ مني أنّ حبّكِ قاتلي	وأنكِ مهما تأمري القلب يفعلِ[1]

٦. متى، نحو قول الشاعر:

أنا ابنُ جلا وطلاع الثنايا	متى أضعِ[2] العمامة تعرفوني

(تعرفوني) مجزوم بحذف النون، والنون الموجودة للوقاية.

و تُزاد بعدها (ما)، كقول الشاعر:

متى ما تلقني ومعي سلاحي	تُلاقِ الموت ليس له عديلُ

٧. أين، نحو: " أين ينزلِ المطر يكثر العشب " ، ويكثر زيادة (ما) بعدها، نحو قوله تعالى: " أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ "(النساء٧٨) وقوله: " أَيْنَما يُوَجِّهْهُ لا يَأْتِ بِخَيْرٍ "(النحل٧٦)، وقول الشاعر:

صعدة نابتة في حائرٍ	أينما الريحُ تُميِّلْها تمِلْ

٨. أيّانَ، نحو قول الشاعر:

أيان نُؤمنْك تُؤمنْ غيرنا وإذا	لم تُدرك الأمن منا لم تزل حذرا

وقد تُزاد بعدها (ما) نحو قوله:

إذا النعجة العجفاء كانت بقفرة	فأيان ما تعدلْ بها الريح تنزلِ

٩. حيثما، نحو قول الشاعر:

حيثما تستقمْ يُقدّرْ لك اللـــ	ـهُ نجاحاً في غابر الأزمان

١٠. أنّى، نحو قول الآخر:

---

[1] الفعل مجزوم بالسكون، وكُسر للروي.

[2] الفعل مجزوم بالسكون، وكُسر لالتقاء الساكنين.

خليليّ أنى تأتيانيَ تأتيا فتًى غير ما يرضيكما لا يحاولُ

١١. أيّ، نحو: " أيَّ عمل تعملْ تُجزَ به "، وتزاد بعدها (ما) نحو قوله تعالى: " أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْماءُ الْحُسْنى "(الإسراء١١٠).

أما (كيف) و(إذا) فالصحيح أنهما لا يجزمان، والجزم بها ضرورة، نحو قوله:

استغنِ ما أغناك ربُّك بالغنى وإذا تصبْك خصاصةٌ فتجمّلِ

أحكام أدوات الشرط الجازمة

أولا: (إنْ وإذما) حرفان، فليس لهما محل من الإعراب، والباقي أسماء، فيكون لها محل من الإعراب، حسب التفصيل الآتي:

١- ما دل منها على الذات (وهو: مَن، ما، مهما، أيّ المضافة إلى ذات) يُعرب مبتدأ، نحو قوله تعالى: " مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ "(النساء١٢٣) ، ونحو: " ما يُحزنْك يُحزنْي " و " أيُّ أحدٍ يُؤذِك يؤذِني " و " وأيُّ أمرٍ يسؤْك يسؤْني".

نعم إذا كان فعل الشرط طالباً له ليكون مفعولا به له، نُصب[1] مفعولاً به، نحو: " مَنْ تجدْ مِن ضعيف فأعنْه " وقوله تعالى: " ما نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِها نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْها أَوْ مِثْلِها "(البقرة١٠٦)، وقوله " أَيَّما الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلا عُدْوانَ عَلَيَّ "(القصص٢٨).

٢- ما دل منها على الظرفية (وهو: أنى، أيان، حيثما، أيّ المضافة إلى الظرف) يُنصب على الظرفية، ويتعلق بفعل الشرط إلا إذا كان فعل الشرط ناسخاً، فيتعلّق بالخبر مذكوراً كان الخبر، نحو: " أينما تكن مقيماً يصلْك رزقك " أو محذوفاً، نحو: " أينما تكن يصلْك رزقك " إذ الخبر هنا محذوف تقديره (مستقراً) .

---

[1] إن لم يكن الفعل مشتغلا بضمير اسم الشرط أو ملابسه وإلا جاز إعرابه مفعولاً به، وجاز إعرابه مبتدأ، كما تقدم في باب الاشتغال.

٣- ما دلّ منها على حدث (وهو: أي المضافة إلى المصدر خاصة) أُعرب مفعولا مطلقاً، نحو: " أيَّ لفظٍ تلفظْ يكتبْه الملكان".

ثانياً: تجزم هذه الأدوات فعلين الأول يسمى فعل الشرط والثاني يسمى جواب الشرط أو جزاء الشرط، ولا بدّ في الشرط أن يكون فعلا مضارعاً، كما مثلنا أو ماضياً، نحو قوله تعالى: " وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنا وَجَعَلْنا جَهَنَّمَ لِلْكافِرِينَ حَصِيراً "(الإسراء٨) إلا أنه إذا كان ماضياً كان جزمه على المحل، كما هو كذلك إذا كان مضارعاً مبنياً، نحو قوله تعالى: " إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ "(الأحزاب٣٢)، وقوله: " وَإِمَّا تَخافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلى سَواءٍ "(الأنفال٥٨).

أما جواب الشرط، فيجوز أن يكون فعلا (ماضياً أو مضارعاً) ويجوز أن يكون جملة، فيقترن حينئذ بالفاء، نحو قوله تعالى: " وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ فَهُوَ حَسْبُهُ "(الطلاق٣) وتكون الجملة جميعها في محل جزم.

ثالثا: وفي جميع هذه الأحوال يجب أن يكون زمن الشرط وجوابه مستقبلاً.

رابعا: لهذه الأدوات الصدارة في لكلام، فلا يجوز أن يسبقها شيء من جملة الشرط، ولا من جملة الجواب، ولا أن يعمل بها ما قبلها[1]إلا إذا كان حرف جرّ، نحو: " بمَنْ تثقْ أثقْ " أو مضافاً، نحو: " مع مَنْ تُوالِ تُحشرْ".

خامسا: يجوز حذف فعل الشرط مع وجود الدليل، وهذا الحذف على قسمين:

الأول: أن يُحذف مع بقاء مرفوعه ووجود جملة بعده تفسّره، نحو قوله تعالى " وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ "(التوبة٦) والتقدير – والله أعلم: إن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك.

[1] ولذلك أوّلو قول الشاعر: إن من يدخل الكنيسة يوماً يلقَ فيها جآذراً وظباءا
بتقدير ضمير الشأن.

ويكثر هذا الحذف بعد (إنْ)، وقد يكون بعد غيرها، كقول الشاعر:

صعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ أينما الريحُ تُمَيِّلها تمِلْ

الثاني: إن يحذف دون ذلك سواء بقي شيء من جملة الشرط أم لا، مثال الأول – وفيه بقاء لا النافية – قول الشاعر:

فطلِّقْها فلستَ لها بكُفءٍ وإلا يعلُ مفرقِك الحسامُ

أي: وإنْ لا تطلقها يعل..

وقولهم – وفيه بقاء الخبر: " المرءُ مجزيٌّ بعمله إنْ خيراً فخير، وإن شرّاً فشرّ " أي إن كان خيرا فخير، وإن كان شراً فشر.

ومثال الثاني قول الشاعر:

متى.. تُؤخَذوا قسراً بظنّة عامرٍ ولا ينجُ إلا من في الصفاد أسيرُ

أي متى تُوجدوا تُؤخذوا قسراً، و هذا الحذف قليل جدا حتى خصّه البعض بالضرورة.

وقد تُحذف جملة الشرط مع الأداة، وجُعل منه قوله تعالى: " فَذلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ "(الماعون٢) والتقدير: إن استطعت معرفته فذلك... والله أعلم.

سادسا: يجوز حذف جواب الشرط مع وجود الدليل، نحو قوله تعالى: " فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّماءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شاءَ اللهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدى فَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْجاهِلِينَ "(الأنعام٣٥) أي: إن استطعت أن تبتغي... فافعل، أو نحو ذلك، وقوله: " مَنْ كانَ يَرْجُوا لِقاءَ اللهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللهِ لآتٍ "(العنكبوت٥) التقدير: فلْيبادر بالعمل فإن أجل الله لآت، أو نحو ذلك، وقوله: "إِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ

وَأَخْفَى "(طه٧) التقدير: فاعلم أنه غني عن جهرك، فإنه يعلم الجهر وأخفى، أو نحو ذلك، والله أعلم.

والأقرب أن يكون في هذه الآية و التي قبلها وأمثالها مجازٌ بإقامة السبب مقام المسبَّب[1]، فلا حذف.

ويجب حذف جواب الشرط في ثلاث حالات:

الأولى: أن يتقدم على الشرط ما يدلّ على الجواب، نحو قوله تعالى: " فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ "(الجمعة٦) والتقدير: فتمنوا الموت إن كنتم صادقين فتمنوا الموت، فحذف الجواب لدلالة الكلام المتقدم عليه، وهو كثير في القرآن الكريم.

الثانية: أن يكتنفه –أي يحيط به – ما يدل على الجواب، نحو قوله تعالى: " وَإِنَّا إِنْ شاءَ اللهُ لَمُهْتَدُونَ "(البقرة٧٠) والتقدير: إن شاء الله اهتدينا، وقوله: " " سَتَجِدُنِي إِنْ شاءَ اللهُ مِنَ الصَّابِرِينَ "(الصافات١٠٢) والتقدير: إن شاء الله صبرت، والله أعلم.

الثالثة: أن يتقدم على أداة الشرط قسم لم يستوفِ جوابه، فيكون الجواب للقسم وجواب الشرط محذوفاً، نحو قوله تعالى: " قالُوا لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ يا نُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمَرْجُومِينَ "(الشعراء١١٦) وقوله: " وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّماواتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ قُلِ الْحَمْدُ لله بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ "(لقمان٢٥)[2].

والكوفيون لا يوجبون حذف جواب الشرط هنا غاية الأمر لا بد من حذف أحدهما، ويشهد لهم قول الشاعر:

لئن كان ما حُدِّثْتُه اليوم صادقاً أصمْ في نهار القيظ للشمس باديا

[1] لأن العلم بأنه غني عن الجهر مسبّب عن كونه تعالى يعلم السر، والمبادرة بالعمل – في الآية السابقة – مسببة عن قرب إتيان الأجل.

[2] لا يخفى أن القسم في الآيتين محذوف أشعرت به اللام، والأصل: والله لئن...أو نحوه.

وقول الآخر:

لئن مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركة لا تُلْفِنا من دماء القوم ننفتلُ

فقد ذُكر في البيتين جواب الشرط، وحُذف جواب القسم.

هذا إذا لم يتقدم عليهما مبتدأ محتاج إلى خبر، وإلا جاز الأمران عند الجميع إلا أن ذكر جواب الشرط أرجح ، نحو: " أخوك لئن زارني أُكرْمه " ويجوز: " أخوك لئن زارني لأُكرمّنه " بذكر جواب القسم وحذف جواب الشرط.

سابعا: إذا عُطف على فعل الشرط أو جوابه فعل مضارع بالواو أو الفاء؛ جاز فيه الجزم إتباعاً لهما والنصب على أن الواو للمعية والفاء للسببية.

مثال الجزم قوله تعالى: " وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ ناراً خالِداً فِيها "(النساء١٤) فإن الفعل (يتعدَّ) معطوف بالواو على فعل الشرط ولذلك جزم، وقوله: " وَمَنْ يُقاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً "(النساء٧٤) فقد عُطف الفعل(يُقتل) بالفاء على فعل الشرط وقوله تعالى: " مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ وَلا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللهِ وَلِيًّا وَلا نَصِيراً "(النساء١٢٣ وفيه عطف الفعل (يجد) على جواب الشرط.

ومثال النصب قراءة بعضهم قوله تعالى: " وَإِنْ تُبْدُوا ما فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشاءُ "(البقرة٢٨٤) بنصب (يغفر)، وقول الشاعر:

ومَن لا يُقدِّمْ رجله مطمئنةً فيثبتَها في مستوى الأرض يزلقِ

بنصب (يثبتها) وقد اجتمع الجزم والنصب في قول الآخر:

ومَن يقتربْ منا ويخضعَ نؤوِه ولا يخشَ ظلما ما أقام ولا هضما

ويجوز أيضاً رفع المعطوف على الجواب – خاصة – على الاستئناف، كقوله تعالى: " " قُلْ إِنْ تُخْفُوا ما فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللهُ وَيَعْلَمُ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الأَرْضِ "(آل عمران٢٩)، وقوله: " مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيانِهِمْ يَعْمَهُونَ "(الأعراف١٨٦) فإن الفعلان (يعلم) في الآية الأولى، و(يذر) في الآية الثانية، مرفوعان؛ لأنهما مستأنفان، والله أعلم.

الثامن: لا يجوز أن يكون الشرط جملة اسمية أو فعلية فعلها طلبي أو جامد أو منفي بـ(لن أو ما أو إنْ) أو مصدّر بحرف تنفيس أو قد.

أما الجواب فيجوز أن يكون كل ذلك إلا أنه يجب حينئذ أن يقترن بالفاء.

مثاله جملة اسمية قوله تعالى: " وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ فَهُوَ حَسْبُهُ "(الطلاق٣)، وقوله: " فَأَيْنَما تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ "(البقرة١١٥)، وقوله: " إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبادُكَ "(المائدة١١٨)، وقوله: "وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللهُ بِضُرٍّ فَلا كاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ "(الأنعام١٧) .

ومثاله جملة فعلية فعلها طلبي قوله تعالى: " فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي.. "(مريم٢٦)، وقوله: " إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُما أَوْ كِلاهُما فَلا تَقُلْ لَهُما أُفٍّ "(الإسراء٢٣)، وقوله: " قُلْ مَنْ كانَ فِي الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدًّا "(مريم٧٥)، وقولنا: " إن جئتك فهل تكرمُني؟".

ومثاله جملة فعلية فعلها جامد قوله تعالى على لسان طالوت(ع): " فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي "(البقرة٢٤٩)،وقوله: " إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِيَ "(البقرة٢٧١)، وقوله : " إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مالاً وَوَلَداً * فَعَسى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ خَيْراً مِنْ جَنَّتِكَ "(الكهف٤٠) وقوله: "مَنْ يَكُنِ الشَّيْطانُ لَهُ قَرِيناً فَساءَ قَرِيناً "(النساء٣٨).

ومثاله منفياً بـ(لن) قوله تعالى: " وَما يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ "(آل عمران١١٥) وقوله: " وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللهَ شَيْئاً "(آل عمران١٤٤).

ومثاله منفياً بـ(ما) قوله تعالى: " وَقالُوا مَهْما تَأْتِنا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنا بِها فَما نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ (الأعراف١٣٢).

ومثاله منفياً بـ(إنْ): " من خادع الناس فإنْ هو إلا خاسر".

ومثاله مصدَّراً بحرف تنفيس قوله تعالى: " وَإِنْ تَعاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرى (الطلاق٦)، وقوله: " مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ "(المائدة٥٤).

ومثاله مصدّرا بـ(قد) قوله تعالى: " فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقى "(البقرة٢٥٦) وقوله: " قالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ "(يوسف٧٧).

وقد تكون (قد) مقدّرة، نحو قوله تعالى: " إِنْ كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكاذِبِينَ " (يوسف٢٦) والتقدير: فقد صدقت، وقوله: " وَمَنْ جاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلاَّ ما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ "(النمل٩٠) التقدير: فقد كُبتْ وجوههم، كذا قيل في الآيتين والله أعلم.

إلا أن اقتران الجواب بالفاء هنا – أعني عندما تكون (قد) مقدرة – جائز لا واجب.

وقد تنوب (إذا) الفجائية عن الفاء في ربط الجواب، نحو قوله تعالى: " وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ "(الروم٣٦) ومثاله في الأداة غير الجازمة قوله تعالى: ثُمَّ إِذا دَعاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إِذا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ "(الروم٢٥).

وقد تُحذف الفاء من دون نيابة، وهو خاص بالضرورة، كقوله:

مَنْ يفعلْ الحسناتِ اللهُ يشكرُها والشر بالشر عند الله مثلانِ

أما قوله تعالى: " وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ "(الأنعام١٢١) فمؤوّل بتقدير قسم محذوف، والتقدير: فوالله إنكم لمشركون، والله أعلم.

فصل فـــي (أمّــــا)

ومما يلزم اقتران جوابه بالفاء دائما (أمّا) وهي حرف يقوم مقام أداة شرط جازمة وجوابها، وأولّها سيبويه بـ(مهما يكن من شيء)، فإذا قلت مثلا: " أمّا الحرام فاجتنبْه " كان التقدير: مهما يكن من شيء؛ فاجتنب الحرام.

أحكامها:

١. أن جوابها لازم الاقتران بالفاء؛ لكونه أبداً لا يصلح شرطاً، وقد تحذف الفاء لضرورة الشعر، نحو قوله:

فأما القتال لا قتال لديكمُ ولكنّ سيراً في عراض المواكبِ

٢. لا يجوز أن تباشرها فاء الجواب، وعليه يجب إمّا زحلقة الفاء من المبتدأ إلى الخبر، نحو قوله تعالى: " أَمَّا أَحَدُكُما فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْراً "(يوسف٤١) وإما فصلها عنها بأحد الفواصل التالية:

الأول: الخبر، نحو: " أمّا عندي فزيدٌ " و " أما في الدار فعمرو".

الثاني: الشرط، نحو قوله تعالى: " فَأَمَّا إِنْ كانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ(الواقعة٨٩) .

الثالث: اسم منصوب لفظاً أو محلا بالجواب، نحو قوله تعالى: " فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ "(الضحى٩) ، وقوله: " وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ "(الضحى١١).

الرابع: اسم منصوب على الاشتغال، نحو: " أما الضيفَ فأكرمْه " وكقراءة بعضهم قوله تعالى: " وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمى عَلَى الْهُدى "(فصلت١٧) بنصب (ثمود).

الخامس: جار ومجرور أو ظرف معمول لـ(أّما) نحو: " كان فلان يدأب في عمله أما ليلاً فإنه يطالع العلم وأما في النهار فإنه يطلب الرزق".

٣. أنها تفيد التفصيل[1] غالباً، كأكثر الأمثلة السابقة، وقد تكون لمجرد التوكيد، نحو قولك: " أما زيد فشجاع " فإنه آكد من قولك: " زيد شجاع".

٤ . أنها قد يُحذف جوابها استغناء عنه، كقوله تعالى: " يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمانِكُمْ "(آل عمران١٠٦) أي فيُقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم، فاستغني عن جوابها بالمقول، ومثله قوله: " وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَ فَلَمْ تَكُنْ آياتِي تُتْلى عَلَيْكُمْ "(الجاثية٣١).

[1] أي تفصيل مجمل مذكور قبلها تحقيقاً أو تقديراً، فالأول نحو قوله تعالى: " فمنهم شقي وسعيد * فأما الذين شُقُوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق....وأما الذين سُعدوا ففي الجنة..." والثاني كقوله تعالى: " إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فأما الذين آمنوا فيعلمون... وأما الذين كفروا فيقولون... " إذ المراد أن الناس انقسموا في تقبل هذا المثل صنفين فأما...(إلخ) والله أعلم.

أدوات الشرط غير الجازمة

وهي كأدوات الشرط الجازمة في إفادتها ارتباط الجواب بالشرط ارتباط المسبَّب بسببه إلا أنها لا تعمل الجزم، وهي ستة: (لو) و(لولا) و(لوما) الامتناعيات و(إذا) و(كيفما) و(لمّا) الحينية.

أولا: لو

وهي حرف يفيد في الغالب امتناع جوابه لامتناع شرطه، نحو قوله تعالى: " لَوْ نَشاءُ لَجَعَلْناهُ حُطاماً "(الواقعة٦٥)، وقوله: " وَلَوْ شِئْنا لَرَفَعْناهُ بِها "(الأعراف١٧٦)، وقوله: لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتا "(الأنبياء٢٢).

وقد لا يمتنع الجواب بامتناع الشرط، نحو قوله تعالى: وَلَوْ أَنَّنا نَزَّلْنا إِلَيْهِمُ الْمَلائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتى وَحَشَرْنا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً ما كانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلاَّ أَنْ يَشاءَ اللهُ "(الأنعام١١١) لأن الجواب – وهو عدم كونهم مؤمنين – لو كان ممتنعاً لثبت إيمانهم؛ لأن نفي الشيء إثبات لنقيضه، وهذا غير مراد قطعاً.

وقد تستخدم (لو) استخدام (إن) الشرطية إلا أنها لا تكون جازمة، ولا تكون حينئذ للامتناع، ويلزم أن يكون شرطها وجوابها مستقبلين، نحو قوله تعالى: " وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعافاً خافُوا عَلَيْهِمْ "(النساء٩) فإن الفعل (تركوا) مستقبلا معنى وإن كان ماضياً لفظاً، وكذا (خافوا)، وكقول الشاعر:

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنـــا ومِن دون رمسيْنا من الأرض سبسبُ
لظلّ صدى صوتي وإنْ كنتُ رِمةً لصوت صدى ليلى يهشُّ ويطـــــربُ

وقول الآخر:

ولو أن ليلى الأخيلية سلّمتْ علَيّ ودوني جندلٌ وصفائـــــــحُ
لسمتُ تسليم البشاشة أو زقا إليها صدًى من جانب القبر صائحُ

أحكامهـــــا:

١. أن يكون كل من شرطها وجوابها فعلا ماضياً لفظاً ومعنى، كالأمثلة السابقة أو معنًى فقط[١]، نحو: " لو لم تأتِ لَهجرتُك "، وقول الشاعر:

لو كنتُ من مازنٍ لم تستبحْ ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

لأن المضارع المجزوم بـ(لم) ماض في المعنى، وقول الآخر:

رهبان مدين والذين عهدتهم يبكون من حذر العذاب قعودا
لو يسمعون كما سمعت كلامها خرُّوا لعزة ركّعاً وسجودا

فإن(يسمعون) هنا ماض معنًى وإن كان مضارعاً لفظاً.

هذا إذا لم تُستعمل (لو) استعمال (إنْ) وإلا وجب أن يكون شرطها وجوابها مستقبلين، كما تقدم.

٢. يجب – على الأرجح – أن يقع الفعل بعدها مباشرة – كما هو الحال في جميع أدوات الشرط ما عدا لولا و لوما – ولو مقدراً، نحو قوله تعالى: " قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذاً لأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنْفاقِ "(الإسراء١٠٠) إذ التقدير: لو تملكون، فحُذف الفعل فانفصل الضمير، و(تملكون) المذكور تفسير لهذا المحذوف والله أعلم، وقوله: وَلَوْ أَنَّهُمْ قالُوا سَمِعْنا وَأَطَعْنا وَاسْمَعْ وَانْظُرْنا لَكانَ خَيْراً لَهُمْ "(النساء٤٦) والتقدير: لو ثبت أنهم قالوا...

أما قول الشاعر:

---

[١] قد يكون الجواب جملة اسمية، كما قال بعضهم في قوله تعالى: " ولو أنّهم آمنوا واتقَّوا لَمثوبةٌ من عند الله خير ": إن الجواب: لمثوبة من عند الله خير.

لو بغير الماء حلقي شرقٌ كنتُ كالغصّان بالماء اعتصاري

فيُؤول بتقدير (كان) الشأنية[1]، والتقدير: لو كان هو أي الشأن حلقي شرق...(إلخ)

٣. إذا كان جوابها مثبتاً كثر اقترانه باللام، نحو قوله تعالى: " وَلَوْ شِئْنا لَرَفَعْناهُ بِها "الأعراف١٧٦، وقوله: " لَوْ نَشَاء لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً "الواقعة٦٥، ومن تجريده قوله تعالى: " لَوْ نَشاءُ جَعَلْناهُ أُجاجاً "الواقعة٧٠.

وإذا كان منفياً بـ(ما) فالأكثر تجريده منها، نحو قوله تعالى: " وَلَوْ شاءَ رَبُّكَ ما فَعَلُوهُ " الأنعام١١٢، وقوله: " لَوْ كانُوا عِنْدَنا ما ماتُوا " آل عمران١٥٦.

ومن اقترانه بها قول الشاعر:

ولو نُعطَى الخيار لَمَا افترقنا ولكن لا خيارَ مع الليالي

وقول الآخر:

لو كان آملُ أن ألقاك في الحلمِ لَمَا قرعتُ عليك السن من ندمِ

وإن كان منفياً بـ(لم) امتنع اقترانه باللام.

٤. قد تُحذف جملة الشرط أو الجواب مع وجود القرينة، مثال الأول قوله تعالى: " مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَما كانَ مَعَهُ مِنْ إِلهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلهٍ بِما خَلَقَ " المؤمنون٩١، والتقدير: لو كان كذلك لذهب... (إلخ).

ومثال الثاني قوله تعالى: " وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمُوْتى بَلْ للهِ الأَمْرُ جَمِيعاً " الرعد ٣١، فالجواب هنا محذوف – كما قيل – والتقدير: ما آمنوا به.

---

[1] وهي التي يكون اسمها ضمير الشأن.

ثانيا وثالثا: لولا ولوما

وهما حرفا امتناع لوجود بمعنى أن جوابهما ممتنع لوجود الشرط، نحو قوله تعالى: " وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِّ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ "البقرة٢٥١ وقوله: " وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِّ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مُّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ "النساء١١٣، وقول الشاعر:

لوما الإصاخةُ للوشاة لكان لي   من بعد سخطك في رضاك رجاءُ[١]

أحكامهمـــا

١. يجب أن يكون شرطهما جملة اسمية مع حذف الخبر إن كان كوناً عاماً[٢]، نحو قوله تعالى: " وَلَوْلا رَهْطُكَ لَرَجَمْناكَ "هود ٩١، أي: لولا رهطك موجود لرجمناك، وقوله: " وَلَوْ لا أَنْ ثَبَّتْناكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً "الإسراء٧٤، والتقدير: لولا تثبيتنا إياك حاصل لقد كدت...

فإن كان خبرها كوناً خاصاً؛ لم يجز حذفه إلا مع وجود القرينة، وأوجب بعضهم حذف الخبر سواء كان كوناً عاماً أم خاصاً.

٢. يجب أن يكون جوابها مُصدَّراً بفعل ماض لفظاً ومعنى أو معنى فقط ، ويكثر اقترانه باللام إن كان مثبتاً، ويقل إن كان منفياً بـ(ما) ويجب تجريده منها إن كان منفياً بـ(لم).

مثال اقتران المثبت بها ما تقدم من الأمثلة، ومثال تجريد المثبت منها قول الشاعر:

لولا زهيرٌ جفاني كنت معتذراً   ولم أكن جانحاً للسلم إن جنحوا

ومثال تجريد المنفي بـ(ما) منها قوله تعالى: " وَلَوْ لا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ما زَكى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ " النور٢١، ومثال اقترانه بها قول الشاعر:

---

[١] الإصاخة: الاستماع، يقول: لولا استماعك للوشاة لرجوت أن ترضى عني.

[٢] وهو المقدر بالوجود أو الحصول.

ولولا لقاء الظاعنين لَمَا أبقتْ نواهم لنا روحاً ولا جسدا

وقد تقدم ذلك في جواب (لو)، والثلاث من باب واحد من هذه الجهة.

٣. يجوز حذف جوابها إن دل عليه دليل، نحو قوله تعالى: " وَلَوْ لا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ "النور ١٠ فإن الجواب هنا محذوف، والتقدير: لولا فضل الله عليكم ورحمته لهلكتم أو نحو ذلك، والله أعلم.

رابعا: لَمّـــا

وهي حرف[١] وجود لوجود، ومعنى ذلك أن جوابها موجود لوجود شرطها، نحو قوله تعالى: " فَلَمَّا ذاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُما سَوْآتُهُما " الأعراف:٢٢ فإن بدوّ السوءات وُجد بوجود الذوق.

أحكامهـــــا

يجب أن يكون شرطها فعلا ماضياً لفظاً ومعنى، كالآية السابقة، أو معنى فقط، نحو: " فصرتُ لما أُكلمهم يتعجبون".

أما جوابها؛ فيجوز أن يكون فعلا ماضياً، وهو الأكثر، وفعلا مضارعاً مؤولا بالماضي، نحو قوله تعالى: " فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْراهِيمَ الرَّوْعُ وَجاءَتْهُ الْبُشْرى يُجادِلُنا فِي قَوْمِ لُوطٍ " هود٧٤ فهو مؤول بـ(جادلنا) ولكنه جيء به مضارعاً لحكاية الحالة الماضية والله أعلم، وجملة اسمية، ويقترن حينئذ بالفاء أو إذا الفجائية، نحو قوله تعالى: " فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ " لقمان٣٢، وقوله: " فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذا هُمْ يُشْرِكُونَ " العنكبوت ٦٥.

---

[١] وقيل: إنها ظرف بمعنى حين أو إذا.

خامسا: إذا

وهي ظرف للزمان المستقبل متضمن معنى الشرط.

أحكامهـــــا

١. يجب أن يكون شرطها وجوابها مستقبلين، نحو قوله تعالى: " إِذا طَلَّقْتُمُ النِّساءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ " الطلاق١، وقوله: " وَإِذا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْها أَوْ رُدُّوها " النساء٨٦.

وقد يراد بها الاستمرار، نحو قوله تعالى: " إِذا جاءَكَ الْمُنافِقُونَ قالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ " المنافقون١، وقوله: " وَإِذا جاؤُكَ حَيَّوْكَ بِما لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللهُ " المجادلة٨، وقوله: " وَإِذا خَلَوْا إِلى شَياطِينِهِمْ قالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ " البقرة١٤، وقوله: " وَإِذا رَأَوْا تِجارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا " الجمعة١١.

٢. قد تخرج عن الشرطية، فتفيد مجرد الظرفية، كما قيل في نحو قوله تعالى: " وَالَّذِينَ إِذا أَصابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ " الشورى٢٩ وقوله : " وَإِذا ما غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ "الشورى٣٧ فإن (إذا) هنا ليست شرطية بدليل خلو الجملة الاسمية من الفاء، بل هي ظرف متعلق بالخبر، والتقدير: والذين ينتصرون حين يصيبهم البغي، كذا قيل، والله أعلم.

ومن ذلك قوله تعالى: " وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى "الليل١ وما كان كذلك من الأقسام، فليس هي فيه شرطية، إذ لو كانت شرطية، لكان القسم جواباً لها في المعنى، فيصير التقدير: إذا يغشى الليل أقسمت، وهو ممتنع، بل هي هنا ظرف متعلق بحال من الليل.

٣. تتعلق (إذا) الشرطية بجوابها على الأصح، وهي مضافة إلى شرطها، وقد تقدم في باب الإضافة أنها من الأسماء الملازمة للإضافة إلى الجمل الفعلية.

سادسا: كيـــف[1]

ولا تكون شرطية إلا إذا كان شرطها وجوابها فعلين متماثلين في اللفظ والمعنى ، نحو: " كيف تجلسُ أجلسُ "، وقد تقترن بـ(ما) الزائدة، نحو: " كيفما تقومُ أقومُ "، قال الشاعر:

ما الناس إلا مع الدنيا وصاحبها		فكيفما انقلبت يوماً به انقلبوا

[1] ذهب الكوفيون إلى أنها جازمة، وقيل: تكون جازمة بشرط اقترانها بـ(ما) الزائدة، والأرجح ما خترناه في المتن.

خاتمـة

توكيـــد المضارع بنوني التوكيـــد

يؤكّد المضارع بنون خفيفة (ساكنة) أو ثقيلة (مشددة) في آخره، وتوكيده هذا إما واجب أو جائز أو ممتنع، والجائز كثير وقليل، فهذه أربعة أقسام:

١. وجوب التوكيد

ويكون ذلك عندما يقع المضارع جواباً للقسم مع اجتماع ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون مثبتاً، فلا يؤكّد المنفي، نحو قوله تعالى: " فَيُقْسِمَانِ بِاللهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَناً " (المائدة١٠٦) فالفعل (نشتري) لا يُؤكد؛ لكون منفياً، ومثله قوله تعالى: " قالُوا تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ " (يوسف٨٥) لأن التقدير: لا تفتأُ تذكر يوسف.

الثاني: أن يكون مستقبلاً، فلا يؤكّد الحال، نحو قول الشاعر:

لئن تكُ قد ضاقت عليكم بيوتكم لَيعلمُ ربي أنّ بيتيَ واسعُ

فإن الفعل (يعلم) لا يؤكد؛ لكونه حالاً.

الثالث: أن يكون مباشراً للام القسم، فإن كان مفصولا عنها؛ لم يجز التوكيد، نحو قوله تعالى: " وَالضُّحى.... وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى " (الضحى ٥) وقوله: " وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ " (آل عمران١٥٨) فالفعلان (يعطيك) و(تحشرون) مفصولان عن اللام، الأول بـ(سوف) والثاني بـ(إلى الله)، ولذا لم يُؤكدا.

ومثال ما اجتمع فيه الشروط الثلاثة قوله تعالى: " وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ "(الأنبياء٥٧)، وقوله: " لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ " (التكاثر٦) وقوله: " لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ "(العلق١٥).

٢. كثرة التوكيد

وذلك في موردين:

الأول: عند وقوعه شرطاً لـ(إمّا)[١] نحو قوله تعالى: " فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمنِ صَوْماً " (مريم٢٦)، ومن مجيئه غير مؤكد - مع ندرته - قول الشاعر:

يا صاحِ إمّا تجدني غير ذي جدة   فما التخلي عن الإخوان من شيمي

وقراءة بعضهم الآية السابقة: إمّا ترَيْنَ (من غير توكيد).

الثاني: عند كونه طلبياً، نحو قوله تعالى: " وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْواتاً "(آل عمران١٦٩)، وقول خرنق:

لا يبعدَنْ قومي الذين همُ   سمُّ العُداة وآفةُ الجزَرِ

وقول الآخر:

هلا تَمُنَّنْ بوعد غير مُخلفةٍ   كما عهدتُكِ في أيّام ذي سلَمِ

وقول الآخر:

فليتَكِ يوم الملتقى تَرَيِنَّنِي   لكي تعلمي أني امرؤ بكِ هائمُ

وقول الآخر:

أ تهجُرَنَّ خليلاً صان عهدكمُ   وأخلص الودَّ في سرّ وإعلانِ

---

[١] التي هي في الواقع (إنْ) الشرطية مدغمة في (ما) الزائدة، وقيل: إن التوكيد هنا واجب، ولا يجوز تركه إلا في ضرورة الشعر.

٣. قلة التوكيد

وذلك في موارد:

منها: أن يقع بعد (لا) النافية، نحو قوله تعالى " وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً "(الأنفال٢٥).

ومنها: أن يقع بعد (ما) الزائدة، نحو قول حاتم – في المال:

قليلاً به ما يحمَدَنَّك وارثٌ إذا نال مما كنت تجمع مغنَما

ومنها: أن يقع بعد (لم) نحو قول الشاعر:

من جحد الفضل ولم يذكرَنْ بالحمد مسديه فقد أجرما

ومنها: أن يكون شرطاً لغير (إمّا) نحو قوله:

مَن تثْقفَنْ منهم فليس بآئبٍ أبداً وقتل بني قتيبة شافي

أو جواباً له، نحو قول الآخر:

فمهما تشأْ منه فزارةُ تُعطِكم ومهما تشأْ منه فزارة تمنعا

فقوله: (تمنعا) جواب (مهما) وهو مؤكد بنون التوكيد الخفيفة التي قلبت ألفاً للوقف.

٤. امتناع التوكيد

وذلك إذا لم يكن هنالك موجب للتوكيد أو مجوّز له مما تقدم.

الباب الثاني والعشرون: العـــدد وأحكامـــه

والكلام عنه يقع في مسائل:

المسألة الأولى: في أقسامه

وهي أربعة:

١. العدد المفرد، والمراد به ما لم يكن مركباً ولا متعاطَفاً ولا عِقداً - وسيأتي الكلام عن كل واحد من الثلاثة – فيشمل الأعداد من الواحد إلى العشرة والمائة والألف، ولا فرق في الأخيرين بين كونهما مفردين أعني مائة وألف أو مثنيين أعني مائتان وألفان أو مجموعين أعني مئات ومئون وأُلوف وآلاف.

ويلحق بالعدد المفرد (بِضع) الذي مؤنثه بضعة، و(نَيِّف) والأول يدل على عدد مبهم يتردد بين الأعداد من الثلاثة إلى التسعة، والثاني يدل على عدد مبهم أيضاً يتردد بين الأعداد من الواحد إلى التسعة، ولا يستعمل إلا مع العِقد معطوفاً عليه، فتقول: " عشرة ونيف، وعشرون ونيف، وثلاثون ونيف...(ألخ).

٢. العدد العِقد، والمراد به في الاصطلاح رأس كل عشرة مما بين العشرة الأولى والمائة، وهو: عشرون – ثلاثون... إلى التسعين.

العدد المركب، وهو ما تركب من عدد مفرد و(عشر) أو (عشرة) تركيباً مزجياً

ويسمى الأول الصدر والثاني العجز، ويشمل الأعداد من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر)، ويختص (اثنان عشر) و(اثنتا عشرة) بأن عجزهما حالٌّ محل النون المحذوفة من الصدر، لأن الصدر في الأصل اثنان واثنتان، وإنما حذفت النون للتركيب لا للإضافة إذ لا إضافة هنا.

٣. العدد المتعاطَف، وهو ما تألف من عقد وعدد مفرد (أو ما أُلحق به) معطوفاً أحدهما على الثاني بالواو، ويشمل الأعداد من (واحد وعشرين) إلى (تسعة وتسعين).

المسألة الثانية: في إعرابه بجميع أقسامه

١. العدد المفرد معرب، ويُعرب بحركات أصلية أو نيابية بحسب العوامل الداخلة عليه، نحو قوله تعالى: " فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ "(النساء١٥)وقوله: " وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مِائَةَ جَلْدَةٍ "(النور٢) وقوله: " فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ "(الأنفال٦٦).

٢. العدد المركب مبني على فتح الجزأين، ويستثنى من ذلك (اثنا عشر) و(اثنتا عشرة) فإن صدرهما معرب إعراب المثنى، أما عجزهما فمبني على الفتح على الأصل.

ويعرب العدد المركب المبني بجزأيه إعراباً محلياً بحسب العوامل الداخلة عليه، فيكون مفعولاً به في مثل قوله تعالى: " إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي ساجِدِينَ "(يوسف٤) ومبتدأ في مثل قوله: " عَلَيْها تِسْعَةَ عَشَرَ "(المزمل٣٠)...وهكذا.

أما العدد المركب المعرب أعني (اثنا عشر واثنتا عشرة) فإعرابه يكون في صدره، فيكون فاعلا مرفوعاً في مثل قوله تعالى: " فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتا عَشْرَةَ "(البقرة٦٠) ومفعولا به منصوباً في مثل قوله: " وَبَعَثْنا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيباً "(المائدة١٢)... وهكذا. أما العجز

(وهو عشر أو عشرة) فليس له محل من الإعراب، لأنه حالّ محل النون من المثنى، فله حكمها.

٣. العِقد معرب، ويعرب ملحقاً بجمع المذكر السلم، فيُرفع بالواو، نحو قوله تعالى: " إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ "(الأنفال٦٥) ويُنصب ويُجر بالياء، نحو قوله تعالى: " إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ "(التوبة٨٠) وقوله: " فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً "(المجادلة٤).

٤ . العدد المتعاطف معرب، ويعرب الجزء الأول منه بحسب العوامل، فيكون فاعلا في نحو: " جاء واحدٌ وعشرون رجلاً " ومبتدأ في نحو قوله تعالى: " إِنَّ هذا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً "(ص٢٣) ومفعولا به في نحو: " اشتريتُ أربعةً وأربعين كتاباً"...وهكذا.

أما الجزء الثاني (أعني العقد) فهو معطوف على الجزء الأول تابع له في الإعراب.

المسألة الثالثة: في تذكيره وتأنيثه

يُذكّر العدد ويؤنث وفقاً للأحكام التالية:

١ – العددان المفردان واحد واثنان – ومؤنثاهما – يوافقان المعدود[1]، فإذا كان المعدود مذكراً؛ كانا مذكرين، وإذا كان مؤنثاً كانا مؤنثين، نحو قوله تعالى: " وَإِلهُكُمْ إِلهٌ واحِدٌ "البقرة١٦٣)، " وَآتَتْ كُلَّ واحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّيناً "(يوسف٣١)، " وَقالَ اللهُ لا تَتَّخِذُوا إِلهَيْنِ اثْنَيْنِ "(النحل٥١)، " قالُوا رَبَّنا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ "(غافر١١) أي موتتين اثنتين.

---

[1] المعدود: هو ما بيّن العدد أي شيء هو، أو ما كان مُحصياً لأفراده، ويُذكر بعد العدد، ويسمى حينئذ تمييزاً، وقد يذكر قبله، وقد يُحذف استغناءً عنه أو لإرادة العموم أو الإبهام .

والغالب الاستغناء عنهما بصيغتي المفرد والتثنية – مذكّرتين أو مؤنثتين – فنقول في الواحد من الرجال: " رأيت رجلاً " وفي الاثنين منهم: " رأيت رجلين " وفي الواحدة من النساء: " رأيت امرأة " وفي الاثنين: " رأيت امرأتين".

٢- الأعداد من ثلاثة إلى عشرَة – وتلحق بها بضع – تخالف المعدود إذا كان مذكوراً مؤخّراً عنها، فتقول: " عندي ثلاثة رجال وثلاث نساء وعشرة كتب وعشر مجلات وبضعة دفاتر وبضع أوراق".

أما إذا كان المعدود محذوفاً أو مُقدّماً على العدد فتجوز المطابقة والمخالفة، نحو: " هذه كتب ثلاثة أو ثلاث، ومجلات أربعة أو أربع " و تقول: " جاءني أربعة أو أربع " سواءً كانوا من الرجال أم من النساء.

تنبيـــــهات

الأول: الحكم على المعدود بالتذكير والتأنيث إنما يكون باعتبار مفرده لا جمعه[1]، فتقول في نحو (فتية وأودية وسُرادقات): " هذه ثلاثة فتية، وثلاثة أودية، وثلاثة سرادقات " لأن مفردها مذكر، وهو (فتى – وادٍ – سرادق).

وتقول في نحو (غوانٍ وجوارٍ وليالٍ): " هذه خمس غوانٍ، وخمس جوارٍ وخمس ليالٍ " لأن مفردها مؤنث، وهو (غانية – جارية – ليلة).

ويستثنى من ذلك جمع الجنس، نحو (رهط) واسم الجنس الجمعي نحو (كَلِم) فإنه يجب فيهما مراعاتهما لا مراعاة مفردهما.

[1] هذا هو الأشهر والأرجح، وبعضهم يوجب مراعاة الجمع، وبعضهم يجوّز الأمرين.

الثاني: أذا أمكن أن يُلاحظ في المعدود التذكير و التأنيث معاً؛ جاز في عدده الأمران، نحو (بطن) فإنه يمكن أن يلاحظ فيه التذكير و التأنيث، أما التذكير فمن لفظه، وأما التأنيث فمن معناه؛ لأن معناه (القبيلة) فنقول: " فيه خمسة بطون أو خمس بطون ".

ونحو (نخل) فإن العرب قد لاحظت فيه التأنيث والتذكير، قال تعالى: " كَأَنَّهُمْ أَعْجازُ نَخْلٍ خاوِيَةٍ "(الحاقة ٧) وقال: " كَأَنَّهُمْ أَعْجازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ "(القمر ٢٠) فنقول في عدده: " فيها ست من النخل، أوستة من النخل".

ونحو (طلحة) اسم شخص، فيلاحظ فيه التأنيث من جهة لفظه، والتذكير من جهة معناه، فنقول: هؤلاء ثلاث طلحات، وثلاثة طلحات ".

ولا يجوز ذلك في مثل (سعاد وزينب) مما كان مؤنثا حقيقياً ولفظه مذكر، بل يتعين تذكير العدد معه، فنقول: " هذه سبع زينبات، وست سُعادات".

الثالث: يجب على المشهور فتح سين (عشرة) في التأنيث وتسكينها في التذكير، فنقول: " هؤلاء عشَرة رجال وعشْر نساء".

ويجب على المشهور أيضاً معاملة (ثمان) معاملة الاسم المنقوص، فتثبت ياؤه عند الإضافة والتعريف بـ(أل) وتُحذف عند عدمها، وتقدّر عليها الضمة والكسرة وتظهر الفتحة، فنقول: " هذه ثماني نساء، ورأيت ثمانيَ نساء، ومررت بثماني نساء "، ونقول: " هذه نساء ثمانٍ، ورأيت نساء ثمانياً أو ثمانيَ[1]، ومررت بنساء ثمانٍ".

٣- العدد المركب يجري على صدره حكم العدد المفرد وتتعيّن في عجزه المطابقة للمعدود، تقول: " فيها أحد عشر كوكباً، واثنتا عشرة عيناً، واثنا عشر نقيباً، وثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشر امرأة، وتسع عشر ملكاً، وتسع عشرة آية "، قال تعالى : " إِنِّي رَأَيْتُ

[1] لجواز صرفه ومنعه من الصرف.

أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً "(يوسف٤)، "فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتا عَشْرَةَ عَيْناً "(البقرة٦٠)، " إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنا عَشَرَ شَهْراً "(التوبة٣٦)، " عَلَيْها تِسْعَةَ عَشَرَ "المدثر(٣٠) فإن المعدود هنا مذكر، و التقدير: تسعة عشر ملكاً، والله أعلم.

٤- العدد المتعاطف يجري على جزئه الأول حكم العدد المفرد، أما جزئه الثاني (وهو العقد) فملازم للتذكير دائماً، تقول: " عندي واحد وعشرون كتاباً، وإحدى وعشرون مجلة، وخمسة وعشرون ديناراً، وخمس وعشرون ليرةً".

٥- العددان مائة و ألف يلازمان حالة واحدة، كألفاظ العقود، فمائة تلازم التأنيث، وألف يلازم التذكير، تقول: " فيها مائة رجل، و مائة امرأة، وألف رجل وألف امرأة".

تنبيـــــه:

إذا كان للعدد تمييزان (معدودان) فإن كان مفرداً؛ رُوعي - في تأنيثه وتذكيره - السابق منهما، فنقول مثلا: " فيها ستة طلاب وطالبات، وست طالبات وطلاب "، وإن كان العدد مركباً أو متعاطفاً؛ فهنا فروع:

١. أن يكون كلا التمييزين من العقلاء؛ فيُراعى المذكر مطلقاً، فنقول مثلا: " فيها أحد عشر مسلماً ومسلمة، وأحد عشر مسلمة ومسلماً، وثلاثة عشر مسلماً ومسلمة، وثلاثة عشر مسلمة ومسلماً، وخمسة وعشرون مسلماً ومسلمة، وخمسة وعشرون مسلمة ومسلماً".

٢. أن يكون كلا التمييزين من غير العقلاء؛ فُيراعى السابق منهما، فنقول مثلا: " عندي ثلاثة عشر كتاباً ومجلة، وثلاث عشرة مجلة وكتاباً، وخمسة وعشرون كتاباً ومجلة، وخمس وعشرون مجلة وكتاباً".

هذا بشرط ألا يفصل بين التمييزين كلمة (بين) وإلا رُوعي المؤنث مطلقاً، تقول: " قضيت خمس عشرة بين ليلة ويوم، وخمس عشرة بين يوم وليلة ".

٣. أن يكون أحد التمييزين عاقلا والآخر غير عاقل؛ فيُراعى العاقل مطلقاً، تقول مثلا: " فيها ستة عشر رجلاً ودابة ، وستة عشر دابة ورجلا ، ستة وعشرون رجلاً ودابة، وستة وعشرون دابة ورجلاً " وتقول: " فيها ست عشرة امرأة ودابة، وست عشرة دابة وامرأة.. وهكذا.

المسألة الرابعة: في أحكام تمييزه

تمييز العدد هو ما يرفع إبهامه ويفصّل إجماله، وقد تقدم الكلام عنه في باب التمييز.

ولا بد في هذا التمييز من أن يلي العدد، فإن تقدم عليه لم يُسمّى تمييزاً في الاصطلاح وإن أزال الإبهام.

ويمكن توضيح أحكام تمييز العدد من خلال النقاط التالية:

١ . تمييز الأعداد المفردة غير(مائة وألف) يجب أن يكون جمعاً مجروراً، فإن كان العدد (واحد أو اثنين) جُرّ التمييز بـ(مِن) لا غير، وإن كان غيرهما جُرّ بها أو بالإضافة، والثاني هو الأغلب، تقول: " فيها واحد من الرجال وواحدة من النساء، واثنان من الرجال واثنتان من النساء " وتقول: " فيها ثلاثة رجالٍ، وثلاثة من الرجال، وثلاث نساءٍ وثلاث من النساء".

٢. الأعداد المكبة والمتعاطفة والعقود يجب أن يكون تمييزها مفرداً منصوباً، قال تعالى: " أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً "(يوسف٤) وقال: " تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً "(ص٢٣) وقال: " ثَلاثِينَ لَيْلَةً "(الأعراف١٤٢).

٣. مائة وألف يجب أن يكون تميزهما مفرداً مجروراً بالإضافة، قال تعالى: " فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ "(البقرة٢٦١) وقال: " فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عاماً "(العنكبوت١٤) ونقول: " فيها مائتا رجلٍ، وثلاثمائةِ امرأةٍ، وألفا طفلٍ، وثلاث آلافِ طفلةٍ".

واعلم أن معدود العدد المضاف إلى المائة أو الألف هو نفس المضاف إليه أي المائة أو الألف، فمعدود الثلاثة في قولنا: " ثلاثمائة رجلٍ " هو المائة لا الرجل، ولذا ذُكّرتْ الثلاثة، ومعدود الأربعة في قولنا: " أربعة آلاف امرأة " هو الألف لا الامرأة، ولذلك أُنثتْ الأربعة.

وقد يُجر تمييز المائة أو الألف بـ(مِنْ) ويجب حينئذ أن يكون جمعاً، كما تقول: " عندي مائة من الإبل، وخمسمائة من الغنم " وقال تعالى: " أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلائِكَةِ مُرْدِفِينَ "(الأنفال٩)، وقال: " أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلاثَةِ آلافٍ مِنَ الْمَلائِكَةِ مُنْزَلِينَ " (آل عمران١٢٤).

أحكام أخرى للتمييز

١. لا يجوز الفصل بين العدد وتمييزه في غير ضرورة الشعر، كما في قوله:

على أنني بعدما قد مضى ثلاثون – للهجر – حولاً كميلا
يُذَكِّرُنيك حنين العَجول ونوح الحمامة تدعو هديـــــلا[1]

٢. يجوز حذف التمييز استغناء عنه، نحو قوله تعالى: " عَلَيْها تِسْعَةَ عَشَرَ "(المزمل٣٠) أي ملكاً، وهم خزنة النار والله أعلم، وقوله: " إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ

[1] الكميل: الكامل، والعجول: الناقة الوالهة التي فقدت ولدها .

صابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ "(الأنفال٦٥) أي عشرون مجاهداً يغلبوا مائتي كافر، والله أعلم.

ويجب حذفه عند إضافة العدد إلى غير تمييزه، نحو: " هذه عشَرتُك، وخمس عشْرتك، وهذه عشروك".

٣. يجوز إضافة العدد إلى غير تمييزه، كما مثلنا، ونحو قول الشاعر:

وما أنت؟ أم ما رسول الديار؟ وستوك قد قرّبت تكملُ

فقد أضاف (ستون) إلى غير تمييزه، وهو (سنة).

ويستثنى من ذلك العدد المتعاطف واثنا عشر واثنتا عشرة، فلا يجوز إضافتهما إلى غير تمييزهما، فلا يقال مثلا: "هذه اثنا عشرك أو إحدى وعشروك".

٤ . اخُتلف في إعراب العدد المركب إذا أُضيف إلى غير تمييزه على ثلاثة مذاهب:

الأول: إنه باق على بنائه، فنقول مثلا: " هذه أحدَ عشرَك، ورأيت أحدَ عشرَك، ومررت بأحدَ عشرَك " بفتح الجزأين مطلقاً، وهذا مذهب البصريين.

الثاني: أنه معرب، فصدره بحسب العوامل، وعجزه مجرور بإضافته إلى الصدر، فتقول في المثال: " هذه أحدُ عشرِك، ورأيت أحدَ عشرِك، ومررت بأحدِ عشرِك".

الثالث: أن صدره باق على البناء وعجزه معرب مضاف إلى الصدر، فتقول في المثال: " هذه أحدَ عشرِك، ورأيت أحدَ عشرِك، ومررت بأحدَ عشرِك".

المسألة الخامسة: في صياغة (فاعِل) منه

يصاغ من العدد غير المائة والألف والعقد على وزن (فاعِل) لأحد ثلاثة أغراض:

الأول: الدلالة على مرتبة ما وصف به بين المشاركين له، نحو: " أكرمت الطالب الثاني من الناجحين أو الثالث أو الرابع أو العاشر " تريد من كانت له هذه المرتبة العددية بينهم، وتقول في المؤنث: " أكرمت الطالبة الثانية أو الثالثة أو الرابعة أو العاشرة " .

وإذا أريد صياغته من العدد المركب أو المتعاطف صِيغَ من الجزء الأول وبقي الجزء الثاني على حاله، تقول: " هذا اليوم الحادي عشر، والخامس عشر والخامس والعشرون، وهذه الليلة السادسة عشر، والسادسة والعشرون "

الثاني: الدلالة على أن الموصوف به مشترِكاً مع غيره من دون ملاحظة مرتبته بينهم، نحو قوله تعالى: " إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثانِيَ اثْنَيْنِ "(التوبة٤٠) أي أحد اثنين، ونحو: " هذه خامسةُ خمسٍ تفوقْنَ " أي إحدى خمس.

وهذا يضاف وجوباً إلى العدد الذي صِيغ منه ليتعيّن عدد الجماعة الذين هو أحدهم، ولا تظهر فائدة الصيغة لولا ذلك.

وإذا أُريد صياغته من الأعداد المركبة، صِيغ من الجز الأول، كسابقه، وأُضيف المركب إلى ما صِيغ منه، تقول: " هو حادي عشر أحدَ عشر، وهي ثالثة عشرة ثلاثَ عشرة".

ويجوز هنا حذف عجز الأول استغناء عنه، فتقول: " هو حادي أحدَ عشر، وهي ثالثة ثلاثَ عشرةَ".

ولا يجوز اشتقاقه من الأعداد المتعاطفة.

الثالث: الدلالة على أن الموصوف به مُصيّر ما قبله مساوياً لمرتبته، نحو: " هو ثالث اثنين، وهي رابعة ثلاث "[1] أي مُصيّر الاثنين ثلاثة، ومصيّرة الثلاث أربعاً، قال تعالى: " الأَرْضِ ما يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سادِسُهُمْ "(المجادلة٧).

وهذا كسابقه يُضاف إلى العدد السابق لمرتبته، كما في الأمثلة، ويجوز نصب المضاف إليه إذا وُجدت في المضاف شروط عمل اسم الفاعل، نحو: " هو رابعٌ ثلاثةً " وذلك كما تقول: " هو ضاربٌ زيداً".

وهل يُصاغ هذا من الأعداد المركبة؟ منعه الجمهور وأجازه سيبويه فيجوز فيه عنده الوجهان السابقان[2]، فنقول على الأول: " هو رابعَ عشرَ ثلاثة عشرَ " وعلى الثاني: " هو رابعُ ثلاثةَ عشرَ، ويجوز: " هو رابعٌ ثلاثةَ عشرَ " بتنوين (رابع) ونصب (ثلاثة عشر) به محلاً؛لاجتماع شروط عمل اسم الفاعل.

ومن أحكام هذه الفواعل الثلاثة:

١. يجب في كل منها مطابقته للمعدود؛ لكونه وصفاً حقيقياً له.

٢. هذه المطابقة خاصة بما صِيغ على (فاعل) من العدد أما ما عداه مما لم يُصغ على (فاعل) كالمضاف إليه وعجز المركب الذي صِيغ من صدره (فاعل) فهو باق على حكمه من المطابقة وعدمها، وذلك ظاهر مما مثلنا.

٣. يُبنى (ما صِيغ على فاعل) على الفتح إن كان مركباً مع (عشر) أو (عشرة) ويُعرب في غير ذلك.

ومن المعرب ما حُذف عجزه استغناء عنه، تقول: " هو سادسُ ستةَ عشرَ، كنتُ سادسَ ستةَ عشرَ، أُعجبت برجل سادسِ ستةَ عشرَ دخلوا عليّ " .

---

[1] لا يخفى أن العدد المضاف إليه باقٍ على حاله من المطابقة وعدمها.

[2] وهما إضافته إلى ما صيغ منعه مع بقاء عجز الأول، وإضافته إليه مع حذف عجز الأول.

المسألة السادسة: في كناياته

وهي أربعة أشياء: (كم) الاستفهامية، و(كم) الخبرية، و(كأيِّنْ)، و(كذا).

وكلها أسماء مبنية مبهمة مفتقرة إلى التمييز، لها الصدارة في الجملة إلا (كذا) فليس لها الصدارة، لأنها تقع معمولة لما قبلها.

وإليك أحكام الجميع مبيّنة في النقاط التالية:

١ .(كم) الاستفهامية مختصة بالاستفهام، والبقية بالإخبار، فـ(كم) الخبرية و(كأين) يفيدان الإخبار مع الدلالة على الكثرة، و(كذا) تحتمل التكثير والتقليل.

٢ .تمييز (كذا) و (كم) الاستفهامية واجب النصب إلا إذا سبقت الاستفهامية بحرف جر، فيجوز جرّ تمييزها بـ(مِن) مقدّرة، ويجوز نصبه، وهو الأكثر، نحو: " بكم درهمٍ اشتريت هذا أو بكم درهماً.. "

٣ .تمييز (كم) الخبرية و(كأين) واجب الجر، فتمييز الأولى يُجر بـ(مِن) ظاهرة أو مقدرة، قال تعالى: " كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ "(الدخان٢٥)، وقال الشاعر:

كم عمّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ   فدعاء قد حلبت عليَّ عشاري

وتمييز الثانية يجر بـ(من) ظاهرة لا غير، قال تعالى: " وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ "(آل عمران١٤٦)، وقال:" وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّماواتِ وَالأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْها وَهُمْ عَنْها مُعْرِضُونَ "(يوسف١٠٥).

وذهب البعض إلى جواز نصب تمييز (كأين) محتجاً بقول الشاعر:

اطُرد اليأس بالرجا فكأيِّنْ   آلِماً حُمّ يسرُه بعد عسرِ [1]

وقول الآخر:

[1] حُمّ: أي قدّر.

وكائِنْ لنا فضلاً عليكم ومنّة   قديماً وما تدرون ما مَنّ منعمُ[1]

فـإن (آلما) في البيت الأول و(فضلا) في البيت الثاني تمييزان لـ(كأين) وهما منصوبان، ولا بأس به.

٤. تمييز (كم) الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً، وما سواها يكون تمييزه مفرداً ومجموعاً.

مثاله في (كم) الخبرية ما سبق من الآية: " كم تركوا من جناتٍ.. " وبيت الفرزدق، ومثاله في (كأين) ما تقدم من الآيتين، وقول الشاعر:

وكائنْ رأينا من فروعٍ طويلةٍ   تموت إذا لم تُحيِهنّ أُصولُ

٥. يجوز الفصل بين كل من هذه الكنايات وبين تمييزه، وحينئذ إن كان الفاصل فعلا متعدياً لم يستوفِ مفعوله؛ جُرّ التمييز بـ(مِن) لئلا يُتوهم أنه مفعول به لذلك الفعل، نحو قوله تعالى: " " كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ "(الدخان٢٥)، وقول زهير :

وكائِنْ ترى من صامت لك معجبٌ   زيادته أو نقصه في التكلمِ

٦. تختصّ (كأين) بعدم جواز جرها، وتختصّ (كذا) بغلبة استعمالها معطوفة، نحو قول الشاعر:

يمدُّ النفس نعمى بعد بؤْساكِ ذاكراً   كذا وكذا لطفاً به نُسي الجُهدُ

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وأتم الصلاة والتسليم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين. تم الفراغ من أصله في نهاية عام ١٤١٦ للهجرة الموافق لعام ١٩٩٥ للميلاد.

---

[1] (كائِنْ) لغة في (كأيِّنْ)، قال زهير:

وكائِنْ ترى من صامت لك معجبٌ   زيادته أو نقصه في التكلمِ

الفهرست